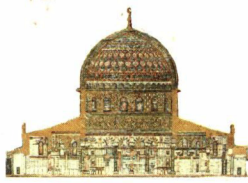


سجته تاریخ بلاد اشام



بحوث
فی تاریخ بلاد اشام

بلاد الشام في العصر العباسي

تحریر

محمد بنوس العبادي

محمد عدنان البخيت

عمان ۱۹۹۰ م

مكتبة المهتدين الإسلامية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصور الداخلية

١. لوحة لقبة الصخرة المشرفة: الواجهة الجنوبية كما رسمها سنة ١٩٠٩م وليم هارفي

(William Harvey) مأخوذة من كتاب

Early Muslim Architecture Umayyads by K.A.C. Creswell, Oxford, 1969

٢. صورة أمامية للمسجد الأموي



سجته تاريخ بلاد الشام



بحوث
في تاريخ بلاد الشام
بلاد الشام في العصر العباسي

تحرير

محمد يوسف العبادي

محمد عدنان البخيت

عمان ١٩٩٠م

مكتبة المهتدين الإسلامية

٩٤٥٣٢٠٤

بلا بلاد الشام في العصر الأموي : بحوث في تاريخ بلاد الشام / تحرير :
محمد عدنان البخيت ، محمد يونس العبادي * - عمان :
الجامعة الأردنية ، ١٩٩٠ .

(٢٣٢) ص .

ر . إ (١٠٨ / ٢ / ١٩٩٠) .

١ . بلاد الشام - تاريخ - العصر الأموي .

أ - محمد عدنان البخيت ، محمد يونس العبادي ، محرر مشارك .

تمت الفهرسة بمعرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية .

رقم الايداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنية
(١٠٨ / ٢ / ١٩٩٠)

طبع في مطبعة الجامعة الأردنية - عمان

المحتويات

٥	نجدة خماش	الدواوين المركزية في الشام في العصر الأموي
٣٧	نقولا زيادة	الاسطول العربي في أيام الأمويين
٨٧	إبراهيم بيضون	الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة عن بلاد الشام في العهد الأموي
١٣٩	محمد سليمان الروسان	تطور الحمامات في بلاد الشام في العصور الإسلامية المبكرة في ضوء المصادر التاريخية والمستجدات من الاكتشافات الأثرية
١٥٧		الفهارس

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

من خلال المراجعة الوافية التي قامت بها لجنة تاريخ بلاد الشام لمجموعة الأوراق والبحوث التي قُدمت إلى الندوات والمؤتمرات المتعاقبة، تبين للجنة أن قسماً من الموضوعات التي كانت تطمح أن تعالجها الندوات والمؤتمرات بقيت دون معالجة، ومن هنا رأت اللجنة أن تستكتب عدداً من الباحثين في موضوعات محددة من أجل معالجة النقص وسد الفجوة، وفي هذا النطاق، ومن أجل استكمال هذه النقاط، رأت اللجنة الاستفادة أيضاً من الرسائل الجامعية التي أعدت حول بلاد الشام في الحقبة الأموية، وكانت النتيجة أن أسفرت هذه الخطوة عن ثلاثة من البحوث وملخصات لثلاث من رسائل الماجستير كانت قد قدمت إلى معهد الآثار والانثروبولوجيا بجامعة اليرموك.

ففي مجال البحوث تناولت الدكتورة نجدة الخماش من قسم التاريخ بجامعة دمشق الدواوين المركزية في الشام في العصر الأموي، كما أن الدكتور نقولا زيادة بحث في الاسطول العربي أيام الأمويين، وجاءت الدراسة الثالثة للدكتور إبراهيم بيضون من الجامعة اللبنانية حول «الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة عن بلاد الشام في العصر الأموي دراسة في المنهج».

أما الرسائل الجامعية فكانت اثنتان منها باللغة الانجليزية هما :

An Archaeological Assessment of Six Cities in al-Urdun: From the Fourth Century to the Mid-Eighth Century A.D.

للسيد علي زيادة ورسالة

Evidence of the Umayyad Occupation in the Jordan Valley as Seen in the Djisir Shaykh Husayn Region.

للسيد جمعة كريم

وكانت الثالثة باللغة العربية أعدها محمد سليمان الروسان بعنوان «تطور الحمامات في بلاد الشام في العصور الاسلامية المبكرة في ضوء المصادر التاريخية والمستجدات من الاكتشافات الأثرية».

وقد جمعنا هذه البحوث الثلاثة مع ملخصات الرسائل المشار إليها أعلاه في هذا الكتاب عسى أن يلبي الحاجة ويسد النقص.

ويسرنا هنا أن ننوه بالجهد الذي بذله كل من الدكتور محمود شحدة من قسم اللغة الانجليزية بالجامعة الأردنية، والأنسة كاميليا صويص من العاملين في رئاسة الجامعة الأردنية، والسيد مايكل فيشباخ أحد طلاب الدراسات العليا في جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة، في تلخيص بحوث اللغة الانجليزية، وقراءة النص، والمساعدة في فكشيف الأسماء، وفهرسة الأماكن. والشكر أيضاً لموصول إلى الأستاذ إحسان عباس الذي قام بقراءة النصوص العربية.

ويسرنا هنا أن نتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى مدير مطبعة الجامعة الأردنية وزملائه كافة على ما بذلوا من جهد في طباعة النص وإصداره على هذه الصيغة في زمن قياسي، والشكر أيضاً واجب إلى السيد نصار محمد منصور الذي قام بتخطيط غلاف هذا المجلد، كما أن الجهد الذي بذلته كل من الأستاذتين جهاد العساف وفاطمة سعيد حري بالتنويه وجدير بالذكر.

محمد عدنان البخيت

الجامعة الأردنية في

٢٣ رجب ١٤١٠ هـ

١٩ شباط ١٩٩٠ م

الدواوين المركزية في الشام في العصر الأموي

نجدت خماش
جامعة دمشق

إذا كان المؤرخون يذكرون الديوان بشكل عام في خلافة عمر وعثمان وعلي كذكرهم لديوان المدينة أو الكوفة أو البصرة، فإننا نلاحظ ابتداء من خلافة معاوية بن أبي سفيان (٤١ - ٦٠ هـ) - ذكرهم لدواوين في الشام لها اختصاصاتها، كديوان الخراج، وديوان الجند، وديوان الرسائل، وديوان الخاتم^(١)، وديوان المستغلات في خلافة الوليد بن عبد الملك (٨٦ - ٩٦ هـ)^(٢)، وديوان النفقات في خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ - ٩٩ هـ)^(٣)؛ و ينفرد الجهشيارى بذكر ديوان الصدقة في خلافة هشام بن عبد الملك، وأنه قلده لاسحاق بن قبيصة^(٤). ورغم أننا نجد في مصادرنا معلومات متناثرة عن البريد واهتمام الخلفاء به، فإن القلقشندي (ت ٨٢١ هـ) هو أول من يذكره كديوان ظهر في العصر الأموي. ويشير المقرئى الى أن أهم الدواوين على مر العصور الإسلامية كانت ديوان الخراج، وديوان الجند، وديوان الانشاء أو المكاتبات، «لأنه لا بد لكل دولة من استعمال هذه الأقسام الثلاثة»^(٥)، مما يدل على أن الدواوين الأخرى لم تكن لها تلك الأهمية، وانها قد تظهر في فترة من الفترات، ثم تضمحل وتتلشى بزوال الاسباب التي دعت الى وجودها، ولعل أكبر مثال على ذلك ديوان البريد الذي حقق أهميته الكبرى في ظل العصر العباسي الاول حيث أصبح عبارة عن دائرة استخبارات، ثم اختل نظام البريد في عهد سيطرة البويهيين الذين رأوا في منع وصول الأخبار

١. خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م) تاريخ خليفة بن خياط تحقيق: سهيل زكار، ج ١، ص ٢٧٦، ٢٩٥، ٤١٨، ٤١٩، ح ٢، ص ٤٦٨، الجهشيارى (أبو عبد الله محمد بن عبدوس) (ت ٣٣١ هـ / ٩٤٢ م) الوزراء والكتاب، ط ٧ ١٢٥-١٩٣٨ م، ص ٢٤، ٣١، ٣٥، ٤٠، ٤٧، ٥٣، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) (ت ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م) تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ٥، ص ٣٣٠. اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب) (ت ٢٨٤ هـ / ٨٩٧ م) تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت ج ٢، ص ٢٢٢
٢. الطبري، ح ٦، ص ١٨١، الجهشيارى، ص ٤٧
٣. خليفة، ح ١، ص ٣١، الجهشيارى، ص ٤٩
٤. الجهشيارى، ص ٦٠
٥. المقرئى، (أبو العباس أحمد بن علي) (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ثلاثة أجزاء عن طبعة بولاق، ١٢٧٠ هـ، ج ١، ص ١٦٨ - ١٦٩

الى الخلفاء وسيلة لاحكام سيطرتهم عليهم، وألغى السلطان السلجوقي ألب أرسلان (٤٥٥ - ٤٦٥ هـ) (١٠٦٣ - ١٠٧٢ م) نظام البريد في الولايات الشرقية على الرغم من معارضة وزيره المشهور نظام الملك الذي كان يرى في هذه المؤسسة وسيلة قيمة فعالة لحفظ النظام والامن^(٦).

ونظرا لان الوضع السياسي والاجتماعي الجديد في العصر الاموي، اقتضى تنظيما اداريا جديدا اضطلع بوضع أسسه معاوية بن أبي سفيان الذي عمد الى إتخاذ اللامركزية في الادارة سبيلا لاعانة الاستقرار في الدولة الاسلامية، فقد ظهر في الدولة الاموية نوعان من الدواوين، مركزية مقرها العاصمة دمشق، والثانية دواوين اقليمية مقرها حواضر الولايات، وقد انتظم العمل في هذين النوعين من الدواوين وفق قواعد واحدة في ادارتها واهدافها لا سيما في مجال دواوين الجند والخراج والرسائل، كما سيتبين خلال البحث.

ديوان الخراج

لعل الباحث في ديوان الخراج يدرك أهميته وكبر مسؤولياته لأنه يشرف على تنظيم واردات الدولة وضبطها، ولذلك قال أبو العباس ابن الفرات: «من صلح أن يتقلد ديوان الخراج صلح للوزارة»^(٧).

ومنذ أن أسس عمر بن الخطاب ديوانه في المدينة، وجد في الكوفة والبصرة والشام ومصر ديوانان، أحدهما بالعربية لاحصاء الناس وأعطياتهم، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية في العراق، وبالرومية في الشام^(٨) ومصر، وأن ذكر المقرئ أنها كانت بالقبطية^(٩) فوثائق الخراج التي عثر عليها حديثا دلت على أن اللغة اليونانية كانت هي اللغة الرسمية، وأن كانت معها تعليقات بالقبطية^(١٠).

وقد استطاع معاوية بن أبي سفيان بمعاونة زياد بن أبيه في المشرق، وسرجون بن منصور في الشام، واثناس في مصر، أن ينشئ وزارة حقيقية للمالية كما نفهمها في الوقت الحاضر وفق تعبير Irving Washington (ايرفنج واشنطن)^(١١)، إذ أنه أمر بتسجيل أو حفظ

٦. Encyclopedia of Islam, Vol. I, 1966, Art. Barid

٧. التنوخي، (أبو علي الحسن بن أبي القاسم) (ت ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م) جامع التواريخ المسمى نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، الجزء الثامن، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٣٠، ج ٨، ص ١٦ - ١٨.

٨. الجهشيارى، ص ٣٨، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٠٢

٩. المقرئ، ج ١، ص ١٨١

١٠. محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٩، دار المعارف، مصر ص ٢٢٧.

١١. Irving Washington, Lives of the Successors of Mohammed, 1850, Vol. 1, p. 487.

سجلات بمقادير الخراج (الجزية + الخراج) لكل منطقة أو اقليم^(١٢) وأمر أن تسهم كل ولاية بارسال الفائض الى بيت المال بدمشق، لأنه لم يكن أمام معاوية من دخل يعتمد عليه سوى دخل الشام. ويذكر اليعقوبي أن خراج مصر استقر في عهد معاوية بن أبي سفيان على ثلاثة آلاف دينار ولم يكن عمرو بن العاص يحمل منها إليه الا الشيء اليسير، فلما مات عمرو حمل المال الى معاوية، فكان يفرق في الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار^(١٣). أما ابن عبد الحكيم والمقرئزي فانهما يشيران الى أن مقدار المال الذي أرسله مسلمة بن مخلد والي معاوية على مصر (٤٧ - ٦٢ هـ) بعد أن أعطى أهل الديوان اعطياتهم وأعطيات عيالهم وأرزاقهم ونوائبهم، ونوائب البلاد من الجسور وأرزاق الكتبة، وحملان القمح الى الحجاز كان يبلغ ٦٠٠ ألف دينار^(١٤) ويذكر البلاذري عن المدائني عن مسلمة بن محارب أن زيادا كان يجبي من كور البصرة ستين ألف ألف درهم، ويحمل الى معاوية أربعة آلاف ألف درهم، وكان يجبي من الكوفة أربعين ألف ألف درهم، ويحمل الى معاوية ثلثي الأربعة آلاف ألف، لأن جباية الكوفة ثلثا جباية البصرة، وحمل عبيد الله بن زياد الى معاوية أثناء ولايته على البصرة ستة آلاف ألف درهم^(١٥).

وانشأ معاوية مبدأ وضع الصوافي عموماً تحت سلطة البيت الحاكم^(١٦) ويذكر اليعقوبي «أن معاوية استصفى ما كان للملوك من الضياع بالشام والجزيرة واليمن والعراق فصيها لنفسه خالصة.... وكان أول من كانت له الصوافي»^(١٧).

وكان يسجل في ديوان الخراج كل ما يرد من أموال الفيء، جزية، خراج، عشور التجارة التي تؤخذ من أهل الذمة وأهل الحرب، وهي نصف العشر من أهل الذمة والعشر على تجارة أهل الحرب، وانما فرض عليهم العشر لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله اذا وردوا بلادهم، ويحدد أبو عبيد من هم التجار من أهل الحرب فيقول: «الروم كانوا

١٢. اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٢٢ - ٢٢٤

١٣. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٤

١٤. ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) (ت ٢١٢ هـ/ ٨٢٧ م) فتوح مصر وأخبارها، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٣٠، ص ١٠٢، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٤٥.

١٥. البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر) (ت ٢٧٩ هـ/ ٨٩٧ م) أنساب الأشراف، ج ٤، القسم الأول، مؤسسة الدراسات الإفريقية الإسلامية، الجامعة العبرية، القدس ١٩٧٢، ص ٢١٨، ابن اعثم (أبو محمد بن اعثم الكوفي) (ت ٣١٤ هـ/ ٩٢٦ م) الفتوح، ٨ أجزاء تحقيق: محمد عبد المعيد خان ١٣٨٨ هـ - ١٣٩٤ هـ/ ١٩٦٨ - ١٩٧٤، ج ٤، ص ١٨١

١٦. Dennette, Poll Tax in Early Islam, Cambridge, 1950, p. 64.

١٧. اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٢٤

يقدمون بلاد الشام» (١٨) كما كان يسجل في الديوان مساحات الأراضي الخراجية في الشام وحدود كل بلد ونواحيه، إذا اختلفت أحكام النواحي وكذلك أحكام الضياع، ان اختلفت في كل ناحية، أما اذا لم تختلف اقتصر على تفصيل النواحي، كما كان يسجل ما فرض على كل أرض وفق المحصول أو خصوبة الأرض، أو بعد المناطق عن الأسواق وقربها (١٩) وذلك أن عمر ابن الخطاب راعى في كل أرض ما تحتمله (٢٠) واتبع خلفاء بني أمية الأسلوب نفسه، ومما يؤكد ذلك أن أبا عبيدة أطعم أهل السامرة أرضهم عندما صالحهم بالآردن وفلسطين على أن يكونوا عيوناً وأدلاء لهم، وفرض عليهم الجزية فقط واستمر هذا الوضع حتى خلافة يزيد بن معاوية الذي وضع الخراج على أرضهم بفلسطين، فجعل على رأس كل امرئ منهم خمسة دنانير، ووضع الخراج على أرضهم بالآردن، وجعل على رأس كل منهم دينارين (٢١) مما يدل على أن أرضهم في الآردن كانت إما أصغر مساحة أو أقل خصوبة من أرضهم بفلسطين، ومبلغ الدينارين والخمسة انما تضم جزية الرأس مع ضريبة الخراج، وأغلب الظن أن هذه الأرقام تمثل متوسط الضريبة التي عليهم دفعها وأنهم يتقاسمونها بعد ذلك فيما بينهم حسب اليسار والفاقة، كذلك نلاحظ أن عبد الملك عندما أراد أن يعاد تقدير الخراج، أعاده على الغلات الرئيسية الثلاث في الشام والجزيرة، وهي الحنطة والكروم والزيتون، فجعل على كل مائة جريب مما قرب ديناراً، وعلى كل مائتي جريب مما يعد ديناراً، وعلى كل مائة شجرة مما قرب ديناراً وعلى كل مائتي شجرة مما بعد ديناراً، وكانت غاية البعد عنده مسيرة اليوم أو اليومين، وأكثر من ذلك، وما دون اليوم فهو من القرب (٢٢) ومن الواضح أن هذه الفريضة ليست هي الخراج لأنها متواضعة، بل هي اضافة نقدية محددة، ويؤيد ذلك عبارة أبي يوسف، وحملت الشام مثل ذلك وحملت الموصل مثل ذلك.

وكان يسجل في ديوان الخراج من في كل بلد من أهل الذمة، وما استقر عليه في عقد الجزية، فان كانت مختلفة باليسار والاعسار سموا في الديوان مع ذكر عددهم ليختبر حال يسارهم واعسارهم، وان لم تختلف في اليسار والاعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم، ووجب مراعاتهم كل عام لتثبيت من بلغ واسقاط من دخل في الاسلام أو من مات (٢٣) كما أن كل أرض خراجية اذا تحولت الى عشرية ثبتت ذلك في الديوان حتى يسقط الخراج عن تلك

١٨. أبو عبيد (القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٨م) كتاب الأموال، تحقيق: محمد حامد الفقي، فقرة ١٦٥١، ١٦٥٥.

١٩. البلاذري، فتوح، ص ٢٧١؛ الماوردي، ص ١٤٨.

٢٠. الماوردي، ص ١٤٨.

٢١. البلاذري، فتوح، ص ١٦٢.

٢٢. أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم) كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٦ هـ، ص ١٤٩.

٢٣. الماوردي، أحكام ص ٢٠٨، الطبري، ج ٢، ص ٦٠٠، ابن العديم، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ص ٢٧.

الأراضي وعن أهل قراهم (٢٤) وقد بدأ هذا التحول في عهد عبد الملك عندما سئل القطائع فوجد أنه لم يبق شيء من أرض الصوافي في الشام يمكن منحه كقطائع، فمنحها من أرض خراج باد أهلها، ولكنه رفض أن يمنح القطائع من أرض القرى التي بأيدي أهل الذمة، وطبق ذلك كل من الوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك، ولكنهما اتنا للناس في شراء الأرض منهم مقابل ادخال أثمانها بيت المال واعانة أهل الخراج على دفع خراج سنتهم، إذا لم تكن لديهم القدرة على دفعه، وثبت ذلك في الدواوين واسقط الخراج عن تلك الأراضي وعن أهل قراهم، وأصبحت هذه الأراضي تدفع العشر، ولذلك فانه عندما أصبح عمر بن عبد العزيز خليفة لم يتعرض لهذه الاقطاعات والاشريات، فلم يردها الى ما كانت عليه صافية ولم يجعلها خراجاً وأمضاها لأهلها تؤدي العشر لاختلاط الأمور فيها لما وقع فيها من الموارث ومهور النساء وقضاء الديون، إلا أنه منع شراء شيء من أرض الخراج بعد سنة مائة، وأن من يشتري أرض خراج فبيعه مبرود، واستمر العمل بهذا القانون في خلافة يزيد وهشام ابني عبد الملك بن مروان (٢٥).

كان يتولى شؤون دواوين الخراج موظفون من أبناء المنطقة يتقنون الرومية بالإضافة الى المامهم بالعربية، وكانت هذه الظاهرة، ظاهرة طبيعية بعد الفتح، بحكم معرفة أولئك الموظفين التامة بقواعد الخراج ومقاديره وأسماء القرى والنواحي، ويشرف على أولئك الموظفين رئيس يعرف بكاتب الخراج كان يتمتع بمنزلة عالية لدى الخليفة، ومن أشهر من تقلد هذا المنصب في الشام سرجون بن منصور الرومي الذي كان كاتب معاوية وصاحب أمره كله (٢٦)، واستمر في منصبه حتى خلافة عبد الملك بن مروان الذي تم تعريب دواوين الخراج في عهده، على يد سليمان بن سعد الخشني الذي أصبح مسؤولاً عن جميع دواوين الشام حتى خلافة عمر بن عبد العزيز (٢٧).

ومن دراستنا للقوائم التي يوردها خليفة بن خياط في نهاية عهد كل خليفة، نلاحظ أن ديوان الخراج وديوان الجند كانا يعهدان الى شخص واحد طوال الفترة الأموية مما يدل على الصلة الوثيقة بين هذين الديوانين لأن أعطيات الجند وأرزاقهم ومعاونهم كانت تشكل وجهاً ضخماً من وجوه الانفاق (٢٨).

٢٤. ابن عساكر (القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي) تاريخ مدينة دمشق، المجلد الأول والثانية، تحقيق: صلاح المنجد، المجلد الأول، ص ٥٩٦.

٢٥. ابن عساكر، تاريخ دمشق، المجلد الأول، ٥٩٦، ص ٥٨٧.

٢٦. خليفة، ج ١، ص ٢٧٦، الطبري، ج ٥، ص ٣٣٠، الجهشيار، ص ٢٤، المقريزي، خطط، ج ١، ص ١٨٢.

٢٧. خليفة، ج ١، ص ٣٩٥، الجهشيار، ص ٥٣؛ الصولي (محمد بن يحيى) (ت ٢٣٦هـ/ ٩٤٧م). أدب الكتب، تحقيق: محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤١هـ، ص ١٩٣.

٢٨. خليفة ج ١، ص ٢٧٦، ٣٩٥، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣١، ٤٦٨، ج ٢، ص ٤٦٨، ٤٨٧، ٥٤٥.

ويبدو أن ولاية العراق طبقوا الأسلوب نفسه فإن زاذان فروخ الذي كان على ديوان الخراج كان مسؤولاً عن ديوان الجند. يذكر الجهشيارى أنه عندما احترق ديوان البصرة، استطاع زاذان فروخ الذي كان «أحفظ الرجال» أن يكتب أسماء المقاتلة والذرية عن ظهر قلب، وكان المقاتلة والذرية آنذاك ثمانين ألفاً، فلم يغلط بأحد إلا بامرأة من بني سليم نسي اسمها (٢٩).

ويمكن القول إن ما تم في خلافة بني أمية هو استمرار لما بدأه عمر بن الخطاب في المدينة عندما قام بتأسيس الديوان الذي كان يضم سجلات بأسماء المقاتلة والذرية واعطياتهم، وسجلات بأموال الفتي التي بدأت ترد المدينة والتي كانت توزع على المسلمين (٣٠) كما أن أبا العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس، تابع أسلوب الأمويين عندما قلّد خالد ابن برمك ديواني الخراج والجند (٣١).

يمكننا أن نستنتج من الاشارات الواردة عند الجهشيارى أنه كان لكل جند من الاجناد ديوان خراج، فقد كتب سليمان المشجعي لمعاوية مثلاً على فلسطين (٣٢) وكان أوثال النصراني على ديوان خراج حمص، وله بحمص قصر يعرف به (٣٣) كما قلّد هشام بن عبد الملك كاتبه قاذري بن أسطين ديوان حمص (٣٤). ولكننا لا نستطيع أن نثبت أن هذه الدواوين كانت موجودة في مراكز الاجناد، لا سيما وأن ما يذكره الجهشيارى يجعلنا نستنتج أن الديوان المركزي في دمشق كان يضم دواوين خراج قنسرين وحمص وفلسطين والأردن، يذكر الجهشيارى أن مهاجر بن عبد الرحمن بن خالد قتل ابن أوثال النصراني عندما خرج من ديوانه في دمشق (٣٥).

كان ديوان الخراج حتى خلافة سليمان بن عبد الملك مسؤولاً عن ضبط الواردات والنفقات، فلما كانت خلافته جعل النفقات وبيوت الأموال والخزائن من اختصاص مسؤول واحد لصلة ديوان النفقات ببيوت الأموال وبالخزائن التي تحفظ فيها واردات الدولة النقدية والعينية، فإذا افترضنا تأثر الأمويين بالفرس الذين كان لهم ديوانان، ديوان الخراج،

-
٢٩. الجهشيارى ص ٩٩
 ٣٠. البلاذري، فتوح ص ٤٣٦؛ اليعقوبي، ص ١٥٣؛ الماوردي، ص ١٩٩ - ٢٠٠؛ المقرئ، ص ١٦٨ - ١٦٩.
 ٣١. الجهشيارى، ص ٨٩
 ٣٢. المصدر السابق، ص ٢٦
 ٣٣. المصدر السابق، ص ٢٧
 ٣٤. المصدر السابق، ص ٦٠
 ٣٥. المصدر السابق، ص ٢٨؛ ابن أبي أصيبعة (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي) (ت ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩ م) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا بيروت، ص ١٧٣، ١٧٤.

وديوان النفقات، وان ديوان النفقات يسجل كل ما ينفق في جيش أو غيره (٣٨)، فانه يمكننا القول إن هذا الديوان كان يقوم بتسجيل كل ما ينفق على مرافق الدولة من أموال بدلا من أن تكون هذه المسؤولية ملقاة على عاتق ديوان واحد هو ديوان الخراج، وقد كان هذا الديوان على الأرجح مركزياً، وقد بقي كذلك في العصر العباسي عندما كانت أكبر مهماته القيام بنفقات دار الخلافة وحاجاتها ونفقات الدواوين المركزية (٣٧) بينما كانت دواوين الخراج في الولايات تقوم مقام ديوان النفقات فيها بالإضافة إلى جبايتها للخراج وبقية الضرائب، إذ كانت تستوفي من تلك الأموال النفقات الراتبية واعطيات الجند، وترسل الباقي إلى العاصمة (٣٨).

تعريب دواوين الخراج : تعتبر رواية الجهشيارى عن أسباب تعريب دواوين خراج الشام في خلافة عبد الملك الرواية الأكثر منطقية وان كانت لا تعطي تفسيراً للدافع الذي حدا بعبد الملك أن يقوم بحركة تعريب شملت القراطيس والنقد أولاً، ثم الدواوين ثانياً. يذكر الجهشيارى أن عبد الملك رأى من سرجون بن منصور توافياً وثاقلاً وتفريطاً وتقصيراً وإدلالاً منه عليه لشعوره بحاجة عبد الملك إليه وإلى صناعته، فطلب من سليمان بن سعد الخشنى، وكان يتقن له ديوان الرسائل أن يحول الحساب إلى العربية (٣٩) وقد تم تعريب دواوين الخراج في الشام، وفق رواية البلاذري، سنة ٨١هـ (٤٠)، بينما تم تعريب دواوين الخراج في العراق ما بين سنة ٨٢هـ و٨٣هـ لأن البلاذري يشير إلى أن زاذان فروخ، الذي كان يتولى ديوان العراق، قتل أثناء ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، وهو خارج من منزل كان فيه إلى منزله أو منزل غيره، فاستكتب الحجاج صالح بن عبد الرحمن الذي كان يتقن الفارسية والعربية، فعرب له الدواوين (٤١) ويمكننا اعتبار هذا الاجراء استكمالاً للسياسة التي سارت عليها الدولة حين عربت النقد تحقيقاً لشخصيتها واستقلالاً عن النفوذ الأجنبي، إذ أنه كان لا يمكن أن تظل الدولة العربية الإسلامية معتمدة في نشاطها الاقتصادي المتزايد على نقد أجنبي محدود الكمية باق من أيام الجاهلية، أو يورد من بلاد العدو عن طريق تجارة تهددها الحرب بالانقطاع من آن لآخر (٤٢) كما أنه كان لا يمكن أن تظل دواوين الخراج، وهي

٣٦. الجهشيارى، ص ٣
٣٧. الصابى (أبو الحسن الهلال بن المحسن بن إبراهيم) (ت ٤٤٨هـ/١٠٥٦م) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٥، ص ٢٧
٣٨. مسكويه (أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب) (ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م) تجارب الأمم، المجلدان الخامس والسادس، مطبعة التمدن القاهرة ١٣٢٢، ١٣٢٣هـ، ح ٥، ص ١٩٢، ١٩٤.
٣٩. الجهشيارى، ص ٤٠
٤٠. البلاذري، فتوح ص ١٩٦
٤١. المصدر السابق ص ٢٩٨
٤٢. ينكر البلاذري وابن قتيبة أن القراطيس كانت تدخل بلاد الروم من أرض العرب وتأتي من قبلهم الدنانير.

المختصة بالجبايات والحسابات، تحت سيطرة موظفين أعاجم يظهرون دالتهم على الخلفاء والولاة^(٤٣). ولذلك كان في مقدمة الفوائد التي تحققت نتيجة لتعريب الدواوين ضبط أعمالها والاشراف عليها بدقة لمنع الغش والتزوير، وليس أدل على ذلك من أن مردانشاه بن زادن فروخ بذل لصالح بن عبد الرحمن مائة ألف درهم على أن يظهر العجز عن نقل الديوان ويمسك عنه^(٤٤) وما كان مردانشاه ليقدم على هذا التصرف لولا شعوره بالخسارة التي سوف يمتنى بها هو وكتاب الديوان نتيجة لتعريبه، ولاشراف الولاة أو المسؤولين على تدقيق الحسابات، وقد ضعف بصر الحجاج لكثرة نظره في الدفاتر^(٤٥) وتميز هشام بن عبد الملك بتشدده أكثر من غيره بأمر الأموال ووجوه صرفها^(٤٦) و بدقة دواوينه. يذكر عبد الله بن علي: «جمعت بين دواوين بني مروان، فلم أر ديواناً أصح ولا أصلح من ديوان هشام في أمر الخاصة والعامة والسلاطين»^(٤٧) وكان هشام يراقب بنفسه هذه الدواوين ومجالات صرف الاعطيات، يذكر غسان بن عبد الحميد الكاتب أنه لم يكن أحد من بني مروان أشد نظراً في أمر أصحابه ودواوينه، ولا أشد مبالغة في الفحص عنهم من هشام»^(٤٨).

ترتب على تعريب الدواوين نتائج أخرى كبيرة إذ كان التعريب سبباً في إيجاد طبقة من الكتاب والى نهضة لغوية أدبية، فقد أجبرت عملية التعريب كل من يرغب في العمل في دواوين الدولة أن يتعلم اللغة العربية ويتقنها. وعلى الرغم من أن سرجون خرج من عند عبد الملك كئيباً وطلب من الكتاب الروم أن يطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة، لأن الله قطعها عنهم^(٤٩)، إلا أن ابنه تابع العمل في الديوان، كما استمر استعمال النصارى الذين يتقنون اللغة العربية، وقلما خلا منهم ديوان من دواوين الدولة^(٥٠).

وفي العراق كان من نتيجة التعريب أن اضطر الفرس، وهم كثرة في العراق، والموالي من الفرس، الى تعلم اللغة العربية لدينهم وديانهم، فكانوا مضطرين الى نوع من العلم ليسهل لهم طريق التعلم، فمست الحاجة الى وضع علم النحو^(٥١)، وبما أن الآداب السريانية

٤٣. البلاذري، فتوح، ص ١٩٦، ٢٩٨.

٤٤. البلاذري، ص ٢٩٨.

٤٥. ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) (ت ٣٢٩ هـ / ٩٤٠ م) العقد الفريد، ج ٧، تحقيق: أحمد أمين، أحمد الزين،

ابراهيم الابياري ١٩٤٩-١٩٦٨، ج ٥، ص ٤٦.

٤٦. الأزدي (أبو زكريا يزيد بن محمد بن اياس بن القاسم) (ت ٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م) تاريخ الموصل، تحقيق: علي

حبيبة، القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م، ص ٢١.

٤٧. الطبري، ج ٧، ص ٢٠٣.

٤٨. المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٠٣.

٤٩. البلاذري، فتوح، ص ١٩٧.

٥٠. Tritton, The Caliphs and Their Non-Muslim Subjects, Oxford University Press, 1930, p. 18.

٥١. أحمد أمين، فجر الاسلام، الطبعة العاشرة، ص ١٨٢.

كانت في العراق قبل الاسلام، وكان لها قواعد نحوية، كان من السهل أن توضع قواعد عربية على نمط القواعد السريانية خصوصاً واللغتان من أصل لغوي واحد، ولذلك كان السابقون الى وضع النحوم البصريين أولاً، ثم الكوفيين، وفاق البصريون لقربهم من بادية العرب وبعد الكوفيين عن البادية الفصيحة (٥٢).

وحققت العربية كذلك في مصر وثبة واسعة عندما عربت الدواوين في خلافة الوليد ابن عبد الملك وولاية أخيه عبد الله بن عبد الملك على مصر، الذي صرف أشناس (انثناس) عن الديوان وجعل عليه ابن يربوع الفزاري من أهل حمص (٥٣) وكان من نتيجة ذلك أن اضطر الأقباط الذين كانت تستخدمهم الحكومة العربية الى تعلم تلك اللغة منذ أن أصبحت لغة الدواوين الرسمية سنة ٨٧ هـ. وهكذا نرى أن حركة التعريب لم تقتصر على الشام، وإنما امتدت الى العراق ومصر، أما المغرب فقد استطاعت العربية أن تنتشر فيها بسرعة، فاللغة اليونانية التي كانت اللغة الرسمية في ولاية إفريقية البيزنطية لم تعش طويلاً على السنة الناس لأنها لم تستطع أن تجد في المغرب كما وجدت في مصر والشام ملجأ في الدواوين والادارات الحكومية، ذلك أن المسلمين استصفوا إفريقية وغلبوا عليها في عهد عبد الملك وما بعده. وكان عبد الملك هو الذي أمر بنقل الدواوين الى العربية ومن الواضح أن ذلك قد شمل إفريقية، وأنه شملها ابتداء من استقرار المسلمين فيها، وكان لهم مع حسان بن النعمان الغساني نظام اداري وحياة حكومية منظمة (٥٤).

ديوان الجند: ان من يطلع على المعلومات المتناثرة في المصادر حول المقاتلة وأوضاعهم واعطياتهم في العصر الأموي، يستطيع أن يكون فكرة عن ديوان الجند ومهامه، إلا أنه من المنطقي أن لا يفترض وصول هذا الديوان الى المستوى الذي يحدثنا عنه قدامة بن جعفر أثناء كلامه عن دواوين الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري لأن المعلومات التي بين أيدينا لا تسمح لنا بالوصول الى مثل هذه الاستنتاجات.

من المتفق عليه وجود دواوين للجند في مراكز الأقاليم منذ أن أسس عمر بن الخطاب الديوان في المدينة سنة ٢٠ هـ. وأن الذين سجلوا في الديوان وأخذوا العطاء كانوا من أهل

٥٢. المرجع السابق، ص ١٨٣

٥٣. الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف) (ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م) كتاب الولاة والقضاة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٠٨ م، ص ٥٨.

٥٤. ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ص ٢٠١، المالكي (أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تحقيق: حسين مؤنس، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص ٣٦، ابن عذاري، ج ١ ص ٢٩ - ٣٠، ابن خلدون، ج ٦، ص ١١٠.

الفيء الذين آفاه الله عليهم (٥٥) أي الذين اشتركوا في القتال والجهاد، والذين أقاموا بعد ذلك في البصرة والكوفة ودمشق وحمص والأردن وفلسطين ومصر ومن لحق بهم وأعانهم وأقام معهم (٥٦) فهؤلاء وحدهم هم الذين كان يحق لهم العطاء، ولا يحق العطاء أي التسجيل في الديوان للأعراب لأنهم لا يحضرون محاضر المسلمين، ولا يشهدون مشاهدتهم (٥٧) ولا للتجار لأن التاجر مشغول بتجارته عما يصلح للمسلمين (٥٨)، وكان عمر بن عبد العزيز يؤكد على ضرورة انتقاء المقاتلة الذين يدنون في الديوان من أهل البيوتات الصالحة (٥٩).

ونستنتج من النصوص التي بين أيدينا أن أجناد الشام كانت مراكز للمقاتلة يأخذون أعطياتهم من فيئها، وهذا يقتضي وجود سجلات في الجند نفسه وفي المركز حتى يستطيع الخليفة أن يطلع على أعداد المقاتلة في كل جند، لأن التسجيل في الديوان كان يعني إقامة الشخص في البلد الذي فيه ديوانه حتى يستطيع الإجابة حين دعوته (٦٠) لذلك نجد بعض المؤرخين لا يذكرون أسماء القبائل التي اشتركت وإنما يشيرون إلى عدد المقاتلة من كل جند (٦١).

ويلاحظ أن التسجيل في ديوان الجند في الشام لم يكن اعتباطياً أو مفتوحاً للجميع، وإنما يخضع لتوجيهات الخليفة (٦٢) كما بقي الاعتماد على القيسيين في الشام قليلاً حتى نهاية الدولة الأموية، نستنتج ذلك من أن مروان بن محمد عندما توجه من الجزيرة نحو الشام، بعد أن علم بموت يزيد بن الوليد بن عبد الملك، فرض لسته وعشرين ألفاً من قيس وسبعة آلاف من ربيعة (٦٣).

ونحن إذا تركنا جانباً الاعتبارات السابقة، فقد كانت هناك شروط يجب أن تتوافر في المقاتل حتى يثبت اسمه في الديوان، وهذا يعني وجود أشخاص مسؤولين يقومون بالتأكد من توافر هذه الشروط:

-
٥٥. الطبري، ج ٣، ص ٦١٩؛ ابن رسته (أبو علي أحمد بن عمر) (ت ٩٩٩/٣٩٠ م) الأعلاق النفيسة، ليدن، مطبعة بريل ١٨٩١ م، ص ١٠٧.
٥٦. الطبري، ج ٣، ص ٦١٩.
٥٧. أبو عبيد الأمول، ص ٢٢٧، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٥٧ هـ، ج ١ ص ٣٧٤.
٥٨. ... (١٠٠٠/٨٤٤ م) كتاب الطبقات الكبير (١-٧) ليدن ١٣٢٢.
٥٩. الكندي، الولاة والقضاة، ص ٦٨.
٦٠. ابن سعد، الطبقات، ج ٦، ص ٢٣٤.
٦١. اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٥١، تهذيب تاريخ دمشق، ج ٧، ص ٦٠.
٦٢. خليفة، ج ١، ص ٢٢٢، الدينوري، ص ١٧٢، تهذيب تاريخ دمشق ج ٥، ص ٣٠٢.
٦٣. خليفة، ج ٢، ص ٥٦٤، الأزدي، تاريخ الموصل، ص ٦١.

١. البلوغ، لأن الصبي من جملة الذراري... وقد منع عمر بن عبد العزيز في كتابه الى العمال أن يفرضوا الابن اربع عشرة سنة، في القتال، وأن يفرضوا لابن خمس عشرة (٦٤).

٢. الاسلام، ليدافع الجندي عن الدين باعتقاده، ويوثق بنصحه واجتهاده وكان عبد الملك بن مروان يتمنى أن يسلم الأخطل ليفرض له في الفين، أي في شرف العطاء (٦٥) وعندما دخل على عمر بن عبد العزيز قوم من تغلب وطلبوا منه أن يفرض لهم لأنهم عرب، رفض لأنهم نصارى (٦٦)، أي أنهم بمثابة أهل الذمة، ويجب أن تطبق عليهم الأنظمة التي تطبق على النصارى من غير العرب، وهذا يجعلنا ندرك أيضاً الصلة بين ديوان الخراج وديوان الجند، فالذمي الذي يدخل في الاسلام ويريد أن يلتحق بالديوان يجب اسقاط اسمه من ديوان الخراج حتى يعفى من جزيته من جهة و يأتي ببينة تثبت اسلامه لكي يتم تسجيله في ديوان الجند.

٣. اللياقة البدنية والمهارة في استخدام السلاح، وكان هذان الشرطان من أسس التجنيد منذ زمن الرسول الكريم، فقد رد الرسول رافع بن حديج وسمرة بن جندب يوم أحد، وهما ابنا خمسة عشر سنة، فلما قيل له أن رافعا رام، وأن سمره يصرع رافعا، وتأكد من ذلك أجازهما (٦٧).

أما التسجيل في الديوان فكان يتم وفقاً لأنساب المقاتلة ان كانوا عرباً، كما فعل عمر بن الخطاب حين دونهم، فبدأ ببني هاشم في الدعوة. ثم الأقرب فالأقرب لرسول الله، فاذا استوتوا في القرابة قدم أهل السابقة، ثم انتهى الى الأنصار فبدأ برهط سعد بن معاذ من الأوس ثم الأقرب فالأقرب لسعد، أما اذا كانوا عجماً لا يجتمعون على نسب فالذي يجمعهم عند فقد النسب أمران اما أجناس وأما بلاد، فاذا تميزوا بالأجناس والبلدان فان كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في الديوان، وان لم تكن لهم سابقة ترقبوا بالقرب من ولي الأمر، فان تساوا فبالسابق الى طاعته (٦٨). ويلاحظ أن الموالي، أي المسلمين من غير العرب، كان بإمكانهم أن يختاروا بين الحاقهم بمواليهم، لهم مالهم وعليهم ما عليهم، أو أن يكونوا قبيلة وحدهم (٦٩) فعندما دون عمر بن الخطاب الدواوين في الشام سأل بلال عمر أن يجعل ديوانه مع أبي رويحة الخثعمي، وقال: «فاني لا

٦٤. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٢٥٨

٦٥. الأغاني، ج ٨ ص ٢٨٧ - ٢٨٨

٦٦. الطوطوش (أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهري) (ت ١١٢٦هـ/١٢٢٦م).

٦٧. ابن هشام (أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري) (ت ٢١٢هـ/٨٢٨م) السيرة النبوية، ٤ أجزاء، دار الجيل، بيروت ١٩٧٥، ج ٣، ص ١٨

٦٨. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٠٥

٦٩. البلاذري، فتوح، ص ٤٤٣

أفارقه أبداً فقد أذى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيني وبينه» فضم ديوان الحبشة الى خثعم فلم يبق بالشام حبشي الا صار ديوانه مع خثعم (٧٠) وفي الفترة المروانية ظهرت فرق من الموالي، كالوضاحية نسبة الى وضاح مولى لبني أمية كان بربرياً (٧١)، والمحمرة، وهي على الأكثر موالي مروان بن محمد من الروم والصقالية (٧٢) والذكوانية نسبة الى ذكوان بن عبد الله مولى عبد الملك بن مروان (٧٣).

وعند تسجيل المقاتل، كانت تكتب أوصافه الجسمانية كاملة الى جانب اسمه في الديوان (٧٤) ومقدار عطائه، وكان عمر بن الخطاب كما هو معروف، قد كافأ المسلمين على قدر جهادهم ودورهم في رفع راية الاسلام (٧٥)، غير أن هذه القاعدة في تفضيل الناس في العطاء حسب اسبقيتهم في الاسلام لم يكن من الممكن تطبيقها في كل الأمصار لقلة من كان فيها أحياناً ممن لهم سابقة في الاسلام، ولذلك كان لا بد من اتخاذ تنظيمات أخرى تقوم على أسس غير الاسبقية في الاسلام، وهي الرجل وبلاؤه في الاسلام، والرجل وغناؤه في الاسلام، والرجل وحاجته (٧٦).

وكان من نتيجة ذلك أن تدرج العطاء في الشام والعراق بين أهل الأيام ومقاتلة اليرموك والقادسية ومن أتى بعدهم من الروادف بين ثلاثة آلاف الى الفين الى ألف الى تسعمائة الى خمسمائة الى ثلاثمائة (٧٧) بينما يشير النص الذي أورده الطبري الى أن الحد الأدنى كان مائتين (٧٨) أما في العصر الأموي فإن عطاء أغلبية المقاتلة اذا استثنينا من هم في شرف العطاء وقدره / ٢٠٠٠ / درهم، فكان يتراوح بين ثلاثمائة الى سبعمائة الى ألف وألف وخمسمائة (٧٩).

كما كان هناك تمييز بين عطاء الفرسان والمشاة، فقد وجه عمر بن عبد العزيز كتاباً الى ولاته حين أخرج العطاء جاء فيه: «لا يقبل من رجل له مائة دينار الا فرس عربي

-
٧٠. البلاذري، أنساب، ج ١، ص ١٩٢.
 ٧١. جرير، ديوان، دار صادر، بيروت، ص ١٨٥ - ١٨٧، الطبري، ج ٥، ص ٥٩٥، ج ٧، ص ٣١٣؛ ابن الأثير ج ٥ ص ٧٣، ٧٤.
 ٧٢. البلاذري، أنساب، القسم الثالث، ص ١٢١.
 ٧٣. الطبري، ج ٧، ص ٣١٢، ابن الأثير، ج ٥، ص ٣٢٤.
 ٧٤. البلاذري، أنساب، ج ٤، قسم ١، ص ١٧٦؛ الماوردي ص ٢٠٣؛ القلقشندي، ج ١٣، ص ١١١.
 ٧٥. البلاذري، فتوح، ج ٤٣٧؛ أبو يوسف الخراج، ص ٥٥؛ الطبري ج ٣ ص ٦١٤ - ٦١٥.
 ٧٦. ابن سعد، الطبقات، ج ٣، قسم ١، ص ٢١٥.
 ٧٧. البلاذري، فتوح، ص ٤٣٨.
 ٧٨. الطبري، ج ٣، ص ٦١٤.
 ٧٩. الطبري ج ٥، ص ٢٢٣؛ البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٥٤؛ ابن قتيبة، عيون الأخبار ج ٢، ص ٤٤ - ٤٥.

ودرع وسيف ورمح ونبل» (٨٠) مما يشير الى أن عطاء الفرسان كان يتراوح بين ١٠٠٠ درهم و ٢٠٠٠ درهم، وأن عطاء المشاة يتراوح بين ثلثمائة وألف، وأغلب الظن أن موالي العتاقة الذين يسجلون في الديوان كانوا من المشاة، فعن أبي بكر بن أبي مريم أن عمر بن عبد العزيز جعل العرب والموالي في الرزق والكسوة والمعونة والعطاء سواء، غير أنه جعل فريضة المولى المعق خمسة وعشرين ديناراً، أي ما يساوي ٢٥٠ - ٣٠٠ درهم (٨١) ولكن هذا بالطبع لم يكن ينطبق على موالي بني أمية وعلى من يتميز من الموالي الآخرين، فقد كان لأبي حفصة مولى مروان بن الحكم ابن يقال له مروان، وكان شجاعاً مجرباً أمد به عبد الملك بن مروان الحجاج وقال له: لقد بعثنا اليك مولاي ابن أبي حفصة وهو يعدل ألف رجل، فشهد معه محاربة ابن الأشعث، فأبلى بلاء حسناً وعقرت عدة خيول، فاحتسب بها الحجاج عليه من عطائه فشكاه الى عبد الملك، فعوضه ما كان أغرمه الحجاج (٨٢) وكان ميمون الجرجماني عبداً رومياً لبني أم الحكم أخت معاوية بن أبي سفيان وهم ثقفون، وإنما نسب الى الجراجمة لاختلاطه بهم وخروجه بجبل لبنان معهم، فبلغ عبد الملك عنه بأس وشجاعة فسأل مواليه أن يعتقوه، ففعلوا فعهد اليه بقيادة جماعة من الجند وصيره بأنطاكية فغزا مع مسلمة بن عبد الملك وهو على ألف من أهل انطاكية (٨٣).

أما شرف العطاء فكان يمنح لمن يقوم ببعض الأعمال الادارية والقيادية أو من يبدي بسالة في الحرب (٨٤) واستمرت هذه القواعد في العصر الأموي الا أن عامل الدعم لمعاوية وللحكم الأموي في الشام أصبح عاملاً أساسياً في منح الشرف في العطاء (٨٥) وكان يفرض أحياناً لأشخاص في شرف العطاء لأعجاب الخلفاء بتصرفاتهم، فهذا معاوية يأمر ليزيد بن شجرة الزهاوي بخمسمائة ألف دينار ويأمر بزيادة عطائه ألفاً ويقول له، لقد ظلمك من جعلك في ألف من العطاء وأخرجك من عطاء أبناء المهاجرين وكما (أو حماة) صفين، وما ذلك كما يقول الجاحظ الا لأنه وفاه حق الرياسة وأحسن الاصغاء اليه ولم يهتم بالدم الذي سال على وجهه بسبب حجر عائر (٨٦) ومن المنطقي أن تسجل كل زيادة أو

٨٠. ابن سعد، ج ٥، ص ٢٥٨.
٨١. المصدر السابق ج ٥، ص ٢٧٧.
٨٢. الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين) (ت ٣٥٦هـ/٩٦٦م)، الأغاني، ١٨، ج تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٧ - ١٩٦١، ج ١٠، ص ٧٥.
٨٣. البلاذري، فتوح، ص ١٥٥.
٨٤. ابن عبد الحكم - فتوح مصر وأخبارها، ص ١٤٣، البلاذري، فتوح، ص ٤٤٢، الأزد، تاريخ الموصل، ص ٢٥٦.
- الطبري، ج ٨، ص ١٧٧ - ١٧٨.
٨٥. الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٤٣؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٨٦.
٨٦. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب) (١٦٣ - ٢٥٥/٧٨٠ - ٨٦٩) كتاب التاج في أخلاق الملوك، تحقيق: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، ص ٦٢.

نقصان في العطاء أمام اسم المقاتل (٨٧) لأن العقوبة كانت تتجلى في كثير من الأحيان بانقاص العطاء، ولكن تساؤلات عديدة تثبدر الى ذهن أثناء البحث عن ديوان الجند في الشام لا سيما وأن مقاتلة الشام كانوا مصدر النجدة شرقاً وشمالاً وغرباً، وكان بعضهم يستقر في مناطق غير الشام، كما يقتل البعض ويؤسر البعض الآخر، فكيف كان موقف الدولة والديوان منهم، ثم كيف كان يوزع العطاء على الذين يُجْمَرُونَ في الثغور لفترات تزيد عن سنتين (٨٨) لا سيما ونحن نعلم أن العطاء بشكل عام كان يوزع في المحرم من كل سنة (٨٩) أو يقسط أحياناً (٩٠) فهل كان العطاء يعطى لأهلهم، أم يحبس حتى عودتهم، أو يرسل اليهم، أو هل يوكل المقاتل أحداً باستلامه عنه؟؟

هناك روايات متعددة تشير الى استقرار مقاتلة الشام في بلخ (٩١) وخراسان (٩٢). والعراق، وأن مقاتلة الشام في العراق كانوا يأخذون عطاءهم من فيء العراق وليس من فيء الشام (٩٣)، كما أن عشرة آلاف من مقاتلة الشام الذين أرسلهم هشام بن عبد الملك للقضاء على ثورة البربر سنة ١٢٣ هـ دخلوا الأندلس مع بلج بن بشر ثم فرقهم الوالي أبو الخطار وأنزلهم مع العرب البلديين على شبه منازلهم في كور شامهم وجعل لهم ثلث أموال أهل الذمة (٩٤) وأسكن مسلمة بن عبد الملك كما يذكر البلاذري أربعة وعشرين ألفاً من أهل الشام على العطاء في خلافة هشام بن عبد الملك (٩٥). ورغم هذا التوزيع لمقاتلة الشام نلاحظ أن مروان بن محمد، عندما سار الى الشام لخلع إبراهيم بن الوليد ١٢٧ هـ، وجه إبراهيم الجنود مع سليمان بن عبد الملك في عشرين ومائة ألف، بينما كان مروان في ثمانية آلاف من أهل الجزيرة وقنسرين، وهذا يعني تسجيلاً مستمراً في ديوان الجند في الشام من جهة، وضرورة إسقاط أسماء الذين استقروا في الأمصار الأخرى، أو الذين قتلوا في ميادين القتال، وهذا يقتضي القيام باحصاء دقيق بين الحين والآخر. هذا ما نفهمه من

٨٧. البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٣٥٤.
٨٨. يورد الطبري رواية عن عمرو علي وعن أبي عاصم الزياتي عن الهلوات الكلبي أنهم كانوا بالهند مع بن القاسم وأنه جاءهم كتاب من الحجاج بعد مقتل داهر أن يخلعوا سليمان، فلما وبى سليمان جاء كتاب سليمان «ان ازرعوا واحرثوا فلا شام لكم» فلم يزالوا في تلك البلاد حتى أقفلهم عمر بن عبد العزيز، الطبري، ج ٦، ص ٤٩٩.
٨٩. الطبري، ج ٤، ص ٢٣، البلاذري، أنساب، ج ٤، قسم ١، ص ١٩.
٩٠. ابن كثير (إسماعيل بن عمر) (ت ٧٧٤ هـ/١٣٧٢ م) ج ٨، ص ١٤٣.
٩١. الطبري، ج ٧، ص ١١٠.
٩٢. الطبري، ج ٧، ص ٣٦٥.
٩٣. المصدر السابق ج ٧، ص ٢٧٢؛ الماوردي، ص ١٧٥.
٩٤. ابن الأبار، الحلة السيرة، ط ١٩٦٣، ص ٦٢، ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، بيروت ١٩٥٧، ص ٤٤ - ٤٥؛ ابن عذاري، البيان المغرب، ج ٢، ص ٥٨.
٩٥. البلاذري، فتوح، ص ٢٠٩.

رواية اليعقوبي من أن الوليد بن عبد الملك أحصى أهل الديوان في الشام وأسقط ٢٠ ألفاً (٩٦) وكان أول ما فعله مروان بن محمد، عندما دخل دمشق، أن أمر للمقاتلة بالعطاء وعدهم وعد عيالهم (٩٧)، لأنه كان يتحتم على الخلفاء والولاة التأكد من عدم تلاعب العرفاء الذين كانوا يوزعون العطاء، ومن المعروف أن زياد بن أبيه كان له فضل تنظيم العطاء في العراق على أسس جديدة غير تلك التي كانت متبعة سابقاً والتي أصبح فيها لكل عشيرة عريف خاص بها يتولى توزيع العطاء على أفراد عشيرته المثبتين في الديوان (٩٨) وبما أن هذا التنظيم هو تنظيم منطقي يسهل تطبيقه وكان مطبقاً كذلك في مصر على هذا الأساس (٩٩) فإنه يمكننا أن نفترض أن توزيع العطاء في الشام كان يتم وفقاً للمبدأ ذاته، لا سيما وأن هناك إشارة إلى وجود عريف للسكاسك (١٠٠) ووجود عريف لكل قوم (١٠١) وبما أن العريف كان مسؤولاً عن توزيع العطاء وعن تنفيذ الأوامر في زيادة العطاء لأي فرد، فقد كان بإمكانه أن يستغل وظيفته، فبمقدوره مثلاً أن يعجل في تنفيذ الزيادة في العطاء أو يؤخرها أو يعرقلها (١٠٢) كما كان بمقدوره ألا يخبر عن حالات الوفاة في عرافته ويستمر في دفع جزء من عطاء الموتى إلى أهليهم يأخذ هو الباقي بالاتفاق معهم، ولذلك كان الخليفة يرسل من يضبط الاحصاء بين حين وآخر، ففي كتاب نسب قریش أن معاوية بن أبي سفيان وجه عاصماً إلى المدينة، فقدم وكان العطاء يدفع إلى العرفاء، وكان لكل قبيلة عريف يأخذ أعطياتهم ويدفعها إليهم، فحبس أعطيات الناس، وطلب منهم أن يأتوا إليه حتى يدفع إلى كل رجل عطاءه في يده، وكانت العرفاء يأخذونها، فلا يغيبون غائباً ولا يميئون ميتاً، وصدقون أهلها، فيعطونها بعضاً يأخذون بعضاً، فأراد عاصم أن يصحح الديوان، فلا يعطون غائباً ولا ميتاً ويأتيه أهل العطاء، فيدفع إليهم أعطياتهم، وقد عرفهم، فكره الناس ذلك لما كانوا يصيبون من حظ الموتى والغيب (١٠٣).

أما أوضاع المقاتلة الذين يتعاقبون على الثغور وأوضاع الغائبين، فإننا نجد في النص الذي يورده ابن سعد بعض الإجابة لتساؤلاتنا، فقد اتخذ عمر بن عبد العزيز إجراءات معينة متعلقة بالغائب، فإذا كان قريب الغيبة أعطى العطاء لأهل ديوانه، وإن كان بعيد الغيبة يعزل عطاؤه إلى أن يقدم أو يأتي نعيه، أو يوكل عنده بوكالة بينية على حياته،

-
٩٦. اليعقوبي، تاريخ، ج ٢، ص ٢٩٠
 ٩٧. الأزدي، تاريخ الموصل، ص ٦٥
 ٩٨. ابن سعد الطبقات، ج ٦، ص ١٣٥، ٦٢
 ٩٩. المقرئ، ج ١، ص ٢٩٣، ياقوت الحموي، ج ١، ص ٤٩٢
 ١٠٠. تهنيد تاريخ دمشق ج ٥ ص ٢٥
 ١٠١. المصدر السابق، ج ٦، ص ١١٧
 ١٠٢. ابن عبد الحكم - سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٣٨، ٣٩
 ١٠٣. مصعب الزبيري، نسب قریش، تصحيح وتعليق ليفي بروفنسال، ص ١٥٤

فيدفع العطاء الى وكيله (١٠٤) أما عطاء الأسرى فإن النص الذي يورده ابن عبد الحكم يشير الى أن عمر بن عبد العزيز كان يعطي العطاء لأهل الأسرى مما يدل على وجود قيود أو سجلات بأسماء الأسرى الذين يؤسرون من أهل الديوان، كما أنه كان يرسل اليهم بعض المبالغ الزهيدة خوفاً من أن يحبس المال طاغية الروم اذا زادهم (١٠٥).

ديوان الذراري:

وما دمنّا في صدّد الحديث عن ديوان الجند، فلا بد من الإشارة الى ديوان الذراري، وان لم يرد اسمه صراحة الا فيما يتعلق بالعراق، ففي خطبة لعبيد الله بن زياد حين جاءه نبأ موت يزيد بن معاوية قال: «لقد وليتكم وما أحصى ديوان مقاتلتكم الا أربعون ألفاً ولا في ديوان عيالاتكم الا سبعون ألفاً، ولقد أحصى الى اليوم في ديوانكم ثمانون ألف مقاتل وفي ديوان عيالاتكم مائة وعشرون ألفاً» (١٠٦) وأكبر الظن أن ديوان الجند كان يحوي سجلات بأسماء المقاتلة الذين يأخذون العطاء وسجلات بأسماء الذراري الذين يجق لهم العطاء من عائلة المقاتل، لأننا نستطيع أن نستنتج من النص السابق أن السفينيين لم يفرضوا العطاء لجميع ذراري المقاتلة. فقد ذكر عبيد الله أن عدد مقاتلة البصرة كان ثمانين ألفاً، وذراريهم مائة وعشرين ألفاً، وأن مقاتلة الكوفة كانوا ستين ألفاً وذراريهم ثمانين ألفاً، ومن المتوقع أن يكون لهؤلاء المقاتلة ذراري أكثر من هذه الأعداد، مما يؤكد أن التسجيل اقتصر على عيل أو اثنين، أي أن الأمر اختلف في عهد السفينيين عما كان متبعاً في العهد الراشدي، عندما فرض عمر للنساء والذرية في العطاء (١٠٧).

وقد طبق معاوية نظم عمر بن الخطاب في العطاء، الا أنه فرض للفطيم دون المولود، فلما تولى عبد الملك بن مروان قطع ذلك كله الا عمن شاء (١٠٨) ويذكر أبو مخنف أنه لما جاء أبو الجهم بن كنانة برأس قطري بن الفجاءة الخارجي الى عبد الملك الحق في الفين واعطي فطيماً (١٠٩).

و يبدو أن وضع أهل الشام كان أفضل من وضع أهل العراق فيما يتعلق بعطاء الذراري، اذ أننا نجد عبد الملك يعرض على أهل العراق مقابل تراجعهم عن موقفهم مع ابن الأشعث بالإضافة الى عزل الحجاج أن يجري عليهم اعطياتهم واعطيات ذراريهم كما تجري على أهل الشام (١١٠) وفي هذا دلالة على أن عطاء الذرية بقي مستمراً في الشام في خلافة عبد

١٠٤. ابن سعد، الطبقات، ح ٥، ص ٢٥٧

١٠٥. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ١٤٠

١٠٦. البلاذري، أنساب، ج ٤، قسم ١، ص ١٩٠، ح ٤ قسم ٢ ص ١١٦، فتوح، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

١٠٧. الطبري، ح ٣، ص ٦٦٤، ٦٦٥، المقرئ، الخطط ح ١، ص ١٧١

١٠٨. البلاذري، فتوح، ص ٤٤٥

١٠٩. الطبري، ح ٦، ص ٢١٠

١١٠. المصدر السابق، ح ٦، ص ٢٤٧، مؤلف مجهول، تاريخ الخلفاء، ص ٢٨٤

الملك، وإن بقي المبدأ الذي سار عليه معاوية في فرض العطاء للفظيم دون المولود هو المطبق، لأننا نرى عمر بن عبد العزيز يعود فيفرض لكل منقوس ديناراً، ولكل فطيم عشرة دنانير (١١١). و يورد الطبري رواية عن المجاشعي تذكر أن عمر بن عبد العزيز طلب منه أن يقرع بين نراري الرجال فمن أصابته القرعة جعله في المائة، ومن لم تصبه القرعة جعله في الأربعين (درهماً) أي أنه جعل العطاء وفق هذه الرواية لكل الذرية ولكن بنسب مختلفة، ومن يلتحق بعد ذلك بديوان الجند يعطى عطاء المقاتلة (١١٢).

واستمر عطاء الذرية في خلافة هشام بن عبد الملك، إلا أنه اتبع سياسة السفينيين في عدم الحاق كل الذرية في العطاء (١١٣) وكان لا بد من القيام بأحصاء متواصل لمعرفة من مات ومن ولد لكي يتم تثبيت ذلك في الديوان. يذكر ابن عبد الحكم والمقرئ أن معاوية جعل على كل قبيلة من قبائل العرب بمصر رجلاً يصبح كل يوم فيدور في المجالس، فيقول: «هل ولد الليلة فيكم مولود؟ هل نزل بكم نازل؟ فإذا فرغ من ذلك أتى الديوان حتى يثبت ذلك فيه (١١٤)، كما أرسل عمر بن عبد العزيز كتاباً يقرأ على الناس: «أن أرفعوا كل منقوس نفرض له وأرفعوا موتاكم فانما هو مالكم نرده عليكم» (١١٥).

تستنتج مما تقدم العبء الكبير الذي كان يقع على دواوين الجند في الشام نتيجة للتغيرات التي كانت تطرأ باستمرار على سجلاته، والتي كانت بدورها ترسل إلى ديوان الخراج الذي كان مسؤولاً عن النفقات حتى خلافة سليمان بن عبد الملك، لا سيما وأن نفقات الجند كانت تشكل وجهاً كبيراً من وجوه الانفاق، ومن المؤسف أن النص الذي بين أيدينا يتعلق بالعراق وليس بالشام، فقد بلغ عطاء مقاتلة البصرة في عهد زياد بن أبيه ٣٦ ألف ألف درهم، والذرية ستة عشر ألف ألف درهم، أي ما يقارب ٥٢ مليون درهم (١١٦) ومن المتوقع أن تكون ميزانية مقاتلة الشام أكثر من ذلك، لا سيما وأن خلفاء بني أمية كانوا يستصلحون جند الشام بادرار أرزاقهم وسد حاجاتهم، والمكافأة لهم على قدر بلائهم (١١٧).

ديوان الرسائل:

يعتبر القلقشندي ديوان الرسائل أول ديوان وضع في الإسلام، ذلك أن النبي (صلعم) استعمل كتاباً يكتبون عنه إلى أمرائه وأصحابه وسراياه، وإلى من قرب من ملوك الأرض

١١١. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٢٥٥، بلانزي، فتوح، ص ٤٤٥

١١٢. الطبري، ج ٦، ص ٥٧٠

١١٣. المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٠٦، ١٧٥

١١٤. ابن عبد الحكم، فتوح، ص ١٠٢؛ المقرئ، الخطط، ج ١، ص ١٧٤

١١٥. ابن سعد، الطبقات، ج ٥، ص ٢٥٥

١١٦. البلاذري، أنساب، ج ٤، قسم ١، ص ٢١٨، ابن أعثم، الفتوح، ج ٤، ص ١٨١

١١٧. الطبري، ج ٥، ص ٤٨٢؛ ابن الأثير، ج ٤، ص ١١٤؛ البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ١٥١، الطرطوشي، سراج الملوك، ص ١٠٦

يدعوهم الى الاسلام، كما كتبوا عنه العهود والاقطاعات والأمانات وغيرها. فهؤلاء، وإن لم يطلق عليهم اسم الديوان، كما يقول القلقشندي، فقد كانوا يقومون بشيء من متعلقات ديوان الرسائل (١١٨)، فلما جاء العصر الأموي برز اسم ديوان الرسائل كديوان له اختصاصاته يتولى المكاتبات في الدولة لا سيما اصدار النشرات والرسائل التي تشتمل على التعليمات الصادرة للدولة وعمالهم وللرعايا عامة، وكتابة العهود والتقليدات.

ويشير ابن خلدون الى أن الذي أكد الحاجة الى هذا الديوان في الدولة الاسلامية قضية اللسان العربي والبلاغة في العبارة، فصار الكاتب يؤدي كنه الحاجة بأبلغ من العبارة اللسانية في الأكثر، وكان الخلفاء في العهدين الراشدي والأموي يختارون لهذا المنصب من يثقون بأمانتهم واخلاصهم من خاصتهم أو من عظماء القبائل، فلما فسد اللسان، وصارت الكتابة صناعة أصبحت تسند هذه المهمة الى من يحسن الكتابة (١١٩)، لأن أهم ما يحتاج اليه في هذا الديوان، كما يقول قدامة بن جعفر، «الترسل» الذي به قوام هذا الديوان، لأنه ليس يجري فيه شيء من الحسابات أو الأمور المالية (١٢٠) ولذلك يحتاج المتولي له أن يكون متصرفاً في جميع فنون المكاتبات مكملًا للمعاني مستوفياً للغاية من الرسالة في أي وجه كانت من أمور الدولة المختلفة مع رصانة في الأسلوب وجزالة في اللفظ (١٢١).

وقد حكى عن أحمد بن يوسف بن القاسم بن صبيح كاتب المأمون، وكان يتولى له ديوان من الرسائل، قال: أمرني المأمون أمير المؤمنين أن أكتب بالزيادة في قنديل المساجد في جميع الأمصار في ليالي شهر رمضان، قال: ولم يكن سبق الى هذا المعنى أحد فأخذه واستعين ببعض ما قاله، فأرقت مفكراً في معنى أركبه، ثم نمت، فראيت في المنام كان أتياً أثنائي فقال: «قل فان فيها انسا للسابلة، وازاءة للمتجدة، ونشاطاً للمتعبدين، ونفياً لمكامن الريب، وتغزيها لبيوت الله من وحشة الظلم» (١٢٢)، ويعطي قدامة نماذج لعهود مختلفة لكي يحتذى بها كتاب ديوان الرسائل، وهذه العهود وإن كانت تعود الى الفترة العباسية، فإنها تعطينا فكرة عن الأسلوب الذي اتبع في كتابة العهود التي كان على الكتاب اجادتها والامام بها.

كان المتولي لديوان الرسائل في العصر الأموي يدعى الكاتب أو صاحب ديوان الرسائل أو صاحب ديوان المكاتبات (١٢٣) فلما جاءت الدولة العباسية واستقر السفاح أول خلفائهم في

١١٨. القلقشندي، ج ١، ص ٩١.

١١٩. ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون الحضرمي المغربي) (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) تاريخ ابن خلدون: الجزء الأول، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، ج ١، ص ٢٠٥.

١٢٠. قدامة بن جعفر، نذ من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، ليدن، ١٢٠٦هـ، ص ٣٧.

١٢١. المصدر السابق، ص ٣٧.

١٢٢. المصدر السابق، ص ٢٨.

١٢٣. القلقشندي، ج ١، ص ١٠٢.

الخلافة لقب كاتبه أبا سلمة الخلال بالوزير وترك اسم الكاتب (١٢٤) ولكن الأمر استمر في الأندلس على ما كان عليه في الشام، فقد كان لكاتب الرسائل المقام الأول، أو كما يقول المقرئ: له حظ في القلوب والعيون عند أهل الأندلس، وأشرف اسمائه الكاتب، وبهذه السمة يخصه من يعظمه في رسائله (١٢٥).

وكان لصاحب ديوان الرسائل في العصر الأموي مكانة رفيعة، لأنه كان مؤتمناً على أمور الدولة وأسرارها، وينظر في أمر البريد ومتعلقاته (١٢٦)، و يقرأ الكتب الواردة على الخليفة (١٢٧) وكان هذا الواجب هو واجب الخليفة نفسه، ولما كان هذا متعذراً لكثرتها واتساع الدولة وكثرة المكاتبين، فوض الخليفة هذا الأمر إلى صاحب ديوان الرسائل، واضطر هذا بدوره، عندما ازدادت أعباؤه لانشغاله بقراءة الكتب بحضور الخليفة والاجابة عليها مع انشغاله بمراقبة ما يكتب في الديوان والمقابلة به، اضطر أن يعتمد على كاتب يقوم مقامه. يتصفح ما يكتب في الديوان من الولايات والمناشير والمكاتبات (١٢٨).

وكانت المراسلات السياسية والإدارية في عهد الخلفاء الراشدين قصيرة جداً ومقصورة على ما يراد منها، واستمر الأمر كذلك في الدولة الأموية إلى أن ولي الوليد بن عبد الملك (٨٦هـ - ٩٦هـ) فجود القراطيس وجلل الخطوط وفخم المكاتبات (١٢٩) وكان يقول: «تكون كتبي والكتب إلي خلاف كتب الناس بعضهم إلى بعض» (١٣٠) وجرى الأمر على ما سنه الوليد بن عبد الملك، باستثناء خلافة عمر بن عبد العزيز ويزيد بن الوليد، إلى أن صار الأمر إلى مروان بن محمد، وكتب له عبد الحميد بن يحيى فأطال الكتب وأطنب بها (١٣١).

كان لهذا الديوان كما كان لديوان الجند والخراج فروع في الولايات، ولكن العلاقة بين هذا الديوان وفروعه كشفت عن تفوق الديوان المركزي وعظمة نشاطه واتساعه، يقول القلقشندي: «ولم يكن لديوان الإنشاء بالديار المصرية في هذه المدة صرف عناية تقاصراً عن التشبيه بديوان الخلافة، إذ كانت الخلافة يومئذ في غاية العز ورفعة السلطان، ونيابة مصر بل سائر النيابات متصاغرة متضائلة بالنسبة إلى ما يصدر من أبواب الخلافة، ولذلك لم يقع مما كتب منها ما تتوافر الدواعي على نقله، ولا تنصرف الهمم إلى تدوينه» (١٣٢).

١٢٤. المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٣

١٢٥. المقرئ التلمساني (أحمد بن محمد) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج ١، ص ٢١٧

١٢٦. القلقشندي، ج ١، ص ١٠٣ - ١٠٤

١٢٧. الكندي، الولاة والقضاة، ص ٧٩ - ٨٠

١٢٨. القلقشندي، ص ١، ص ١٠٣

١٢٩. المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٨٩

١٣٠. الجهشيارى، ص ٤٧

١٣١. القلقشندي، ج ٦، ص ٢٩١

١٣٢. المصدر السابق، ج ١١، ص ٢٨

ديوان البريد:

انشأ معاوية بن أبي سفيان، عندما استقرت له أمور الخلافة، ديوان البريد لكي تسرع الأخبار اليه من جميع أطراف دولته؛ ونظراً لاعتماده على دهاقين من الفرس وأهل أعمال الروم في تنظيم البريد (١٣٣). اختلف في كلمة بريد، فيرى بعض المستشرقين أن كلمة بريد مأخوذة من اللاتينية (فيريدوس = Vereolus)، وهو حصان البريد (١٣٤)، بينما يرى البعض الآخر أن الكلمة فارسية معربة وأصلها الفارسي بريد (١٣٥)، لأن الفرس كانوا يستخدمون في نقل البريد دواب مقصوصة الذنب تمييزاً لها عن غيرها من الدواب، وقيل البريد كلمة عربية مشتقة من برد، بمعنى أرسل، وكان البريد يطلق كذلك على الرسول (١٣٦).

ولما كانت مهمة البريد الأولى وصول الأخبار بسرعة، كانت أهم معاللة انشاء محطات للبريد تصل المركز بكل الولايات المرتبطة به، إذ إن الدولة الإسلامية، في عهد خلفاء بني أمية، انقسمت الى ولايات، ارتبط بعضها بالمركز مباشرة، وارتبط القسم الآخر بامراء تلك الولايات، فمعاوية مثلاً جمع لزياد بن أبيه المصريين، أي الكوفة والبصرة (١٣٧) وما كان يتبعها من ولايات المشرق، وسار على هذا النظام أكثر خلفاء بني أمية، حتى كان عدد الأمراء الذين تولوا العراقيين اثني عشر أميراً (١٣٨) وكانت سلطة الحجاج (٧٥ - ٩٥ هـ) تمتد من فم الرقة الى خجند بخراسان وإلى السند والهند (١٣٩) فأمر بالعراقيين كان مسؤولاً عن سرعة وصول الأخبار اليه من كل ولايات المشرق (١٤٠) بينما كان البريد المركزي مسؤولاً عن محطات البريد التي تصل الشام بالبصرة والكوفة والجزيرة ومصر والحجاز. وكانت محطات البريد تبعد الواحدة عن الأخرى فرسخين في إيران، وأربعة فراسخ في الولايات الغربية، وذلك لاستخدام العدائين في إيران، والخيول والجمال في الولايات الغربية (١٤١). وكانت توجد في هذه المحطات الدواب التي تستخدم في البريد من البغال والخيول والابل، حسب طبيعة الطرق التي تمر بها، ذلك فضلاً عن وجود أماكن للراحة وتوفير أسباب الحصول على الماء والطعام والعلف لدواب البريد، كما كان من الضروري عمارة الطرق ووضع حدود على كل مسافة قدرها ميل حتى

١٣٣. القلقشندي، ج ١٤، ص ٣٦٧؛ السيوطي، (عبد الرحمن بن أبي بكر) (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م)

١٣٤. IX E2, Art. Barid, Levy, Reubens. The Social Structure of Islam, 2nd Edition, Cambridge University Press, p. 299.

١٣٥. القلقشندي، ج ١٤، ص ٣٦٧؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة البريد.

١٣٦. الطبري، ج ٤، ص ٦٧؛ ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ١٣٢؛ القلقشندي، ج ١٤، ص ٣٦٧

١٣٧. الطبري، ج ٥، ص ٢٣٤؛ ابن قتيبة، المعارف، ص ٢٤٨؛ أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ج ١، ص ١٨٥

١٣٨. ابن قتيبة، المعارف، ص ٢٤٨.

١٣٩. البلخي، كتاب البدء والتاريخ، بابرز ١٩١٩، ج ٢، ص ٢٧

١٤٠. خليفة، ج ١، ص ٣١٩، ٤٤٣، ج ٢، ص ٥٣٨

١٤١. I E2 Art. Barid.

يعرف الرسول المسافة التي قد اجتازها.

ولم يكن البريد في عهد بني أمية نظاماً يستعمله الشعب، كما هو في الوقت الحاضر، وإنما كان نظاماً رسمياً حكومياً يستعمله الخلفاء والولاة لنقل الأخبار بسرعة من مقر خلافتهم إلى الولايات المختلفة، ولتلقّي الأخبار، ولكن ليس معنى هذا أن البريد كان ينقل فقط المراسلات بين الولاة والعمال من جهة والخلفاء من جهة أخرى، وإنما كان باستطاعة أي فرد من أفراد الشعب أن يرسل إلى الخليفة ما يريده عن طريق بريده، وكان عامل معاوية على المدينة إذا أراد أن يبرد بريداً إلى معاوية، أمر مناديه فنادى: «من له حاجة فليكتب إلى أمير المؤمنين» (١٤٢). وكان بريد عمر بن عبد العزيز لا يعطيه أحد من الناس إذا خرج كتاباً إلا حملة (١٤٣).

واستخدم عمال الدولة البريد للرحلات السريعة (١٤٤)، وفي أيام الطواريء كان البريد يستخدم في نقل القوات العسكرية على وجه السرعة، كما حدث أثناء ثورة ابن الأشعث عندما جهز عبد الملك الجند على البريد، فكانوا يصلون من مائة ومن خمسين وأقل من ذلك أو أكثر (١٤٥). كما أرسل هشام بن عبد الملك المدد لسعيد الحارثي إلى أرمينيا ومنطقة اللان على أربعين دابة من دواب البريد، فكان يبعث إليه كل يوم أربعين رجلاً (١٤٦).

كان المسؤول عن ديوان البريد يعرف باسم صاحب البريد، وكان واجبه الأساسي تنفيذ ما يصدر وتلقي ما يرد (١٤٧) وكان عبد الملك يأمر حاجبه أن يدخل عليه صاحب البريد متى جاء في ليل أو نهار، فربما أفسد على القوم سنة حبسهم البريد ساعة (١٤٨) ولم يكن من مهام صاحب البريد عرض الرسائل والتقارير المتراكمة لديه أو إنفاذها إلى الجهات المختصة فقط، وإنما كان من مهامه تعيين الموظفين المحليين في المدن المختلفة والأشخاص المناسبين في المحطات على الطريق وتعيين السعاة (١٤٩) والاهتمام بدفع المرتبات والأرزاق لهم، وبتدبير أمر الدواب وبراذعها ومن يتولى عنايتها (١٥٠) وقد بلغت نفقات ديوان البريد في ولاية العراق في عهد يوسف بن عمر أربعة ملايين من الدراهم (١٥١) ويقول قدامة بن جعفر في صدد:

١٤٢. الطبري، ج ٥، ص ٢٢٥

١٤٣. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٥٦

١٤٤. القلقشندي، ج ١٤ ص ٣٦٧: E2, Art. Barid

١٤٥. النويري، (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) (ت ٧٢٣هـ-١٢٣٢) نهاية الأرب في فنون الأدب، الجزء الحادي والعشرون، تحقيق: محمد علي الجاوي، ج ٢١، ص ٢٣٦.

١٤٦. البلاذري، فتوح، ص ٢٠٨: الطبري، ج ٧، ص ٧٠؛ ابن الأثير ج ٥، ص ١٥٩

١٤٧. القلقشندي، ج ١٤، ص ٣٧١

١٤٨. المصدر السابق، ج ١٤، ص ٣٦٧

١٤٩. Levy, The Social Structure of Islam, p. 301.

١٥٠. الكندي، الولاة والقضاة، ص ٢٨٤

١٥١. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٧٥

الحديث عن ديوان البريد، ان الذي يحتاج اليه صاحب هذا الديوان «ان يكون ثقة في نفسه او عند الخليفة القائم بالامر في وقته، لأن هذا الديوان ليس فيه من العمل ما يحتاج معه الى الكافي المتصفح وانما يحتاج الى الثقة المتخفظ» (١٥٣).

ديوان الصدقات :

واسمته مأخوذ من آية الصدقات في قوله تعالى : «انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وفي السبيل» (١٥٣). والصدقة زكاة، والزكاة صدقة، يفترق الاسم ويتفق المسمى، ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها، والأموال المزكاة نوعان، ظاهرة وباطنة، فالظاهرة ما لم يمكن اخفاؤه كالزروع والثمار والمواشي، والباطنة ما أمكن اخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجار (١٥٤).

وليس لعامل الصدقة النظر في زكاة المال الباطن، واربابه أحق باخراجه منه، وقد عين الرسول (صلعم) منذ البدء عمالا على الصدقات على كل قبيلة أو قبيلتين عامل (١٥٥)، وقد قاتل أبو بكر الصديق ما نعي الزكاة، كما أن عثمان كان يبعث السعاة لقبض الصدقات (١٥٦).

ولما كانت الأراضي التي رفضها أهلها بالشام فاقطعت للعرب، والتي أسلم عليها أهلها، وأرض الموات التي أحيهاها العرب تعتبر أرضاً عشرية (١٥٧)، وجب تفصيل ما كان منه عشراً في ديوان العشر مع ذكر أربابها، وما كان خراجاً في ديوان الخراج (١٥٨)، في حين أن البلد الذي جميع أرضه أرض عشر، كأرض الحجاز ومكة والمدينة وأرض اليمن وأرض العزب التي فتحها الرسول (١٥٩)، لم يكن من الضروري اثبات مساحات الأراضي، لأن العشر على الزرع دون المساحة ويجب فقط تسمية أصحاب الأرض عند رفعه الى الديوان، لأن وجوب العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الأرضين، وإذا رفع الزرع بأسماء أربابه، ذكر مبلغ كيله وحال سقيه بسخ أو عمل لاختلاف حكمه ليستوفي على موجب (١٦٠). ويذكر القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» أنه إذا صح ما ذكره القاضي في تاريخه «عيون المعارف» بأن الزبير ابن العوام وجهيم بن الصلت كانا يكتبان للنبي أموال الصدقات، أمكننا القول بأن هذا

١٥٢. قدامة بن جعفر، الخراج، ص ١٨٤، ١٨٥

١٥٣. سورة التوبة، الآية ٦١

١٥٤. الماوردي، ص ١١٣.

١٥٥. البلاذري، أنساب، ج ١، ص ٥٣٠

١٥٦. البلاذري، أنساب، ج ٥، ص ٢٩

١٥٧. البلاذري، فتوح، ص ١٨٤

١٥٨. الماوردي، ص ٢٠٧

١٥٩. أبو يوسف، الخراج، ص ٧٠ - ٧٩

١٦٠. الماوردي، ص ٢٠٧

على الرغم من هذا القول الذي أثبتته القلقشندي في كتابه، فإن الباحث يتساءل عن السبب في إهمال خليفة بن خياط للذكر ديوان الصدقة وعدم ذكر الجهشيارى له إلا في خلافة هشام بن عبد الملك. مع أنه ذكر العديد من الدواوين التي ظهرت تباعاً خلال العصر الأموي قبل خلافة هشام بن عبد الملك. هل يمكننا أن نستنتج من ذلك أن هشاماً هو أول من أفرد هذا الديوان؟ وأن ديوان الخراج في الشام كان يحوي سجلات لمساحات الأراضي الخراجية وسجلات للأراضي العشرية، فلما كانت خلافة هشام بن عبد الملك أصبح ديوان الصدقات أو ديوان العشر كما يسميه الماوردي (١٦٢) مسؤولاً عن أراضي العشر وعن كل ما يجبي من المسلمين؟ في الواقع ليس لدينا ما يؤكد ذلك أو ينفيه، إلا أنه إذا كان ديوان الخراج يحوي سجلات أراضي العشر، فليس في ذلك مخالفة للشرع لأن تأكيد أبي يوسف والماوردي إنما هو على عدم ادخال مال الصدقة في مال الخراج، وعلى ضرورة استخدام عمال للصدقة غير عمال الخراج (١٦٣) وعلى ضرورة صرف صدقة كل ناحية في أهلها، ولا يجوز نقل صدقات بلد إلى غيره إلا سهم سبيل الله في الغزاة، فإنه ينقل إليهم لأنهم يسكنون الثغور في الأغلب (١٦٤).

يلاحظ أن الأمويين كانوا يعينون عمالاً للصدقات غير عمال الخراج (١٦٥) كما أنه يلاحظ ابتداء من خلافة عبد الملك بن مروان ذكر لبيوت الأموال في دمشق بدلاً من تعبير بيت المال (١٦٦) وهذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن الأموال التي كانت تجبي في خلافة معاوية كانت تودع في بيت مال واحد، لا سيما وأننا نستنتج من بعض الروايات أن معاوية لم يكن يجد مانعاً في استخدام مال الصدقة في غير الوجوه التي ذكرت في الآية الكريمة، ففي رواية أبي عبيد أن معاوية حاول أن يعطي أهل المدينة أعطياتهم وافرة غير منقوصة، ولكنه وجد عجزاً في المال فكتب إلى مروان بن الحكم أن يأخذها من صدقة مال اليمن، فرفض أهل المدينة ذلك، لأن مال اليمن صدقة، والصدقة لليتامى والمساكين، وعطاؤهم من الجزية (١٦٧).

أما عمر بن عبد العزيز فكان على العكس من معاوية، يدخل كل نوع من المال يجبي في بيت مال خاص، فعن اسحاق بن يحيى أنه قدم على عمر بن عبد العزيز في خلافته، فوجده قد جعل للفقراء بيت مال على حدة، وللخمس بيت مال على حدة، وللصدقة بيت مال

١٦١. القلقشندي، ج ١، ص ٩١

١٦٢. المصدر السابق، ص ٢٠٧

١٦٣. أبو يوسف، الخراج، ص ٩٥، الماوردي، ص ١٢٤

١٦٤. الماوردي، ص ١٢٤

١٦٥. البلاذري، أنساب ج ٥، ص ٣١٠: الأغاني، ج ١٢، ص ٢٠١، تهذيب تاريخ دمشق، ج ٦، ص ١١٧

١٦٦. خليفة بن خياط، تاريخ، ج ١، ص ٣٩٥، ٤١٩، ٤٣٢، ج ٢، ص ٤٨٧، ٥٤٥، ٥٥٥.

١٦٧. أبو عبيد، الأموال، ص ٢٥٦.

على حدة (١٦٨) كما أنه كان دقيقاً جداً في صرف أموال الصدقة في وجوهرها، فقد وفد عليه عاصم بن عمر بن قتادة وبشير بن محمد بن عبد الله بن زيد في خلافته، فدخل عليه، بخناصرة فذكرنا نيناً عليهما، ففقد عن كل واحد منهما أربع مائة دينار، فخرج الصلح يعطيان من صدقة كلب مما عزل في بيت المال، قال محمد بن عمر أنه قضى عن ابن أبي خيثمة وهو خليفة خمسين ومائتي دينار من صدقات بني كلاب وكتب بها، ذلك «أنه لم يزل رأي عمر بن عبد العزيز والذي يشير به على من ولي هذا الأمر من أهل بيته توفير هذا الخمس على أهله الغارمين، فكانوا يفعلون ذلك». فلما ولي الخلافة نظرفيه فوضعه في مواضعه الخمسة (١٦٩) وكان عمر بن عبد العزيز ربما أعطى المال يستألف على الاسلام، فقد أعطى بطريقاً ألف دينار استألفه على الاسلام (١٧٠) كما اتخذ دار طعام للمساكين والفقراء وأبناء السبيل ومنع أهله أن يصيبوا من تلك الدار شيئاً (١٧١).

ديوان الخاتم:

كان معاوية أول من اتخذ ديوان خاتم (١٧٢) لضبط المعاملات المالية وصيانة الوثائق الهامة، وكان الذي حمل معاوية على ذلك أنه اكتشف تزويراً في أمر مالي بعث به إلى والي العراق، فقد كتب لعمر بن الزبير / ١٠٠ / ألف درهم فجعلها عمرو ٢٠٠ ألف درهم، فلما رفع زياد حسابه قال معاوية، ما كتبت له إلا بمائة ألف درهم، وكتب إلى زياد بذلك وأمره أن يأخذ المئة ألف منه ويحبسه بها، فاتخذ معاوية ديوان الخاتم وقلده عبد الله بن محمد الحميدي وكان قاضياً (١٧٣) وصار ديوان الخاتم يتولى نسخ الكتب الصادرة من الخلافة، فتحفظ النسخة ويرسل الأصل بعد أن يخزم بخيط ويختم بالشمع الذي يطبع عليه وهو طري خاتم الخلافة، فإذا فتحت الرسالة قبل أن تصل إلى مرجعها عرف ذلك إذ لا سبيل إلى فتحها إلا بتمزيق الخاتم (١٧٤). أما وضع الخاتم في أنس الرسالة فقد عرف منذ عهد الرسول (صلعم)، إذ يروى عن أنس بن مالك أنه لما أراد رسول الله (صلعم) أن يكتب إلى ملك الروم، قيل له إنهم لا يقرؤون الكتاب إلا أن يكون مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة، ونقش عليه «محمد رسول الله»، وآل هذا الخاتم إلى أبي بكر وعمر وعثمان، فأضاعه عثمان في البئر،

١٦٨. ابن سعد الطبقات، ج ٥، ص ٢٩٥

١٦٩. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٥٧

١٧٠. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٥٨

١٧١. المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٧٩

١٧٢. الطبري، ج ٥، ص ٣٣٠؛ الجهشيار، ص ٢٤؛ ابن طباطبا محمد بن علي بن طاطبا المعروف بابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠ م، ص ١٠٧؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٢١٦

١٧٣. الجهشيار، ص ٢٤

١٧٤. ابن طباطبا، ص ١٠٧

فاتخذ خاتماً ونقش عليه «محمد رسول الله» (١٧٥).

وكان لكل خليفة من خلفاء بني أمية نقش خاص لخاتمه، فكان نقش خاتم معاوية «لا قوة الا بالله» ونقش خاتم عبد الملك بن مروان «أمنت بالله مخلصاً»، أما الوليد بن عبد الملك فكان نقشه «يا وليد أنت ميت»، ونقش خاتم عمر بن عبد العزيز «لكل عمل ثواب» ونقش خاتم هشام بن عبد الملك «الحكم للحكيم» (١٧٦).

ولم يقتصر حفظ النسخ الادارية وختم الأوامر قبل اصدارها على الحكومة المركزية وحدها، وإنما اتبع الولاة في الولايات الهامة نفس الطريقة، فقد اعتاد زياد بن أبيه أن يحفظ نسخاً من جميع أوامره، وعن المدائني أن زياد بن أبي سفيان كان أول من اتخذ من العرب ديوان زمام وخاتم امتثالاً لما كانت الفرس تفعله (١٧٧).

وكان ديوان الخاتم يعتبر من الدواوين الهامة في الدولة، واستمر هذا الديوان الى أواسط الدولة العباسية (١٧٨)، ومما يشير الى أهميته أن كل أمر من الخليفة بمنح مال أو إقطاع يدور في الدواوين حتى ينتهي الى ديوان الخاتم. وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لعنيسة ابن سعيد بن العاص بعشرين ألف دينار، فدارت في الدواوين حتى انتهت الى ديوان الخاتم فلم يبق الا قبضها، فتوفي سليمان قبل أن يقبضها، فرفض عمر بن عبد العزيز أن يدفعها له، على أساس أن العشرين ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت (١٧٩). على الرغم من هذه الاحتياطات فإن التزوير كان ممكناً كما نفهم من الرواية التي يوردها الجهشيارى، من أن هشاماً أقطع قبل أن تقضي اليه الخلافة أرضاً يقال لها دورين، فأرسل في قبضها، فإذا هي خراب، فقال لذويد، كاتب كان بالشام، ويحك كيف الحيلة؟ فقال: ما تجعل لي؟ فقال: اربعمائة دينار، فكتب دورين وقراها، ثم أمضاها في الدواوين فأخذ هشام شيئاً كثيراً، فلما ولي الخلافة دخل عليه ذويد فقال له هشام، دورين وقراها! والله لا تلي لي ولاية أبداً (١٨٠).

دواوين أخرى:

بالإضافة الى هذه الدواوين التي ذكرت ظهرت دواوين أخرى بالشام فقط كديوان المستغلات في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان على المستغلات نفيع بن زؤيب مولى الوليد وكان اسمه مكتوباً في لوح في سوق السراجين بدمشق (١٨١) وديوان المستغلات هو الديوان

-
١٧٥. البلاذري، فتوح ص ٤٤٨
١٧٦. المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٢٦٢ - ٢٧٢
١٧٧. البلاذري، فتوح ص ٤٥٠، أنساب الأشراف، ج ٤ قسم ١، ص ١٧٦
١٧٨. ابن طباطبا، ص ١٠٧
١٧٩. ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٤٩
١٨٠. الجهشيارى، ص ٦٠
١٨١. الجهشيارى، ص ٧٩، الطبري، ج ٦ ص ١٨١

الذي تسجل فيه أجور أراضي الدولة وأملاك الحكومة (١٨٢) كذلك نقرأ في تاريخ دمشق لابن عساكر عن تأسيس ديوان للزمنى، وأن أسحاق بن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي كان على ديوان الزمنى بدمشق وهو من أهلها، وأن الوليد قال له لما ولاه: «لأعمن الزمن أحبّ إلى أهله من الصحيح» (١٨٣) وأغلب الظن أن هذا الديوان قد ظهر في الشام فقط، إذ أن اهتمام الوليد كان مركزاً على الشام، فقد ذكر القلقشندي أن الوليد هو أول من اتخذ البيمارستان بالشام للمرضى، وأول من اتخذ البيمارستان بمصر أحمد بن طولون (١٨٤).

وإذا كانت هذه الدواوين كلها ترد أسماؤها في المركز، فإن هنالك بعض الدواوين التي نسمع عنها في مصر مثلاً، كديوان الأحباس أو الأوقاف الذي أوجده توبة بن نمر، والذي يقول الكندي عنه إنه أصبح ديواناً عظيماً ١١٨ هـ (١٨٥).

كما ظهر في العراق في العصر الأموي ما يسمى بدار الاستخراج (١٨٦)، وهي الدار التي كانت تصدر فيها أموال الموظفين الذين يختلسون أموال الجبايات ولا يؤدونها للدولة، وكذلك الذين يقصرون في الجبايات المفروضة عليهم، كما صودرت فيها أموال الخارجين عن الدولة أو الذين يشتبه بمساعدتهم للثائرين. واستمر هذا الجهاز حتى زمن الدولة العباسية حيث تحول إلى ديوان كبير عرف بديوان المصادرين (١٨٧).

الكتاب ومدارسهم:

أوجد تنظيم الدواوين وظهور دواوين جديدة في الشام وفي الأمصار الأخرى حاجة ملحة إلى كتاب ذوي اختصاصات ومؤهلات وكفاءات معينة. ومن يقرأ ويدرس رسالة عبد الحميد كاتب مروان بن محمد، آخر خلفاء بني أمية (١٢٧ - ١٣٢ هـ)، يدرك أن الكتاب قد أصبح لهم كيان واضح في حياة الدولة الأموية، وأهمية في تدبير الحكم، وأنه أصبح لهم مكانة كتلك التي كانوا يتمتعون بها عند ملوك الفرس الذين كانوا يقدمون الكتاب، ويعرفون فضل صناعة الكتابة، ويعتبرونهم الألسنة الناطقة عن الملوك وخزان أموالهم، وأمناءهم على رعيّتهم وبلادهم، بحيث أنهم كانوا إذا أنفذوا جيشاً أنفذوا معه وجهاً من وجوه كتابهم، وأمروا صاحب الجيش ألا يحل ويرتحل إلا برأيه، يبتغون بذلك فضل رأي الكاتب وحزمه (١٨٨).

١٨٢. Levy, The Social Structure, p. 299

١٨٣. تهذيب تاريخ دمشق، ج ٢، ص ٤٥٢

١٨٤. القلقشندي، حج الأعشى ح ١، ص ٤٣٢

١٨٥. الكندي، الولاة والقضاة، ص ٣٤٦

١٨٦. الجاحظ، البيان والتبيين، ج ٢، ص ٤٢

١٨٧. حسام السامرائي، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، ص ١٩٧١، ص ٢٨٦

١٨٨. الجهشيار، ص ٤

ورسالة عبد الحميد تعد في الواقع دستوراً دقيقاً لوظيفة الكاتب وما عليه من حقوق للخلفاء والولاة وحقوق للرعية في سياستها وضبط شؤونها في الخراج وغير الخراج، فنحن نراه يرسم ما ينبغي أن يحسنه الكتاب من ضروب العلم والثقافة فيقول: «فنافسوا معشر الكتاب في صنوف العلم والأدب، وتفقهوا في الدين وابدأوا بعلم كتاب الله عز وجل والفرائض ثم العربية فانها ثقاف السنتكم، وأجيدوا الخط فانه حلية كتبكم، وأرووا الأشعار واعرفوا غريبها ومعانيها وأيام العرب والعجم وأحاديثها وسيرها، فان ذلك معين لكم على ما تسمون اليه بهمكم، ولا يضعفن نظركم في الحساب، فانه قوام كتاب الخراج منكم» (١٨٩).

واذا قارنا بين ما كتبه عبد الحميد من توصيات للكتاب، وما كتبه ابراهيم بن محمد الشيباني (١٩٠) (٢٢٣ - ٢٩٨ هـ / ٨٢٨ - ٩١١ م)، بعد ما يزيد عن قرن من الزمان، لم نجد فرقاً في هذه التوصيات (١٩١)؛ كما أن ابن خلدون المتوفى ٨٠٨ هـ. يوردها بكاملها في مقدمته كنموذج لما يجب أن يتحلى به الكتاب، مما يشير الى أن طبقة الكتاب كانت قد بلغت في نهاية العصر الأموي مستوى راقياً، وأنه توفر للكتاب في هذا العصر من وسائل التثقيف ما ساعدهم على تحقيق هذا المستوى، ذلك أن حركة التدوين كانت قد ابتدأت واتسعت في العصر الأموي، وكان من أوائل ما عنوا به من معارفهم العربية الخالصة أخبار آبائهم في الجاهلية وانسابهم وأشعارهم، ومن ثم كثري بينهم علماء النسب وأصحاب الأخبار ومن أشهرهم دغفل النسابة المتوفى سنة ٧٠ هـ (١٩٢)، وبين أيدينا كذلك أخبار مختلفة تدل على أن الشعر الاسلامي كان يكتب ويدون، من ذلك ما يرويه الجاحظ عن ذي الرمة (٧٧ - ١١٧ هـ) من أنه كان يقول لعيسى بن عمر: «أكتب شعري، فالكتاب أحب الي من الحفظ، لأن الأعرابي ينسى الكلمة وقد سهر في طلبها ليلته، فيضع موضعها كلمة في وزنهما ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاماً بكلام» (١٩٣). وفي الأغاني أن خالد بن كلثوم الكلبي كان يدون شعر جرير وشعر الفرزدق (١٩٤) ونحن لا نصل الى عصرهما حتى يتكون بالبصرة والكوفة جيل من الزوارة يعني بتدوين أخبار العرب في الجاهلية وأشعارهم ولعل خير من يمثلهم، أبو عمرو بن العلاء الذي كان، كما يقول أبو عبيدة، «أعلم الناس بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر وبأيام

١٨٩. المصدر السابق ص ١٧٥؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٨٥

١٩٠. ابراهيم بن محمد الشيباني يعرف بالرياضي الكاتب، أدیب اصله من بغداد، واستقر في القيروان وتراس الديوان لبني الأغلب ثم للفاطميين

١٩١. ابن عبد ربه، ج ٤، ص ١٧٢ - ١٧٥

١٩٢. ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ /) المعارف، دار احياء التراث العربي، بيروت ط ٢، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ - ص ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

١٩٣. الجاحظ الحيوان، ج ١، ص ٤١

١٩٤. الأصفهاني، (أبو الفرج علي بن الحسين) (ت ٣٥٦ هـ / ٩٦٦ م)، الأغاني طبعة ساسي، ج ١٩، ص ص ١١ - ١٢.

العرب والناس... وكانت كتبه التي كتب بها عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً له الى قريب السقف، ثم انه تقرأ فأحرقها كلها فلما رجع بعد الى علمه الأول لم يكن عنده الا ما حفظه» (١٩٥). وعناية العرب في هذا العصر بتدوين أخبارهم الجاهلية وأنسابهم وأشعارهم لا تقاس الى عنايتهم بتدوين كل ما اتصل بدينهم الحنيف، وإذا كان الصحابة والجيل الأول من التابعين قد ترددوا في تدوين الحديث، فانه كان من بينهم قوم لا يكتفون بالحفظ خشية النسيان. وقد أمر عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث. وعني بذلك الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ (١٩٦) وعلى نحو ما أخذ العرب في تدوين الحديث والتفسير (١٩٧)، أخذوا في تدوين الفقه، وأخذت تدون منذ القرن الأول مغازي الرسول (صلعم). ثم أخذت تتضمن اليها مادة تاريخية إسلامية عن الفتوح وأخبار الخلفاء الراشدين وخلفاء بني أمية، ومن كل ذلك ألف المؤرخون المخضرمون الذين عاشوا في العصرين الأموي والعباسي كتبهم التاريخية التي يفيض الفهرست لابن النديم في بيان اسمائها. كما نجد منذ أوائل العصر الأموي عناية بأخبار الأمم السالفة، وتمثلت هذه العناية بمعاوية الذي استقدم عبيد بن شربة الجهمي اليمني ليحدثه في مجالسه عن أخبار ملوك العرب الماضيين، وأمر معاوية بتدوين أخباره، فتألف من ذلك كتاب «أخبار الأمم الماضية» وكان متداولاً في عصر المسعودي (١٩٨).

الى جانب المعارف العربية الخالصة والإسلامية، اندفع العرب نتيجة لتمازجهم مع الأمم الأجنبية يطلبون كل ما لدي هذه الأمم من معارف تطبيقية، فتعرفوا على تخطيط المدن وعمارة المباني وطريقة استغلال الأرض وشق الترع والقنوات، كما تعرفوا على طرق جباية الخراج وضبط الدواوين، ولم يقف تأثر العرب بالأعاجم، عند المعارف التطبيقية النافعة، وانما تحولوا الى المعارف النظرية البحتة يدرسونها، ولا شك أنهم استفادوا من المدارس التي وجدت في جنديسابور والرها ونصيبين وأنطاكية وحران والاسكندرية والتي كانت تعني بتدريس الثقافة الهيلينية والتي هي مزيج من الثقافة اليونانية وثقافات شرقية مختلفة، دينية وغير دينية (١٩٩) وبدأ العرب يهتمون بالترجمة منذ ذلك العصر فمن ذلك ما يروى عن خالد بن يزيد بن معاوية من أنه استعان براهب رومي يسمى ماريانس ليعلمه الكيمياء (٢٠٠) ويقول الجاحظ هو أول من ترجمت له كتب النجوم والطب والكيمياء. وفي أخبار عمر بن عبد العزيز أنه أمر ماسرجو به البصري أن يترجم من السريانية الى العربية كتاباً في الطب للقس

١٩٥. الجاحظ، البيان والتبيين ج ١ ص ٣٣٦ - ٣٣٧
١٩٦. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان) (ت ٧٤١ هـ / ١٣٧٤)، سير اعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ج ٥، ص ٣٢٢
١٩٧. أحمد أمين، فجر الاسلام، ص ١٧٤
١٩٨. المسعودي، مروج، ج ٢، ص ٦٠، ٦٢، ١١٣
١٩٩. H.A.R. Gibb, Arabic Literature, An Introduction, 2nd. Edition, Oxford University Press, p. 47-50.
٢٠٠. ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ١، ص ١٦٨

أهريق بن أعين (٢٠١)؛ وقد ذكر الحكم بن عبدل الكوفي أهرن وطبه في بعض شعره (٢٠٢)، ويروي أن سالماً مولى هشام بن عبد الملك وكاتبه ترجم بعض رسائل لارسطوطاليس (٢٠٣).

نلاحظ مما تقدم أن وسائل الثقافة كانت قد أصبحت متوافرة في العصر الأموي لكل من يجد في نفسه القدرة أو الموهبة أو الرغبة في تثقيف نفسه، بدءاً من البيت إلى الكتاب إلى المساجد (٢٠٤) أو المدارس، إلا أن مدرسة الكتاب الأساسية كانت الدواوين ورؤساء الدواوين، وعن الجهشيارى أن الرسم كان جارياً في أيام الفرس أن يجتمع أحداث الكتاب ومن نشأ منهم بباب الملك متعرضين للأعمال، فيأمر رؤساء كتابه بامتحانهم والتفتيش عن عقولهم، فمن رضي منهم عرض عليه اسمه وأمر بملازمة الباب ليستعان به، ثم أمر الملك بضمهم إلى العمال وتصريفهم في الأعمال وتنقلهم على قدر أثارهم وكفاياتهم من حال إلى حال حتى ينتهي بكل واحد منهم إلى ما يستحقه من المنزلة (٢٠٥) قد لا يكون هذا الأسلوب قد طبق بحذافيره، ولكنه ربما اتبع بشكل أو بآخر من قبل الخلفاء والولاة الذين كانوا ينتقون أو يكلفون رؤساء دواوينهم بانتقاء من يجدون فيه القدرة والكفاءة من بين أحداث الكتاب، فزياد بن أبيه مثلاً كان ينتقي كتاب الخراج من رؤساء الأعاجم العالمين بأمور الخراج، واعتمد معاوية بن أبي سفيان على سرجون بن منصور الرومي.

وما كان سليمان بن سعد مولى خشين بقادر على تعريب دواوين الشام لولا اتقانه للغتين الرومية والعربية وعلمه بالحساب وتدرجه في أعمال ديوان الخراج، ونلاحظ الأمر نفسه في حال صالح بن عبد الرحمن مولى بني تميم الذي كان يخطب بين يدي زاذان فروخ بالعربية والفارسية. «فلما وصل زاذان فروخ صالحاً بالحجاج خلف على قلبه» (٢٠٦)، فقال لزاذان فروخ: «إني قد خففت على قلب الحجاج، ولست آمن أن أزيلك عن محلك لتقديمه أيائي، وأنت رئيسي» (٢٠٧)، فقا زاذان فروخ: «لا تظن نلك فهو الي أحوج مني إليه لأنه لا يجد من يكفيه حسابه غيري».

فقال صالح: «والله لو شئت أن أحول الحساب إلى العربية لفعلت» (٢٠٨)، فلما طلب منه زاذان أن يحول سطرأ حول منه شيئاً كثيراً، فما قرر الحجاج أن يعرب ديوان خراج

٢٠١. ابن أبي أصيبعة، ج ١، ص ١٦١

٢٠٢. ابن قتيبة الدينوري، عيون الأخبار، ج ٤، ص ٦٢

٢٠٣. ابن النديم، الفهرست، ص ١٧١

٢٠٤. ينكر ابن قتيبة عدداً من أسماء المعلمين الذين كانوا يعلمون الصبيان، المعارف ص ٢٣٨؛ وكذلك الجاحظ، ج ١، ص ٢٧٠

٢٠٥. الجهشيارى، ص ٣

٢٠٦. البلاذري، فتوح، ص ٢٩٨

٢٠٧. الجهشيارى، ص ٢٨؛ البلاذري، فتوح، ص ٢٩٨.

٢٠٨. الماوردي، ص ٢٠٣

العراق قلد ذلك صالحاً. وكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان بن محمد يقول: «لله در صالح ما أعظم منته على الكتاب» (٢٠٩). ويذكر الجهشيارى أن عامة كتاب العراق تلامذة صالح، منهم المغيرة بن أبي قره كتب ليزيد بن المهلب، ومنهم قحزم بن أبي سليم وشيبة بن أيمن كاتباً يوسف بن عمر، ومنهم المغيرة وسعيد أبناً عطية، وكان سعيد يكتب لعمر بن هبيرة، ومنهم مروان بن أياس كتب لخالد بن عبد الله القسري (٢١٠).

ونظراً لأنه أرفع الكتاب منزلة أو مكانة عند الخلفاء كان صاحب ديوان الرسائل، لأنه كان مؤتمناً على أمور الدولة وأسرارها، فإن معلوماتنا حول كتاب ديوان الرسائل أوفر قليلاً من غيرها وبما أن هؤلاء الكتاب كانوا يدبجون الكتب على السنة الخلفاء والولاة، فإنهم كانوا بحكم وظيفتهم يتم اختيارهم من أرباب الكلام وأصحاب اللسان والبيان، وكان كل منهم يحاول أن يظهر براعته ومهارته في تصريف الألفاظ وصياغة المعاني حتى يروق من يكتب على لسانه و ينال رضاه واستحسانه، وعلى هذا النحو تكونت طبقة كبيرة من الكتاب المحترفين فتتابعت أجيالهم على مر الزمن في هذا العصر، وكل جيل سابق يسلم إلى خلفه صناعته، وكل جيل لاحق يحاول أن يضيف إلى براعة سلفه براعة جديدة. وكانوا كثيرين، إذ لم تختص بهم دمشق فقط، فقد كان لكل وال وقائد كاتب، وأحياناً كان الوالي في العمل الكبير أو الولاية الكبيرة يتخذ طائفة من الكتاب (٢١١). فقد أفرد زياد ابن أبيه كتاب الرسائل من العرب والموالي المتفصحين (٢١٢). وكثيراً ما كان يطمح كتاب الولايات إلى أن يلفتوا ببلاغتهم من يكتبون اليهم من الخلفاء حتى يعينهم في دواوينهم، واشتهر الحجاج بأنه كان كثير التعهد لرسائل قواده، حتى إذا لفتته رسالة ببلاغتها سأل عن كاتبها وطلب مثوله بين يديه، كما فعل عندما طلب من يزيد بن المهلب أن يشخص إليه كاتبه يحيى بن يعمر بعد أن قرأ كتابه إليه بانتصار يزيد بن المهلب على ملك الترك في بادغيس، فلما سألته عن مولده، قال الأهواز، فلما سألته عن مصدر فصاحته، قال: «أخذتها من أبي وكان فصيحاً» (٢١٣) وكان الحجاج إذا أعجبه كاتب وملاً نفسه ربما أرسل به إلى عبد الملك ليسلكه بين كتابه، على نحو ما صنع بمحمد بن يزيد الأنصاري، إذ كتب الحجاج إلى عبد الملك يشير عليه أن يستكتب محمد بن يزيد، وكتب إليه: «إذا أردت رجالاً مأموناً فاضلاً عاقلاً وديعاً مسلماً كتوماً تتخذة لنفسك وتضع عنده شرك ومالا تحب أن يظهر فاتخذ محمد بن يزيد، فكتب إليه عبد الملك أن يحمله إليه، واتخذته كاتباً وكان ذلك سنة ٨٥ هـ (٢١٤).

٢٠٩. المصدر السابق، ص ٢٠٣؛ البلاذري، فتوح، ص ٢٩٨

٢١٠. الجهشيارى، ص ٢٩

٢١١. الطبري، ج ٦، ص ١٨٠ - ١٨٢؛ الجهشيارى، ص ٣٩

٢١٢. اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٣٤

٢١٣. الطبري، ج ٦، ص ٣٨٧

٢١٤. الطبري، ج ٦، ص ٤١٤ - ٤١٥

وعلى الرغم من أن الجهشيارى اهتم ببطبة الكتاب اهتماماً خاصاً، إلا أنه لم يعرض علينا من كتاباتهم إلا القليل، واكتفى بعرض أسمائهم موزعاً لهم على عهود الخلفاء. ولكننا نستطيع، اعتماداً على النصوص التي أوردها الطبري، أن نستنتج بأن الخلفاء والولاة في الفترة السفينية كانوا يستحبون القصر في الرسائل الديوانية، ولذلك فإنه عندما كتب عمرو بن نافع كاتب عبيد الله بن زياد إلى يزيد بن معاوية بما كان من أمر مسلم بن عقيل وهانىء، أطال فيه (وكان أول من أطال في الكتب) كره ذلك عبيد الله بن زياد، وقال: «ما هذا التطويل وهذه الفضول» (٢١٥).

فلما كان عصر عبد الملك نجد من بين كتبه روح بن زنباع الجذامي، وقد وصفه عبد الملك بأنه شامي الطاعة، عراقى الخط، حجازى الفقه، فارسي الكتابة (٢١٦)، أي أنه تأثر بالأسلوب الفارسي في الكتابة مع جودة في الخط وتعمق في الفقه، وكان روح بن زنباع وقبيصة ابن ذؤيب الجذامي يكتبان لعبد الملك وكانا غالبين عليه (٢١٧)، وكان يكتب لهشام بن عبد الملك سعيد بن الوليد بن عمرو بن جبلة الأبرش وكان غالباً عليه (٢١٨)، ويحدثنا الطبري أن هشاماً رفض أن يوافق على شروط الصلح بين السغد والمسلمين التي عقدها نصر بن سيار والي خراسان، فلما كلمه الأبرش بذلك وافق على تلك الشروط (٢١٩).

هذا ويمكننا أن نعتبر ديوان هشام بن عبد الملك مدرسة كبيرة، إذ كان يتولى ديوان الرسائل سالم مولى سعيد بن عبد الملك (٢٢٠)، الذي يعتبره ابن النديم أحد البلغاء العشرة، ومن يرجع إلى الجهشيارى يجده ينص على أن هشاماً كان يأمره بالكتابة عنه إلى ولاته في الشؤون التي تعرض له (٢٢١)، أي أن الخليفة لم يعد يميل كتبه كما يفعل الخلفاء قبله، بل أصبح الكاتب يكتب الرسالة ثم يعرضها عليه، ومن ثم لم يعد الضمير في الرسالة ضمير متكلم بل أصبح ضمير غائب، ولهذا يمكننا الافتراض أن كتب هشام بصفة عامة لم يكتبها هو وإنما كتبها سالم وتلميذاه، وهما عبد الله ابنه وعبد الحميد صهره وختنه؛ ولكن المصادر قلما نصت على اسم سالم، إنما تذكر اسم التلميذين عبد الله وعبد الحميد، وقد تحول عبد الحميد من ديوان هشام إلى ديوان مروان بن محمد عامله على الجزيرة والموصل. وقد احتفظ المبرد في كامله برسالة لابنه عبد الله بن سالم على لسان هشام بن عبد الملك سنة ١١٩ هـ إلى خالد بن

٢١٥. الطبري، ج ٥، ص ٢٨٠

٢١٦. الجهشيارى، ص ٢٥

٢١٧. اليعقوبي، ج ٢، ص ٢٣٨

٢١٨. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٨، الجهشيارى، ص ٥٩

٢١٩. الطبري، ج ٧، ص ١٩٢

٢٢٠. خليفة ج ٢ ص ٥٤٥؛ الجهشيارى، ص ٦٨؛ الطبري، ج ٦، ص ١٨١. أما ابن خلكان فيذكر أن سالم هو مولى

هشام بن عبد الملك

٢٢١. الجهشيارى، ص ٦٢

عبد الله القسري، عندما أفرط في الدالة على هشام وهو يفتتحها بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد فقد بلغ أمير المؤمنين عنك أمر لم يحتمله لك، الا لما أحب من رب الصنيعة قبلك واستتمام معروفة عندك...» (والرسالة طويلة، ينهيها بذكر اسمه، كتب عبد الله بن سالم سنة تسع عشرة ومائة (٢٢٢)).

ومن يقرأ الرسائل التي صدرت عن ديوان هشام بن عبد الملك، يجد أن أسلوبها واحد (٢٢٣) وهو الأسلوب الذي ثبتته سالم في دواوين هشام، والذي انتهى عند تلميذه عبد الحميد إلى الغاية المرتقبة. ويذكر ابن خلكان أن سالم هو شيخ عبد الحميد (٢٢٤)؛ وقد تخرج على عبد الحميد ولده اسماعيل، ويعقوب بن داود وزير المهدي الخليفة العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) الذي كان كاتباً بين يدي عبد الحميد فتعلم منه وتخرج عليه وكان أبو جعفر المنصور كثيراً ما يقول بعد إفضاء الأمر إلى بني العباس: «غلبنا بنو مروان بثلاثة أشياء، الحجاج، وعبد الحميد الكاتب، والمؤذن البعلبكي» (٢٢٥).

ونظراً لأن العرب كانت تفضل السيف على القلم فإن معظم الكتاب في الدواوين كانوا من الموالي أو من أهل الذمة الذين يتقنون العربية، وفي ذلك يقول سليط بن جرير بن ليبيد بن عتبة:

أتحقرني، ولست لذاك أهلاً

وتدني الأصغرين من الخوان

جهابذة وكتاباً وليسوا

بفرسان الكريهة والطعان

ستعرفني وتذكرني إذا ما

تلاقى الحلقتان من البطان

٢٢٢. المبرد (ت ٥٩)، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، ج ٣، ص ٣٩١

٢٢٣. الطبري، ج ٧ ص ١٦٩، المبرد، ج ٣، ص ٣٩١

٢٢٤. ابن خلكان، ج ١، ص ٣٠٧

٢٢٥. الجهشيار، ص ٨١

الأسطول العربي في أيام الأمويين

نقولا زيادة

الجامعة الأميركية - بيروت

١ - تمهيد (١):

على الرغم من أن البحر المتوسط قد أصبح بحيرة رومانية في تاريخ مبكر، فإن اهتمام الرومان بالأسطول كان أقل من اهتمامهم بالجيش، إذ كانت أكثر حروبهم برية، وقد كانت لأسطولهم مهمتان: مهمة بوليسية هي مطاردة القرصان في شرقي البحر المتوسط وغربيه، ومهمة تجارية هي نقل السلع بين الموانئ المختلفة في البحر المتوسط.

هذا الوضع بالنظر للأسطول لم يتغير كثيراً في الامبراطورية البيزنطية أول الأمر، وإنما بدأ هذا التغير في مطلع القرن السادس حين أصبح من الضروري لبيزنطة أن تطارد سفن القراصنة الفنداليين الذين أقاموا لهم دولة في شمال افريقية، وأخذت سفنهم تخرج من جزر البليار وسردينيا وكورسيكا وتهاجم سواحل ايطالية وغيرها.

فقد أرسل أنستاسيوس (٤٩١ - ٥١٨) حملة بحرية (٥٠٨) ضد الفندال، كانت الأولى من نوعها من حيث التنظيم. كان فيها مئة سفينة حربية ومئة سفينة نقل كانت تقل خمسة آلاف جندي. ومع أن السفن هاجمت السواحل الايطالية الا أنها لم تنجح في احتلال دائم لها. هذا الأمر أقنع الامبراطور بوجوب إعداد اسطول وتنظيمه. فكانت حملته البحرية الثانية (٥١٦) بقيادة مارينوس ناجحة، وقد استعمل القائد مادة حارقة، لعلها كانت أصل النار اليونانية. فكانت هذه المحاولة هي الأساس الأول للقوة البحرية البيزنطية.

وتطغى شخصية الامبراطور جستنيان على القرن السادس. إن الرجل تولى الحكم عملياً سنة ٥٢٧، وظل على العرش الى ٥٦٥؛ لكن الواقع أن جستنيان كان القوة الحقيقية في أيام جوستين (٥١٨ - ٥٢٧). ومعنى هذا أن جستنيان تولى ادارة الامبراطورية قرابة نصف قرن. وكانت الامبراطورة ثيودورا عوناً كبيراً له في أعماله. وكانت مطامح جستنيان تدور حول إعادة الوحدة الرومانية الى البحر المتوسط. وذلك كان يعني استعادة المناطق التي أقام فيها الفندال وغيرهم من البرابرة دولا لهم. وكان هذا يقتضي شن الحروب على تلك المناطق

١. تراجع الكتب التالية التي استغدت منها في وضع المقدمة

Bell, Donner Holt, Hunt, Lewis, Lombard, Mez, Runciman,

Shaban, Watson, Wiet

(راجع البليوغرافية للتفاصيل)

لاستعادتها، وكانت أولى حملات جستنيان سنة ٥٣٣، وكان فيها خمسمائة سفينة نقل وأثنان وتسعون سفينة مقاتلة. عني بهذه السفن ثلاثون ألف بحار، وكانت تحمل عشرة آلاف من المشاة وخمسة آلاف من الفرسان. واحتلت الحملة قرطاجة، فسقط شمال افريقية في يدي جستنيان ومعه جزر البليار وسردينية وكورسيكا.

من هذا نرى أن أسس الأسطول البيزنطي وضعت أيام جستنيان بشكل مخطط ومنظم. فقد أصبح أفرادُه محترفين، وكانوا يقومون بالعمل على أساس الاحتراف. وكان لا بد من أن تكون هناك دور صناعة تهتم بالسفينة بناء واعداداً وإصلاحاً. ومن المرجح أن القواعد الأولى لتنظيم دور الصناعة في القسطنطينية وعكا والاسكندرية (وفي قرطاجة) يعود وضعها الى أيام جستنيان. وكان الأسطول، على ما يبدو، قد وضع منذ ذلك الوقت على أساس أسطول رئيسي امبراطوري مركزه القسطنطينية، وأساطيل للولايات، مثل القرم وقبرص ومصر وسورية.

ومع ذلك كله فان الأسطول البيزنطي كان حتى في القرن السادس، لا يزال في دور الانشاء. إنه لم يتلق ضربة قوية تحمله على اعادة النظر في أموره. إلا أن هذا حدث لما اقتحم العرب البحر، بعد فتحهم بلاد الشام ومصر ومواجهة البيزنطيين.

٢ - العرب يدخلون البحر المتوسط

في السنة (١٥هـ / ٦٣٦م) انتصر العرب على البيزنطيين في معركة اليرموك، ففتحت أبواب بلاد الشام أمام الجيوش العربية. وقبل أن يتم فتح بلاد الشام، سار عمرو بن العاص نحو مصر، وبعد خمس سنوات تقريباً من معركة اليرموك كان العرب قد احتلوا الاسكندرية (٢١هـ / ٦٤١م)، قبل ذلك كانوا قد فتحوا قيسارية فلسطين الساحلية (١٩هـ / ٦٤٠م)، وهي آخر مدينة سقطت بأيديهم في بلاد الشام. وبذلك أصبح العرب يواجهون البحر، وكان عليهم، مهما طال بهم الزمن، أن يفكروا بخوضه. فهم لم يكونوا قد احتلوا بلاداً كانت تابعة للامبراطورية البيزنطية فحسب، بل كانوا ورثة البيزنطيين (غرباً) والساسانيين (شرقاً) في اهتمامهم بالتجارة والمحافظة على طرقها البرية والبحرية. وهو أمر لا يمكن أن يتخلوا عنه اذا رغبوا في البقاء. فضلاً عن ذلك فان الأسطول البيزنطي، ولو أنه لم يكن قوياً ولا ضخماً بشكل خاص، فانه كان يهدد الشواطئ والسواحل التي أصبحت تحت السيادة العربية من السويديية (سلوقية القديمة) ميناء أنطاكية حتى المنطقة الواقعة غربي الاسكندرية، وهي منطقة واسعة ومكشوفة. وللتدليل على مثل هذا الأمر فان جزيرة أرواد، التي هي على مسافة قصيرة جداً من طرطوس على الشاطئ الشامى، امتنعت على العرب لأن السفن البيزنطية كانت تستطيع تزو يدها بالمؤن والسلاح. ولم يفتحها العرب الا سنة (٢٩هـ / ٦٥٠م) بعد أن

أصبح لهم سفن تهاجم الأماكن من البحر^(٢).

ولم تخف على معاوية أهمية البحر والحاجة الى السيطرة عليه، فقد كان فذاً بين الرجال في إدراك المواقف المختلفة والأوضاع المتعددة. وقد استأذن الخليفة عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣هـ/ ٦٣٤ - ٦٤٤ م) في السير الى قبرص لانتزاعها من البيزنطيين لأنهم اتخذوها قاعدة للاغارة على الموانئ الشامية والمصرية ولتهديد المصالح العربية الاسلامية الاقتصادية وغيرها. لكن عمر رفض أن يركب العرب الماء. وهذه النظرة كانت، فيما يبدو، تمثل موقفاً أصحابه أهل بر واسع شاسع، لا خبرة لهم بركوب البحار يومها، وكانوا يخشون من سفن تحمل الانسان كأنه «دود على عود، الداخل فيه، أي البحر، مفقود والخارج منه مولود». وكان عمر يشفق على أبناء أمته وهو قد أوتن عليهم، أن يعرضهم لمثل تلك الأخطار^(٣).

وتولى عثمان الخلافة (٢٣ - ٣٥هـ/ ٦٤٤ - ٦٥٦ م)، فاتجه معاوية نحوه مطالباً اياه بالسماح له بركوب البحر. لكن عثمان لم يظهر رغبة في تجاوز ما ذهب اليه عمر. ثم جاءت غارة بيزنطية على الاسكندرية (٢٥هـ/ ٦٤٥ م). ذلك أن الروم الذين ظلوا في المدينة استنجدوا بالامبراطور للتخلص من الحكم الجديد. «فبعث لهم رجلاً من أصحابه يقال له منو يل [و يبدو أنه كان أرمنيا] في ثلاثمائة مركب مشحونة بالمقاتلة. فدخل الاسكندرية وقتل من بها من روابط المسلمين الا من لطف للهرب فنجا، وذلك في سنة (٢٥هـ/ ٦٤٥ م). وبلغ عمراً الخبير فسار اليهم في خمسة عشر ألفاً، فوجد مقاتلتهم قد خرجوا يعيشون فيما يلي الاسكندرية من قرى مصر. فلقيهم المسلمون فرشقوهم بالنشاب ساعة. والمسلمون متترسون، ثم صدقوهم الحملة فالتحمت بينهم الحرب فاقتتلوا قتالا شديداً. ثم أن (البيزنطيين) ولوا منهزمين، فلم يكن لهم ناهية ولا عرجة دون الاسكندرية. فتحصنوا بها ونصبوا العرادات. فقاتلهم عمرو عليها أشد قتال، ونصب المجانيق فأخرب جدرها، وألح بالحرب حتى دخلها بالسيف عنوة، فقتل المقاتلة وسبى الذرية. وهرب بعض رومها الى الروم، وقتل (قائدهم) منو يل. وهدم عمرو والمسلمون جدار الاسكندرية. وكان عمرو قد نذر لئن فتحها ليفعلن ذلك»^(٤).

وهكذا فان العرب لم يستطيعوا استرجاع الاسكندرية الا بحصارها من البر، ولم يحققوا ذلك الا في السنة التالية، اذ لم يكن لديهم بعد قوة بحرية. الا أن الأمر كان باعثاً على القيام بعمل ما خاص بالبحر.

٢. ابن عبد الحكم ٥٧، ٥٨، ٧٦: البلاذري ١/ ١٦٦ - ١٧٠؛ حتى ٢٢٥

Donner, 148ff ; Eickhoff, 14, Lewis, 54-6.

٣. البلاذري ١/ ١٨١؛ حتى ٢٥٤.

٤. البلاذري ١/ ٢٦٠؛ راجع أيضاً ابن عبد الحكم ١٧٥ - ١٧٨.

وكان عثمان قد عزل عمرو بن العاص عن ولاية مصر وولى مكانه عبد الله بن سعد بن أبي سرح، فكان لهذا الوالي دوره في اسهامه مع معاوية عامل الشام في إنشاء أول أسطول عربي. فقد عرف معاوية الكثير من المتاعب في حصار قيسارية وطرابلس وعسقلان وفتحها. صحيح أن معاوية، عملاً بأمر عمر، رمم حصون السواحل ورتب فيها المقاتلة وأقام الحرس على منازحها واتخذ المواقيد لها^(٥)، واتخذ بالنسبة إلى السواحل المصرية ما تستحقه من عناية، فكان عمر «يبعث في كل سنة غازية من أهل المدينة ترابط بالاسكندرية»^(٦)، إلا أن هذا كله لم يكن كافياً. فالمواليء والسواحل كانت مكشوفة ومن ثم معرضة للغزو البحري. وهنا يتضح الدور الذي قام به معاوية وأعان عليه عبد الله بن أبي سرح. و يبدو أن معاوية خشي من روم السواحل الشامية، على قلة من بقي فيها منهم، أن لا يخلصوا للفاتحين، فنقل جماعة من فرس بعلبك وأنطاكية وحمص إلى صور وعكا وغيرهما سنة (٤٢هـ/٦٢م). ويرى أنيس صايغ أن هؤلاء الذين نقلهم من الداخل إلى الساحل إنما أراد لهم أن يكونوا عيوناً على السكان^(٧). وكانت الصناعة - أي صناعة السفن - بمصر فقط؛ فأمر معاوية بجمع الصناع والنجارين فجمعوا ورتبهم في السواحل. وكانت عكا مركزاً لتلك الصناعة ثم نقلت إلى صور أيام هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥هـ/٧٢٤ - ٧٤٣م)^(٨).

وجاءت الحملة البحرية العربية الأولى سنة (٢٩هـ/٦٤٩م)، وكانت وجهتها قبرص. ذلك أن معاوية أعاد الكرة فكتب إلى عثمان ثانية يستأذنه في غزو قبرص. إلا أن عثمان بقي محافظاً على رأي عمر. ومع ذلك فإن هذا لم يفت في عضد معاوية، فكتب مرة أخرى (ولعله كتب مرات متعددة) يهون على عثمان ركوب البحر، فالجزيرة قريبة، والسفن متيسرة، والقوة البيزنطية فيها صغيرة وعلى الرغم من ذلك فإنها قاعدة للبيزنطيين فهي تهدد السواحل الشامية ومن هنا كانت مصدر خطر. واقتنع عثمان بذلك، فلم يتشبث بالامتناع، وكتب إلى معاوية، على ما نقله الرواة، طالباً منه أن لا يرغم أحداً على ركوب البحر، وأضاف: «فإن ركبت ومعك امرأتك فأركبه ما دوناً ولا فلا». ويروي البلاذري خبر الحملة بقوله: فركب البحر من عكا ومعه مراكب كثيرة، وحمل امرأته فاخته... وحمل عبادة بن الصامت امرأته أم حرام... وذلك في سنة ثمان وعشرين بعد انحسار الشتاء، ويقال في سنة تسع وعشرين.... فلما صار المسلمون إلى قبرص فأرقوا ساحلها.... بعث إليهم أركونها يطلب الصلح وقد أذعن أهلها له. فصالحهم على سبعة آلاف ومئتي دينار يؤدونها في كل عام، وصالحهم الروم على مثل ذلك، فهم يؤدون خرجين. واشتروطوا أن لا يمنعهم المسلمون أداء الصلح إلى الروم. واشتراط عليهم المسلمون أن لا يقتلوا عنهم من أرادهم من ورائهم، وأن يؤذنوا المسلمين بسير

٥. البلاذري ١/١٥٢.

٦. ابن عبد الحكم، ١٣١ و ١٩٢.

٧. صايغ، ٢٨.

٨. البلاذري ١/١٣٩ - ١٤٠.

عدوهم من الروم. فكان المسلمون إذا ركبوا البحر لم يعرضوا لهم ولم ينصرهم أهل قبرص، ولم ينصروا عليهم»^(٩). وكانت هذه المعركة أول انتصار بحري للمسلمين، وكانت قبرص أول جزيرة تضمها الدولة الجديدة إلى أملاكها^(١٠). وكانت النتيجة المباشرة للحملة على قبرص الاستيلاء على جزيرة أرواد في السنة التالية.

هنا يجدر بنا أن نشير إلى أن معاوية جمع سفناً كثيرة للحملة على قبرص. هذا مع العلم أن دور الصناعة الشامية، مثل عكا وصور، كانت متروكة منذ أن فتح العرب المدينتين. لكن هذا لا يعني أن النجارين والصناعيين كانوا قد أهملوا صناعتهم نهائياً، لذلك كان من الممكن جمعهم للقيام ببناء سفن حربية. فضلاً عن ذلك فإن السفن التجارية كان من الممكن تسخيرها للقيام بالخدمة، وخاصة في نقل المقاتلين والمؤن. ولا بدّ من التذكير بأن دار الصناعة في الاسكندرية كانت، على ما يبدو، أصلح للاستعمال. وكان البحارة المصريون من الأقباط، وهؤلاء لم يتركوا بلدهم على نحو ما حصل للروم، أو لبعضهم على الأقل، من سكان الموانئ الشامية^(١١).

وكان الأسطول الذي جمعه معاوية للحملة القبرصية يتكون من ١٥٠٠ سفينة مختلفة الحجم والأشكال. وكان بين السفن والملاحين عدد كبير جيء به من مصر. وقد جمعت السفن في عكا، التي رمت لذلك الغرض. وخرجت السفن إلى مدينة قسطنطينية – سلاميس في قبرص^(١٢).

ويبدو أن القبارصة لم يراعوا فيما بعد شروط الصلح المتفق عليها، فأعانوا الروم على الغزاة في البحر بمراكب أعطوهم إياها. فغزاهم معاوية سنة (٣٣هـ/٦٥٤م) في خمسمائة مركب، ففتح قبرص عنوة فقتل وسبى وأقرهم على صلحهم. وبعث إليها باثني عشر ألفاً كلهم أهل الديوان، فبنوا فيها المساجد، ونقل إليها جماعة من بعلبك، وبنى فيها مدينة، وأقاموا يعطون الأعطية إلى أن توفي معاوية^(١٣).

في سنة (٣١هـ/٦٥٢م) رد أسطول مصري بقيادة ابن أبي سرح أسطولاً بيزنطياً عن الوصول إلى الاسكندرية، كما أنه في السنة ذاتها وصلت أول حملة عربية بحرية إلى صقلية بقيادة معاوية بن حديج، وكانت تتألف من مائتي قطعة. كانت هذه السفن يديرها بحارة من القبط، فيما كان المقاتلة فيها من العرب. وقد نقل البلاذري عن الواقدي أن قائد الحملة، عبد الله بن قيس بن مخلد، سبى.... فأصاب أصنام ذهب وفضة مكللة بالجواهر. فبعث بها

٩. البلاذري ١/ ١٨١

١٠. حتى ٢٢٥

١١. Eickhoff, 15

١٢. 141-142

١٣. البلاذري ١/ ١٨١ - ١٨٢

معاوية الى البصرة لتحمل الى الهند فتباع هناك ليثمن بها^(١٤). وقد تلت هذه الغزوة الأولى غزوات أخرى، لم نعثر على أخبارها^(١٥)، (لكن فتح صقلية فتحاً شبه دائم جاء في سنة ٦٩٠هـ/٦٨٨م).

بعد سنتين من رد الهجوم على الاسكندرية (٢٣هـ/٦٥٤م) هاجم الأسطول العربي جزيرة رودس للمرة الأولى^(١٧). وعاد العرب اليها ثانية ونقلوا منها ما تبقى من تمثالها النحاسي المشهور كولوسس الذي كان يعتبر من عجائب الدنيا السبع، وكان قد وقع من قبل بفعل الزلازل. وقد بيع هذا النحاس الى تاجر رومي أنه احتاج الى تسعمائة من الابل كي ينقل عليها هذا القدر من المعدن^(١٨) وقد روى البلاذري أن معاوية بعث بجندة ابن أبي أمية الى رودس ... ففتحها عنوة... وأمره معاوية فأنزلها قوماً من المسلمين. وكان ذلك في سنة (٥٢هـ/٦٧٢م). ويتم البلاذري أخباره عن رودس بقوله: «أقام المسلمون برودس سبع سنين في حصن اتخذ لهم. فلما مات معاوية (٦٠هـ/٦٨٠م) كتب يزيد (٦٠-٦٤هـ/٦٨٠-٦٨٣م) الى جندة يأمره بهدم الحصن والقلل^(١٩). لكن رودس ظلت موضعاً يهاجمه الأسطول العربي مدة طويلة. وقد غزا جندة جزيرة اقريطش (كريت) سنة (٥٤هـ/٦٧٤م) ودمر أجزاء منها. ثم تعاقبت الحملات عليها حتى في خلافة الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٩م) وخلافة ابنه المأمون (١٩٨-٢١٨هـ/٨١٣-٨٣٣م)^(٢٠).

وقبل هذه العمليات ضد رودس بسنوات، حدثت المعركة التي قلبت الموازين جميعها بالنسبة للسيادة البحرية في حوض البحر المتوسط الشرقي، فبعد أن كان للبيزنطيين حضور أساسي بدأ من أيام جستنيان، انتقل ذلك الى حضور عربي. أما المعركة فهي ذات الصواري (السواري).

وقعت هذه المعركة سنة (٣٤هـ/٦٥٥م) على مقربة من ساحل اقليلية (Cilicia) في جنوب غربي أسية الصغرى. هناك تقابل الأسطول البيزنطي وقوامه خمسمائة (وقيل ستمائة) سفينة والأسطول العربي المكون من مائتي سفينة. وتقاتل الفريقان وكان النصر للأسطول العربي، وكان عبد الله بن أبي سرح، حاكم مصر، هو القائد، وكان بسر بن أرطاة على القسم الشامي من الأسطول، على أن يعمل بأمره عبد الله.

١٤. البلاذري ٢٧٨/١: ١٦-١٧ Eickhoff,

١٥. Eickhoff, 17

١٧. حتي ٢٢٤-٢٢٥

١٨. حتي ٢٦٣

١٩. البلاذري ٢٧٨/١: ٢٧٩-٢٧٨

٢٠. البلاذري ٢٧٨/١: ٢٧٩-٢٧٨ Kennedy, 87

وحكاية هذه الواقعة، على ما رواها ابن عبد الحكم، تتلخص فيما يلي : خرج هذا الأسطول في ربيع سنة (٢٤هـ / ٦٥٥ م) متجهاً الى أرض الدولة البيزنطية، فلما وصلت السفن الى ساحل ليكيا (اقلقية) واسمه ذو الصواري، أنزل عبد الله بن أبي سرح نصف الناس مع بسر بن أرطاة ليرحوا. ثم أن الأسطول العربي لقي سفن البيزنطيين فدارت المعركة واقتتلوا بالنبل والنشاب. ولما نفذ هذا ربط المقاتلة العرب المراكب بعضها ببعض بسلاسل قوية بحيث لم يكن من الممكن اختراق صفوفها واقتتلوا مع البيزنطيين بالسيف. وكان لدى البحارة العرب (كما كان لدى الآخرين) كلابات تستعمل لتمزيق الأشعة وجوانب سفن العدو وجرها نحوها. وكان هذا النوع من التكتيك سبباً رئيسياً في الانتصار.

فقد قرن مركب عبد الله بن أبي سرح بمركب من مراكب العدو، فكاد مركب العدو يجبر مركب عبد الله اليهم. فقام علقمة، وكان مع عبد الله في مركبه، ففك مركب الأمير وأنقذه من الهلاك (٢١). وكانت المعركة نصراً مؤثلاً لعبد الله وأسطوله ورجاله. وقد جرى الدم في ماء البحر كثيفاً. ونقل ايكهوف (Eickhoff) من ابن العبري أن عشرين ألف جثة وجدت طافية على وجه الماء (٢٢).

وقد دارت اسئلة حول هذه المعركة وغايتها. فهناك من يرى أن الهدف الأصلي للحملة كان القسطنطينية نفسها، وأن الأسطول البيزنطي لقي الأسطول العربي هناك لأن الأول كان يحرس مداخل البحر الأيحي، ومن هؤلاء ايكهوف (٢٣). وقد يستدل من رواية ابن عبد الحكم، في جزء منها وهو : «لما نزل [عبد الله بن سعد] ذا الصواري أنزال نصف الناس مع بسر ابن أرطاة (٢٤). أن هذا النزول (وليس من الضروري أن يكون الذين نزلوا نصف الناس) كان يقصد منه التعرف بشيء من الدقة على أنواع الأخشاب الموجودة هناك وصلاحياتها لصنع الصواري. وأن تسمية المعركة كان بسبب اسم المكان المعروف به (وهو ذو الصواري). وهذا ينفي ما اصطلاح عليه الكثير من المؤرخين من أن إطلاق هذا الاسم على المعركة كان بسبب كثرة الصواري (السواري) التي شوهدت هناك يومها.

هذه المعركة هي التي قلبت موازين القوى البحرية في حوض المتوسط: في شرقه على الأقل.

جاء مقتل عثمان بعيد معركة ذات الصواري (أو ذي الصواري) فشغل معاوية بما ساد العالم العربي الاسلامي يومها من خلافات وحروب. وشغل البيزنطيون بما أصاب

٢١. ابن عبد الحكم ١٨٩ - ١٩١ : 18-21 Eickhoff,

٢٢. Eickhoff, 20, n.20

٢٣. Eickhoff, 19

٢٤. ابن عبد الحكم ١٩٠

المنطقة البلقانية من هجوم جديد وما حدث في شمال افريقية من ثورة بطرقها غريغوريوس على القسطنطينية، وقد أعلن نفسه امبراطوراً، إلا أن حملة عربية برية من مصر قضت عليه (٢٦هـ/٦٤٧م)، وجاءت حملة أخرى بعد بضع سنوات اقضت مضجع رجال الحكم في القسطنطينية. ومن هنا فقد تلت معركة ذات الصواري فترة لم تقم فيها معارك بحرية مهمة؛ وكل ما حدث كان مناوشات محلية، لم تقرر أي منها أمراً خطيراً.

وفي منتصف القرن الأول للهجرة، وبعد تولي معاوية الخلافة ببضع سنوات، عاد الرجل إلى الأسطول يعزز، وإلى القسطنطينية بالذات يتطلع إلى الاستيلاء عليها، للقضاء على الدولة البيزنطية على نحو ما تم للعرب القضاء على الدولة الساسانية.

ويبدو أن كونستانز الثاني (٦٤١ - ٦٦٨م) شعر بإمكان العودة إلى مقارعة العرب في شرق المتوسط، فأرسل (٤٦هـ/٦٦٦م) جماعة من المردة إلى لبنان أو لعله أعانهم في ثورتهم على معاوية وانتشارهم في لبنان. ولما كان معاوية مشغولاً في تلك السنة بالأمور الداخلية، عقد صلحاً مع كونستانز كي يتخلى هذا عن نصرة المردة (٢٥). (وقد حدث شيء شبيه بهذا أيام عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦هـ/٦٨٥ - ٧٠٥م) فوقع صلح سنة (٧٠هـ/٦٨٩م) بين الخليفة والامبراطور جستنيان الثاني (٦٨٥ إلى ٦٩٥م) على مال يؤديه الأول للثاني كي يكف هذا عن تأييد المردة (٢٦).

وتجدد النزاع بين الخليفة معاوية (٤١ - ٦٠هـ/٦٦١ - ٦٧٠م) من جهة والبيزنطيين من جهة، جاء في وقت كان الخليفة فيه قد عاوده الاهتمام بالأميرين اللذين ذكرنا وهما: تقوية الأسطول والزحف على القسطنطينية. وتمثل هذه الفترة (من ٦٦٩ إلى ٦٨٠م) أعمالاً بحرية هجومية (٢٧) بعد أن كان أكثر الحملات التي وجهها العرب في الفترة السابقة دفاعية في طبيعتها. وقد مر بنا الإشارة إلى احتلال صقلية وكريت ورودس على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه كانت الفتوح العربية مستمرة في شمال افريقية، وكان التقدم في العمل البحري مستمراً.

يجدر بنا هنا أن نتوقف عند الحملات التي أرسلها العرب إلى القسطنطينية. وهناك خلاف كبير بين ما ورد في المصادر من معلومات حول هذه الحملات. والذي نراه هو أن الرواة العرب لم تكن لهم معرفة كافية بجغرافية أسية الصغرى البرية وطبوغرافية سواحلها والجزر الكثيرة القائمة عند مدخل البحر الأبيض، لذلك اختلطت عليهم الأمور، كما اضطربت السنوات التي تؤرخ بها الأحداث. والذي لا مجال للتكبر هو أن الحملات الحربية، البرية والبحرية، كانت متتالية على أراضي الدولة البيزنطية من سنة (٤٤هـ/٦٦٤م) حتى سنة

٢٥. البلاذري ١/١٩٠: ٣٦٥-٣٦٦؛ Runciman, 35-36.

٢٦. البلاذري ١/١٨٩: ٢٧٤-٢٧٥.

٢٧. Lewis, 70.

(٤٨هـ/٦٦٨م) (٢٨). وفي سنة (٦٦٩/٤٩م) كانت ثمة حملة مركزة على القسطنطينية، وهي التي يعتبرها فيليب حتى الحملة الأولى. كان فضالة بن عبيد الأنصاري (وقيل سفيان بن عوف) قد قاد حملة برية وصل فيها الى خلقيونية، المقابلة للقسطنطينية في البر الآسيوي، وقضى شتاء (٦٦٨ - ٦٦٩م) هناك. فأرسل معاوية حملة بحرية، بقيادة ابنه يزيد، الى العاصمة البيزنطية. وفي ربيع سنة ٦٦٩م اشترك يزيد وفضالة في حصار مشترك بري بحري على المدينة. ويبدو أن الجوع والمرض الشديد كانا قد فعلا فعلهما في الجند العربي في ذلك الشتاء، فلم ينل المحاصرون من القسطنطينية شيئاً، فرفع الحصار في صيف ٦٦٩م وعاد الجيش في السنة نفسها. وكان ممن استشهد في تلك الحملة أبو أيوب الأنصاري (٢٩).

وقد قام العرب بحملة ضد القسطنطينية دامت سبع سنوات (٥٤ - ٦٠هـ/٦٧٤ - ٦٨٠م). استولى العرب أولاً على شبه جزيرة كيزيكوس (التي يشير اليها الرواة العرب باسم أرواد، وهي تسمية خاطئة) في بحر مرمرة واتخذوا منها قاعدة يقضون فيها الشتاء، وينطلقون منها للحصار في الربيع. واستعصت أسوار العاصمة على العرب، كما لقيت السفن الأمرين من النار اليونانية. وقد انسحب الأسطول والجيش لما توفي معاوية (٦٠هـ/٦٨٠م). وكان الخليفة قد أدرك، قبل وفاته، استحالة الاستمرار في محاصرة القسطنطينية فعقد مع قسطنطين الرابع (٦٦٨ - ٦٨٥م) معاهدة صلح مدتها ثلاثون سنة (٣٠).

وكانت آخر محاولة كبيرة لاحتلال القسطنطينية تلك التي تمت في عهد سليمان ابن عبد الملك (٩٦ - ٩٩هـ/٧١٥ - ٧١٧م)، وكان على رأس هذه الحملة البرمائية أخوه مسلمة. يقول فيليب حتي أن هذا الحصار المدهش، والذي كان الأكبر تهديداً للعاصمة البيزنطية، هو الذي حصلنا على معلومات وافية عنه من مصادر متعددة. فهناك روايات الطبري، والمؤرخ المجهول صاحب كتاب العيون والحقائق، وثيوفانوس (٣١).

أسعف المحاصرون (٩٩هـ/٧١٦ - ٧١٧م) بالسفن المصرية كما جاءهم المدد من البر، وزودوا بالنفط وبآلات خاصة بالحصار. وقد عاهدوا الله على العمل الجاد؛ وكان مسلمة يتحلى بالروح القيادية المنظمة المندفعة المخلصة. لكن الشتاء كان قاسياً، فنال الجوع والأوبئة من المقاتلين. وتولى عرش الامبراطورية، والعرب على حصار العاصمة، رجل بارع قدير، سوري الأصل من مرعش، هوليون الثالث (٧١٧ - ٧٤٠م). فاستطاع بدهائه ومقدرته أن يغري البلغار بمهاجمة العرب. وجاءت السفن العربية قاصدة القرن الذهبي لتهاجم أسوار المدينة، فوجدت الطريق مقفلاً، إذ نصب ليون سلسلة بين البرجين الرئيسيين، فلم تستطع السفن

٢٨. العبادي وسالم، ٣١ - ٢٢؛ صايف ١٠٩ - ١١١

٢٩. حتي ٢٦٢، العبادي وسالم، ٢٢: ٢٢-٢٣ Eickhoff

٣٠. حتي ٢٦١ - ٢٦٣؛ صايف ١١٢ - ١١٤؛ عبادي وسالم، ٣٢ - ٢٣: ٨١، Shaban

٣١. حتي ٢٦٣ - ٢٦٤: ٨١-٧٩، Cambridge History of Islam, I,

تجاوزها. وكانت تحصينات المدينة قوية جداً. فضلاً عن أن النار اليونانية عملت عملها الكبير في إحراق عدد كبير من السفن. ومع ذلك فإن مسلمة لم يأس، وحتى وفاة أخيه (الخليفة سليمان) لم توقف هجماته. لكن الخليفة الجديد، عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ/ ٧١٧ - ٧٢٠ م) أدرك عبث المحاولة فأمر مسلمة بالعودة. وقد هبت على السفن في طريق عودتها عاصفة قوية في بحر مرمرية والبحر الأيحي، ففقت على ما تبقى منها. يقول فيليب حتي: إذا كنا نقبل رواية ثيوفانس فإن عدد السفن التي عادت سالمة لم يتجاوز الخمس من أصل عدد كبير، قدره البعض بنحو ١٨٠٠ سفينة (٣٢).

وعلق عبد العزيز سالم على هذه الحادثة بقوله: «ويعتبر فشل المسلمين في الاستيلاء على القسطنطينية للمرة الثانية حدثاً من أهم أحداث تاريخ العصور الوسطى. وكتب للإمبراطورية البيزنطية البقاء، بخروجها ظافرة من محنة الحصار، وظلت تحتفظ بهيبته أمام دول الغرب الأوروبي فترة طويلة» (٣٣).

ونود بهذه المناسبة أن نؤكد أن محاولة غزو القسطنطينية، على النحو الذي أوجزناه، كان منهكاً للدولة الأموية. فقد أنفقت في سبيله الأموال الطائلة، وخسر الأسطول سفناً كثيرة، وشغل أولو الأمر به عن أمور كانت أحق بالاهتمام.

على أن الأمور بين عادوا والى مهاجمة البيزنطيين الذين شغلوا عن متابعة انتصارهم بقضايا دينية فكان ثمة هجوم على قبرص (١٠٨ هـ/ ٧٢٦ م) في أيام الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ/ ٧٢٤ - ٧٤٣ م). ويبدو من رواية البلاذري أن المبلغ الذي فرضه معاوية على أهل قبرص، وهو ٧٢٠٠ دينار، زاده عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ/ ٦٨٥ - ٧٠٥ م) ألف دينار، ثم حطها عمر بن عبد العزيز، إلى ما كانت عليه. أما هشام فقد رد الزيادة. وظلت على ذلك إلى خلافة أبي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ/ ٧٥٤ - ٧٧٥ م) فردهم إلى صلح معاوية (٣٤). ورد البيزنطيون على ذلك بعد نحو عشر سنوات، إذ هاجمت سفنهم مصر، وأسرت عدداً كبيراً من السفن المصرية. وقد جاء هجوم ثان على مصر بعد ذلك بأسطول قوامه ٣٦٠ سفينة (٣٥). وكان الرد العربي هجمة جديدة على قبرص (سنة ١٢٥ هـ/ ٧٤٣ م) في خلافة الوليد بن يزيد (١٢٥ - ١٢٦ هـ/ ٧٤٣ - ٧٤٤ م) لأمراتهم القبارصة به. وقد أجلي خلقاً منهم إلى الشام على أنهم رقيق. لكن الناس أنكروا ذلك، فردهم الخليفة يزيد بن عبد

٣٢. حتي ٢٦٤: العبادي وسالم ٣٤ - ٣٦؛ صايب ١٢٧ - ١٣٠: Eickoff 31-36; Lewis, 66; Fahmy, Sea-power, 91-105.

٣٣. حتي ٢٦٤: العبادي وسالم ٣٦

٣٤. البلاذري ١٨٣/١: Lewis 68, citing Theophanes 623

٣٥. Lewis, 68-69

الملك (١٢٦هـ/ ٧٤٤م) الى ديارهم^(٣٦). وهكذا فقد كانت الحرب البحرية بين الأمويين والبيزنطيين في شرق المتوسط سجلاً، أي هجوماً ورد فعل هجومي : وكانت قبرص ومصر الهدفين الأساسيين للأمويين والبيزنطيين على التوالي.

أما في غرب المتوسط فقد كانت حملات العرب أعنف، وكانت صقلية هدف المهاجمين في السنوات (١٠٩هـ/ ٧٢٧م) و (١١٢هـ/ ٧٣٠م) و (١١٥هـ/ ٧٣٣م) و (١٢٢هـ/ ٧٤٠م) و (١٣٥هـ/ ٧٥٢م) أما سردينية فهوجمت في سنتي (١١٧هـ/ ٧٣٥م) و (١٣٥هـ/ ٧٥٢م)^(٣٧).

في سنة (١٣٠هـ/ ٧٤٧م) خرج أسطول عربي ضخم، من الاسكندرية يروم قبرص، قدرت سفنه بنحو الألف، فاشتبك مع اسطول بيزنطي أصغر حجماً، لكن هذا، على ما يبدو، كان مزوداً بالنار اليونانية، فدارت الدائرة على أسطول الأمويين، وقضي على أكثر سفنه. وكانت هذه سنة فاصلة؛ إذ بعد ذلك لم يكن ثمة حضور لقوة عربية بحرية، وخاصة بالنسبة لمصر، حتى ظهر الأسطول الفاطمي في القرن الرابع/ العاشر^(٣٨).

وبعد تلك المعركة بوضع سنوات قام الأسطول العربي العباسي من مرابضه بتونس (١٣٤هـ/ ٧٥٢م) بالهجمة الجدية الأخيرة ضد صقلية بقيادة والي افرقية العباسي، عبد الرحمن بن حبيب، ولم ترسل حملة أخرى حتى أوائل القرن التالي، إذ تم ذلك على أيدي الدولة الأغلبية (١٨٤ - ٢٩٦هـ/ ٨٠٠ - ٩٠٩م)^(٣٩).

يمكن القول بأن التحدي الأموي للبحرية البيزنطية تم في ثلاث موجات : الأولى التي امتدت من سنة (٢٩هـ/ ٦٤٩م) الى سنة (٣٣هـ/ ٦٥٥م)، وكانت الهجمات فيها دفاعية في غالبها. واستمرت الموجة الثانية من سنة (٤٩هـ/ ٦٦٩م) حتى (٦٦هـ/ ٦٨٥م)، حيث كان العرب هم المهاجمين. وفي هذه الفترة جاء الحصار الطويل للقسطنطينية. وجاءت الموجة الثالثة، وهي التي كانت الأقوى والأشد، لتشغل السنوات الواقعة بين (٧٤هـ/ ٦٩٣م) و (١٣٥هـ/ ٧٥٢م). وقد سجلت الحملات العربية نجاحاً وخاصة في الحوض الغربي من المتوسط. وكان من الحملات الضخمة حصار القسطنطينية الكبير الذي انتهى بفشل للأسطول الأموي. وبعد ذلك كان هناك تبادل بالحملات الصغيرة حتى سنتي (١٣٠هـ/ ٧٤٧م) و (١٣٥هـ/ ٧٥٢م)، إذ تلقى الأسطول العربي ضربتين كبيرتين، في الجزء الغربي من المتوسط، على ما مر بنا.

٣٦. البلاذري / ١٨٣. راجع ص ١٨٣ - ١٨٦ حيث يورد البلاذري الفتاوى التي وضعها نفر من الفقهاء لما استفتاهم والي الثغور في أمر قبرص وأهلها.

٣٧. Lewis, 69

٣٨. El, Darl al- : Lewis 69 : Fahmy, Sea-Power, 120, 124

Sinā'a, II 129 - 131.

٣٩. راجع عن الحملات اجمالاً

Lewis, 70 Fahmy, Sea- Power, 80 - 139

و يرى لويس أن هذا الانتصار الذي نالته بيزنطية كان ذا دلالة كبيرة، إذ أنه أنهى الصراع الأموي البيزنطي البحري، وكان ذلك لمصلحة البيزنطيين. فقد اختفى الأسطول المصري لنحو قرن من الزمان. (عاد إلى الظهور أيام بني طولون، ولكن دوره الرئيسي جاء في أيام الفاطميين). وخفت حدة العمل في الأسطول الشامي لمدة تتجاوز ربع القرن. و يذكرنا المؤلف نفسه بأن الأسطول الشامي لم يقم بحملة تستحق الذكر حتى سنة (٢٩١هـ/٩٠٤م) لما قاد ليو الطرابلسي أسطول طرسوس ضد تسالونيكي (سلانيك). وكان في الأسطول أربع وخمسون سفينة. أما ليو (أو لوي) الطرابلسي فهو غلام زرافة (وقد كني أبا الحارث). و يلاحظ فهمي أن أكثر أسماء القادة المرتبطة بطرسوس يدل على أصل يوناني (رومي) ولعلهم اعتنقوا الاسلام بعد أسرهم (٤٠).

الا أن الأمر الحري بالذكر هو أن العرب مع أنهم لم ينجحوا في السيطرة البحرية تماماً، فإنهم في تلك السنة (١٣٤هـ/٧٥٢م) كانوا قد أصبحوا سادة شمالي افريقية واسبانية، وكانت جيوشهم قد انتصرت في مناطق في جنوب فرنسا وفي سو يسرا (٤١).

ولا بد لنا من ابداء بعض الملاحظ على ما آل اليه أمر الأسطول العربي الأموي، مع تذكرنا النجاح الذي سجله في مناسبات متعددة. وأول هذه الملاحظ هو أن السواحل والجزر التي كان على المقاتلين البحرين العرب أن يهاجموها أو يدافعوا عنها كانت واسعة ومنتشرة ومكشوفة فيما كانت القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية تحتفي وراء جزر وبحار صغيرة لم يكن تجاهلها بالأمر اليسير. ومع ذلك فقد وصل العرب، أيام الأمويين، ثلاث مرات إلى أسوار العاصمة البيزنطية. وثاني الملاحظ هو أن العناصر والمواد اللازمة لبناء السفن – من معادن وأخشاب – لم تكن متيسرة للعرب على نحو ما كانت موجودة في المناطق التي كان للبيزنطيين فيها سيادة أو حضور. وثالث ما نود أن نتذكره عن هذه الحروب البحرية – العربية منها والبيزنطية – أنها كانت تأتي فورات في فترات، ثم تخمد بعض الوقت، وتنشط ثانية. فالدولتان كانتا في شغل عن الحروب بأمور أخرى، ففيما كان البيزنطيون يشغلون بالجرمان والآفار وغيرهم من القبائل المهاجمة أو بالخلافات الدينية التي كان لها تأثير كبير في إضعاف الدولة البيزنطية، شغل العرب في حروب أهلية مرتين أولاً، ثم أنهم كانوا يتابعون الزحف شرقاً نحو حوض السند وأواسط آسية. وهذه فتوح ومعارك كانت كبيرة، وكان تنظيمها ورفدها والانفاق عليها أموراً تتطلب الكثير من الجهد والمال والوقت والعناية والادارة. وقد يبدو أحياناً، كان معركة بحرية أو أكثر في حوض المتوسط ليست شيئاً بالقياس إلى حملات محمد بن القاسم في شمال غربي الهند، أو حملات قتيبة بن مسلم في أواسط آسية.

٤٠. Lewis, 69-70 Fahmy, Sea-rower, 62 n.7 63, 124, 138.

Eickhoff, 83, 257 ff

٤١. Eickhoff 36 - 39

ونود أخيراً أن نشير الى أن العرب في فتوحهم لشمال افريقية لم يفيدوا من الأسطول قط. فلم يكن هناك تنسيق أبداً بين القيادة البرية والقيادة البحرية. بل يبدو الأمر أحياناً وكأنه سباق بين القيادتين. وكانت الجيوش تندفع سابقة للأسطول، ثم تجد نفسها محاصرة في جهات ومناسبات كثيرة.

٣ - دور الصناعة في العصر الأموي

دار الصناعة هي المكان الذي تصنع فيه السفن الحربية وتصلح السفن المعطلة، وقد كان للبيزنطيين، وهم الذين كانوا يحكمون بلاد الشام ومصر والشمال الافريقي، قبل الفتح العربي، مراكز لهذه الصناعة الهامة على شواطئ البحر المتوسط الشرقية والجنوبية. وهذه المراكز وقعت في أيدي العرب بطبيعة الحال، لما تم لهم فتح هذه الديار. وكانت دور الصناعة في الاسكندرية والقلم وعسقلان و يافا وقيسارية وعكا وصور وبيروت وطرابلس واللاذقية. وقد آل الى العرب أمر العناية بها. ولم تطل المدة حتى أصبح من الضروري أن تتخذ هذه العناية نهجاً عملياً. وقد تم ذلك، على يدي معاوية بن أبي سفيان والي بلاد الشام وعبد الله ابن أبي سرح والي مصر. وكان تنظيم الحملة على قبرص (٢٩هـ/٦٤٩م) أول عمل في هذه الناحية. فقد استدعى معاوية الصناع على اختلاف أعمالهم الى عكا حيث صنعوا من السفن ما يحتاج اليه، هذا مع المدد الذي جاء من مصر؛ إذ أن الحملة انطلقت من عكا. ومن الواضح أنه حسبما ذكرنا قبل - كان من اليسير تسخير السفن التجارية الموجودة في الموانئ لنقل الجند والمؤن فضلاً عن السفن المقاتلة التي صنعت خصيصاً للحملة.

وإذا نحن أخذنا أنفسنا بالتحدث عن دور الصناعة التي أعاد العرب إليها الحياة بعد سنوات قليلة من الفتح، وجدنا أن القلم، على مقربة من السويس الحالية، عني بها لنقل المتاجر من مصر الى البحر الأحمر، وذلك عن طريق خليج أمير المؤمنين. فقد كان هناك قناة حفرت في أيام الامبراطور الروماني تراجان (٩٨هـ - ١١٧م) وقد سدتها الرمال. ففتحتها عمرو بن العاص وسميت خليج أمير المؤمنين (نسبة الى عمر بن الخطاب). وقد ورد ذكر دار الصناعة فيها في رسالتين من الرسائل البردية تاريخهما (٩١هـ/٧٠٩م) و(٩٢هـ/٧١٠م) (٤٣).

وبحسب رواية ابن الحكم كان البيزنطيون قد هاجموا مدينة البرلس (٥٣هـ/٦٧٢م) وأوقعوا بحاميتها خسارة كبيرة، فأنشأ حكام مصر دار صناعة في بابليون (باب اليون)، كانت فيما يبدو كبيرة الأهمية (٤٣).

الأن دار الصناعة الرئيسية في مصر كانت في الاسكندرية؛ وكذلك كانت قبل الفتح العربي، واستمرت على ذلك من بعد، وخاصة في القرن الأول/ السابع. وقد أوصى معاوية،

٤٢. ابن عبد الحكم ١٦٥، Fahmy, Sea-Power, 75; Lewis, 75;

Fahmy, Naval Organization, 23 - 26.

٤٣. El, Dar, II, 129 - 131

كما مر بنا، بصنع سفن في دار صناعة الاسكندرية، ولعل ذلك كان احتياطاً لما قد يحدث، فالرجل كان بعيد النظر؛ وقد جاءت السفن نافعة لما سمح له الخليفة بانفاذ الحملة الى قبرص. وفي رسالتين مؤرختين في (٩٢ - ٩٣ هـ / ٧١٠ - ٧١١ م) وفي (٩٢ هـ / ٧١٠ م) اشارات واضحة الى مطالب معينة للمحاربين في البحر وللصناع الذين كانوا يقيمون في الاسكندرية. وقد كان للأقباط دور هام في صناعة السفن وتنظيمها (٤٤)*.

أما في بلاد الشام فقد بدأ الاهتمام بالمراكز البحرية، ومن ثم بدور الصناعة، في وقت سابق لبدء الإهتمام بمصر. فقد كان معاوية يعي أهمية البحر لولايته وقد ظل هو والياً لبلاد الشام عشرين سنة مستمرة في خلافة عمر وعثمان. وهذا يسر له أن يتابع مخططة بشكل عملي واقعي. يروي البلاذري أن معاوية رم عكا عند ركو به منها الى قبرص ورم صور (٢٩ هـ / ٦٤٩ م) (٤٦). وكانت هذه أول اشارة الى رم عكا وصور على أنهما مركزان لانطلاق الحملة. لكن ليس لدينا ما يدلنا على المعنى «العملي» لكلمة «رم»، من حيث صلة ذلك بالعناية بدار الصناعة بالذات.

ثم جاء دور معاوية في إنشاء دار صناعة في عكا. فقد روى البلاذري أنه «لما كانت سنة (٤٩ هـ / ٦٦٩ م) خرجت الروم الى السواحل، وكانت الصناعة بمصر فقط فأمر معاوية بن أبي سفيان بجمع الصناع النجارين، فجمعوا ورتبهم في السواحل وكانت الصناعة في [جند] الأردن بعكا (٤٧). ويرى فهمي أن رواية البلاذري، المنقولة عن محمد بن سهم الأنطاكي، بأن الصناعة كانت بمصر فقط لا تتفق تماماً مع نشاط معاوية البحري. ويضيف أن إنشاء دار الصناعة في جزيرة الروضة كان سنة (٥٤ هـ / ٦٧٣ م)، فيما يروي البلاذري أن عكا انشئت فيها دار صناعة سنة (٤٩ هـ / ٦٦٩ م)، أي قبل جزيرة الروضة بخمس سنين (٤٨). ولعل الأخذ برأي فاسيليف من أن معاوية كان كبير العناية بصنع سفن جديدة في الموانئ

* هناك دور صناعة أخرى عرفت بمصر لكن عدد من هذه تم اعداده وتنظيمه أيام دولة بني طولون (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ - ٩٠٥) أو حتى بعد ذلك فالروضة التي عرفت باسم جزيرة الصناعة أو صناعة الجزيرة كانت تختص بصناعة الشلنديات والحريبات كما كانت دار صناعة الفسطاط تعني بصناعة سفن الدولة والشواني. فضلاً عما نكر فقد كان هناك دور صناعة في دمياط ورشيد وتينيس. ولعل هذه من الدور التي بدت أهميتها فيما بعد ولجميع دور الصناعة المصرية أدوار كبيرة وخاصة أيام الفاطميين.

٤٤. ابن عبد الحكم ١٢٤: ٣٥-٤٢؛ Fahmy, Naval 35-42؛ Lewis, 75؛

Eickhoff, 126؛ El, Dar al Sinā'a, 11, 129-131.

٤٦. البلاذري ١/ ٤٠؛ Fahmy, Naval, 52؛

El2, Bahnasa I, 341

٤٧. البلاذري ١/ ٤٠؛

٤٨. Lewis, 75 Eickhoff, 130-131؛ Fahmy, Naval, 35, 53؛

Wiet, 175 - 176

الفينيقية التي استولى عليها^(٤٩)، هو الأمر الأمثل. فما نحسب أن معاوية كان ينتظر حدثاً معيناً فيستجيب له استجابة مؤكدة. وعندنا أنه، بعد توليه الخلافة، صار أشد عناية بالموانئ الشامية، فهي عدته وماواه.

وكان الخليفة الثاني الذي عني بالموانئ الشامية هو عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦هـ / ٦٨٥ - ٧٠٥م). فقد روى البلاذري أن عكا وصور، اللتين كان معاوية قد رهما، ثم خربتا، جددهما عبد الملك؛ وبنى سور عكا الخارجة^(٥٠). كما أن عبد الملك أصلح عسقلان و يافا وقيسارية^(٥١). وكانت اللاذقية قد تعرضت للهدم إثر غارة بيزنطية سنة (١٠٠هـ / ٧١٨م) في خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١هـ / ٧١٧ - ٧٢٠م) فأمر عمر ببنائها وتحسينها. وأتم يزيد بن عبد الملك (١٠١ - ١٠٥هـ / ٧٢٠ - ٧٢٤م) إصلاح أمر المدينة وشحنها، ولعل طرابلس لقيت العناية نفسها^(٥٢). وقد ظلت عكا دار الصناعة الرئيسية في بلاد الشام إلى أن تولى الخلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥هـ / ٧٢٤ - ٧٤٣م) فنقلها إلى صور^(٥٣). ولكن يبدو أن هذا النقل الرسمي لم يفقد عكا منزلتها «كدار صناعة» - وكان ثمة ميناء آخر كان له دور مهم هو طرسوس. لكن أهمية طرسوس جاءت متأخرة وتم بناؤها في أيام المهدي^(٥٤)

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى الدور الذي قامت به تونس كدار للصناعة ومركز للعمل البحري المستمر منذ أن أنشأها حسان بن النعمان. ويبدو أنه لم يكن هناك دار صناعة أو حتى ما يشبه ذلك من عمل العرب. والاشارة إلى الحملة البحرية الأولى على صقلية (٤٤هـ / ٦٦٤م) يستفاد منها أن السفن لم تبدأ رحلتها من ميناء شامي، بل يرجح أن نقطة انطلاقها كانت برقة (بنابوليس)، وهي مدينة بحرية كبيرة تعود إلى أيام البيزنطيين^(٥٥). وكان عطاء بن رافع قد قاد حملة ضد صقلية أو سردينيا بأمر والي مصر عبد العزيز بن مروان (٨٤هـ / ٧٠٣م). ويبدو أنه خرج بأسطوله بالرغم من نصيحة موسى بن نصير له بأن لا يفعل لأن الطقس لم يكن ملائماً. وكانت النتيجة أن تحطم جزء كبير من الأسطول، وغرق من بحارته كثيرون. وهناك رواية تقول بأن موسى بن نصير سمح لمن نجا من البحارة، ولما سلم من السفن (من حملة عطاء) بالدخول إلى دار صناعة تونس. وهذه هي أول دار صناعة بناها

٤٩. Vasiliev I, 259

٥٠. البلاذري ١/١٤٠ و١٦٩/٥٣: ١٧٠ Fahmy, Naval, 53

٥١. البلاذري ١/١٦٩

٥٢. البلاذري ١/١٦٩: ٧٧، ٥٣ Fahmy, Naval, 53

El, IV, 660؛ El, II, 129-131,

٥٣. البلاذري ١/١٤٠

٥٤. البلاذري ١/٢٠٠: ٦٣، ٥٦ Fahmy, Naval, 56ff

٥٥. Fahmy, Naval, 64-65

وقد اختلفت الروايات حول أول من أنشأ دار الصناعة التونسية. فهناك أسماء ثلاثة ينسب الى أصحابها بناء هذه الدار وهم: حسان بن النعمان وموسى بن نصير وعبيد الله بن الحبحاب. ولكل مؤيد من الرواة. ولكن يبدو أن حسان بن النعمان الغساني هو الذي بنى الميناء والدار أولا، وتم له ذلك بين سنتي (٧٩ و٨٤هـ/٦٩٨ و٧٠٣م) أي في خلافة عبد الملك ابن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م). هذه هي رواية البكري التي يرد فيها أن الخليفة عبد الملك طلب من أخيه عبد العزيز والي مصر أن يزود حسان بن النعمان بألف من الصناع (في بناء السفن) من الأقباط مع أسرهم، وأن يؤمن لهم حاجاتهم حتى يصلوا تونس. وقد أمر الخليفة ببناء سفن في هذه الدار (٥٧). ولذلك لما نكب اسطول عطاء بن رافع كان باستطاعة موسى بن نصير، حاكم تونس، أن يسمح للرجال الناجين والسفن السالمة من دخول دار الصناعة (٥٨). وأما دور عبيد الله بن الحبحاب (والي افريقية ١١٦-١٢٣هـ/٧٣٤-٧٤٠م) فهو اصلاح الدار والميناء وتوسيعهما (٥٩) وتقو يتهما.

وقد جاء في مقدمة ابن خلدون وصف يوضح موقف العرب الأوائل من البحر فهو يذكر كيف كان عمر يمنع من ركوب البحر، حتى أنه عاقب عرفجة بن هرثمة الأزدي حين غزا عمان وركب البحر بغير إذنه، حتى اذا كان عهد عثمان أذن بركوبه، و يعزو ابن خلدون هذا النفور من البحر الى أن العرب كانوا أهل بداءة ولم يكونوا مهرة في ثقافة البحر وركوبه كما كان الروم والافرنجة، و يضيف ابن خلدون قوله :

«فلما استقر الملك للعرب وشمخ سلطانهم وصارت أمم العجم خولا لهم وتحت أيديهم؛ وتقرب كل ذي صنعة اليهم بمبلغ صناعته، واستخدموا من النواتية في حاجاتهم البحرية أمما؛ وتكررت ممارستهم للبحر وثقافته، استحدثوا بصراء بها، فشرهوا الى الجهاد فيه، وأنشأوا السفن والشواني، وشحنوا الأساطيل بالرجال والسلاح، وأمطوها العساكر والمقاتلة لمن وراء البحر من أمم الكفر، واختصوا بذلك من ممالكهم وثغورهم ما كان أقرب لهذا البحر، وعلى حافته مثل الشام وافريقية والمغرب والأندلس. وأوعز الخليفة عبد الملك الى حسان بن النعمان، عامل افريقية باتخاذ دار الصناعة بتونس لانشاء الآلات البحرية حرصاً على مراسم الجهاد. ومنها كان فتح صقلية أيام زيادة الله الأول بن الأغلب ... وكانت من بعد ذلك

٥٦. Fahmy, Naval, 68-69

٥٧. حتي، ٢٧٦: ٦٩-٧٠: Fahmy, Naval, 27-28

٥٨. Eickhoff, 28-29 Fahmy, Naval, 68

٥٩. Lewis, 76 Fahmy, Naval, 70: راجع مناقشة فهمي للمكان الذي انشئت فيه دار الصناعة

في تونس في 71-72: Fahmy, Naval

أساطيل إفريقية والأندلس في دولة العبيديين والأمويين تتعاقب إلى بلادهما في سبيل الفتنة، فتجوس خلال السواحل بالافساد والتخريب (٦٠).

٤ - السفن

يورد المقدسي في أحسن التقاسيم ستة وثلاثين اسماً لأنواع السفن التي كانت معروفة في أيامه، أي في أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، في البحار التي عرف عنها، وخاصة في البحر المتوسط (٦١). ويقول وستنفيلد، بهذه المناسبة، إنه مع معرفتنا بطبيعة اللغة العربية التي فيها نحو مائتي اسم للجمل ونحو أربعمائة اسم للأسد، فإنه مدعاة لأنعام النظر أن يكون هناك ما يزيد عن المائة اسم للسفينة (٦٢). وحري بالذكر أن هذه الأسماء، قد يضاف إليها غيرها من مصادر أخرى، تمثل تجربة العرب والمسلمين في الشؤون البحرية، الحربية والتجارية على السواء. وإذا نحن تذكرنا أن الفترة التي نعالجها هنا تنتهي في سنة ١٢٢ هـ / ٧٥٠ م)، أي أنها تشمل ما قد يسمى بطفولة العرب بالنسبة للبحر، أدركنا أن الكثير من هذه الأسماء تخص الأيام والأزمنة التي تلت قيام الدولة العباسية. فالأساطيل البحرية الحربية تطورت بشكل خاص في البحر المتوسط، بسبب وجود البيزنطيين في الشرق والدول الصغرى في الغرب، وتطورت خلال قرون طويلة.

والأخبار التي وصلتنا عن الأساطيل العربية جاءت من مصادر عربية ويونانية. ونحن نجد أن الكاتب العربي يستعمل أسماء عربية لسفن بيزنطية (يونانية)، فيما نرى أن المؤلف البيزنطي يستعمل أسماء يونانية لسفن عربية. فالمقدسي عندما يتحدث عن الرباطات البحرية في كورة الرملة حيث يقع النفير «وتقلع إليها شلنديات [مفرد شلندية] الروم وشوانيهم [مفرد شيني] معهم أسارى المسلمين» (٦٣)، فإنه يستعمل أسماء عربية للسفن القادمة من بلاد الروم. والطبري يستعمل كلمة «شلنديات» للسفن الحربية الرومية التي هاجمت دمياط (٢٣٨ هـ / ٨٥٣ م)، ويقدر الأسطول بمائة شلندية أنزلت قرابة خمسة آلاف رجل على المدينة (٦٤). وبالمثل فإن قسطنطين بروفوجنيتوس يستعمل كومباري (cumbarni) وساتوري (saturae) وغاليي (galeae) وهي المقابل باللغة اللاتينية للأسماء اليونانية الأصل (٦٥). ومن هنا فقد يختلط الأمر على الباحث، إذ أن الأسماء ترد دون أي وصف.

٦٠. ابن خلدون المقدمة (بيروت، ١٩٦١) ٤٤٨ - ٤٤٩

٦١. المقدسي ١١٧

٦٢. نقلاً عن Fahmy, Naval, 127

٦٣. المقدسي ١٧٧

٦٤. الطبري 1417 - 1418, III

٦٥. Fahmy, Naval, 130

فضلا عن ذلك فإن الكتاب والمؤلفين العرب الذين دونوا أخبار المعارك البحرية في العصر الأموي كتبوا بعد أن بعد العهد بتلك الأحداث. ولم تنقل اليهم الرواية لا وصفاً دقيقاً للسفينة، ولا توضيحاً لوظيفتها. ولعل المعاصرين أنفسهم لم يعيروا هذه القضية، أي شكل السفن ووظيفتها، الاهتمام الكافي. ولسنا نحسب أنه كان من اليسير تصنيف السفن تصنيفاً دقيقاً. فالسفن المقاتلة بالذات، أي التي تحمل الجند والمعدات، قد يتعرف إليها القوم. لكن سفن النقل، وكثيراً ما كانت هذه هي السفن العادية التي يستعملها الناس للتجارة، إلا أنها كانت تسخر أثناء المعركة، فلم يكن من اليسير التعرف إلى شكلها بل ماهيتها.

وكثيراً ما كان الكتاب الأجانب وهم يكتبون عن السفن العربية، الحربية منها وشبه الحربية، يستعملون اللغة اللاتينية، لمصلحة سكان إيطاليا وما إليها، ويضطرون إلى نقل الأسماء من اليونانية إلى اللاتينية، فيزيدون الأمر تعقيداً، من حيث تمكين الباحثين المحدثين في التعرف على السفن شكلاً وصنعاً ووظيفة^(٦١).

ولا يغيب عن البال أن التطور في استعمال السفن، ونحن نعني هنا الحربية خاصة، أدى إلى تعديل في صنع السفينة ووظيفتها، لكن الاسم ظل كما هو. ولندلل على ذلك بمثل هو كلمة درومون (dromone). فهذه السفينة القتالية كانت تحمل في أيام الإمبراطور البيزنطي ليون السادس (٨٨٦/٩١٢ م) بين ١٢٠ و ٢٠٠ مقاتل فأصبحت في أيام الإمبراطور قسطنطين (٩١٢ - ٩٥٣ م)، أي بعد فترة وجيزة، تحمل ٣٠٠ مقاتل، ومع أن مثل هذا الأمر كانت له ملابسات من حيث عدد المقاتلين ومعداتهم وأدوات الحصار وسير المعركة، فإن التسمية ظلت واحدة^(٦٢).

وقد أنهى علي محمد فهمي الفصل الذي درس فيه السفن الحربية العربية الإسلامية في البحر المتوسط في كتابه عن التنظيم البحري الإسلامي (وهو من خير ما وضع حول الموضوع حتى اليوم) بالرأي التالي: «يمكن القول، في نهاية هذه الدراسة للسفن، هو أن الأسطول الإسلامي لم يكن فيه أسماء متعددة لصنف واحد من السفن فقط بل كان فيه اسم واحد مفرد لأصناف متعددة. فالتطور التقني لم يؤد إلى إدخال كلمات جديدة إلى مجموع المفردات اللفظية [المتعلقة بالصناعة والتوظيف] فحسب، بل أدى إلى تطوير في المعنى. فنشوء صنف جديد من السفن لم يؤد بالضرورة إلى إيجاد تسمية جديدة، بل احتفظ بالاسم الذي كان يستعمل للصنف الأصلي الناشئ عنه. والكلمات العربية العديدة الواردة باللغة العربية لعلها لا تشمل سوى بضع عشرات من الأصناف؛ ومن ثم فإنه يكاد يكون من المستحيل أن

٦٦. Eickhoff, 135

٦٧. Eickhoff, 136-137

نحاول تأصيل [الأسماء]، إذ أن جل ما يمكن التوصل اليه قد يصلح لفترة محددة في منطقة معينة»^(٦٨).

نحسب أنه من المستحب أن نضع بين يدي القارئ بضعة أمور تتعلق بالسفن البيزنطية التي عرفت في فترة الصدام البحري بين العرب والبيزنطيين. فالذي نعرفه، من قراءة الكتب التي وضعها خبراء عسكريون في القسطنطينية وغيرها ومن البرديات التي عثر عليها، هو أنه كان ثمة أربعة أصناف من السفن هي الدروموني (Dromone) والبامفيليا (Pamphylia) والأوسيا (Usia) والغليون (Galeon)؛ وهذه كانت طليعة الأساطيل البيزنطية. والدروموني كانت، على ما يبدو، الأضخم، والأولى كسفينة قتالية. وقد تراوح عدد الرجال الذين تحملهم ما بين ١٢٠ و ٢٠٠ رجل على ما ذكر. كانت الدروموني تقوم على اكتاف صفيين من المجذفين، وكان لها شراع أيضاً. وكانت السفن الكبيرة المقاتلة تستعمل الشراع للانتقال من مكان الى آخر، لكن عند احتدام المعركة، فقد كان عمل الشراع يتوقف، ويحل محله عمل المجذاف. والمهم في هذا النوع من السفن هو أنها كانت عريضة بحيث يمكن للمقاتلة أن تستعمل سطحها للقتال عندما تلتقي الرجال عليه، فيما يكون المجذوفون يقومون بالعمل في الدور الأسفل^(٦٩). والدروموني، كسفينة، هي تطور للسفينة الثلاثية (Trirem) التي عرفها اليونان القدامى^(٧٠).

وكانت البامفيليا من السفن الكبيرة، وكانت أقوى وأسرع من الدروموني، ومن ثم فقد اختيرت لتكون سفينة القيادة (سفينة أمير البحر)^(٧١). وقد ورد اسم الشلندية بين السفن الحربية البيزنطية أيام قسطنطين السابع (٩١٣-٩١٩ م). ومع أن أيام هذا الإمبراطور خارجة عن موضوعنا، فإننا نرى من المناسب الإشارة الى ذلك هنا، لأن «الشلندية» ترد بين أسماء السفن العربية. وكان هناك نوعان من هذه السفينة: الواحد استعمل له اسم الشلندية فقط، وكانت السفينة الواحدة منه تحمل بين ١٢٠ و ١٥٠ مقاتلاً؛ فيما كان النوع الآخر المسمى الشلندية - أوسيا، هو الأصغر حجماً وتتسع السفينة منه لنحو ١١٠ مقاتلين فقط^(٧٢).

وتبقى السفن الأخرى، التي ورد ذكرها هنا والتي لم نذكرها، هي السفن المساعدة

٦٨. Fahmy, Naval, 137.

٦٩. Eickhoff, 135 - 137.

Cambridge Med. History II p. 149

٧٠. Eickhoff, 137 - 138.

٧١. Cam. Med. History Ibid., Eickhoff, 137 يرى بعض الباحثين أن البامفيليا كانت أصغر من الدروموني.

راجع Eickhoff, 136, n. 2.

٧٢. Eickhoff, 136-137.

لنقل الجنود والمؤن والمعدات والخيول، كما كانت هناك سفن أصغر لنقل الرسائل والأخبار عند الحاجة (٧٣).

وعندما نتنقل لنحدث عن السفن العربية يجدر بنا أن نتذكر السرعة التي أخذ فيها العرب بثقافة البحر، مفيد من تجربة اليونان والرومان السابقة في بناء السفن وقيادتها، ومن الأيدي العاملة في السواحل الشامية والمصرية. وقد نقلت اليد العاملة المصرية الى بعض الموانئ الشامية على ما يبدو، كما نقلت الى تونس على التأكيد (٧٤).

وقد نقل علي محمد فهي عن قلهاوزن قوله: «ان العرب تمكنوا من الانتقال من الصحراء الى البحر والسفينة بسرعة مذهشة» (٧٥). كما أن هيلير بلوك قال عن العرب والبحر: «لما قام العرب بنهضتهم الكبيرة في القرن السابع، تركوا صحاريهم وعنوا بثقافة البحر، وقد أصبحوا لمدة قصيرة يعلمون الشعوب التي احتلوا بلادها شؤون البحر كما كانوا يعلمونهم الفلسفة» (٧٦).

ولنذكر، قبل كل شيء، أن الدولة العربية الاسلامية كان لها اتساع في الشرق بقدر ما كان لها اتساع في الغرب، وكانت لمدنها تجارات هناك وتجارات هنا، ومن هنا فقد عرفت الصناعة طريقتين لبناء السفن. الواحدة كانت مستعملة في البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي والثانية كانت خاصة بالبحر المتوسط. والفرق بين الاثنتين هو فرق في أسلوب البناء. ففي الشرق كانت السفن لا يستعمل فيها المسمار أبداً، إذ كانت الألواح تربط واحداها الى الآخر بحبال مصنوعة من شجر جوز الهند ثم تقلط بدهن سمك القرش أوزيت الخروج. أما السفن المتوسطية فكانت توضع فيها الألواح الواحد الى جانب الآخر ثم تسمر بمسامير الحديد، تغرز في عوارض فوق الألواح. وقد ظلت الطريقتان تستعملان، كل في منطقتها، قرناً طويلاً (٧٧).

من حيث الأصل كانت السفن العربية التي بنيت في العصر الأموي تشبه السفن البيزنطية في شكلها. وكان هذا أمراً طبيعياً. فالأسطول العربي نشأ في البيئة الطبيعية والحضارية ذاتها التي صنع فيها الأسطول البيزنطي قبله، وهذا كان أيضاً وريثاً للأساطيل اليونانية والرومانية القديمة، وحتى هذه أخذت الكثير عن الأمم الشرقية الأقدم. والصناع

٧٣. C.M.H. ibid. : Eickhoff, 136 - 138

٧٤. راجع Fahmy, Naval, 69-70

٧٥. Fahmy, Naval, 116 n. 2

٧٦. Bellock, 340

٧٧. نقل فهمي وصفا لطريقة صنع السفن الشرقية عن المسعودي وماركو بولو يمكن الرجوع اليه في

Fahmy, Naval, 80-81

الذين بنوا السفن العربية الأولى هم أحفاد أولئك الذين صنعوا السفن قبلهم في حوض البحر المتوسط، وخاصة في الاجزاء الشرقية.

كان العنصران الأساسيان في بناء السفينة هما متن السفينة أو جسرها الذي يمتد على طول السفينة من الطرف الواحد للقاع اى الطرف الآخر. وطلوع السفينة التي تبدأ في الجسر وترتفع على جانبيه مقوسة بحيث تعطي المركب شكله الأصلي. ولا بد من ان تقلظ الألواح بعد وضعها في أمكنتها كي تثبت وتقوى. والمواد المستعملة لذلك في البحر المتوسط هي القار والزفت والقطران (وهي مواد متقاربة في المصدر والمظهر). وكانت الحبال التي تربطها بالاشرعة وتدل بها المرساة مصنوعة من القنب أو البردى. وقد استعمل العرب الشراع اللاتيني (Lateen) المثلث الذي يبدو أنه كان معروفا عند الرومان منذ القرن الثاني ق. م. اما الشراع المربع فلم يكن الشيء المألوف يومها. والفرق بين الاثنين هو ان المثلث كان يتجاوب مع هبوب الريح اكثر من المربع. لكن الاول يصعب التعامل معه، الا أنه متى استطاع الملاحون السيطرة عليه تصبح فائدته كبيرة (٧٨).

وقد حسن العرب في الشراع اللاتيني بشكل خاص إذ عمدوا الى السارية فطولوها، ورفعوا الدعامة. ولعل الخشب الجيد الذي حصلوا عليه مكنهم حتى من ترفيع (٧٩) السارية، فأصبح العمل بها أيسر.

وبلغت السفن العربية، مع الوقت، احجاما كبيرة. فقد كان بينها سفن تحمل ما يزيد عن الف طن، السفن التجارية، فيما كان بين السفن المقاتلة ما يحمل ألفا وخمسمائة رجل (٨٠).

وقد كانت السفن الحربية في الاسطول العربي في البحر المتوسط كبيرة وبطيئة على العموم، لكنها كانت قوية.

يذكرنا علي محمد فهمي بأبن عبد الحكم أورد ثلاثة أسماء لسفن استعملت في معركة ذي (ذات) الصواري، وهي سفينة ومركب وقارب. ولكن ابن عبد الحكم لا يصف السفن ولا يبين وظائفها. و يتناول فهمي هذه الأسماء الثلاثة من الوجهة اللغوية معتمدا على معلقتي طرفة وعمرو بن كلثوم وعلى تاج العروس ودراستي كندرمان وفرنكل. ولكن هذا كله لا ينقلنا خطوة واحدة في سبيل استيضاح المعنى والوظيفة لهذه السفن في مركبة معينة معروفة (٨١).

٧٨. Fahmy, Naval, 120 Hasan and Hill, 123-124, 130
Eickhoff, 151ff

٧٩. Bellock, 340

٨٠. Hasan and Hill, 123

٨١. ابن عبد الحكم ١٩٠: 2-9؛ Fahmy, Naval, 125

والذي نراه نحن ان خبر المعركة لما وصل الى ابن عبد الحكم كانت فيه إشارة الى سفن من أنواع مختلفة، فوضع المؤلف ما نقله عن الرواة دون اهتمام بالتفاصيل.

لذلك فأننا، ننتقل مع فهمي، لنرى ما الذي تزودنا به المصادر الأخرى. وهنا يصطحبنا فهمي مرة ثانية، وليست الأخيرة على كل حال، الى البرديات حيث يجد أن نوعين من السفن دروموناريا (dromonaria) وأكاتيا (acatia) يرد اسمهما في سنتي ٩٦هـ/٧١٤م و٩٧هـ/٧١٥م) لمناسبة الحديث عن سفن خفر السواحل على مصبات النيل في (الأولى) وهجوم تم في السنة الثانية. وينقل فهمي عن ثيوفانس أن درومونيات (عربية) كانت في عداد سفن الأسطول الذي حاصر القسطنطينية سنة (٩٩هـ/٧١٧م) و يقبل فهمي استعمال ليون السادس لهذه الكلمة كاسم للسفن الحربية، بقطع النظر عن نوعية السفن أو صنفها. ثم يقترح انها تقابل شلندية (٨٢).

و يقع فهمي، في بردية أخرى، على اسم اكاتيناريا، (acaternaria)، وعندها يضع الأكاتيا والأكاتيناريا في صنف السفن التي رافقت الأسطول العربي في حصار القسطنطينية (٩٩هـ/٧١٧م) للحمل والنقل والخزن (مثل، Katinae). ويخمن أنها كانت تساوي الطريدة التي كان هذا شأنها (٨٣).

نود أن نقف هنا حتى لا نتوه في الغياهب السفنية والبحرية التي يقودنا اليها فهمي. فقد أخذ على عاتقه تتبع أسماء السفن ووظائفها (ص ١٢٦ - ١٣٦) ثم تتبع أسماء السفن التي عرفها الأسطول الطولوني (١٤٩ - ١٥٤) وتلا ذلك تعريف بالسفن التي ورد اسمها عند المقدسي (ص ١٥٥ - ١٦٦).

ولا بد من القول هنا أن فهمي يتحدث عن الأسطول الاسلامي من القرن السابع الى القرن العاشر، فمن واجبه التعلق بهذه الأسماء يشرحها و يفسرها، وهو يقدم للدارسين معلومات جيدة. وعلى كل فمن المرجح أن الأسطول العربي عرف، في أيامه الأولى، الشلنديات والشواني، بين السفن الكبرى، ذات الصفين من المجذفين، وكانت بين سفنه مراكب أصغر للنقل السريع وحمل المؤن الى الوحدات الكبرى.

والسفن الحربية كان فيها أشياء أربعة مهمة: أولها الكلايب الضخمة التي كانت تلقى على سفن الأعداء فتلقطها وتجرها نحو السفن العربية، وعندها ينتقل المقاتلون إلى المركب المقابل، وتصبح المعركة معركة بالسلح العادي. وقد تم القتال في معارك بحرية كثيرة على هذا النحو. والثاني ما تحمله من أبراج تلقى منها الحجارة وغيرها على العدو. وإلى جانب

٨٢. Fahmy, Naval, 125-126 (ومصادر بردياته في الهوامش ١ و ٢)

٨٣. Hasan and Hill, 130-131 Fahmy, Naval, 126

هذه الأبراج كانت تقوم ستائر وصناديق من الحديد، الأولى تحمي المقاتلين، والثانية تحمل رماة السهام والحجارة، وثالثها هو الكبش الضارب يقام في مقدمة السفينة لضرب السفينة المهاجمة. ورابعها أن الألواح الخارجية كانت تلف باللباد ثم تغطى بالجلود كي لا تتأثر هذه الألواح بعوامل الطقس المختلفة (٨٤).

والكبش الذي ذكرنا أنواع فمنه الذي ينزل به إلى البر لمهاجمة الأسوار، ومنها الرؤوس التي كانت تستعمل في مهاجمة الأبراج في السفن.

وكان من الضروري أن تحمل السفن المقاتلة أو المؤازرة لها الأبراج والصلالمنوعة. ومن الأبراج والصلالمنوعة كانت ترمى الحجارة والأسهم الحارة تطلق من الأقواس. وقد ضم النفط فيما بعد إلى ما يرمى من الأبراج والصلالمنوعة على الخصوم في المعركة أو في المدن.

ومن الطبيعي أن لا يتخلى المقاتل العربي، في البركان قتاله أم في البحر، عن أسلحته الشخصية المألوفة: السيوف والرماح والتروس والدروع والأقواس (للسهام) (٨٥).

وكان من الطبيعي أن تكون صناعة السفن الحربية، والسفن التي ترافق السفن الحربية والمعدة للمشاركة في القتال بأي من الطرق المقبولة، عملاً حكومياً. فالتخطيط لبناء أسطول شيء يصدر عن مركز من مراكز الحكم إما في المركز الرئيسي أو في الولايات، وتنفيذ ذلك يتم عبر وسائل الدولة. وإن كانت أي سفن موجودة يمكن أن تسخر حين تعرض الحاجة لآتمام الترتيبات وتيسير الأمور.

ومن ثم فقد كان يترتب على مراكز الحكم أن تعنى بالحصول على المواد الخام اللازمة لبناء السفن. وهذه من حيث أصلها على ثلاثة أنواع: الأخشاب والمواد المعدنية ومواد أخرى مثل اللباد والجلود وزيت الأسماك والخروع أو القار.

أما الأخشاب فتلزم لصنع جسر السفينة والواحها، الداخلية والخارجية، والسواري والعوارض والمجاذيف. وكل من هذه بحاجة إلى صنف من الأخشاب. وقد كان في متناول العرب في عصر الخلفاء الأول، المناطق التالية، لتزويد هذه الصناعة بحاجاتها من الأخشاب، وهي: مناطق سورية الشمالية، في جبال الأمانوس واللاذقية، التي كانت غنية بالصنوبر؛ وكان حصن التينات ميناء تصدير هذه الأخشاب إلى مصر. كما كانت جبال لبنان وسفوح جبال لبنان الداخلية تزود الموانئ الشامية ومصر بأخشاب الأرز (٨٦). وكانت حيفا وعسقلان غنيتين بأشجار النخيل والتين (٨٧). أما في مصر فقد كانت أشجار اللبخ كثيرة في منطقة أنصنا

٨٤. Fahmy, Naval, 84-85

٨٥. صايع ٥٤ - ٥٥

٨٦. Fahmy, Naval, 79: Eick, 130-131

٨٧. Fahmy, Naval, 79

(انتينيوي القديمة) الواقعة في محافظة أسيوط حالياً. وكان اللوح الواحد من شجر اللبخ يساوي خمسين ديناراً (٨٨). وكان السنط (الأكاسيا) يعتبر من عجائب مصر وهو خشب صلب مكتنز أسود، وقد شبه بخشب البنوس (٨٩). وكما كانت أشجار النخيل والتين توجد في فلسطين، فقد وجدت في مصر. وكانت جذوع هاتين الشجرتين لازمتين لصنع السفن، وقد كانت مصر غنية بهذين الصنفين من الأشجار (٩٠). ومن الأشجار التي كانت معروفة في مصر، وكانت تزود صناع السفن بالأخشاب شجرة السدر (٩١).

وكانت افريقية الشمالية، بعد أن وقعت في أيدي العرب، مصدراً رئيسياً للأخشاب لدور الصناعة فيها ولتصدير الكثير من أخشابها إلى مصر. فقد ذكر ايكهوف أن المنطقة الممتدة من طرابلس إلى طنجة كانت غنية بالغابات التي تزود دور الصناعة في بجاية وعنابة وتونس وغيرها بأخشاب الأرز والصنوبر والسنديان، فضلاً عما يصدر منها إلى مصر (٩٢). ولما وقعت صقلية تحت نفوذ العرب كانت غاباتها تزود صناع السفن بالأخشاب الجيدة الكثيرة (٩٣). ومثل ذلك يقال عن إسبانية وغاباتها الكثيفة التي ظلت فترة طويلة مصدراً للأخشاب لدور الصناعة فيها وفي أقطار مجاورة (٩٤). أما قبرص وطرشوس فقد كانتا مركزين لتجميع الأسطول للهجوم على البيزنطيين وخاصة فيما بعد. وكان يستفاد من أخشاب الجزيرة، التي كانت تصلح للسواري والعرائض والدعامات (٩٥).

فضلاً عن هذا فقد كان من الممكن للعرب أن يحصلوا على الأخشاب من ليكيا (جنوب اسية الصغرى) بطرق مختلفة، ومن البندقية. ومن رافنا شراء (٩٦).

ولمناسبة البحث عن مدينة البهنسا المصرية ورد في الموسوعة الإسلامية أن الأخشاب كانت كثيرة في مصر من قبل، ولكنها استنزفت في صنع سفن الأسطول المصري أيام الطولونيين وأيام الفاطميين خاصة (٩٧). وهذا يتفق مع ما ذهب إليه ايكهوف بخصوص الشمال الأفريقي واستهلاك غاباته في بناء الأساطيل العربية، والافريقية خاصة (٩٨).

Fahmy, Naval, 76	٨٨.
Fahmy, Naval, 76-77	٨٩.
Fahmy, Naval, 77-78	٩٠.
Fahmy, Naval, 78	٩١.
Eickhoff, 119	٩٢.
Eickhoff, 97, 111	٩٣.
Eickhoff, 293-294	٩٤.
Eickhoff, 133-134	٩٥.
Eickhoff, 271 Lewis, 89-90 ; Fahmy, Naval, 79	٩٦.
El , I, 926-927 (Bahnsa)	٩٧.
Eickhoff, 119, 124 مثلاً	٩٨.

لكن يبدو أنه حتى في الأوقات المبكرة من عهد الخلفاء، وفي عصر الأمويين بالذات، كانت تحدث أزمة في الحصول على الأخشاب اللازمة لبناء السفن. فقد أورد ابن عبد الحكم أن صناع السفن احتاجوا إلى أخشاب لدار صناعة الروضة، ووجد مدير الشؤون المالية في مصر، حيان بن شريح، أنه من الممكن الحصول على هذه من جوائز عدد من الأبنية القائمة. فاستأذن الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ/ ٧١٧ - ٧٢٠ م) في الأمر فسمح له بذلك على أن يدفع ثمنها لأصحابها ففعل (٩٩).

وقد يكون التفسير المنطقي لمثل هذه الحادثة هو أنها كانت أزمة طارئة - أي أن نوعاً معيناً من الأخشاب كان لازماً ولم يمكن الحصول عليه وقتها.

وكانت صناعة السفن تحتاج إلى مسامير ووصلات ومراس وسلاسل. والنوعان الأولان هما جزءان أساسيان من الصناعة من الداخل، أما الاثنان الآخران فهما من العدة اللازمة للسفن. وكان الحديد يلزم لصنع هذه الأصناف جميعها، إلا أن السلاسل كانت تصنع من النحاس أيضاً. وقد تصنع حتى من القصدير (١٠٠).

ومصادر المواد المعدنية كانت إما في داخل الامبراطورية العربية، أو أنها كانت خارجها؛ وعندها كان لا بد من ابتياع هذه المواد. أما المناطق التي عرف فيها عن وجود المعادن داخل الامبراطورية فهي لبنان (الحديد) (١٠١) والشمال الإفريقي الذي كان يوجد فيه من المعادن الحديد والنحاس والفضة والرصاص (١٠٢). وكانت صقلية تزود حاجات دور الصناعة بكمية معقولة من الحديد (١٠٣). وكانت قبرص، حتى منذ أقدم الأزمنة، المصدر الأول للنحاس (١٠٤). فضلاً عن ذلك فقد كان من الممكن، عند الحاجة، شراء بعض أنواع المعادن عن طريق بيزا والبندقية (١٠٥). وقد نقل علي محمد فهمي عن قسطنطين أن بعض السفن كانت تغطي الأجزاء المغمورة بالماء منها، بالرصاص. على أن الإشارة إلى هذا الأمر لا تدل على أنه كان أمراً عادياً بالنسبة لكل سفينة (١٠٦).

فضلاً عن الأخشاب والمعادن كان ثمة أشياء أخرى تلزم للسفن. منها الحبال التي كانت تصنع من لحى النخل والبردي ومن نوع خاص من القنب يسمى الدقس كان من خير

٩٩. ابن عبد الحكم

١٠٠. Fahmy, Naval, 83, 84

١٠١. Fahmy, Naval, 82

١٠٢. Eickhoff, 124-125 ; Fahmy, Naval, 82-83

١٠٣. Eickhoff, 97 Fahmy, Naval, 83

١٠٤. Fahmy, Naval, 83

١٠٥. El, II, 19 ; Eickhoff 271 ; Fahmy, Naval, 83

١٠٦. Fahmy, Naval, 85

ما تصنع منه الحبال التي كانت تسمى القرقس (١٠٧).

وأخر ما كان يلزم لصناعة السفن الأشياء الصغيرة التي لا يتم الاعداد الا بها وهي الوسائد العادية والوسائد اللبادية والجلود والقماش اللازم للشرع. وجميع هذه كانت تستدعي دقة الصنع والعناية الخاصة بقماشها وخيوطها وضبط بطها بالساري وبالعازة (١٠٨).

٥ - إدارة الأسطول وعدته

كانت الحملات البحرية التي تقوم بها السفن العربية ضد البيزنطيين ترسل عند الحاجة (مثل الحملة الأولى على قبرص والحملة على ارواد) أو عندما يشعر القائمون على الأمر بأن اعتداء بيزنطياً قد تم (مثل الحملة على الاسكندرية (٢٥هـ/٦٤٥م)). لكن الأمر تبدل منذ حكم موسى بن نصير في افريقية وولاية قرّة بن شريك في مصر. فقد أخرج أماري أن موسى بن نصير، لما تولى حكم شمال افريقية (٧٨ - ٩٥هـ/٦٩٧ - ٧١٣م) (١٠٩)، أخذ يبعث بحملات بحرية، تكاد تكون سنوية، ضد البيزنطيين في غرب البحر المتوسط؛ وفي ولاية قرّة بن شريك لمصر (٩٠ - ٩٦هـ/٧٠٩ - ٧١٤م) أصبح ارسال الحملات سنوياً أمراً ثابتاً. وكان من الطبيعي أن تتوجه الحملات أيضاً من مصر نحو المراكز الشرقية. وهذه الحملات، مع حصار القسطنطينية وفتح الجزر الشرقية، هي التي دفعت بالامبراطورية البيزنطية الى بناء اسطول قوي، تمكن من الوقوف في وجه الحملات المختلفة، بل انه أخذ يفرض السيطرة على أجزاء من البحر المتوسط، غرباً وشرقاً بين سنتي ٧١٦م و٧٤٧م (١١٠). ومع أن العرب كانوا أسبق بالعناية بالأسطول، وأقدر على التنظيم، فقد كان البيزنطيون أسرع في تنظيم أساطيلهم لما انصرفوا الى شؤون البحر. ولعل السبب في ذلك يعود الى أن الامبراطورية البيزنطية أعادت تنظيم الولايات ادارياً في مطلع القرن السابع، أيام هرقلوس (٦١٠ - ٦٤١م) (١١١)، الأمر الذي ساعد على الربط بين الوحدة الادارية - الولاية - والقطعة البحرية التابعة لها. كما ربط بين وحدات الجيش البرية والوحدات الادارية من قبل. ومن هنا فان التنظيمات المتعلقة بالأساطيل البيزنطية، على ما بلغت في القرن التاسع، هي أوضح منها عند العرب على ما عرفناه عنها أيام الأمويين. (حري بالذكر أن أيام الفاطميين مثلاً شهدت تنظيمًا دقيقًا

١٠٧. Fahmy, Naval, 84

١٠٨. Fahmy Naval, 84 من المهم مراجعة المصادر التي استعملها فهمي وخاصة البرديات.

١٠٩. Eickhoff, 36ff; Fahmy, Naval, 87

١١٠. Eickhoff, 31-41

١١١. C.MED, Hist. Vo II, pl. II, 35ff

ونحن عندما نبحث عن الوحدات البحرية التي كانت تخرج من الموانئ أيام الأمويين، على ما انتهت اليه في آخر القرن الأول بدء القرن الثامن، وجدنا أنها كانت تتألف من الأساطيل التالية: (أولا) الأسطول المصري (أو أسطول الشرق كما كان البيزنطيون يسمونه) ومن المرجح أن الاسكندرية كانت قاعدته، لكن دار الصناعة في بابلليون (باب اليون) والجزيرة كانت تعنى بالسفن اللازمة له، صنعا وصيانة ومؤونة (١١٤). أما دور دار صناعة القلزم فيرجح أنه كان تزويد البحر الأحمر بحاجته. ومع أن هذا هو الرأي المرجح فإن على محمد فهمي يذكرنا بأن الأحوال لم تكن يومها تتطلب وجود أسطول مهاجم في البحر الأحمر (١١٥). ولعلنا نستطيع أن نرى في القلزم دار صناعة مهياة لتكون رديفاً للاسكندرية والجزيرة عند الحاجة. وكان ثمة وحدة بحرية أصغر من الأساطيل الهاجمة كان عملها حماية الموانئ القريبة من مصبات النيل. هذه أصبح وجودها ضرورياً بعد أن هاجمت السفن البيزنطية الاسكندرية سنة (٢٥هـ/ ٦٤٥م) (١١٦).

(ثانياً) أسطول شمال افريقية، وكانت تونس وبرقة مركزية الأصليين وفي كل منهما دار صناعة (١١٧). ومع انتشار العرب في اسبانية وصقلية قامت لهم دور صناعة كبيرة في صقلية وموانئ الأندلس، وكانت هذه الوحدات البحرية لها، فيما تلا من الأيام، أساطيل قوية خاضت معارك بحرية مهمة (١١٨).

(ثالثاً) الأسطول الشامي وقد أسهمت الموانئ الواقعة على البحر المتوسط في اعداد السفن واصلاحها وتطوير بنائها، وعلى تعاقب السنوات، في عكا وصور وبيروت وطرابلس (١١٩)، واللاذقية، فقد نقل ايكهوف أن اللاذقية قدمت ٧١٤ سفينة من نوع الدرومنين العربية للأسطول. و يبدو أن أسطول طرسوس الذي كان أصلاً جزءاً من الأسطول الشامي، انفرد بالأمره والعمل منذ أوائل القرن التاسع (١٢٠) (١٢١). وقد عرف أسطول طرسوس باسم «ذعر البحر الأيجي» (١٢٢).

١١٢. راجع Eickhoff, 65ff, 296-315

١١٣. Eickhoff, 129

١١٤. Fahmy, Naval, 90

١١٥. Fahmy, Naval, 91

١١٦. Fahmy, Naval, 91

١١٧. Fahmy, Naval, 91

١١٨. Eickhoff, 173 ff

١١٩. Fahmy, Naval, 91؛ راجع أيضاً صايف ٦١ - ٦٢

١٢٠. Eickhoff, 131

١٢١. Eickhoff, 133

١٢٢. Fahmy, Naval, 61

والأمر الذي لم يأخذ به العرب في تنظيمهم لأساطيلهم هو وجود اسطول يتبع الخليفة مباشرة، على نحو ما فعل البيزنطيون لما نظموا شؤونهم البحرية من حيث توزيع الأساطيل. فقد كان هناك الأسطول القيصري، إذا جاز التعبير، التابع للإمبراطور إدارة وسلطة، وكان مركزه القسطنطينية (١٢٣)، فيما كانت أساطيل الولايات تتزود بحاجاتها من الولايات. وهذه كانت ثلاث وحدات: واحدة لأسية الصغرى وكانت تتبع الولايات الواقعة على ساحل الأناضول الغربي والجنوبي الغربي، على مقربة من الغابات الغنية، ومركزها كان أتاليا (أطاليا)؛ والثانية كانت تدور حول جزيرة ساموس و يدخل في أطارها عدد من الجزر المجاورة؛ والثالثة كانت الوحدة الأيجية ومركزها جزيرة خيوس (كيوس) (١٢٤).

أما الأسطول الإمبراطوري الذي كانت القسطنطينية مقره، فقد كانت سفنه أفضل أعداداً من حيث الصناعة وكذلك من حيث تدريب الرجال، الذين كانوا أحسن من العاملين في أساطيل الولايات (١٢٥).

ونحسب أن السبب الرئيسي في أن الأساطيل العربية، أيام الأمويين (وأيام العباسيين أيضاً) لم يكن لها أسطول رئيسي هو أن العاصمة لم تكن ميناء؛ فلا دمشق ولا بغداد يمكن أن تقابل بالقسطنطينية من هذه الناحية.

كانت نفقات الاحتفاظ بالسفن الحربية صالحة للعمل كبيرة. فقد نقل على محمد فهمي أن نفقة الأسطول بلغت سبعة آلاف دينار سنوياً في أيام الخليفة يزيد (٦٠ – ٦٤ هـ / ٦٨٠ – ٦٨٣ م)، ولكن في القرن الثالث / التاسع بلغت نفقة حملة واحدة مائة ألف دينار (١٢٧). ونفقات الأساطيل أو الحملات البحرية في أيام الأمويين ومطلع العصر العباسي، كانت تتبع خطى البيزنطيين توزيعاً وإدارة؛ ومن ثم فقد كانت المخصصات التي تجمع تحتسب في نوعين أساسيين: الأول هو العادي وهو العام أيضاً والثاني الإضافي أو الآني أي الذي تقتضيه الضرورة. والنوع الأول، أي العادي أو العام كان بعضه يدفع نقداً والبعض الآخر حبوباً (وهو الذي كان يعرف باسم امبول embola في العالم القديم). كان المال يدفع إلى الخزينة في الفسقاط وهذه كانت، في غالب الحالات، تحول المبلغ المطلوب إلى الموظفين المسؤولين للإنفاق؛ أما الحبوب فقد كان منها ما يحمل إلى المستودعات الرسمية في الفسقاط، ومن هناك يرسل جزء منها إلى القبائل العربية لتوزع عليها، ويحفظ الباقي كي يعطى منه

١٢٣. Eickhoff, 81

١٢٤. Eickhoff, 83-84

١٢٥. C. Med. Hist. II, ph II, 45-49

١٢٧. Fahmy, Naval, 95. راجع أيضاً ص 95 حيث يورد فهمي نفقات الأسطول البيزنطي.

أما النوع الثاني وهو الذي كان يجمع عندما تقتضي الضرورة ذلك، فيمكن دفعه أما نقداً أو نوعاً. والذين يتقاضونه هم الموظفون والعرب المقيمون على أنه علاوات اضافية لمهمات خاصة، والعمال والملاحون الذين تصرف لهم أزوادهم. فضلاً عن ذلك فقد ينفق من هذا المال، الذي يجمع في هذه الحالات الخاصة، على الانشاءات والمواصلات البحرية (١٢٩). الى جانب هذا كله كانت ثمة خدمات شخصية تتطلبها الحكومة من الأفراد، على أنها واجبات يقتضي عليهم القيام بها، وهي أقرب ما يكون الى السخرة (١٣٠). وقد كان المتبع في مصر أن تكون الأعمال الصناعية، مثل الأراضي، وراثية، بحيث يكون ابن الملاح ملاحاً وابن الحداد حداداً وهكذا دواليك. وكان طلب الحكومة للعمل من أولئك الأشخاص يعتبر «تجنيداً» لا «سخرة» تماماً، إذ كان أولئك المطلوبون يتناولون أجراً، عندما يعملون بعيداً عن بيوتهم، وخاصة في شؤون البحر أو صناعة السفن (ولو أن هذا لم يراع دوماً). وكانت النساء خاضعات للتجنيد لأعمال الحكومة كما كان الرجال (١٣١).

يتضح من هذا أن السكان كانوا يدفعون الأموال لقضاء حاجات معينة أو يزودون السفن بالمؤن. الا أنهم كانوا يكلفون أن يقدموا للسفن مواد أخرى مختلفة الأصناف عندما يطلب منهم ذلك. وكان على السكان أن يزودوا الأسطول بالملاحين اللازمين له. وقد أخرج علي محمد فهمي أن الملاحين كانوا يفرضون، بالنسبة لمصر، على سكان مصر كلها، لا على سكان المدن الساحلية فحسب. وكان الوالي يكتب الى حاكم الكورة المحلي (pagarch) مبيناً العدد المطلوب من منطقته الادارية، معيناً حصة كل بلدة أو قرية أو حتى دير من هؤلاء الرجال المطلوبين للعمل. وعندها ينتقي الموظفون المحليون الرجال المكلفين. وهناك ما يدل على أن الاختيار هذا قد يكون على أساس سجل يحتفظ به الاداريون المسؤولون و يبين فيه اسماء الأشخاص الذين يمكن أن يكلفوا بالأعمال المختلفة. وقد جاء مثل هذه التعليمات في رسالة بعث بها قرة بن شريك والي مصر (سنة ٩٢ هـ / ٧١٠ م) الى باسيلوس الذي كان الحاكم المحلي في كورة افروديتو (كوم اشكوه الحالية في مصر العليا)، يؤكد فيها وجوب دفع الضرائب العامة (العادية) والاضافية، وجمع الرجال المطلوبين للأسطول. ومن الطريف أن الحكومة كانت تأمر الذين يطلبون للخدمة أن يأتوا بمن يضمن حسن سيرتهم والتزامهم

١٢٨. Fahmy, Naval, 96.

١٢٩. Fahmy, Naval, 96-97 المتطلبات في مصر من حيث تاريخها.

١٣٠. Fahmy, Naval, 98.

١٣١. Fahmy, Naval, 99-100 ; Bell, 118-119, 120-121. راجع أيضاً فهمي ص 102-103 حيث توجد اسماء

الضامنين على سبيل المثال.

بالعمل ما داموا مكلفين به (١٣٢).

وقد حددت الرسائل البريدية التي عثر عليها في افروديتو والتي تعود الى أيام قرّة بن شريك، الأسلوب الذي اتبع في الحصول على الرجال اللازمين. فاما أن تقدم البلدة (أو القرية أو حتى المدير) العدد المطلوب من الرجال، أو، إذا لم يكن ثمة ما يكفي، من حيث العدد، يمكن استئجار العدد اللازم من مكان آخر، على أن يتولى سكان المكان الأول أنفسهم دفع أجور هؤلاء الرجال (١٣٣). وكان هذا يسمى البذل (adaeratio).

كان الملاحون في غالبيتهم، وفي مصر خاصة، من الأقباط والروم، أما في بلاد الشام فقد كان الملاحون في غالب الحالات، من سكان البلاد الأصليين، وقد كان الروم قلة بينهم، لأن عدداً كبيراً من الروم رحل عن البلاد أثناء الفتح وفي أعقابها. لكن المحاربين / المقاتلين كانوا من العرب أصلاً وبعضهم من أبناء المهاجرة الأولين، إلا أن أكثرهم كان ممن هجر بلده وانضم إلى الذين أقاموا في الأمصار، مثل الفسطاط والقيروان والبصرة والكوفة. وهذه أصبحت، كما نعرف، منطلقات للقتال أو مراكز تجمع للجيش أو نقاط إراحة لها. وهؤلاء المقاتلة كانوا يفيدون من العطاء الذي أفاد منه الناس عند إنشاء الديوان الخاص بذلك. وكان العطاء رزقاً من الحبوب أو مالا. وقد نقل علي محمد فهمي عن بكر (Becker) رأيه في أن العطاء كان يشمل أشياء أخرى مثل القماش (١٣٤).

وكان بين المقاتلة الموالي، وهم الذين اعتنقوا الإسلام من سكان البلاد، ولم يكونوا عرباً أصلاً، لكنهم الحقوا بقبائل عربية، وخدموا في الأسطول مقاتلة. وثمة أكثر من إشارة إلى أن هؤلاء الموالي كانوا يتلقون رزقاً وعطاء، ولم نجد ما يدل على أن عطاء الموالي كان دون عطاء المهاجرين (١٣٥).

وقد كان المقاتلة العرب، أول أمرهم، مقاتلة بر لا مقاتلة بحر. ومن هنا نرى أن الخطوة الأولى التي كانت القيادة العربية تخطوها في معركة بحرية هي جرسفن العدو إلى مراكبها ثم الانقضاض على الأعداد ومقاتلتهم على ظهر السفن كما لو كانت المعركة برية.

ثم إن دور الصناعة بحاجة إلى أعداد كبيرة من مهرة الصناع — نجارين وبنائين وحدادين وقلّفاتيين؛ وقد كان الحصول على هؤلاء الصناع يجري على الأسلوب نفسه الذي

١٣٢. Fahmy, Naval, 100-101. على أن الحكومة كان بإمكانها رفض البذل (adaeratio) والاصرار على الحصول على الرجال المطلوبين. يروي فهمي، ص 101-102 حكاية لمثل هذا الرفض عن إحدى البريديات.

١٣٣. Fahmy, Naval, 104

١٣٤. Fahmy, Naval, 104

١٣٥. Fahmy, Naval, 106

كان يتبع للحصول على الملاحين. وقد كان يلجأ الى ارغام بعض الفئات على العمل في مصانع السفن، كما كان يطلب من فئات أخرى أن تدفع مبالغ معينة من المال لاستئجار العمال اللازمين، والا عوقبوا. وقد أورد علي محمد فهمي خلاصات لرسائل بردية تعود الى أيام الخلفاء يزيد بن معاوية (٦٤-٦٨هـ/٦٨٢-٦٨٣م) وسليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩هـ/٧١٥-٧١٧م) وأبي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٧٥م) (١٣٣). ومن الطريف أن الرهبان كانوا موضع الاهتمام الأول في هذه الرسائل. فهل كان ذلك لأنهم كانوا ماهرين في هذه الصناعات، لأنهم كانوا يبنون الأديرة، مع كل ما تحتاج اليه من مهارة صناعية، بأنفسهم؟

وهذه رسالة (بردية) من قرّة بن شريك والي مصر الى بسيل (باسيليوس) حاكم افروديتو (كوم اشكوه/ اشقوه) مؤرخة في ربيع الأول ٩١هـ (٧ كانون الثاني / يناير الى شباط / فبراير ٧١٠م).

- ١ [بسم] الله الرحمن الرحيم
- ٢ من قرّة بن شريك الى بسيل
- ٣ صحب اشقوه فاني أحمد
- ٤ الله الذي لا اله الا هو
- ٥ أما بعد فانه قد ذهب
- ٦ من الزمن ما قد علمت
- ٧ وقد استأخرت الجز
- ٨ ية وحضر عطاء الجند و
- ٩ عطاء عيالهم وخروج الجيو
- ١٠ ش ان شا الله فاذا جاءك
- ١١ كتبى هذا فخذ فيما على أرضك
- ١٢ من الجزية وعجل بالأول
- ١٣ فالأول مما جمعت
- ١٤ ولا أعرفن ما أخرت
- ١٥ ما قبلك ولا كان له حبس
- ١٦ فان أهل أرضك
- ١٧ قد فرغوا من زراعهم
- ١٨ [ثم ان] الله معينهم على

- ١٩ ما كان عليهم من حق أمير
- ٢٠ المؤمنين فلا يكونن في أمر
- ٢١ ك عجز ولا تأخير ولا
- ٢٢ تحبساً بها قبلك فانه لو
- ٢٣ قد [لو قد] اجتمع عندي مال
- ٢٤ قد أعطيت الجند
- ٢٥ عطاهم إن شا الله فاكتب
- ٢٦ الى بما اجتمع عندك
- ٢٧ مما جببت من الجزية
- ٢٨ وكيف فعلت في ذلك
- ٢٩ والسلم على من اتبع الهدى
- ٣٠ وكتب جرير في شهر ربيع ١ (١٣٧)
- ٣١ لأول سنة احدى وتسعين

وحري بالذكر أنه كان ثمة تشابه بين مقدار ما كان يجمع من الضريبة، وأسلوب جمعها بين التنظيمين العربي والبيزنطي. فالمال المخصص للأسطول القيصري أو المركزي كان يجمع من موارد ثابتة ومستمرة، أساسها: (أولاً) أن يدفع كل بيت قائم في الموانئ أو السواحل دينارين سنوياً؛ (ثانياً) أن تخصص رسوم ميناء ايطاليا (اطاليا) في أسية الصغرى لهذا الغرض (وقد وصل المبلغ الذي تدفعه سنوياً ٣٠٠ رطل من الذهب). والأموال التي تجمع من هذين المصدرين كانت تنفق على اعداد السفن والعناية بها، ودفع أجور الملاحين المتميزين، الذين يعملون باستمرار والذين يدعون في الملمات.

أما ملاحو الأساطيل التي كانت تتبع الولايات فكانوا يؤخذون من الذين تقع عليهم الخدمة العسكرية، وهي، مثل الأقطاع والمهنة، شيء كان الابن يرثه عن الأب، حقاً وواجباً (١٣٨).

يتبقى علينا أن نشير الى ما كان يطلب من السكان أن يقدموه للأسطول من مواد بناءية وسفينية ومواد تموينية. وقد ذكرنا الأولى (الأخشاب والحديد والنحاس والحيال والوسائد والقماش) من قبل؛ أما الآن فتعطينا المواد الغذائية وهذه تشمل القمح والخبز والسمن والخل والزيت والملح؛ وقد كانت بالطبع لازمة لصمود الملاحين والعمال. وكان القمح

١٣٧. Grohman, 104-5 Fahmy, Naval, 107

١٣٨. Eickhoff, 88ff

ينقل من مستودعات تحفظ فيها الحبوب التي يقدمها السكان على أنها فريضة عليهم (امبولا embola).

وقد كانت السلطات ترفض قبول البدل المالي مقابل ما يترتب على المنطقة من مواد غذائية، إلا في الحالات الخاصة، أي عندما يعجز المطالب بالمواد عن توفيرها (١٣٩). والذي نراه هو أن السبب في هذا يعود إما إلى صعوبة الحصول على كميات كبيرة من المواد الغذائية باستمرار، أو إلى تقلب الأسعار، الأمر الذي لا تستطيع الخزينة متابعته، أو إلى الأمرين معاً.

أورد علي محمد فهمي (ص ١٠٩ - ١١١ من كتابه) في فصل تنظيم الأسطول (Naval Organization) نماذج مفصلة لأجور الصانع، وأسعار بعض المواد الغذائية، وهي منتزعة من برديات مختلفة وأغلبها يعود إلى السنوات (٨٠ - ٩٨ هـ / ٦٩٩ - ٧١٩ م)، وها نحن نلخص هنا قلة منها لنعطي للقارئ فكرة عن الأجور والأسعار عن النفقات اللازمة للأسطول.

الأجور بحار	$1\frac{2}{3}$ صوليدي
نجار	$1\frac{1}{3}$ صوليدي (تقريباً)
صانع في بناء السفن	٢ صوليدي
قلفاطي	$1\frac{1}{3}$ صوليدي
حداد	٢ صوليدي
الأسعار القمح نحو ١٤ أردباً ثمنها صوليدي واحد.	
السمن المكيال الواحد (?)	$1\frac{1}{3}$ صوليدي
الزيت المترون الواحد	$\frac{1}{3}$ صوليدي
الخل المترون الواحد	$\frac{2}{3}$ من الصوليدي
الملح ١٢ كولاتا (collatha) بصوليدي واحد	

(الصوليدي Solidus) هو نقد ذهبي يعود في قيمته النهائية إلى أيام قسطنطين الكبير (٢٢٤ - ٢٣٧)، ويساوي $\frac{1}{3}$ من رطل (باوند) الذهب أي ما يعادل ٦٥ غرامات تقريباً. وكان يسمى البيزانت / bezant أيضاً في الدولة البيزنطية). والذي آل إليه الأمر فيما يتعلق بتطور الدينار والدرهم في أيام الأمويين يمكن تلخيصه بما يلي: كان وزن الدينار - ذهباً - ٤٢٥ غراماً ووزن الدرهم - فضة - ٢٨٧ درهماً. وكانت النسبة في القيمة بين الدينار والدرهم هي سبعة إلى مئة. أي أن سبعة دنائير تساوي مئة درهم (١٤٠).

وليس في المصادر ما يشير تماماً الى التنظيم الذي اتبع في ادارة الأسطول أيام الأمويين. لكن هناك معلومات كثيرة متأخرة عن التراثية والرؤساء وكيف يعهد بقيادة الأسطول الى رئيس واحد الى غير ذلك من معلومات كثيرة لا نرى هنا أن نستشهد بها لأنها خارجة عن نطاق العصر الذي ندرسه (١٤١).

يجدر بنا الآن أن نلتفت الى الأسلحة التي كانت توضع في أيدي المقاتلة. وبهذه المناسبة فإن علي محمد فهمي يذكرنا بأن المؤرخين المسلمين لا يتحدثون عن القتال البحري لا من حيث العدة تماماً ولا من حيث الاشتباكات (١٤٢). فيما نجد عند البيزنطيين أدباً يصح تسميته أدب القتال البحري الذي يتمثل في غير كتاب واحد. صحيح أن هذه تعود الى القرن العاشر، لكنها على كل حال توضع بين أيدينا أساساً للحديث. فقد وضع الامبراطور ليون السادس (٨٨٦-٩١٢ م) دليلاً حربياً وضع لنا أوضاع الدولة البيزنطية وموقفها من أمور البحر. منه نعرف، مثلاً، أن جميع العاملين على السفينة كانوا يعطون اللباس الذي يحصل عليه الجندي العادي. فالضباط وصف الضباط والملاحون الذين هم معرضون للخطر كان يعطى لكل منهم خوذة وصدرية من الزرد تلبس فوق قميص من اللبود وكفوف من الزرد وترس من المعدن. أما الجدافون فكانت حصتهم أقل تعقيداً وأيسر للعمل اذ كان فيها جاكته من الجلد المقفى باللبود؛ وفيما كان الجدافون العاملون على السطح الأعلى يعطون خوذة، كان الذين يعملون في أسفل السفينة يلبسون طاقيات من القماش. وكان ثمة عدد كبير من التروس الخفيفة المصنوعة من الجلد الملبس على أطر من الخشب والمربوط بقطع الحديد موجودة في كل سفينة. وينقل علي محمد فهمي عن غيبون رأيه في أن الخوذ والدروع والتروس التي عرفت في القرن العاشر لم تكن تختلف عما كان عند قدامى اليونان (١٤٣).

١٤١. المسعودي، مروج، ٢٨٢/١. أخرج فهمي (Sea-power, 107) عن ابن ثغري بردي ان ابن دينار (أو ابن أبي دينار) كان والياً لدمشق سنة ٢٢٥/٨٤. ولعله هو نفسه لبودينر الوارد اسمه في المصادر البيزنطية. ديوان البحري ج ١/ ٢٥٨: ١٣٩، Fahmy, Naval. الطبري ١٥٨٢/٢ والنص هو: ولخمس بقين من صفر [لسنة ٢٥١] دخل من البصرة عشر سفائن بحرية تسمى البوارج، في كل سفينة اشتيام وثلاثة نفاطين ونجار وخباز وتسعة وثلاثون رجلاً من الجذافين والمقاتلة. فذلك في كل سفينة خمسة وأربعون رجلاً.

١٤٢. Fahmy, Sea-Power, 149

١٤٣. Fahmy, Sea-Power, 149-150

و يقول ليون السادس أن العدة التي كانت توجد على الدروموني كانت غنية. فقد كان في كل منها «مجموعتان كاملتان من العدة بما في ذلك السكان (الدفة) والمجاذيف والمسامير والحبال والبكرات والمكعبات والقلوع والسواري وكل عدة تلزم للسفينة. كذلك يجب أن تحمل هذه السفينة الأخشاب والألواح والقنّب والزفت والقطران. و يجب أن يكون أحد المجذفين صانعاً ماهراً مدرباً وأن يكون في عهده عدة كاملة من الأدوات اللازمة بما في ذلك السفينة [القاطعة] والمثقاب والمسحاة (فأرة النجار). وإذا عدنا إلى الوصف الدقيق للحملة التي أعدت لاسترجاع جزيرة كريت سنة ٩٤٩م وجدنا أن عدة الدروموني كانت تشمل مئة سيف، وثمانين رمحاً، ومئة سيف قصير، وخمسين قوساً، وعشرة آلاف سهم؛ فضلاً عن ذلك فقد كان هناك عشرون فروعة (بلطة) لضرب الجوانب وأنابيب طويلة لقذف المواد الحارقة ورماح طويلة لضرب المجذفين خلال النوافذ التي تبدو منها المجاذيف (١٤٤). وهنا ينقل فهمي عن غيبون ملاحظته بأن الأسلحة العربية الإسلامية كانت شبيهة بالأسلحة البيزنطية (١٤٥).

يقول جرجي زيدان حول الأسلحة في المراكب الحربية العربية الإسلامية: وكان من معدات السفن الحربية عندهم الزرد والخوذ والدرق والتراس والرمح والقسي والكلاليب والباسليقات، وهي سلاسل في رؤوسها رمانة حديد، والعراصات. وكانوا يجعلون في أعلى السواري صناديق مفتوحة من أعلاها يسمونها التوايت يصعد إليها الرجال قبل استقبال العدو فيقيمون فيها ومعهم حجار صغيرة في مخلاة معلقة بجانب الصندوق. فيرمون العدو بالأحجار وهم مستترون بالصناديق. وقد يكون مع بعضهم بدل الحجارة قوارير النفط للاشعال؛ أو جزار النورة وهو مسحوق ناعم من مزيج الكلس والزرنخ، يرمون بها في مراكب الأعداء فتعمي الرجال وقد تلتهب عليهم إذا تبذرت. أو يرمون عليهم الحيات والعقارب أو قدور الصابون اللين فإنه يزلق أقدامهم. وكانوا يعلقون حول المراكب من الخارج الجلود أو اللبود المبلولة بالخل أو الماء والنشْب والنطرون لدفع أذى النفط. وقد يحتاطون لذلك بالطين المخلوط بالبورق والنطرون أو الخطمي المعجون بالخل؛ فإن هذه المواد تقاوم فعل النفط» (١٤٦). ومن المؤسف أن جرجي زيدان لا يضع بين أيدينا مصادره لهذه المعلومات المركزة في رأيه. والذي نحسبه أنه انتزعها من هنا وهناك. ولكن الأمر المهم هو أن هذه

١٤٤. Fahmy, Sea-Power, 150.

١٤٥. Fahmy, Sea-Power, 150.

١٤٦. زيدان، التمدن، ج ١، ط ٢ (١٩١٤) ص ٢٠٠.

المعلومات تخص فترة متأخرة عن أيام الأمويين.

والأمر الآخر الذي تبدى لنا هو التشابه بين وسائل القتال وعدته وعدده ومواده عند العرب والبيزنطيين. وقد يتميز فريق على الآخر بأمر لبعض الوقت كالنار اليونانية التي خدمت البيزنطيين. لكن العرب الذين شغلوا بالكيمياء استطاعوا أن ينجزوا أمرين: الأول أن يخففوا من خطر النار اليونانية، والثاني أن يكتشفوا مادة حارقة، ولو أنها أقل فاعلية من النار اليونانية (١٤٧).

يجدر بنا أن نقف هنا للتدبر أمر هذا التفوق البيزنطي الذي انتهى النزاع العربي - البيزنطي إليه اعتباراً من سنة ٧٤٧م. يرى ارشيبالد لويس أن هناك أربعة أسباب كانت وراء هذا التفوق البيزنطي وهي: جغرافية الدولة البيزنطية، والنار اليونانية وتوفر الأخشاب في الدولة البيزنطية وهي أمر هام جداً بالنسبة لبناء السفن، والتنظيم البحري الذي أدخلته تلك الدولة لترتيب الأساطيل وأعمال القتال. ولنا حاجة إلى التحدث عن هذه الأسباب فهي واضحة (١٤٨).

٦ - الحرب الاقتصادية بين العرب والبيزنطيين ودور الأساطيل فيها

نحسب أننا لا نخرج عن موضوعنا إذا نحن تناولنا الحرب الاقتصادية التي قامت بين العرب والبيزنطيين خلال الفترة التي نحن معنيون بها، وذلك بسبب الترابط الذي وجدناه بين تطور القوتين البحريتين وتطور الطرق التجارية والتنقل التجاري.

والأمر الذي يلاحظه الباحث في تاريخ هذه الفترة هو الاستمرار الذي شمل أكثر من ناحية من الحياة في الجانبين العربي والبيزنطي في الفترة التي عقت الفتوح العربية، والتي امتدت حتى حوالي سنة ٧٠٠م. ولعل الوجه الأهم في هذا كله هو أن العرب، لما فتحوا بلاد الشام ومصر احتفظوا بالادارة التحتية والسجلات كما كانت وباللغة اليونانية أو القبطية في البلدين، كما ظلوا يستعملون النقد البيزنطي نفسه وهو الدينار الذهبي. ونحن إذا استثنينا عدداً من الروم تركوا بلاد الشام مع الجيش البيزنطي المنسحب، وفريقاً آخر خرج من شمال افريقية إلى صقلية، فأننا لا نجد أن توزيع السكان وتجمعهم تأثراً بالفتوح العربية إلى درجة تستحق الذكر (١٤٩).

١٤٧. راجع عن النار اليونانية: EB, Greek Fire

: Runciman, 153-154; Fahmy - Sea power 153-160

Eickhoff, 22ff, 142ff, 154,

Lewis, 70 - 75. ١٤٨

Lewis, 78-79, 80. ١٤٩

بل أن بعض الاحتكارات الصناعية التي كانت بيزنطية تمارسها في بلاد الشام ومصر اعتبرت الدولة الأموية أمراً يصح أن يستمر باشرافها، ومنها صناعة الأقمشة (الطراز) وصبغها، خاصة بالأرجوان، وصناعة البردي.

وإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار بعض التغييرات التي حدثت بين الفتح العربي ونهاية القرن السابع وجدنا أن أثارها كانت في مصلحة الفريقين، من حيث تقوية التجارة وتنشيط الصناعة. فالقمح الذي كان يرسل من مصر إلى القسطنطينية منع عنها بطبيعة الحال، لكنه أصبح يرسل إلى الحجاز، وهذا كان تنشيطاً لتجارة مصر مع الجنوب والجنوب الشرقي من العالم العربي الإسلامي. وكان جستنيان قد فرض في القرن السادس قيوداً على التصدير والاستيراد، بالنسبة لما كان يأتي عبر الحدود الفارسية (الساسانية)، وعلى المراكز التي يسمح بمرور البضاعة عبرها. وإذا لم يعد لهذه أية حاجة بعد أن أصبح الملك الساساني بأجمعه جزءاً من الدولة الأموية، فقد ألغيت عملياً، وأصبحت التجارة حرة من أية قيود. صحيح أن احتكار الحرير الأرجواني ظل موضوع اهتمام وعناية في القسطنطينية، لكن هذا كان صنفاً واحداً من المتاجر (١٥٠). وهذه الحرية التجارية هي التي تفسر الثراء الذي استتمعت به مصر حتى آخر القرن السابع، بل ومطلع القرن الثامن (١٥١). ومما يدل على ثراء مصر ما ذكره أركولف الذي زار الاسكندرية حوالي سنة ٦٧٠م ووصف اتساعها وتجاريتها ومتاجرها التي كانت تأتيها من كل مكان (١٥٢).

ولم يقتصر الازدهار على مصر بل شمل بلاد الشام الداخلية أيضاً إذ أفادت هذه من تحرر التجارة الشرقية من القيود السابقة (١٥٣) وكذلك ظلت قبرص على درجة من الثراء، فقد كانت تدفع جزية مزدوجة للأمويين والبيزنطيين على السواء، وكانت قيمتها لكل منها ٧٢٠٠ دينار. أما منطقة شمال إفريقية فقد عاد إليها الكثير من اتجارها مع المناطق الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، ومن ثم فقد كانت هذه أيضاً تتمتع بالثراء. كان الذهب وزيت الزيتون والحبوب والخيول والأبل من المواد الموجودة في البلاد، وقد ذهل أهل دمشق لما وصلتهم الغنيمة التي بعث بها موسى بن نصير من شمال إفريقية، بعد انتصاره على الجزء الغربي منها، وكان فيها، فضلاً عما ذكر، الزرابي (البسط الصوفية) الجميلة المصنوعة هناك (١٥٤).

١٥٠. Lewis, 82-83؛ El, TIRAZ

١٥١. Lewis, 83

١٥٢. Arculf in Wright, 10-11. نقولاً زيادة رواد الشرق العربي

١٥٣. Wiet, 39؛ ٢٩٥ - ٢٩٤ حتى

«عمل الوشي الجيد في أيام سليمان بن عبد الملك في اليمن والكوفة والاسكندرية.

المسعودي، مروج ١١٦/٢ (المطبعة الأزهرية)

١٥٤. Marçais Berberie, 22 - 26 (المطبعة الأزهرية ١٣٠٣)

وحتى أطلالية ظلت، على ما يبدو، على شيء كثير من النشاط التجاري مع البلاد الشرقية عبر القسطنطينية والاسكندرية (١٥٥).

والمنطقة الوحيدة التي شهدت، خلال النصف الثاني من القرن السابع، نوعاً من الجمود الاقتصادي هي منطقة اسبانية وفرنسية. فقد اختل تنظيم الملاحة التي كانت تنقل المتاجرين الموانئ الشامية وفرنسية، فاختل التعامل التجاري تبعاً لذلك. فضلاً عن ذلك فإن واحدة من السلع الرئيسية التي كانت فرنسية تتاجر بها، وهي الرقيق السلافي، قل الطلب عليها في بلاد الخلافة. ذلك بأن الأسواق الشرقية غمرت بالرقيق التركي والأفريقي، بسبب الفتوحات العربية التي اتجهت نحو أواسط آسيا وحوض السند في العهد الأموي (١٥٦).

والذي يمكن أن يستنتج من هذا هو أن الفتوح العربية لم تؤد إلى توقف أساسي في العلاقات التجارية. فلا المعارك البحرية المتعاقبة التي قام بها الفريقان، ولا الحروب البرية المتلاحقة على الحدود العربية البيزنطية أدت إلى مثل هذا التوقف. ولكن الذي نجده هو أن النصف الأول من القرن الثامن شهد تعطيلاً للعلاقات التجارية بين أنحاء البحر المتوسط. إذ أننا نلاحظ حوالي سنة ٧٥٠م تقريباً، أي عند انتهاء الدولة الأموية، اضطراباً في مصر وفوضى في سورية وشمال إفريقية واسبانية وضموراً اقتصادياً في فرنسية. وأكثر ما يلفت النظر هو انقطاع التجار الشاميين عن فرنسية، وضرب النقود الفضية فقط في كل من فرنسية واسبانية. والمناطق الثلاث التي ظل لها نشاط اقتصادي، وخاصة في المجال التجاري، هي بيزنطية وإيطالية وبلاد الخزر. وهذا الذي حدث لا يمكن تفسيره على أساس الحروب التي كانت تقوم بين العرب والبيزنطيين، إذ أن هذه لم تكن مستمرة ولا شاملة بحيث تحول دون العمل التجاري (١٥٧).

وهنا يدخل التفسير الاقتصادي على الخط. إن الحرب بين العرب والبيزنطيين اتخذت، منذ حوالي سنة ٧٠٠م، اتجاهاً اقتصادياً. فالذي نعرفه هو أن عبد الملك بن مروان بدأ العمل بنقد عربي إسلامي، كما أنه عرب الإدارة، وهذا التعريب في النقد والإدارة وما إليهما — استمر في أيام ابنه الوليد وهشام.

ففي السنة (٧٢هـ/٦٩٢م) سك عبد الملك في دمشق أول دينار ذهبي وأول درهم فضي عربيين (١٥٨) من حيث أنه أزال عن الدينار الأثر البيزنطي المسيحي ووضع مكانه لا اله الا

١٥٥. Lewis, 85

١٥٦. Lewis, 86-87

١٥٧. راجع 88-90 Lewis, Pt I, d 40-44C Cam. Med. Hist. IV,

١٥٨. Eickhoff, 266 El, art. Abdul Malik-Dinar

الله. وكان ثمة فرق بين الدينار الذهبي العربي الجديد والدينار الذهبي البيزنطي من حيث وزنه ومن ثم من حيث قيمته. فكان هذا ايذاناً لا بالتعريب فحسب ولكن بايجاد نظام نقدي خاص بالدولة الجديدة. فان استعمال الدينار البيزنطي في دولة الأمويين كان معناه وحدة النظام النقدي بين العالمين، أما الآن فقد أصبح من الضروري أن ينظر في أمر المقارنة بين قيمتي الدينارين من أجل التعامل التجاري، وما كان مثل هذا الأمر ليسر سبل التعامل.

كان بين الأمويين والبيزنطيين، لما بدل عبد الملك النقد، هدنة، وكان على عبد الملك أن يدفع مبلغاً سنوياً لبيزنطة كجزء من اتفاقية الهدنة. هذه الهدنة عقدت سنة (٦٨٩هـ/٦٨٩م) مع الامبراطور جستنيان الثاني (٦٨٥ - ٦٩٥ م ثم ثانية ٧٠٥ - ٧١١ م)، ولما أن للمال أن يرسل الى القسطنطينية بعث عبد الملك بالدينار الجديدة، فأثار هذا الأمر حفيظة جستنيان، فبدأ حرباً ضد الأمويين، لكنه لم ينجح فيها. ويرى لويس أنه بدأ نوعاً من توقيف التجارة مع خصومه (١٥٩). وينقل لويس أن تصدير ورق البردي من مصر الى القسطنطينية والى الغرب توقف حول هذه الفترة (١٦٠). ولم تكن الولايات في أسية الصغرى التي تستفيد من التجارة مع مصر بتصدير الأخشاب لها، موافقة على سياسة جستنيان. وهذا يفسر اقلاع اسطول كيبهرهايتوت (Kibyrrhaeot) نحو القسطنطينية لخلع خليفة جستنيان (١٦١). كما يفسر الدور الذي قامت به رافنا الايطالية، التي كانت تصدر الأخشاب من شمال حوض المتوسط الى مصر، في القضاء على جستنيان بالذات (١٦٢). وهذا العمل العدائي الذي قام به جستنيان حاول خليفته خاصة طيباريوس الثالث (٦٩٨ - ٧٠٥ م) أن يخفف من آثاره بحيث أن فترة قصيرة مرت دون ضغوط اقتصادية من دمشق (١٦٣). لكن جستنيان عاد الى السلطة (٧٠٥ - ٧١١) وعادت معه الخصومة الى عنفها. فهاجم مصر سنة ٧٠٩، ولو أن الحملة كانت عديمة الأثر. وفي الوقت ذاته أخذ الوليد بن عبد الملك نفسه بآتمام الدور الذي بدأه أبوه من حيث تعريب الدواوين، وهو الأمر الذي استمر حتى تم، على شكل لا يستهان به، في خلافة هشام.

والى هذا الوقت يعود إدخال نظام المراقبة على تنقل المواطنين في مصر، سواء في ذلك التنقل الداخلي أم الخروج من القطر. وطور الخلفاء نظام البريد الذي بدأه معاوية، بحيث أصبحت الأخبار تصل العاصمة بسرعة، وقد أطلق أرشيبالد لويس على نظام البريد اسم «المخابرات» (١٦٤).

١٥٩. Lewis, 89 نقلًا عن Zonas ed. Bonn XIV, 229-31

١٦٠. Lewis, 89

١٦١. Lewis, 89

١٦٢. Wiet, 47-49 Lewis, 89-90

١٦٣. Wiet, 64-46 Lewis, 90

١٦٤. Wiet, 45 - 46 Lewis, 90

هذه هي السنوات، من ٧٠٥م وما بعدها بقليل، التي تفقد الحركة التجارية فيها حريتها التي تمتعت بها بعد الفتح العربي، وعادت المراقبات وما الى ذلك. فقد أقام البيزنطيون الرقابة على أشكال جديدة. منع البيزنطيون من الخروج من الامبراطورية الى بلاد العرب. كما أعاد أباطرة هذه الفترة (النصف الأول من القرن الثامن م) نظام مراقبة التجارة الذي كان جستنيان الأول وخلفاؤه قد فرضه على التجارة مع الامبراطورية الساسانية. وخلاصة هذه الترتيبات هي اعتبار التجارة الخارجية، مادة وأسلوباً، جزءاً من استراتيجية الدفاع من الامبراطورية. وقد أضيف الأسطول الى وسائل المراقبة الآن. فاصبحت التجارة مع الخزر جميعها تمر (منذ سنة ٦٨٧م) بمدينة كرزون (سفا ستبول) في القرم، ومن هناك تنقل الى القسطنطينية (١٦٥).

وقد كان من الطبيعي أن تنتشر وسائل المراقبة على نقل المتاجر الى الغرب. وعندنا على ذلك مثلاً جنوا، التي كانت بسبب موقعها واتصالها شمالاً وشمالاً بغرب وشرقاً وجنوباً بالمراكز التجارية الهامة والموانئ التجارية الكبرى في البحر المتوسط مدينة متقدمة وغنية تجارياً. وفي سنة ٦٤٢م احتل اللومبارديون جنوا والمنطقة الساحلية المحيطة بها. وعندها خسرت جنوا والبلاد المحيطة بها أهميتها التجارية، وأصبحت منطقة زراعية، وصارت لوني – التي كانت خاضعة لبيزنطة – وهي مدينة بحرية قليلة الأهمية نسبياً، ميناء مهماً ونعمت بثراء كبير. ويعود ذلك الى أن القسطنطينية قطعت تجارتها عن جنوا، الخارجة عن سلطانها، وحولتها الى لوني، الخاضعة لنفوذها؛ أي أنها حولت التجارة لمصلحتها كما أن كوماكيو، سلف البندقية، أصبحت، منذ حوالي ٧١٤م ميناء حوض البو للتجارة مع بيزنطة. ولم تلبث القسطنطينية أن منعت تجارتها عن أراضي الدولة الأموية، وجعلت الأسطول حامياً لهذا المنع. وبهذه الوسائل وغيرها أقفلت القسطنطينية الأبواب في وجه التجارة التي لا تتبع الطرق، ولا تهبط الموانئ، التي تقبل هي بها (١٦٦).

الا أن العرب ظلوا ينقلون، عن طريق الخليج العربي والبحر الأحمر، كثيراً من السلع والمتاجر التي لا غنى للقسطنطينية وامبراطوريتها وحلفائها عنها، وأهمها التوابل والطيب والحجارة الكريمة. وفضلاً عن ذلك فقد كان في المصانع العربية سلع كثيرة تحتاجها البلاد الغربية، وفي مقدمتها الزجاج. لذلك كان لا بد من تنظيم التجارة بين البيزنطيين والعرب. والذي نعرفه من بعض ما ورد في كتب الجغرافيين العرب مثل المسعودي (المروج) أن طرابزون أصبحت، في القرن التالي، ميناء العبور، بالنسبة للتجارة العربية، الى بيزنطة (١٦٧).

١٦٥. Wiet, 163-164; Lewis, 91.

حتى ٢٥٥: قابل أيضاً من ٢٨٨ – ٢٩١.

١٦٦. Lewis, 92-93.

١٦٧. Lokez, Speculum (1945), Runcineman, 167 XX, 26-27.

و يرى أرشيالو لويس أنه من الممكن أن تكون طرابزون قد احتلت مثل هذا الموقع منذ أوائل القرن الثامن، أو على الأقل منذ سنة ٧١٦ م (١٦٨). وتتلخص الفائدة التي عادت على القسطنطينية من الاعتماد على طرابزون في أنها وضعت، تحت تصرف التجار البيزنطيين، ميناء على البحر الأسود بعيداً عن متناول الأسطول الأموي، وفي أن تجارة الحرير والتوابل أصبحت بعيدة عن متناول الموانئ المصرية والشامية، وهي الموانئ التي تسيطر عليها الدولة الأموية.

وهنا نتساءل - ماذا كان مدى نجاح هذا الحصار التجاري - إذا صحت تسميته كذلك - الذي فرضته القسطنطينية على الأمويين؟ وما هي العوامل التي كان تساند هذا النجاح، بقطع النظر عن مداه؟

يبدو أن البيزنطيين نجحوا في السيطرة على تجارة البحر المتوسط لفترة لم تكن طويلة، إذ أن الدول العربية الإسلامية التي قامت في حوضه فيما بعد - من الطولونيين إلى الفاطميين فالموحدين وكذلك أموي الأندلس - كان لها دور في السيطرة على التجارة. إلا أننا يتوجب علينا أن نذكر أننا نتحدث الآن عن النصف الأول من القرن الثامن بشكل خاص. وفي هذه الفترة أتيح للبيزنطيين درجة كبيرة من النجاح في ضبط التجارة. وقد أعانتهم على ذلك القوة البحرية البيزنطية التي نظمت بين ٧٠٥ م و ٧٤٧ م والتي سيطرت على البحر المتوسط بعد ذلك لبعض الوقت. فضلاً عن ذلك فإن احتفاظ القسطنطينية بالسيطرة على بعض الجزر، أو استعادتها، وهي البلياروسردينية وكورسيكا مكن للبيزنطيين من الاستفادة منها حاجزاً يمنع شمال افريقية وإسبانية من التوسع التجاري العربي القوي إلى الشمال منها.

وحري بالذكر أن الطريق البحري الساحلي من مصر إلى بلاد المغرب العربي كان خطراً على السفن في انتقالها غرباً أو شرقاً. فلم تكن فيه كتل برية مرتفعة، مثل الجبال وسلاسل التلال، التي يمكن أن تخفف من حدة الرياح الشمالية العاتية التي تهب من المناطق الألبية. والذي يعرف هذا الساحل الممتد من الاسكندرية غرباً إلى طرابلس، كما أعرفه أنا، يستطيع أن يدرك معنى هذا بالنسبة للسفن التي كانت تستعمل يومها (١٦٨).

ومن هنا فأننا نجد أن الطريق البحري العادي المتجه من الغرب إلى الشرق كان يحاذي كريت وقبرص وسواحل أسية الصغرى الجنوبية ثم يتجه إلى الموانئ الشامية والمصرية، ولو أن بعض السفن كانت تتجه من كريت إلى الاسكندرية رأساً. والأسطول البيزنطي، إبان تنظيمه وقوته، يستطيع أن يحول بين الاتجار لا مع الغرب فحسب، ولكن

١٦٨. راجع أيضاً هامش رقم ١٥٢.

١٦٩. Lewis, 93

حتى بين مصر و بلاد الشام والشمال الافريقي . وهذا الذي كان يحدث ، ولو أن الحراسة البحرية لم تكن دائمة .

واذا تذكرنا أن أوروبا الغربية كانت في هذه الفترة منطقة زراعية (واستمرت على نحو قرنين من الزمان) وأنها لذلك كانت بحاجة إلى مصنوعات شرقية كثيرة مثل الأقمشة والزجاج؛ وأن ما كانت المصانع البيزنطية تنتجه لم يكفئ أسواقها؛ وأن التاجر البيزنطي كان يريد أن ينقل هو السلع المشرقية إلى الغرب؛ اذا تذكرنا هذا جميعه، قد لا نستغرب قيام ثورات وعصيان في بعض أملاك بيزنطة . ولنمثل على ذلك بالثورة التي قام بها حاكم صقلية (٧١٨م) وثورة الأسطول الذي كان مختصاً بالجزر الهلينية والواقعة عند مدخل البحر الأيجي (٧٢٨م) وحتى لوني عصت على القسطنطينية والتحقت باللومبارديين (٧٢٨م) وكذلك فعلت رافنا (٧٣٥م) (١٧٠).

في سنة ١٩٣٧م نشر هنري بيرن في بروكسل كتابه محمد وشارلمان (Charlemagne Henri Pirenne - Mahomet et) (وكان قد نشر من قبل مقالات حول الموضوع خلال بضع السنوات السابقة) وتقدم بنظرية تتلخص في أن فتح العرب لأجزاء من حوض البحر المتوسط أدى إلى انشطار هذا البحر اقتصادياً، ثم ثقافياً، إلى قسمين انقطع بينهما الاتصال تماماً، وخاصة بعد سنة ٧١٥م. ومعنى هذا أن التبدل الذي طرأ على العالمين العربي والأوروبي منذ أوائل القرن الثامن هو نتيجة هذه الفتوح، وأن هذا التبدل كان سلبياً بالنسبة لأوروبا.

وقد مر على صدور هذا الكتاب زهاء نصف قرن، وخلال هذه الفترة كانت نظرية بيرن موضع نقاش وبحث عند عدد من مؤرخي التطور الاقتصادي وفي العصور الوسطى بشكل خاص. ويمكن القول اجمالاً أن الكثيرين من الباحثين يتفقون على أن هذا المؤرخ أما أنه خطأ، أو أنه على الأقل بالغ، في تعليقه للتأخر الاقتصادي الذي أصاب أوروبا في الفترة الممتدة من أوائل القرن الثامن إلى القرن العاشر، إذ عزاه للفتوح العربية أصلاً.

كان لا بد للفتوح العربية من أن يكون لها أثر، وكان لا بد من أثر في النهاية لقيام عالمين متباينين حضارياً، وكان لا بد من أن يكون ثمة فرق، وفرق كبير، بين مجتمع يتقدم نحو استكمال حضارته وثقافته بسرعة، وهو المجتمع العربي الاسلامي، ومجتمع فقد، ولو مؤقتاً، صلته بمناهل الحضارة والثقافة، وهو العالم الأوروبي.

والفرق بين هذين العالمين ظهر في شؤون كثيرة من نواحي الحياة المختلفة، وفي مقدمتها، ولا شك، الشؤون الاقتصادية، إذ أن هذه، بما تعنى به من زراعة وصناعة وتجارة، إنما هي الأساس الذي تقوم الحضارة عليه، وتبنى المعطيات الأخرى على ما تقدمه: فثراء

المجتمع الذي هو بعض ديناميكيته، والذي هو حافز أيضاً للتقدم في نواح حضارية أخرى، يميز مجتمعاً عن آخر إذا كان اقتصاده فقيراً متاخراً. ولكن الانقسام الاقتصادي الذي مر به عالم البحر المتوسط بشطريه – الجنوبي والشمالي – والذي كان مظهراً مهماً في تلك الأزمنة، لم يكن كبيراً. فلم تكن الهوة واسعة بالقدر الذي يتصور – أي أنه لم يكن هناك عالمان واحد غني ثري والآخر فقير مدقع. كان هناك خلاف بين المستويين.

لكن لماذا حدث هذا الانقسام الاقتصادي؟ وهل كان «قطعاً» تاماً للصلات التجارية بين القسمين؟ فالصلات التجارية هي التي تتأثر في مثل هذه الحالة.

رأينا في بعض الملاحظات التي ذكرناها أن تأخراً اقتصادياً شمل بلاد الشام ومصر كما أصاب بلاد الغال الأوروبية منذ ثلاثينات القرن الثامن. وأنه بلغ حداً أكبر منذ حوالي سنة ٧٥٠ م. ومعنى هذا أن التأخر الاقتصادي في بعض الولايات الأموية (والعباسية فيما بعد) لا يمكن أن يتأتى من عمل تقوم به الدولة العربية الإسلامية. فضلاً عن ذلك فإن الأداة الرئيسية «للقطع» العلاقات التجارية في المجال البحري هي الأسطول. والأسطول البيزنطي كان الأقوى بعد سنة ٧١٧. بل إن الأسطول الأموي تراجع كثيراً بعد تلك السنة. فقد استنزفت الحملة الأخيرة على القسطنطينية قواه، كما أن الخليفين اللذين توليا السلطة بين سنتي ٩٩ و ١٠٥ هـ (٧١٧ و ٧٢٤ م)، وهما عمر بن عبد العزيز و يزيد بن عبد الملك، لم يهتما بالأسطول؛ وانتشال هشام بن عبد الملك (١٠٥ – ١٢٥ هـ / ٧٢٤ – ٧٤٣ م) للأسطول لم يكن كافياً من جهة، ولم يتبعه أي اهتمام جدي بعد ذلك.

هذا من حيث أداة «القطع» التجاري. أما المواد التي بحث بين أمر منع نقلها من العالم العربي إلى العالم الأوروبي، وهذا المنع هو الذي أدى إلى تأخر هذا العالم اقتصادياً كما يرى فهي أربع: النقد الذهبي والبردي والحديد العادي والمصبوغ بالآرجوان والتوابل والبهارات الشرقية. والأنواع الثلاثة الأولى منها كانت مما احتكرت الدولة البيزنطية الاتجار به، إذ كانت كلها تحمل إلى القسطنطينية أولاً، ومنها تنقل إلى الغرب. والقسطنطينية هي التي كانت تمنع وصول هذه الأشياء إلى اللومبارديين والكارولنجيين في المنطقة الإيطالية الشمالية والفرنسية (١٧١).

وقد تبين أن الانقطاع الذي تم بين العرب وأوروبا كان سبباً أصلاً الموقف البيزنطي (١٧٢). ويشير أيكهوف في هذا المجال إلى أن العرب في الأندلس كانت لهم علاقات تجارية مباشرة مع القسطنطينية، التي كانت تمنع سلعها عن أجزاء أوروبا لأنها لم تكن تابعة لها. فقد كان هناك على ما يبدو جالية تجارية من الأندلس في عاصمة البيزنطينيين (١٧٣).

١٧١. Lewis, 95

١٧٢. Eickhoff, 266-267

١٧٣. Lewis 97

اذن كانت القسطنطينية هي التي تعتبر التجارة سلاحاً استراتيجياً تستعمله في خصومتها، لمحاربة الأقوياء، كالأمويين والعباسيين، ولاخضاع المناطق التابعة لها، ومعاقبة الذين يخرجون عنها وينضمون الى اللومباردين أو الكارولنجيين. يقول ارشيبالد لويس : «ان الذين دمروا وحدة البحر المتوسط القديمة هم البيزنطيون وليسوا العرب. ان بيزنطية في حربها الضروس ضد الأمويين لجأت الى الوسائل البحرية والاقتصادية للظفر بالنصر وذلك في الفترة الممتدة من ٧١٥م الى ٧٥٢م. وهي التي أزلت من الوجود الصيغة الاقتصادية السابقة للبحر المتوسط، وهيات المسرح لقيام صيغة جديدة (١٧٤)، ولنصف أنه لم تكن الصيغة الجديدة بالضرورة ضارة بشكل تام للغرب الأوروبي.

وفي الختام، لعل أبرز ما اتضح لنا من هذه الدراسة، بالنسبة للمكان، أي حوض البحر المتوسط، وللزمان، أي العصر الأموي، هو هذا الارتباط الوثيق بين العناصر الجغرافية والأعمال الحربية البحرية. فقد تبين لنا أن انكشاف الموانئ العربية الرئيسية من طنجة الى تونس الى طرابلس الى الاسكندرية الى عكا وصور وبيروت والسويدية (ميناء انطاكية) جعلها في متناول الأساطيل البيزنطية، فيما كانت القسطنطينية وعدد من الموانئ البيزنطية بعيدة عن مرامي الأسطول العربي. والقسطنطينية بالذات كانت تقوم في حمى عدد من الجزر التي تجعل الوصول إليها صعباً. ومع ذلك فقد وصلها العرب الأمويون ثلاث مرات، لكن العوامل الجغرافية الأخرى، المناخية والموقعية كانت تحول دون الاستيلاء عليها.

هذه ناحية. والناحية الثانية هي أن الشمال الأفريقي، كما رأينا، لم تكن تحيط به سلاسل جبال تحميه من الرياح العاتية. لذلك لم تكن الطرق البحرية التي تحاينه مأمونة، فكان على السفن أن تنحوشمالاً لتفيد من جزيرتي كريت وصقلية في سيرها نحو فرنجة (كما يسميها جغرافيو العرب).

والجزر القائمة في البحر المتوسط كانت موضع حملات كثيرة من الفريقين – العربي والبيزنطي. فهي اما انها غنية بالأخشاب والمعادن (صقلية وقبرص) واما أنها نقط دفاع وهجوم (سردينية ومالطة والجزر الأيحية). وقد أنفق الفريقان الكثير من الجهد في سبيل الاستيلاء على الجزر، والحفاظ عليها بعد ذلك. وقد كانت نفقات الحملات العربية أكبر من نفقات الأسطول البيزنطي لأن كثيراً من الجزر كانت أبعد عن القواعد العربية منها عن المراكز البيزنطية. فصقلية كانت الحملات الأولى عليها من الموانئ المصرية والشامية قبل أن تتقوى دار الصناعة في تونس وتتمكن السفن المنشأة هناك من احتلال الجزيرة نهائياً.

ومما هو جدير بالملاحظة أن العرب، مثل الرومان قبلهم، كانوا أهل معارك برية. لكن

الرومان قضوا مدة طويلة (زهاء قرنين من الزمان) حتى اتموا احتلال سواحل البحر المتوسط. أما العرب فقد اندفعوا في فتوحهم على أساس المعارك البرية. وقد كان هذا صالحاً في ديار الشام وفي مصر (وفي السند والهند فيما بعد مثلاً) لكن الحملات التي كانت تندفع في شمال افريقية لم يكن بينها وبين أعمال الأسطول أي تنسيق. وقد تنبه الى ذلك أنيس صايغ فقال: «فالعرب لم يختبروا من قبل هذا العهد [الأموي] أي حرب برية - بحرية في آن واحد. لذلك انصرفوا الى الميدان الواحد دون الآخر، وقلما نجحوا في اجراء التناسق التام بين الميدانين. وكانت حروب البر تجري في منعزل عن معونة الأسطول، وغزوات البحر تجري دون أي مساعدة من المشاة أو الفرسان العاملين في البر. وكان شمال افريقية مقبرة للجيوش مدة أربعين عاماً متواصلة، لعدم وجود تناسق بين فتوحات تلك الجيوش وجهود الأسطول الأموي. فكان القائد الأموي يسير غرباً في طريق [بري] ضيق حتى يصل الى نقطة بعيدة معزولة لا يستطيع الانسحاب منها والعودة برجاله الى قواعده سالمين، اذ يكون الأسطول البيزنطي وجنوده قد قطعوا عليه طريق الرجعة وحالوا دون اتصاله بمركز انطلاقه (١٧٥).

صحيح أن الأمويين احتلوا شمال افريقية في النهاية، لكن الثمن كان باهظاً.

والأمر الثاني الذي اتضح لنا من هذه الدراسة هو أن الثقافة البحرية المتأصلة في تقاليد أهل الساحل من الشاميين كان لها أثر كبير في اتقان العمل البحري - بناء سفن وشحنها وقيادتها. وهذا ينطبق على السواحل المصرية وعلى تونس. فهذه جميعها (من طرابلس وبيروت الى الاسكندرية وتونس) هي خليفة للمدن البحرية التي كانت تقاليدها وتعاملها مع البحر تعود الى قرون طويلة. لكن الشيء الذي يجب أن يذكر هو أن هؤلاء القوم لم يكونوا يومها مخططين أو مسيرين للأمور أي أنهم كانوا أصحاب الخبرة التقنية، لكنهم لم يكونوا في صميم الإدارة. والذي أنقذ الموقف أول الأمر هو أن معاوية كان يعرف كيف يفيد وينظم، ومثل ذلك يقال في عبد الله بن أبي سرح. لكن هذين الرجلين كانا قلة بين أهل البر الذين أدركوا سر البحر.

ومع كل هذا، ومع ما مر بنا من أن العناية بالبحر لم تكن سياسة ثابتة، فإن العرب كان لهم في أيام الأمويين أسطول قام بحملات بحرية متعددة، وكان له فيها، ما يمكن أن يكون للجميع، من انتصار وانكسار.

ملحق - ملاحظات حول كتابي الدكتور علي محمد فهمي

في سنة ١٩٤٨ نشر علي محمد فهمي في لندن كتابه الموسوم تنظيم الأسطول الاسلامي (Muslim Naval Organization) (والذي طبع ثانية في القاهرة سنة ١٩٦٦)، كما نشر في القاهرة، وفي السنة ١٩٦٦ أيضاً، كتابه الآخر القوى البحرية الاسلامية في شرق البحر المتوسط (Muslim Sea-Power in the Eastern Mediterranean).

والكتابان يعنيان بالفترة الممتدة من القرن السابع الى القرن الحادي عشر الميلادي.

وقد كتب فهمي مقدمتين، واحدة لكل من الكتابين، تناول فيهما مصادره. وأود، قبل كل شيء، أن أقول ان العمل الذي قام به المؤلف ممتاز. لقد سد في تاريخ البحرية الاسلامية فراغاً كبيراً، وبغاية ما يمكن من الدقة العلمية. والذي أعرفه أن عمله لم يظهر ما يماثله.

والذي أريد أن أفعله هنا أن ألقت النظر بشكل خاص الى دراسة المصادر التي قدم بها لكتابته الأول. والذي أود أن أقف عنده هو هذا العرض المفيد المقتضب لأهمية الوثائق البردية بالنسبة لشؤون البحر في العهد الأموي. ذلك بأن الظروف ألقت بين أيدي الباحثين عدداً كبيراً من البرديات المكتوبة باليونانية أو القبطية أو العربية (وقد يكون بعضها مزدوج الكتابة). وهذه البرديات التي يعود بدء الاهتمام بها الى سنة ١٨٢٥، اذ عثر في تلك السنة على برديتين، زادت عدداً مع الوقت، وكثر الاهتمام بها. وقد كان لاكتشاف برديات الفيوم، في أواخر القرن الماضي. ثم العثور على برديات البهنسي، وهو أمر لا مثيل له، ما شغل عدداً من العلماء في شؤون هذه البرديات منهم هو غارت و غرنفل وهنت ثم بل، وكان لهؤلاء اهتمامات مختلفة، لعلها تسمح لهم باعطاء البرديات العربية الجهد الكافي، وجاء دور غرومان، الذي يعتبر أكبر باحث في البرديات العربية في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، اذ انصرف اليها انصرافاً تاماً.

وبرديات الفيوم وافروديتو وضعت بين أيدي الباحثين رسائل رسمية من ولاية مصر، وخاصة قرة بن شريك، الى حكام الكور (الأقضية) فيها طلبات معينة لتحقيق أهداف محدودة. فهناك طلبات بوجوب ارسال المال المقرر على أهل القضاء، أو بوجوب ارسال الرجال المطلوبين للعمل - في الأسطول وهذا الذي كان يهـم فهمي يومها. (راجع Naval Organization (تنظيم الأسطول ص ١ - ٨).

أما ما تبقى من مقدمة الكتاب الأول (ص ٩ - ٢٢) وجميع مقدمة الكتاب الثاني Sea-Power (القوة البحرية) ص ١ - ٤٠ فهو دراسة نقدية للمصادر الجغرافية والتاريخية العربية والأجنبية القديمة التي اعتمدها المؤلف رأساً أو بالواسطة.

فهمي لم يكتف بأن وضع كتابين قيمين، بل وقدم لهما بمقدمتين جيدتين أيضاً. أرجو أن يفيد الباحثون من الكتابين بكاملهما كما أفدت أنا، وكما يبدو من هذه الدراسة.

مراجع البحث

ابن جعفر، قدامة

كتاب الخراج (بريل، ليدن ١٨٨٩)

ابن خلدون

المقدمة (بيروت، ١٩٦١)

ابن عبد الحكم

فتوح مصر تحقيق تشارلز قوري
(ليدن، ١٩٢٠)

البحتري،

ديوان (مطبعة الجوانب، القسطنطينية، ١٣٠٠هـ)

البلاذري، أحمد بن يحيى

فتوح البلدان

تحقيق صلاح الدين المنجد ج ٣

(القاهرة، ١٩٥٥-١٩٥٧)

حتي، فيليب وادورد جرجي وجيراتيل جبور

تاريخ العرب المطول ط ٧

(بيروت، ١٩٨٦)

زيادة، نقولا

رواد الشرق العربي في العصور الوسطى ط ٢

(دار لبنان، بيروت، ١٩٨٦)

زيدان، جرجي

التمدن الاسلامي ج ١ - ٥، ط ٢

(القاهرة، ١٩١٤)

صايغ، انيس
الأسطول الحربي الأموي في البحر المتوسط
(بيروت، ١٩٥٦)

العبادي، أحمد مختار والسيد عبد العزيز سالم
تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام
(بيروت، ١٩٧٢)

متر، آدم
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري
ترجمة عبد الهادي أبو ريذة
(بيروت، ١٩٦٧)

المقدسي،
أحسن التقاسيم
(ابرييل، ليدن، ١٩٠٦)

Arculf

Travels of Bishop Arculf in the Holy Land towards A.D. 700
in Wright, Th. (ed.)
Early Travels in Palestine, (London, 1948).

Bell, H. Idris

Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest
(Oxford, 1948)

Bellock, H., Stories, Essays and Poems (London, 1938)

Bury, J.B.

History of the Late Roman Empire, 2 vols.
(London, 1889)

Cambridge History of Islam, 2 vols,
(Cambridge, 1970)

Cambridge Medieval History,
V.2 (1st ed. Cambridge 1913 reprint 1975)

Cambridge Medieval History, Vol IV, 2nd ed.
(Cambridge, 1966)

- Donner, Fred McGraw
Early Islamic Conquests
(Princeton, 1981)
El, and El²
- Eickhoff, Ekkehard,
Seekrieg und Seepolitik zurüchen
Islam und Abendland
Berlin, 1966)
- Fahmy, Ali Mohammad,
Muslim Naval Organization in the Eastern
Mediterranean from the Seventh to the Tenth Century A.D.
(Cairo, 1966).
- Grohmann, Adolf
From the World of Arabic Papyrus,
(Cair, 1952)
- Hasan, Ahmad Y. and Donald R. Hill
Islamic Technology
(Paris, 1986)
- Hunt, David (ed.)
Footprints in Cyprus
(London, 1982)
- Kennedy, Hugh
The Prophet and the Age of the Caliphates
(London, 1986)
- Lewis Archibald,
Naval Power and Trade in the Mediterranean
A.D. 500-1100
Princeton, 1951)
- Lombard, Maurice
L'Islam dans sa première grandeur
(VIII-XI siècle)
(Paris, 1971)
——— Les M états dans l'ancien monde du
V au XI siècle
(Paris, 1974)
- Marcais, Georges
La Berbérie musulmane et
L'Orient Latin au moyen âge,
(Paris, 1947)
- Runciman, Steven
Byzantine Civilization)
(London, 1937, reprint 1948)

Shaban, M.A.

Islamic History 622-750
(Cambridge, 1971)

Vasilie, A.A.

History of the Byzantine Empire 2 nes
(Madison, 1928-9)

Waston, Andrew M.

Agrcicultural Innovations in the Islamic World
(Cambridge, 1983)

Wief, Gaston,

L'Egypte Arab
(Paris, 1937)



الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة عن بلاد الشام في العهد الاموي

دراسة في المنهج

ابراهيم بيضون
الجامعة اللبنانية

في المنهج:

كانت بلاد الشام ما تزال غائمة الصورة في عهدها الاموي، دون أن يكون ذلك العهد نفسه واضحاً في التفاصيل الدقيقة، إذ ظلت النظرة اليه في الدراسات العربية الحديثة عامة تقتصر على العناوين البارزة لآحداث تخفي من الحقائق أكثر مما تصرح به المصادر التاريخية. فثمة قليل من هذه الدراسات تصدى لمسائل مفصلية تتعلق بالبنية الاجتماعية الاقتصادية للدولة، أو بتكوينها السياسي بينما لم يتجاوز الكثير منها القشرة الخارجية للنص مكتفياً بالدلالات الظاهرة له. على أن العهد الاموي ليس أقل وضوحاً من عهود أخرى في التاريخ العربي الاسلامي، ظلت الدراسات حولها عامة تحمل السمات الدينية، شأنها في ذلك شأن الكتابات التاريخية الاولى التي دُوِّنت حين كانت تلك السمات هي المحرك الرئيسي لدى المؤرخ - الفقيه. مع تغليب الجانب الثاني على الاول. والتحويلات السياسية الحديثة في تاريخ الامة العربية، ترجح الاهتمام بالمرحلة المتأخرة من تاريخها، واتخذت معظم الدراسات حولها اتجاهاً سياسياً أو فكرياً، وكان للمتغيرات التاريخية تأثير بارز في هذه التوجه الذي أرهصت به. حركة الزعماء الشاميين في الربع الاخير من القرن التاسع عشر (١٨٧٨)^(١)، طارحة قضية العرب لأول مرة منفصلة عن الدولة العثمانية. كما عبّرت عنه الجمعيات السريّة التي تتوّج نضالها بالثورة العربية المنطلقة من الحجاز، والمصطلمة بالمشاريع الاستعمارية المعدة مسبقاً لاقتسام المنطقة الشامية بشكل خاص.

١ . شارك في هذه الحركة نحو ثلاثين شخصية من جبل عامل وبيروت ودمشق وحلب وحمص وحماء واللاذقية وحمير وجبل الدروز من مختلف المذاهب الاسلامية، وكان قائدها احمد باشا الصلح (صيدا). وقد رشحت الامير عبدالقادر الجزائري رئيساً للدولة العربية المقترحة. راجع عبدالعزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية ص ١٥٣، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٤.

فكان من الطبيعي أن تستأثر هذه المرحلة باهتمام المؤرخين إذ وجودا في أحداثها الساخنة ما يتصل بنضالاتهم اليومية وانخراطهم العفوي في السياسة، سواء من خلال الموقف أو القلم أو الكتاب، مما جعل الدراسات التاريخية أكثر تمحوراً حول قضية لا يزال ملفها مفتوحاً منذ نحو قرن، بما فيه من تعقيد وتراكم تعانيهما الأمة العربية بصورة أكثر تحدياً حتى اليوم.

ولهذا فإن تأخر الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية عموماً في العالم العربي، كان خاضعاً لهذا الواقع، الذي أسهم بدوره في تعثر الحركة العلمية، وتلكؤ العرب في مواكبة الحضارة الأوروبية الحديثة، وإدراك ما حققته من نقلة عريضة من عالم العصور الوسطى إلى هذا العالم المفتوح دائماً على التطور، وقد اتاح ذلك للعلماء الأوروبيين وبخاصة المستشرقين أن يقتحموا ما أحجم عنه العرب، متوغلين بعيداً في التراث، ضاربين في أعماقه واقتربوا من الخصوصية فيه كاشفين معالم الطريق أمام أصحابه، وربما ضلّلوا بعضهم فأخطأوا الجادة، فلم يروا في تاريخهم إلا صورة الصراع السياسي. وهكذا ظل التاريخ الأموي يتراءى لنا من خلال المصادر، واستمر يتراءى كذلك في الدراسات الحديثة بما فيها التي وضعها المستشرقون، إذ تبدو السلطة محور الصراع سواء أكانت له دائرته السياسية - الاجتماعية مع المعارضة بتشعباتها المختلفة، أم دائرة العصبية انطلاقاً من الشام مرج راهط، وانتهاء بالحروب القبلية الطاغية في الولايات البعيدة، أم له في النهاية دائرته الأموية نفسها، بعد تورط الاسرة الحاكمة في الانقسام القبلي والصراع الدموي على السلطة. هذه الصورة التي تجلت للدولة الأموية في أبحاث المستشرقين، كانت هي نفسها بسليبتها حاضرة إلى حد ما في المصادر التاريخية، حيث أسهمت الروايات في إبراز هذا الجانب وطمس الجانب الآخر الإيجابي لأسباب مختلفة. ولعل المناخ السياسي في الدولة العباسية، متزامناً مع التكوين الفعلي للكتابة التاريخية الذي بلغ مرحلة من النضج في القرن الثالث بشكل خاص^(٢) قد شجع بدون شك الاتجاه المعادي للدولة الأموية.

ويستوقفنا في هذا السياق أثنان من المستشرقين كان لهما تأثير ملحوظ في كتابات مؤرخي العهود الإسلامية من العرب، أولهما «سيديو» في كتابه «تاريخ العرب العالم»^(٣)

٢. عبدالعزيز الدوري، بحث في علم التاريخ عند العرب ص ٥٥، دار المشرق، بيروت ١٩٨٣.

٣. نقله إلى العربية محمد أحمد عبدالرزاق بمبادرة من وزارة المعارف المصرية سنة ١٣٠٩هـ. كما صدرت ترجمة ثانية له قام بها عادل زعيتير في منتصف هذا القرن.

الذي ترجم قسم منه لأول مرة منذ نحو قرن، وحذا على مثاله في الموضوع والمنهج عدد من الدراسات التي صدرت في مصر منذ أربعينات القرن، وثانيهما «ولهوزن» في كتابه الشهير «الدولة العربية وسقوطها»^(٤)، الذي كان له تأثير خاص في أعمال مؤرخي ما بعد الخمسينات بعد ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

ولعل أهمية الكتاب الثاني أكثر ما تتجلى في منهاجه العلمي وتحليله الهادي للرواية التاريخية التي اتخذت حيزها المناسب في المكان والزمان، مما جعله يحتل موقعاً خاصاً في الدراسات الاستشرافية عن دولة الأمويين، التي حملت - وفقاً لعنوان الكتاب - اسم «الدولة العربية»، تلك الصفة التي وردت لأول مرة في إحدى رسائل عبد الحميد الكاتب في آخر أيام هذه الدولة^(٥) ومن ثم ترددت بعد ذلك في الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة عن الدولة الأموية، على نحو بات للكلمتين دلالة واحدة منذ ذلك الوقت لدى معظم المهتمين بدراسة التاريخ الأموي. وقد احتفظ كتاب ولهوزن وقتاً طويلاً بهذه الأهمية كمرجع لا بد من العودة إليه في دراسة التاريخ الأموي، لا سيما في التصدي لمسائل العصبية والحروب الأهلية واستيطان القبائل العربية في خراسان، وذلك عن طريق منهج علمي استقصائي للظواهر التاريخية، قد يكون لهذا المؤرخ الألماني الريادة في شق طريقه والتعبير عنه.

وعلى الرغم من شيوع الدراسات العربية عن هذه الفترة، وتأثرها بصورة ما بكتاب ولهوزن سواء في نصه الأصلي أو المترجم فإن أياً من هذه الدراسات لم يبلغ ما بلغه هذا الكتاب - على ما فيه من فجوات كثيرة - من استيعاب للرواية التاريخية، وتركيز بتفادي الاستسلام للنص الذي خضع للنقد والمقارنة والتحليل، بما في ذلك الاحاطة بظروفه والعوامل السياسية والاقتصادية والنفسية التي أسهمت فيه. فقد ظلت الدراسات العربية الحديثة عن العهد الأموي، دائرة لوقت غير قصير في فلك النص الذي انتحل بعض تلك الدراسات شيئاً من القداسة على نحو لم يكن لدى صاحب النص الذي قام بتدوينه في ظل ظروف لم تكن ملائمة تماماً لقناعاته. ومن هذا المنظور، فإن الصورة التي ربما كانت كاملة أو جزئية، ساطعة أو مشوهة، عن العهد الأموي ودولة الأمويين، في المصادر التاريخية، لم يطرأ عليها تعديل أساسي في الدراسات الحديثة، في وقت قد تتيح فيه الروايات وطريقة صياغتها والاختلاف الذي ربما كان غير عميق بينها، إعادة النظر بشكل

٤ . نقله إلى العربية محمد عبد الهادي ابوريده ١٩٥٨، ويوسف العش ١٩٦٢.

٥ . «فلا تمكنوا ناحية الدولة العربية على يد الفئة الاعجمية» ابن قتيبة رسائل البلغاء جمع محمد كرد علي - الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية ١٩١٣، ص ٢٢١.

موضوعي في هذه الصورة، وذلك من خلال قراءة دقيقة لهذه الروايات واستنباط عناصر الحقيقة منها، دون أن يكون مقصوداً بذلك تسخيرها لبلوغ هدف ما، سوى الهدف العلمي الذي يؤدي إلى وضع هذه الدولة في إطارها التاريخي المناسب.

وقبل التعرض لهذه الدراسات وما أسهمت فيه، عن قصد أو عن غير قصد، في ربط التاريخ الأموي بالصراع السياسي والتطاحن القبلي، والنزوع العبثي لبعض الخلفاء، والسلطوي لدى بعضهم الآخر، مستثنية فقط، ومن دون تصور موضوعي أيضاً، الخليفة عمر بن عبد العزيز، بمنحه «براءة» غير أموية، قد يكون من المفيد القاء نظرة تقييمية سريعة على الدولة الأموية خارج نطاق الالتباس الذي احاط بتاريخها واتخذت في ظلها الروايات والدراسات شكلاً تراكمياً بات من الصعب معه توضيح الصورة وإبعادها من دون قراءة جديدة وهادئة لتاريخ هذه الدولة تفضي بالباحث إلى استيعاب زمانها العاصف والمتغير.

ولما كنا في هذه الدراسة غير معنيين من صفحاتها بغير تاريخ بلاد الشام، فإن هذه الأخيرة غير حاضرة بملء دورها في الروايات التاريخية التي تغاضت عن أخبارها إلا ما كان بارزاً وشديد الأهمية. وقد يعود ذلك إلى أن الحركات السياسية لم تعصف بالشام أو تخترقها تيارات المعارضة، وإنما ظلت جبهة متماسكة في ولائها للأسرة الأموية الحاكمة، باستثناء ما جرى من اختراق محدود في هذا المجال إبان حركة ابن الزبير وانعكاسها غير الواضح تماماً على موقف القبائل القيسية في الشام. هذا الهدوء الذي تمتعت به بلاد الشام في العهد الأموي، جعلها بعيدة عن اهتمام الروايات التاريخية التي كانت تلاحق الأحداث الكبيرة ولا سيما ذات الطابع السياسي والعسكري. ومن أسباب ذلك أيضاً، أن هذه الروايات وهي في الأساس عراقية أو حجازية، لم يكن للشام منها نصيب بارز، سواء من حيث المادة التي جاءت ضحلة أو باهتة، أو من حيث مضمونها السياسي الذي انطوى على غير تعاطف مع الشام الأموية، أن لم نقل على عداوة ظاهرة لها، وذلك تحت تأثير الصراع التقليدي بين دمشق والكوفة (بالنسبة لمعظم الروايات العراقية) أو تحت تأثير موقعة «الحرّة» وما سبقها من تهيش للمدينة (بالنسبة للروايات الحجازية).

وإذا كان التاريخ العربي الإسلامي لبلاد الشام قد أخذ في التكون مع حركة الفتوح التي سجلته منجزاتها الساطعة المبكرة في هذه المنطقة، فإن تكوينها السياسي والحضاري قد ارتبط بشكل أساسي بالدولة الأموية التي قامت في الواقع في ظل معطين متكاملين، وإن بدا كلاهما، منفصلاً في الظاهر عن الآخر: الأول جسده الحرب الأهلية

التي كانت في جانب أساسي منها، صراعاً بين المركز والاطراف (الامصار) في اعقاب اختلال التوازن في الدولة الراشدية لمصلحة الاخيرة على الصعد الجغرافية والبشرية والاقتصادية، واضطرار علي للتخلي عن الحجاز بغية تطوير انقسام الدولة الذي بدا شبه قائم في ذلك الحين، دون أن يكون هذا الصراع في جوهره مجرد صراع على السلطة فقط، كما في السياق التقليدي للروايات التاريخية. والمعطى الثاني، تمثل في الموقع الجغرافي لبلاد الشام على تخوم الدولة البيزنطية وما شكله ذلك من حافز لمعاوية (والي الشام) إلى تأسيس قوة عسكرية ضاربة، برية وبحرية، في ولايته لدفع الخطر البيزنطي عنها، تلك القوة التي وظفها بعيد مقتل عثمان في انشاء الدولة الاموية. وبما ان الشام كانت لصيقة بالتاريخ الاموي، بدءاً من التأسيس الاول (معاوية) أو الثاني (مروان وعبد الملك) أو السقوط الذي تم عملياً في الشام وليس في المشرق البعيد كما في اعتقاد بعض المؤرخين^(٦)، فان موقعها التاريخي، لا تعبر عن حجمه تلك الاخبار المتناثرة في الروايات أو الدراسات القليلة التي تماشت مع السابقة أو توكأت على كتابات المستشرقين، مقدمة النتائج معزولة عن الاسباب أو بالعكس، مما اوقع هذه الدراسات في الدوران السري وجنح بها عن الواقعية، وأضعف فيها النظرة النقدية إلى حد كبير.

على أن هذا التقويم ليس مطلقاً، ولا ينسحب بالضرورة على جميع الدراسات العربية في تاريخ الشام الاموية أو في التاريخ الاموي بشكل عام، إذ كان للقليل منها ولا سيما المعاصر منها، اسهامه اللافت في الكشف عن غوامض المرحلة وقراءة أحداثها بشمولية وعمق.

وهنا نجد انفسنا امام الدور الكبير الذي تقوم به لجنة تاريخ بلاد الشام، منوهين بالجدية التي رافقت ندواتها في هذا السبيل، متخذة في ظلها المنطقة الشامية مساحتها التاريخية المناسبة وبعدها الحضاري الملثم، سواء كان ذلك في العناوين الجديدة المطروحة للبحث، أم في الدراسات المقدمة من جانب عدد من المؤرخين العرب والمستشرقين، وفيها من الرصانة والموضوعية، ما يشكل نقلة منهجية هامة في استقراء التاريخ الاموي لبلاد الشام، وكتابته من منظور علمي بحت. ولعل الدراسات الخاصة ببلاد الشام في العهد الاموي، غير كافية كمادة لمثل هذا البحث، إذا ما استثنينا أوراق الندوة الثالثة لمؤتمر تاريخ بلاد الشام الرابع وبعض القليل من الابحاث التي تناولت منها نقطة

٦ . راجع مقولة دانيال دينيت في كتابه مروان بن محمد: «أن نقطة الجدل في اطروحتنا هي أن سقوط الامويين لم يكن نتيجة ثورة في خراسان بل نتيجة ثورة في سوريا» فاروق عمر، طبعة الدعوة العباسية، دار الارشاد - بيروت ١٩٧٠.

سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، إلا أن بلاد الشام حاضرة بنصيب كبير في الدراسات الخاصة بالدولة الأموية، سواء أكانت تحمل هذا الاسم أو الآخر المرادف لها اصطلاحاً، وهو «الدولة العربية»، كما هي حاضرة بصورة أقل في دراسات التاريخ الإسلامي أو في كتب التراجم التي تناولت عدداً من خلفاء هذه الدولة البارزين من أمثال معاوية وعبد الملك والوليد وعمر بن عبد العزيز وهشام بشكل خاص.

وفي ضوء ما توفره المادة في هذا المجال، سيكون بحثنا شاملاً لهذه المؤلفات والدراسات التي تناولت تاريخ بلاد الدولة الأموية عبر هذه الروافد المباشرة وغير المباشرة، لافتين إلى موقع الشام فيها بدءاً بالكتب العامة والخاصة وانتهاء بالدراسات القصيرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن لائحة ببليوغرافية في النهاية تتضمن مسحاً للمؤلفات والابحاث التي صدرت في هذا القرن أو ما تيسر العثور عليه، مصنفة حسب التبويب السالف وحسب سني صدورها.

والنقطة الثانية في منهج هذا البحث، هي أننا سنتعرض بالتقويم لهذه الدراسات بمجملها في سياق نقدي عام، متوقفين عندها كنماذج تتوافق أو تتعارض مع جوهر النظرة النقدية إلى المسألة المطروحة، وليس التعرض لها بصورة منفردة ومنعزلة احداها عن الأخرى، مما يشكل تقطعاً غير مسوغ في اوصال البحث ويوقعه في التكرار لا سيما وأن أكثرية هذه الدراسات تتشابه منهجاً وموضوعاً إلى حد كبير.

أما النقطة الثالثة، فهي تتعلق بتصميم المنهج، أو ما يمكن حصره في الاتجاهات البارزة لدى المؤرخين العرب المهتمين بهذه الفترة من التاريخ العربي الإسلامي. وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول أن التركيز على هذه المسألة لا يبدو مجدياً بالنسبة لعدد كبير منهم، كان أكثر اعتماداً على المراجع منه على المصادر، مما أوجد هذا التشابه اللافت بين مؤلفاتهم في المنهج والموضوعات وحتى في الأسلوب الذي لم يطرأ عليه سوى القليل من التطور عن أسلوب الروايات التاريخية المعروفة. وقد أدى ذلك إلى وقوع المؤرخ في النمط السردى من غير رؤية محددة أو هدف واضح لما يتوخاه من دراسته. وإذا أردنا البحث عن اتجاهات ما في هذا السبيل، فإننا سنجد المسألة على شيء من التعقيد دون أن يقتصر الأمر على اتجاه أو أكثر فقط، وإنما يتعداه إلى المنحى التفسيري لدى بعض المؤرخين وتفاوت التركيب الخاص عندهم بين رؤية وأخرى، حيث تصبح هذه الرؤية هي ما يميز منهج هذا المؤرخ الذي انطلق من تركيبة مختلفة جزئياً أو كلياً عن منطلقات مؤرخ آخر.

من هذا المنصور، فإن ثمة دوائر عامة وخاصة تدرج فيها الدراسات العربية الحديثة عن العهد الأموي، دون أن تكون منفصلة بعضها عن البعض الآخر دائماً، وإنما

هي متداخلة في بعض الاحيان حتى ضمن الدوائر الكبيرة، أو بين هذه والدوائر الصغيرة التي قطعت شوطاً هاماً في توضيح الرؤية التاريخية عبر عدة جوانب للمسائل المطروحة في هذا المجال المحدد والخاص. وتسهيلاً للامر، فإن هذه الدراسات يمكن أن تصنف بين اتجاهين عامين أو منهجين مختلفين: الأول وهو الغالب عليها سردي يتوخى نقل الحدث في صورته «الاخبارية»، من خلال رواية أو أكثر في تقصي المعلومات التاريخية. على أن هذا الاتجاه تطور من سردية مفردة مع مرحلة «الخضري» في كتابه المعروف «تاريخ الأمم الاسلامية» حيث اقتصر دور المؤلف على جمع الروايات وتقديمها في نفسها حلتها السابقة، بما تحمله من طابع العهد الذي نسبت اليه وخصوصيته الى سردية أكثر تركيزاً ومعرفة في استخدام الرواية والاحاطة بجوانب الموضوع، وهي المرحلة التي عبر عنها حسن ابراهيم حسن في كتابه المعروف «تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي» متأثراً بحدود ما بالكتابات الاستشراقية وبثقافته الاسلامية الواضحة، مما جعل هذا الكتاب أحد المراجع البارزة في التاريخ الاسلامي منذ ما يزيد على نصف قرن^(٧). كما تطور هذا الاتجاه إلى مرحلة ربما لا تقارب حجم المرحلة السابقة، وذلك فيما قام به نبيه عاقل في كتابه «تاريخ خلفاء بني أمية»، وبعده عبد الامير دكسن في كتابه «الخلافة الاموية»، وأخرون غيرهما تبنا طريقة المقارنة بين الروايات وان بصورة جزئية بالنسبة للأول، وذلك في معرض المناقشة لبعض الاحداث البارزة في التاريخ الاموي، ولكن دون أن تكون مصحوبة بالنظرة النقدية الصارمة التي شغلت لديهم في - توضيح التباسات قد لا يكون لها من الاهمية ما يستحق التوقف الطويل (حريق الكعبة في كتاب عاقل على سبيل المثال).

أما الاتجاه الثاني فهو تحليلي ينطلق من رؤية علمية في تفسير التاريخ الاسلامي، من خلال عملية استقراء دقيقة للرواية ومحاولة توظيفها للملائم في ظل مراعاة عنصري المكان والزمان فيها، وطبيعة المرحلة وثقافتها واسلوبها، وكل ما يسهل للمؤرخ الوصول إلى عالم الموضوع ومناخه ومؤثراته المختلفة. ولعل في مقدمة الاسماء التي يرتبط بها هذا الاتجاه عبد العزيز الدوري واحسان عباس وصالح العلي وغيرهم، فضلاً عن عدد من المؤرخين ممن يشكلون الرعيل الثاني في هذا المجال. كما يندرج في هذا الاتجاه التحليلي محمد عبد الحي شعبان ولكن مع تأثر شديد بالنظرة الاستشراقية، ليس مسوغاً أحياناً لدى مؤرخ عربي يفترض أن يكون على ادراك بخصوصيات التاريخ الاسلامي، تلك التي لم يدركها تماماً معظم المستشرقين.

ان هذا التصنيف متداخل كما أسلفنا مع تصنيف آخر أكثر دقة يندرج في المنحى

٧ . صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب سنة ١٩٣٥، والطبعة السابعة التي هي في حوزتي سنة ١٩٦٤.

التفسيرى للمؤرخ، متفاوتاً بين منطلقات منفصلة أو متكاملة، وفقاً للتركيبة التي بنى عليها التصور المناسب. وقد تتراءى لنا في هذا السياق أربعة اتجاهات خاصة، أخذت تحتل حيزاً لافتاً بين الدراسات المعاصرة في التاريخ الاسلامي.

- ١ - اتجاه مبني على التركيبة الاقتصادية مولياً هذه المسألة الاهمية الاولى في تفسير القضايا التاريخية، يعبر عنه عبد العزيز الدوري بصورة خاصة.
- ٢ - اتجاه يعتمد التركيبة الاجتماعية اساساً في دراساته ويتمثل على الاخص بالمؤرخ صالح احمد العلي.
- ٣ - اتجاه ينطلق من التفسير الفكري (الايدولوجي) متمثل في دراسات رضوان السيد ومحمد عمارة، وان كان الاول أكثر التزاماً بالمنهج التاريخي الصارم من الثاني، فضلاً عن آخرين تعرضوا للتاريخ من زاوية اهتمامهم بالفكر السياسي الاسلامي.
- ٤ - اتجاه يحاول اعادة قراءة المراحل التاريخية الكبيرة على مساحة القرن الاول للهجرة على قاعدة رؤية السياسة من حيث هي تعبير عن مصالح جماعية لقوى وتيارات. ولعل كاتب هذه السطور ممن ينطلقون من هذه الرؤية، مؤكداً على العصبية وتأثيرها على مسار الاحداث لا سيما في العهد الأموي، ولكن دون اهمال للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي لا ينفصل عنها العامل السياسي وان كان للأخير براهه تأثيره الراجح في تحريك الأحداث الأموية بشكل خاص.

الامويون في كتب التاريخ الاسلامي العام^(٨):

لقد كانت هذه الدراسات في نهجها العام متطابقة إلى حد بعيد مع نهج المؤرخين الاوائل، سواء في الشمولية الطاغية، أم في الروايات المسهبة التي تقود السياق وتجعل الكاتب أو المؤرخ، مجرد منسّق للاحداث ومراقب لها عن بعد. وإذا كان لهذه الفئة من المؤرخين إسهام ما في كتابة التاريخ الاسلامي، فإنه في الواقع اسهام مرحلي يكاد يكون محصوراً بوضع المادة التاريخية في حوزة القارئ، في وقت لم يكن منتشرأ من الاصول الا القليل. ولذلك فإن معظم هذه الدراسات فقد قيمته من منظور ما آل اليه البحث التاريخي ومنهاجه من تطور، بما ينطوي عليه من تحقيق ونقد وتعليل للظواهر، وربط للعناصر الرئيسية والثانوية في «المعلومة» التاريخية.

٨ . سنكتفي بالتوقف عند نماذج كان لها تأثيرها في حركة الكتابة التاريخية (الاسلامية).

ولعل كتاب «الخضري» الذي يحمل عنوان «محاضرات في تاريخ الامم الاسلامية»، يعتبر نموذجاً لهذا الاتجاه السردي الذي طبع المرحلة إلى حد ما، وأنسحب على معظم دراساتها الحديثة في التاريخ الاسلامي. فليس في هذا الكتاب في الواقع من الجهد، ما يشكل محاولة في استقراء الروايات خارج نطاق المباشرة والنمط المدرسي، على الرغم من تقديم المؤلف له بأنه محاضرات القاها على طلاب الجامعة، إذ يفترض بالكتاب في مثل هذا المقام أن يكون موثقاً، متتبعا للأخبار من منابعها، وليس مجرد استعراض للتفاصيل وكأن المحاضر شاهد على ما جرى من أحداث ومسجل لها بصورة مباشرة.

وقد يقودنا ذلك إلى التوقف عند اشكالية البحث في الاساس ومدى تهيو الكاتب أو المدرس أو المثقف للتأليف في مجال الدراسات التاريخية التي خاض غمارها كثيرون ممن دفعهم المزاج أو جذبتهم وفرة المادة وسهولة الحصول عليها، أو ممن تصدوا لهذه المهمة من موقعهم الجامعي وربما بدافع الضرورة إلى التأليف في موضوع يجري تدريسه، ومن ثم الاصرار لدى جانب منهم على الاقل، كي تكون له مؤلفاته بحكم هذا الموقع. وقد أدى ذلك إلى إغراق المكتبة التاريخية بالكثير الغث من الدراسات الحافلة بالاطعاء التاريخية واللغوية، فضلاً عن الطريقة العشوائية في تتبع الاخبار التي قد لا تؤخذ أحياناً من مصادرها، وإنما من مراجع ليست خالية من هذه الثغرات. وإذا كان التأليف في موضوع ما غير مسوغ إلا بتحقيق الجدة أو الكشف أو التحقيق للمخطوط الاصيل، وكل ما يمهد إلى أن يصبح الكتاب مرجعاً في موضوعه، فانه من غير المسوغ أن يتخذ صفة المؤرخ من كان غير حائز على شروطها، وهي شروط قد لا تتم بالاكتمال فقط وإنما بالفطرة أيضاً، مما يؤهله، كالشاعر أو الناقد أو الأديب، لاتخاذ دوره الصعب وتحقيق رسالته العلمية من خلاله.

وإذا كان مثل هذا الكلام ينطبق على عدد من المؤلفين الذين كتبوا في التاريخ من غير موقع المؤرخ، فانه ينطبق بشكل خاص على «الخضري» الذي اعترف في المقدمة القصيرة لكتابه بأن الجامعة «رأت أن تجمع هذه المحاضرات وتخرجها للناس حتى يكون النفع بها عاماً»^(٩) فهو يجد نفسه إذن إزاء مهمة ليس مهياً لها أو مالكاً - شروطها، إذ لا يطول الوقت - بالقارئ حتى يتعرف إلى هذا الأمر الذي يتأكد في الصفحة الاولى، دون أن يكون المؤلف على استيعاب حتى للعنوان الذي يحمله الكتاب، حيث تتردد على سبيل المثال عبارة واحدة في اشكال ثلاثة، خلال القليل من السطور وهي: الامم العربية، وبلاد

العرب، والشعوب العربية، حتى انه يستخدم الاخيرة في غير اطارها الزمني المناسب، فيقول «لم يكن لنا بد من مقدمة اجمالية في تخطيط بلاد العرب وذكر الشعوب العربية وحوالهم قبل مجيء الاسلام»^(١٠). وفي مكان آخر لا ينفك متابعاً مثل هذه الاخطاء، في معرض الاشارة إلى وضع العرب في تلك الفترة، فيقول ايضاً: «مكثت الامة العربية تلك الازمنة الطويلة وهي محصورة في جزيرتها قانعة بصحرائها»^(١١) إلى غير ذلك من التباسات وقع فيها المؤلف.

وعلى الرغم من تخصيص الجزء الثاني في الكتاب لتاريخ الدولة الاموية، فان الشام - مقر هذه الدولة - لم تأخذ من الاهتمام الا ما كان عابراً، وذلك في معرض الحديث عن الخلفاء. على أن المؤلف يكشف هنا ضحالة الخبرة وضعف المنهج العلمي لديه، من خلال التداخل المريع بين أخبار الدولتين الراشدية والاموية، وقد تضمنت الثانية ما يتجاوز الثلث من اخبار الاولى، ربما تفادياً لاختلال المادة في أجزاء الكتاب، الذي هو عبارة عن سلسلة محاضرات في اخبار الدول الثلاث: الراشدية والاموية والعباسية، ثم جمعها على هذا النحو من العشوائية والاختلال. أما الموضوعات التي توقف عندها المؤلف، فلا تعدو أن تكون هي ذاتها التي تجدها في تاريخ الطبري بشكل خاص، متوكلًا عليه ايضاً في الاسلوب الذي لم يكن وحسب متطابقاً مع اسلوب هذا المؤرخ، بل كان يعتمد في طريقة الاقتباس شبه الكامل للرواية من دون تحديد بداية أو نهاية لها في السياق، أو اشارة في الهوامش التي جاءت خالية الا من توضيح قليل جداً لبعض اسماء الاماكن أو تفسيراً لبعض الكلمات الغامضة.

وبكلمة موجزة: ربما كان هذا الكتاب مفيداً في حينه ومؤيداً بعض الغرض في قراءة التاريخ العربي الاسلامي ميسراً التعرف على نصوص لم يكن الاطلاع عليها ميسوراً في ذلك الوقت، ولكنه اليوم فقد اهميته من دون شك أمام الدراسات الكثيرة التي حفلت بها المكتبة التاريخية، وانعكست عليها المؤثرات المنهجية الحديثة بصورة أو بأخرى، مما شكل نقلة، ربما لم تكن جذرية في هذا المجال، ولكن بعضها يسير في الاتجاه الصحيح ويسهم بجهد ملحوظ في اعادة كتابة التاريخ العربي الاسلامي على أسس سليمة.

وقد ترك هذا الكتاب في منهاجه السردية تأثيراً بارزاً على عدد غير قليل من اعمال المؤرخين، ربما استمر حتى الخمسينات من هذا القرن، سواء في النظرة المسطحة إلى النص التاريخي أو في الغياب التام للجانب النقدي في الدراسة، برغم ما طرأ على هذه

١٠ . محاضرات في تاريخ الامم الاسلامية، ج ١، ص ٣.

١١ . المرجع نفسه، ج ١، ص ١٨١.

الأعمال من تطور في عنصر التوثيق وتنوع في المصادر التي بات كثيرها متداولاً بعد ذلك. ومن المؤلفات التي تلتقي في موضوعاتها ومنهجها، فضلاً عن الدافع، مع الكتاب السابق، كتاب علي إبراهيم حسن بعنوانه الشمولي «التاريخ الاسلامي العام»، الذي وصفه صاحبه، بأنه خلاصة تجربة في تدريس هذه المادة في الجامعة، متناولاً فيه أربعة عناوين مفصلة، بدءاً من «تاريخ الجاهلية السياسي»، مروراً بالدولتين العربية والعباسية، وانتهاء بتطور الحكم والحياة الاجتماعية في الفترات الثلاث.

أما بالنسبة للدولة الأموية، فهو يعرفها بالدولة العربية، وفقاً للمصطلح الشائع لدى معظم الذين ارحوا لهذه الدولة، الا أن هذا العنوان يتخذ عنده حيزاً أكثر شمولية، على غرار بعض المؤرخين - ومنهم السيد عبدالعزيز سالم^(١٢) - ممن ربطوا هذه الدولة بالهجرة النبوية حتى سقوط الدولة الأموية، خلافاً للأكثرية التي اقتصر هذا الاصطلاح عندها على الأخيرة^(١٣). والمؤلف في دراسته لهذه الدولة يعتمد طريقة المؤرخين الأوائل، لا سيما اليعقوبي، متتبِعاً البارز من اخبارها من خلال الخلفاء وليس من خلال التطور التاريخي للأحداث. ويمكن القول أن هذا الكتاب لم يثر مسائل غير معروفة ولم يضيف من الجديد. ما يسهم في إغناء المسائل المتردة في ثنايا الكتب التي تناولت تاريخ الدولة الأموية.

ولعل المؤلف -وهو من جيل الأوائل في الدراسات التاريخية الاسلامية الحديثة- لم يكن واضح التصور التاريخي لما يحتاج اليه من رؤية نقدية واطلاع على المناهج، وما تنطوي عليه الكتابة في هذا المجال من مقاصد ليست محصورة في التعرف على النص وطريقة اقتباسه، ولكنها مجسدة اولا في استقراء ما تبطنه السطور والتوغل في مساحة المكان وزمانه، وكل ما يسهم في المقاربة لعناصر الحقيقة فيه. ومن هذا المنظور، فإن هذا الكتاب مثل مرحلة معينة، وربما مدرسة معينة في الكتابة التاريخية، تلك التي يمكن وصفها بالسردية، دون أن تكون هذه الأخيرة غاية في ذاتها لدى بعض روادها على الأقل، بقدر ما كانت انعكاساً للمرحلة وثقافتها التقليدية، المتوكلية على التراث، وغير المواكبة للتيارات الحديثة في البحث العلمي.

وثمة الكثير من هذه الدراسات في التاريخ الاسلامي العام، وإن تناول بعضها جزءاً من هذه الفترة الطويلة، مقتصرأً على أحداث القرنين الاول والثاني للهجرة، على غرار

١٢ . تاريخ الدولة العربية.

١٣ . عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية على سبيل المثال.

كتاب محمد جمال الدين سرور «الحياة السياسية في الدولة العربية الإسلامية»، وذلك في ثلاثة من الأبواب وهي : الدولة الراشدية، الدولة الأموية، الدولة العباسية، متضمنة هذه الأخيرة الحركات السياسية والدينية في بلاد المشرق. وعلى الرغم من التجديد في صياغة العنوان، والتحول من فكرة التاريخ العام إلى موضوع أكثر تحديداً، فإن هذا الكتاب يمثل المرحلة نفسها التي تمتد جذورها حتى الثلاثينات في مصر، متأثرة بالثقافة الانكليزية ومنهجها التوثيقي الغالب على الدراسات التاريخية، برغم اتصالها المبكر بالثقافة الفرنسية ذات المنحى التحليلي والنقدي. وقد مثل ذلك على عمق التجربة وأهميتها، اتجاه عاماً تكاد تعبر عنه معظم الكتابات الحديثة في التاريخ العربي الإسلامي، دون أن يكون هذا الاتجاه منسحباً بالضرورة على الفترات التاريخية الأخرى، لا سيما القديمة التي فرضت مادتها المبعثرة - ما بين الآثار والنقوش والمصادر الدينية والكتابية - توكأ من جانب المؤرخ أحياناً على خياله وأجراء مقارنة دقيقة بين هذه المصادر في محاولة المقاربة للحقيقة التاريخية^(١٤).

ولم تنعكس على هذا الكتاب فقط مؤثرات المرحلة ومنهجها بشكل عام، وإنما كان للمؤثرات السياسية الحديثة صداها بين صفحاته، في وقت شهدت فيه الأمة العربية نهوضاً باتجاه التحرر والوحدة، مما حدا بالمؤلف إلى إسقاط الصورة الحديثة أحياناً على العهود السابقة^(١٥)، دون مراعاة الأطر الخاصة ما بين الحاضر والماضي والمفاهيم التي قد تختلف بين عهد وآخر. ومن هذا المنطلق، يولي المؤلف أهمية للصراعات السياسية في العهد الأموي، ولا سيما الصراع بين العرب والموالي وما ينطوي عليه من خلفية «قومية»، وجدت مسوغها في اضطهاد الحجاج لهؤلاء، وسياسته الرامية برأيه إلى «جعل العراق معقلاً للجيش العربية»^(١٦).

إن مثل هذه الكتابات لا تسهم في توضيح الصورة التاريخية التي تبقى غائمة بسبب ضعف المنهج فيها، مما يوقع الكاتب في الارتباك وانغلاق الرؤية وتعثر الهدف، على تحويله لتقريبه إلى أية محصلات وتنعدم الحاجة إلى خاتمة تلخص المعطيات الجديدة في الدراسة. ولعل هذا الارتباك المنهجي يكاد يمتد على معظم السياق الذي انتصف بشيء من العشوائية، كما جاء في الفصل المتعلق بتطور الخلافة في العهد الأموي على سبيل المثال، ففي معرض الإشارة إلى سياسة الخلفاء في توطيد سلطاتهم، ركز المؤلف

١٤ . راجع أعمال المؤرخين: لطفي عبد الوهاب يحيى ومصطفى العبادي ورشيد الناضوري وغيرهم.

١٥ . راجع الكتاب، ص ١٨٧.

١٦ . المرجع نفسه، ص ١٥٥.

على الحركات المعارضة ممثلة بحركتي ابن الزبير والخوارج، قبل ان يقطع التسلسل الزمني ويتوقف عند حركة الحسين، فضلاً عن حركة المختار بعد ان سار شوطاً في تتبع احداث المرحلة المروانية. والارتباك لا ينجو منه كذلك الاسلوب الجاف، المتأثر بأسلوب القرن الثالث الهجري، كما يتضح في هذا النموذج «فأكرم يزيد وفادتهم واحسن اليهم وأغدق عليهم العطايا»^(١٧) على سبيل المثال. إن عدم استيعاب هذه الاشكالية، يؤدي إلى اغتراب الكاتب عن عصره الذي يكتسب أسلوبه الخاص في ضوء التطور الثقافي والمؤثرات المختلفة المنعكسة عليه.

وهكذا تتراوح الكتابات العربية عن العهد الاموي، في هذه الدائرة من الرتبة متفادية ولفترة طويلة التحديث في المنهج والاسلوب وكل ما يؤدي بها إلى التماسك والموضوعية وبلوغ الرؤية التاريخية، بعيداً عن الاجترار في المادة والتكرار في العناوين. ولعل كتابات هذه المرحلة في التاريخ الاسلامي العام، مدينة على الاخص لموسوعة حسن ابراهيم حسن التي أشرت اليها آنفاً حين تناولت بصورة شاملة الجوانب السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية في التاريخ الاسلامي.

والواقع أن التاريخ على الرغم من انفصاله البعيد عن علم «الحديث»، ظل متأثراً بنهج هذا الثاني ومتداخلاً معه في اهتمامات اهل العلم الذين كتبوا في هذا المجال احتذاء بعلماء القرون الغابرة. ولعل التحول الذي عبر عنه هذا الكتاب، لم يكن في منهاجه الموسوعي المعروف، وإنما في الاستقلالية التامة لعلم التاريخ، والانفصال بها كلياً عن العلوم الدينية، وجعله ميداناً خاصاً بشروطه ومقوماته وفلسفته، فضلاً عن المؤثرات الجديدة التي دخلت عليه في هذه المرحلة. ومن هذا المنظور، فإن المؤلف الذي يعتبر من رجيل الاوائل الذين حققوا رتبة جامعية عالية، بما يعنيه ذلك من احتكاك بالفكر التاريخي الاوروبي، قد أرسى برغم خلفيته الدينية قواعد جديدة في هذا المجال، تركت تأثيرها البارز في كتابات المرحلة التالية. فهو لم يتناول العهد الاموي - موضوع بحثنا - من خلال النظرة التقليدية التي تقرأ التاريخ عبر الخلفاء والشخصيات الدائرة في فلكهم، كما درج عدد من المؤرخين المتأثرين به من امثال علي ابراهيم حسن وعبد المنعم ماجد والسيد عبد العزيز سالم وغيرهم، وإنما تناوله كموضوعات محددة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الخلفاء، وما حققه هؤلاء من منجزات توسعية وإدارية، فضلاً عن العلوم والثقافة والحالة الاجتماعية إلى آخر ما تميز به هذا الكتاب من شمول وتنوع واسهاب.

١٧ . المرجع نفسه، ص ١٠٦.

والمؤلف ممسك من هذا المنظور بزمam النص، ومحيط إلى حد ما بأبعاده السياسية والاجتماعية، ومتحرك أيضاً بقدر كبير على المساحة الزمنية للحدث. يعدم ذلك بلغة سليمة وانسياب ظاهر في الاسلوب. ولكنه مأخوذ بالنص اكثر مما يجب، وربما مستسلم له في بعض الحين، مفسحاً له مجال السيادة المطلقة على السياق، دون أن يمسها موقف ما من جانب المؤلف، أو يخترقها نص آخر من روايات اخرى تتناول الحدث بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالرواية الواحدة هي الطاغية على مساحة الكتاب، مما جعلها تشكل منهجاً سائداً لدى عدد من المؤرخين الذين تستدرجهم الرواية الاولى ويهملون الروايات الاخرى في الموضوع نفسه. ولعل ابرز دلالات هذا الاتجاه، ما ذكره على سبيل المثال عن عبد الله ابن سبأ وتأثير «حركته» في الصراع السياسي الذي تعود جذوره إلى عهد الخليفة عثمان، في وقت لم تنج هذه المسألة من تشكيك بعض الكتاب من جيل المؤلف (طه حسين)، إذ تعرض لها كبديهة خارج النقاش، من دون العودة إلى مصادرها التاريخية^(١٨).

ولعله في هذا المجال وبرغم اطلاعه الواسع على المصادر، كان متساهلاً في توثيق «المعلومة» التاريخية في بعض الاحيان، عازفاً عن المقارنة بين الروايات وربما متلكتاً في العودة المباشرة اليها، أو مكتفياً بالتعرف عليها في مرجع اجنبي^(١٩)، وقد يقودنا ذلك إلى التوقف عند نقطة اخرى من نقاط الضعف في الكتاب، وهي ان المؤلف متأثر بحدود ما بمناهج المستشرقين ومتماهم معهم أحياناً في استخدام بعض المصطلحات التي قد لا تكون دقيقة في تعبيراتها وفي تجسيدها لواقع تلك المرحلة، ومن الامثلة على ذلك ما يشير اليه من تفاقم الصراع السياسي في عهد عثمان، إذ وجدت برأيه «إلى جانب الطبقة الارستقراطية طبقة اخرى فقيرة معدمة انشأها عمال عثمان»^(٢٠)، وما يدرجه ايضاً في اطار الحالة الاجتماعية «عن طبقات الشعب» وذلك من المنظور الاستشراقي نفسه، دون أن تتخذ هذه المسألة حيزها المناسب من البحث والتحليل^(٢١)، على نحو يصبح معه العنوان معزولاً عن المادة الموجزة التي اكتفت بالاشارة إلى تفوق العنصر العربي وسيادته في المجتمع على حساب الموالي في العهد الاموي.

ان الهدف من هذه النظرة التقويمية السريعة ليس الكتاب بحد ذاته، وإنما كونه

١٨ . المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

١٩ . راجع على سبيل المثال الصفحات ٢٦٢، ٢٩٨، ٤٢٦، ٤٧٦، من الجزء الاول.

٢٠ . المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٩٨.

٢١ . ج ١، ص ٥٢٩ - ٥٣١.

نموذجاً لمرحلة كان أكثر انعكاساً على نتائجها والتحويلات التي شهدتها منذ ثلاثينات هذا القرن. فقد ظل المؤرخ أسير النظرة التقليدية إلى النص والتعاطي معه بشيء من التقديس، مما أعاق الفكر التاريخي عن أداء دور أكثر تأثيراً في المجتمع، ذلك الذي ربما سبقه إليه في الفترة نفسها الأديب أو المفكر في المجال الأرحب لكليهما، وقد أدى ذلك إلى طبع غالبية الدراسات التاريخية خلال مرحلة طويلة بالتسطح والسذاجة، بالمقارنة مع الأعمال الأدبية والنقدية والفلسفية المتزامنة معها، فضلاً عن الأعمال الأخرى التي تتابع صدورها في التاريخ الإسلامي منذ أكثر من ربع قرن.

وكان لدراسات عبد العزيز الـدوري ريادتها في هذا المجال لا سيما في كتابه الشهير «مقدمة في تاريخ صدر الإسلام»^(٢٢)، الذي طرح لأول مرة رؤية علمية في البحث التاريخي في ضوء العوامل المؤثرة في التاريخ، من خلال مقدمة منهجية أحدثت تحولاً شديد الأهمية في هذا المجال. وقد أولى الدوري وما زال يعطي أولوية للتفسير الاقتصادي في قراءة التاريخ الإسلامي، من دون أن يجنح إلى المبالغة، شأن بعض الدراسات الحديثة المتأثرة، بـ «الفهم المادي» والتي ترى أن «الاقتصادي هو المحدد للكل الاجتماعي»^(٢٣)، وفقاً للنظرية الماركسية التي ترى أيضاً أن الاقتصاد بما هو علاقات إنتاج «يحدد القاعدة المادية للمجتمع البشري»^(٢٤). وإذا كان ابن خلدون قد أرجع «اختلاف أحوال الناس إلى اختلاف نحلته من المعاش»، تلك النظرية التي تصادت معها بصورة ما نظرية ماركس عن تكون الإنسان ككائن اجتماعي في الإنتاج الذي يشكل أسلوبه «نشاط الأفراد ونمط حياتهم المعين»^(٢٥)، فإن العامل الاقتصادي لا يتخذ هذا الأساس في الرؤية التاريخية عند الدوري، انطلاقاً من تلاحم العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى حد التفاعل، «ولا يمكن فهم التطور بينها - والكلام للمؤرخ - في ناحية من النواحي ما لم يفهم في النواحي الأخرى»^(٢٦)، فقد أدت برأيه «حدة التباين بين رجال القبائل وأهل المدن»^(٢٧)، إلى تأكيد «امتزاج الجانب الاقتصادي، بالمشكلة السياسية»^(٢٨) وانطلاقاً من شعور القبائل «بحقها الطبيعي»^(٢٩) في

٢٢ . صدرت الطبعة الأولى سنة ١٩٤٩ والثانية سنة ١٩٦٠.

٢٣ . مهدي عامل، في علمية الفكر الخلدوني، ص ٧١. دار الفارابي - بيروت ١٩٨٦.

٢٤ . المرجع نفسه، ص ٢٠.

٢٥ . ف. كيللي - م. كوفالزون، المادية التاريخية - ترجمة احمد داوود ص ٤٨، دار الجماهير - دمشق ١٩٧٠.

٢٦ . عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ص ٥، الطبعة الثانية، ١٩٦٠.

٢٧ . المصدر نفسه.

٢٨ . المكان نفسه.

٢٩ . المكان نفسه.

البلدان التي كان لها دور اساسي في فتحها.

كذلك يشير الدوري إلى أهمية التجارة في «المجتمع العربي»، بما يتعدى المادة الضحلة عنها في المصادر، مما يتضح في استمرار اشتغال بعض الصحابة في هذا الميدان وفي تخطيط المدن الجديدة التي «استندت إلى ثلاثة مراكز: المسجد وهو المركز الاجتماعي السياسي، ودار الامارة وهي المركز الاداري، والسوق وهو (هي) المركز الاقتصادي»^(٣٠). ولم يحدث قيام الدولة الاموية وفقاً لهذا المنظور تغييراً بارزاً في الوضع الاجتماعي الاقتصادي السائد^(٣١)، وانما حافظت الدولة في عهدها على الخطوط العريضة التي قامت عليها دولة الراشدين. ويضم الكتاب على ضالة الحيز الذي اتخذته الدولة الاموية فيه معلومات قيمة عن احوالها الاقتصادية، سواء عن التجارة التي كانت عصب الحياة الاقتصادية للعرب في الحجاز، قبل أن تتراجع أهميتها في اعقاب الفتوح، أم عن الارض التي «اتجه الاشراف العرب اليها»^(٣٢) واهتموا بها على نطاق واسع في العهد الاموي، إذ اسهم الخلفاء في «اقطاع اراض من الصوافي إلى اقر بائهم وأنصارهم»^(٣٣). هذا عدا معلومات قيمة ايضاً أوردها المؤلف عن النظام المالي والجيش واصلاحات عمر بن عبد العزيز التي رأى فيها تأكيداً لفكرة الدولة^(٣٤) والتحول نحو الحياة الحضرية في المجتمع الاموي إلى آخر ذلك مما يجعل هذا الكتاب مقدمة بالفعل لتاريخ هذه الفترة الهامة من التاريخ العربي الاسلامي بصورة موضوعية خالية من التعقيد.

ولكن هذا الكتاب - المقدمة - الذي مضى على كتابته اربعون عاماً، قليلاً ما استخدم التوثيق الذي يشكل ضرورة قصوى لموضوع كهذا لا يتوافر له من المادة الا قليلاً، على نحو يجعل الحاجة ماسة إلى الهوامش وما يمكن أن تمهد له من آفاق يعبر اليها باحثون جدد في هذا الطريق الصعب. كما أن تردد مدلولات معينة في ثنايا الكتاب، كان مما يخرق الانسجام في سياقه المتناسك، مثل تعبير «الامة الاسلامية»^(٣٥) المتعارض مع مفهوم المؤلف، ومثل «الارستقراطية»^(٣٦) العربية، التي رَدَّها المستشرقون في غير موقعها المناسب، تماشيًا مع الارستقراطية البيزنطية أو غيرها، وردد أقوالهم بعض المؤرخين

٣٠ . المكان نفسه.

٣١ . المرجع نفسه، ص ٨١.

٣٢ . المرجع نفسه، ص ٨٦.

٣٣ . المكان نفسه.

٣٤ . المرجع نفسه، ص ٨٧.

٣٥ . المكان نفسه.

٣٦ . المكان نفسه.

العرب. فهذه الكلمة قد لا تكون معبرة عن واقع الفئة الغنية في العهد الأموي، على الأقل في السلوك الاجتماعي الذي بقي محتفظاً بعفويته وبساطته، حتى بالنسبة للخلفاء وغيرهم من اصحاب النفوذ في الدولة. على أن هذه المقدمة، تطرح مسائل مكثفة في غاية الأهمية، يمكن أن تشكل منطلقات إلى أبحاث عديدة في هذه المرحلة - المنعطف من التاريخ العربي الاسلامي.

ويستوقفنا من الابحاث الجادة ولكن من منظور آخر يترجح فيه التفسير الاجتماعي، من خلال ما اسهم به صالح أحمد العلي في عدة دراسات طالت بصورة غير مباشرة - شأن المؤرخ السابق - التاريخ الأموي، ولكنها تنطوي على قيمة كبيرة خصوصاً ما تعلق بأوضاع القبائل العربية ومراكز انتشارها واستيطانها، فضلاً عن مسائل ذات طابع فكري^(٢٧) واقتصادي^(٢٨)، وغيرها من أبحاث اتخذت مدارها في القرن الأول الهجري بصورة خاصة.

ومن اللافت هنا أن الدراسات التاريخية، قد نحت، مع هذين المؤرخين العراقيين، ليس إلى التجديد فقط والاهتمام بالعاملين الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب العامل السياسي، ولكنها باتت أكثر تركيزاً وتمحوراً حول قضايا معينة، عبر عنها كلاهما لاسيما الاخير (العلي) في دراسات قصيرة ومكثفة، تأخذ مداها من العمق والاشباع للموضوع، خلافاً للدراسات التي تتناول عهداً أو دولة بكاملها عبر مسار افقي وعام. وإذا كان لا بد من المقارنة بين المؤرخين، فإن الاول كان أكثر توغلاً في النص واستخلاصاً لما ينطوي عليه من أفكار، وانخراطاً بالتالي في اللحظة التاريخية التي تلتحم عناصرها الموضوعية والتحليلية، في ظل انسياب عفوي وبناء متماسك. أما الثاني، فإن مقدرته الكبيرة تتجلى في الاحاطة بكل جوانب الموضوع والابحار في عوالمه الواسعة، على نحو تطفئ فيه النصوص احياناً على التحليل، كما هو الحال في بحثه القيم عن «ملكيات الاراضي في الحجاز في القرن الاول الهجري» والابحاث الاخرى التي سنتعرض لبعضها في هذه الدراسة.

ولكن ميزة هذا المؤرخ في كل ما انجز من دراسات في التاريخ الاسلامي، تتمثل في حسن الاختيار، والتصدي لمسائل كان له قصب السبق في دراستها، مثل بحثه القيم عن

٢٧ . دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام - التدوين وظهور الكتب المصنفة في العهد الاسلامية الاولى - الرواية والاسانيد واثروهما في تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام...

٢٨ . الانسجة في القرنين الاول والثاني - ملكيات الاراضي في الحجاز في القرن الاول الهجري - جباية الصدقات في القرن الاول الهجري...

«الانسجة في القرنين الأول والثاني» الذي تتبع فيه هذه الصناعة وأنواعها ومراكزها الأساسية، بما فيها الشام التي حظيت بوقفة قصيرة فقط من جانب المؤرخ، ربما بسبب قلة المادة المتوافرة عنها في المصادر، خلافاً لبحث آخره (امتداد العرب في صدر الاسلام)، مهدت له وفرة المادة لابرار صورة أكثر وضوحاً للشام في عهدها الراشدي والأموي. وقد وفق المؤرخ في التعرض لعدة اشكاليات في اطار العنوان السالف، دون أن تقتصر عنده عبارة العرب بالمسلمين أو تكون الاخيرة معبرة عن العرب فقط، كما درج على ذلك عدد من المؤرخين الذين كان للعبارتين مدلول واحد عندهم، مع ترجيح استخدام الثانية في الكتابات التاريخية القديمة والحديثة بصورة عامة، وقد رأى هذا المؤرخ، انطلاقاً من نصوص الطبري، «ان أكثر ما اطلق على الجيوش التي خرجت من الجزيرة هي كلمة العرب وليس كلمة المسلمين»^(٢٩). وقد اورد عدة شهادات في هذا السياق للتأكيد على العامل القومي لدى بعض قادة الفتوح مثل خالد بن الوليد^(٣٠)، ذلك العامل الذي كان واضحاً برأيه في سياسة الخليفة عمر بن الخطاب، من خلال تركيزه على وحدة العرب والحوؤل دون انشقاقهم^(٣١).

ويمسك العلي بطرف اساسي في عملية الاستيطان العربي في بلاد الشام، حيث تنعدم الحواجز الجغرافية البشرية المعيقة للاتصال بينها وبين شبه جزيرة العرب، مما جعل السكان في الاولى يستقبلون الحكم العربي ويرحبون به حسب قوله^(٣٢). ومن هذا المنطلق يقتضي الخطر البيزنطي على الشام أن يهتم واليها في عهد عثمان (معاوية) بهذه المسألة الاستيطانية، وأن يلجأ إلى شحن بعض المواقع التخومية بالرجال^(٣٣). وقد أورد في هذا المجال عدة جداول^(٣٤) عن مراكز استقرار القبائل الشامية سواء في العهد الراشدي أم العهد الأموي، تلك التي تمثلت بالأجناد الاربعة الرئيسية (دمشق وحمص وفلسطين والاردن) قبل ان يضاف اليها الجند الخامس (قنسرين)، فضلاً عن الجزيرة التي فصلت عن الاخيرة في عهد عبد الملك^(٣٥). وفي الكتاب اشارة إلى أهمية دابق في العهد الأموي، كموقع لتجمع المقاتلين العرب، بعد أن حظيت الجابية بهذه الأهمية في وقت

٣٩ . راجع الكتاب، ص ١٨ .

٤٠ . نفسه، ص ٢٠ .

٤١ . نفسه، ص ص ٢١ - ٢٢ .

٤٢ . نفسه، ص ٦٠ .

٤٣ . نفسه، ص ٦٥ .

٤٤ . نفسه، ص ص ٧١، ٧٢، ٧٨ .

٤٥ . نفسه، ص ٧١ .

سابق^(٤٦). فالمؤلف يربط هنا الاستيطان العربي في الشام أوجانباً أساسياً منه على الأقل، لا سيما في العهد الأموي، بالخطر البيزنطي^(٤٧) الذي قضى بدفع هذا الموقع نحو الشمال واتخاذ «مركزاً لتجميع الجيش قبل تحركه إلى ميادين القتال»^(٤٨)، ذلك الخطر الذي أدى إلى مد الأجناد الشامية بالمقاتلين بصورة دائمة، سواء في هذا الاتجاه (الشمال) أو في الاتجاه الغربي، حيث واجهت الجيوش الأموية بقايا النفوذ البيزنطي الداعم للبربر في الجبهة الغربية^(٤٩).

ان أهمية هذه الدراسة، تجلت في تعرضها لموضوع شائك، ليس من السهولة التصدي له دون ثقافة تاريخية وخبرة عميقة، ودون منهج صارم، وغير ذلك من شروط سهلت للمؤلف توافر هذه المادة الغنية عن استيطان العرب في الشام، وما حفل به العهد الأموي من تطورات في ميادين الزراعة والعطاء والادارة، مما اكسبها قيمة كبيرة كمرجع فريد في هذا الموضوع. والواقع أن مثل هذا الاسهام، الذي يتجلى ايضاً في دراسة ثانية قيمة للمؤلف (دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام)، يشكل منعطفاً هاماً في الكتابة التاريخية العربية، نحو الواقعية والالتزام بالمنهج العلمي، بعيداً عن الاسهاب والتكرار، وفي الوقت نفسه يشكل تحولاً كبيراً في الرؤية التاريخية الحديثة، تلك التي ترسخت وقتاً طويلاً ما بين المنهج الاخباري السردى في الغالب، وبين التوكؤ على دراسات المستشرقين في بعض الاحيان، مما كان يفقدها الوضوح والموضوعية والتوازن.

دراسات في التاريخ الأموي:

ان الدراسات المهمة بهذا الموضوع، برغم تزامن بعضها مع دراسات التاريخ الاسلامي العام، لم تأخذ محلّها البارز الا منذ الستينات من القرن، ربما بتأثير من الحالة العربية النهضة التي بلغت ذروتها في النصف الاول من هذا العقد، قبل أن تعود إلى الانكفاء في أعقاب الازمات التي شهدتها بعض اقطار الامة العربية فيما بعد. فقد كان البحث عن جذور هذه الامة في الاسلام الاول واقتباس مثالها الأموي بصورة خاصة، حافزاً للعودة إلى التاريخ والتماس الموروث الملائم للنموذج الجديد. ولكن ثمة ما اعاق هذه الحركة، لأن ما يُسمى بالنهضة العربية أو «الانبعاث» في اواخر القرن التاسع

٤٦ . بيبضون، مؤتمر الجابية، دراسة في نشوء خلافة بني مروان، ص ٤، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام - الندوة الثالثة ١٩٨٧.

٤٧ . راجع الكتاب، ص ٧٥.

٤٨ . راجع الكتاب، ص ٧٥.

٤٩ . ابراهيم بيبضون، الدولة العربية في اسبانية، ص ٣٤ وما بعدها، الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦.

عشر، لم يتزامن معه انتاج فكر تاريخي، أو يكن للأخير اسهام لافى فى محاولة احياء الذات، خلافاً لما حظيت به بعض انواع المعرفة الأخرى فى الثقافة العربية، مما جعل تراث هذه المرحلة النهضوية مقتصراً أو يكاد على اللغة والأدب بصورة عامة، بينما القليل منه كان معنياً بالتاريخ بما يتعدى الجذب الطافية على السطح. ولعل الاهتمام باللغة وما حولها، قد سهل امره القرآن الذى بقى الشعلة الدائمة فى ظلمات الانحطاط، تنبثق منها وحدة الثقافة بمثل ما تستلهم وحدة الشعب أو صورتها فى مواجهة التفتت الذى استهدف العرب خلال عهود طويلة. أما التاريخ فقد حال دونه الانقطاع الطويل عن التراث، واختباء ملفاته بين ركام السنين، فى وقت كانت قراءة الحاضر مبهمة وصفحة المستقبل غائمة، فكيف بالمضى القابع وراء الذاكرة المأخوذة بالهموم الكبيرة.

ومن هذا المنظور، يمكن تفسير التعثر فى كتابة التاريخ - الاسلامى عامة والاموي خاصة - الذى سبقنا إلى دراسته والتعرف على أصوله المستشرقون منذ القرن التاسع عشر. ولذلك فإن الدراسات العربية التى سبقت مرحلة التأثير بالاستشراق لم تكن متكافية فى المستوى مع الدراسات الادبية والنقدية وربما الفلسفية التى عاصرتها أو ظهرت قبلها، ومن ثم انعكست عليها التيارات الفكرية الحديثة. على أن دراسات التاريخ الاموي اخذت فى المواكبة الفعلية لهذه الأخيرة، نتيجة لانتشار الجامعات فى الاقطار العربية وما هباته من سبل الاتصال بالثقافة الغربية ومناهجها، والاطلاع على التراث الذى بدأت مصنفاته فى الظهور، مما اوجد مناخاً مشجعاً للتأليف والبحث.

على أن هذه الحركة تجاذبها تياران منذ البداية، الاول يتجه نحو التراث ويجول فى افاقه، مكتفياً بما يوفره من مادة للكتابة، بينما الثانى ينهل منه ولكن عيناً له ترنو إلى الثقافة الغربية، دون أن تشكل الأخيرة تمايزاً بين الاتجاهين، حيث كان كلاهما على احتكاك بها أو اتصال مباشر، ولكن ثمة عوامل اجتماعية ربما كان لها تأثير فى التمايز القاطع حيناً، والنسبى حيناً آخر.

ولعل هذا التمايز يصبح أكثر وضوحاً فى مرحلة الستينات، مع تطور مناهج الكتابة التاريخية وتشعب فروعها وتنوع أغراضها فى ضوء المؤثرات الفكرية والسياسية. وقد برز حينذاك الكتاب الجامعى بما ينطوي عليه من جدية وحرصانة افتقرت اليهما معظم الكتب الصادرة خارج نطاق الجامعة، سواء من حيث الالتزام بوحدة الموضوع ومراعاة التبويب والهوامش وإسناد الروايات وحسن استخدامها إلى آخر ذلك من الضوابط المنهجية الأساسية فى البحث التاريخى. ولكن هذه الدراسات «الجامعية» كانت تعاني ضيق مساحة الخطاب الذى كان يقتصر على الطلاب، دون أن تخترق الا قليلاً أسوار الجامعة

إلى جمهور الثقافة في أقطار الامة العربية الواسعة، حيث المفهوم التاريخي لدى غالبيتها العظمى لا تسوقه الوقائع بخلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإنما حركية الحدث هي التي تتحكم فيه بصورته السردية (الاخبارية) المطلقة.

وفي بحثنا للدراسات التاريخية الحديثة عن الدولة الاموية، سنتوقف عند نماذج تمتد زماناً على مساحة الثلاثين سنة الأخيرة، وتُمثّل في منهاجها نظرات مختلفة، بدءاً من السردية المفرطة (عبد المنعم ماجد والسيد عبد العزيز سالم وعمر فروخ) والسردية المقارنة كلياً أو جزئياً (نبيه عاقل وعبد الأمير دكسن)، والتحليلية ربما المفرطة في المقابل (محمد عبد الحي شعبان) وبعض الابحاث المنشورة في دوريات ومجلات علمية، معرضين عن دراسات كاتب هذه السطور^(٥٠) وان كنا نزعم بأنها تندرج في اطار المنهج التحليلي المتوازن، الذي ينطلق من رؤية واقعية (موضوعية) وليست حدثية (سردية) للنص التاريخي.

ان نظرة سريعة على كتاب ماجد «التاريخ السياسي للدولة العربية» تؤكد هذا المنحى السردى للكتاب بما في ذلك بعض تساؤلات المؤلف، ربما اعتبرها ضرباً من التحليل، ولكنها في حقيقتها لا تخلو من السذاجة، لانعدام تأثيرها في مسار الكتاب المشحون بأخبار الخلفاء والولاة والقادة وما دار حولهم من حروب و«فتن» وتغيرات في ظل تراكم حدثي لافت. فالنص التاريخي هو الذي يقود عملية البحث لدى المؤلف بما يتعدى الاقتباس إلى أن يصبح متداخلاً في السياق، على نحو يصعب معه التمييز بين الاصل والخاص، حيث تتفوق مادة الهوامش على مادة المتن في الكتاب او تتساوى معها على الاقل، دون أن يخلو المنهج من السذاجة في هذه المسألة ايضاً، كما ورد في احدى صفحات الكتاب على سبيل المثال، وقد تحدث فيها المؤلف عن دمشق في عهد معاوية^(٥١): «فهذه المدينة القديمة (اشارة إلى المصدر) التي كانت عاصمة الغساسنة (اشارة ايضاً) ومتجراً (اشارة ايضاً) الخ». وفي صفحة أخرى^(٥٢) إحتلت فيها الهوامش مساحتها الكبرى وتوالت المادة على هذا النحو: «وتتميز من هذه الثغور جناحين احدهما من ناحية الشام عرف بثغور الشام والآخر من ناحية الجزيرة عرف بثغور الجزيرة»^(٥٣)، ثم عرض

٥٠ . راجع دراساتنا التالية: الحجاز والدولة الاسلامية، الدولة الاموية والمعارضة، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك،

اتجاهات المعارضة في الكوفة، مؤتمر الجابية وغيرها.

٥١ . التاريخ السياسي للدولة العربية، ج٢، ص ٢٤.

٥٢ . المرجع نفسه، ص ٣٧.

٥٣ . المكان نفسه.

متتبِعاً أهم هذه الثغور وناسباً كلاً منها إلى المصدر نفسه تقريباً بما في ذلك «المعلومة» السابقة وذلك على النحو التالي: منبج (معجم البلدان)، انطاكية (نفسه)، طرسوس (نفسه) إذنه (نفسه) المصيصة (نفسه) بياس (نفسه)، مرعش (نفسه)^(٥٤) الخ... فقد أصبحت الهوامش هنا غاية في ذاتها وليست وسيلة للتوضيح أو الافادة، إذ كان على المؤلف اختصارها في هامش واحد طالما هي مستمدة بكاملها من ذات المصدر الذي يعتبر ثانوياً في هذا المجال، دون أن يحسن الدارس توظيفه كمصدر جغرافي فيما يمكن أن يستفاد منه في مجاله.

انها مسألة التباس يمارسها المؤلف بالسذاجة نفسها على امتداد صفحات الكتاب، دون أن تكون خارجها الدوافع والمسوغات أو «الرؤية» المنهجية للاحقة. فقد اوجز ذلك في المقدمة المقتضبة بأن التوضيح هو غاية الكتاب، ذلك الذي كان رأيهِ للمستشرق هنري لامنس دور كبير فيه، الا أن الحاجة تبقى ملحه «إلى مؤرخ شرقي ينظر اليه من وجهة نظره الشرقية ويعرضه في قالب المنهجي الحديث»^(٥٥). والواقع ان هذه المسألة واضحة في ذهن المؤلف المتمسك بنظرته «الشرقية»، المقتبسة ربما ليس بالوضوح نفسه عن نظرة المؤرخين الاوائل، مع الفارق ان ثمة رؤية مرحلية في المنهج لدى هؤلاء تقابلها رؤية ملتبسة لدى المؤلف الذي اقتصر دوره على التنسيق أو التركيب المألوف للاحداث كما في الروايات التقليدية، دون أن تكون الصياغة مختلفة ايضاً عن صياغة الأخيرة على نحو ما جسّدته هذه العبارة في سياق الحديث عن الفتوح الاموية في افريقية، حيث اسرع عقبة بن نافع إلى القيروان وودع اولاده واوصاهم وقال لهم: اني بعث نفسي من الله تعالى ورحل في عسكر كبير^(٥٦).

ولكن ثمة ما يجعل لهذا الكتاب من الاهمية، ما أورده المؤلف من تفاصيل موثقة تمهد للقارئ أو الطالب بالتحديد التعرف إلى أمهات المصادر في التاريخ الاسلامي عامة والتاريخ الاموي خاصة، لا سيما وأن الكتاب يندرج اساساً في اطار الدراسات الجامعية. كما يتميز الكتاب بحضور للشام فيه، من خلال شخصيات الخلفاء الذين اتخذوا مقرهم في دمشق كما اتخذوا قصورهم الخاصة في بعض نواحي الاولى، ولكن دون أن يتيح ذلك التعرف إلى الاوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه المنطقة، باستثناء مرور عابر على بعض الاحداث «الشامية» البارزة مثل الجابية ومرج راهط و«فتنة» عمرو

٥٤ . المكان نفسه.

٥٥ . المرجع نفسه، ج٢، ص ١٠.

٥٦ . المرجع نفسه، ج٢، ص ٧٧.

ابن سعيد (الأشدق)، والصراع بين أبناء الاسرة الاموية في آخر عهدها، وغير ذلك من مؤشرات يحفل بها الكتاب الذي تبقى مادته الاساسية مكرسة لتاريخ الخلفاء في هذه الدولة، على غرار ما نهج عليه بعض الاسلاف من المؤرخين من أمثال اليعقوبي والدينوري وخليفة بن خياط والسيوطي وغيرهم.

وثمة مؤرخ آخر (السيد عبدالعزيز سالم)، يمثل هذا الاتجاه السردى الجامح ويبتعد ايضاً عن تيارات الحداثة والمعاصرة في البحث العلمي، ويفتقر كذلك - برغم الاقراط شأن سابقه في التأليف - إلى القواعد المنهجية السليمة. ولعل أبرز الثغرات المشتركة لدى المؤرخين، ما كان من اختلال مريع في تبويب الكتابين، حيث الاول (التاريخ السياسي للدولة العربية) تضمن فصلين احدهما من «عصر الخلفاء الامويين»، وقد امتد على الجزء الاعظم من الكتاب، اي ما يقارب الثلاثمائة صفحة، وثانيهما حمل عنوان «سقوط الدولة العربية» واقتصر على نحو ثلاثين صفحة فقط، بينما حظيت الدولة الاموية (العربية) بجزء قليل^(٥٧) من المادة الضخمة في الكتاب الثاني (تاريخ الدولة العربية) المكرسة بشكل اساسي لتاريخ العرب قبل الاسلام.

والواقع أن سالم كان اكثر ملاحقة للاحداث خارج الشام في عهدها الاموي، دون أن تكون مقارنة في الغالب لمركز الضوء، مما له علاقة بالعملية التوليفية للمادة التي يرجح أن بعضها كان جاهزاً قبل إدراجه في الكتاب. وقد أدى ذلك إلى تمزق واضح في اوصاله وارتباك في سياقه الزمني، لا سيما التضارب بين العناوين ومضامينها وصعوبة الامساك بعنان المسائل المطروحة^(٥٨).

ولا شك أن الاسهاب الشديد، قد اضعف التماسك في الكتاب ومعه الرؤية التاريخية التي تلاشت في التفاصيل الواسعة، بالاضافة إلى ذلك فإن الخروج على الضوابط المهمة في استخدام المصادر، مثل تقديم مصدر متأخر زمنياً على مصدر سابق يعود اليه النص الحرفي المقتبس، وربما عدم العودة المباشرة إلى المصادر، بما صاحب هذه الثغرات من اسلوب جاف يماشي اسلوب الاخباريين ان لم يكن هو نفسه^(٥٩)، دون ان تكون الاشكاليات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في بال المؤلف، كل ذلك يجعل من هذا الكتاب عملاً سردياً بحتاً، لا يرقى إلى مصاف الابحاث العلمية الجادة في التاريخ الاموي.

٥٧ . اقتصر اخبار الدولة الاموية على تسعين صفحة من اصل سبعمائة وسبعة وستين صفحة يضمها الكتاب.

٥٨ . راجع الكتاب، ص ٦٤٦ وما بعدها.

٥٩ . راجع الكتاب، ص ٦٤ على سبيل المثال.

على أن هذا الكتاب قد لا يمثل الموقع العلمي لصاحبه الذي اسهم بدراسات جادة في تاريخ الاندلس وحضارتها، وقد لا تكون قيمته العلمية اقل من دراسات عديدة في التاريخ الاموي بل هو خلافاً لذلك افضل من كثير أهملنا الاشارة إلى بعضه وأدرجنا بعضه الاخر في نهاية هذه الدراسة. فثمة اشكالية تكاد تكون محصورة في نطاق التاريخ الاسلامي الذي اخترق ميدانه عدد من الكتاب العرب واسهموا بدراسات كثيرة فيه، من دون أن يكون بعضهم على المام بالقواعد المنهجية أو ادراك للغرض من الكتابة سوى تركيب الاحداث من خلال المصادر أو المراجع. ولعل هذه المحاولات اكثر ما استهدفت هذه الحقبة، ربما للتقاطع العضوي والزمني بين موضوعاتها وموضوعات الادب والنقد والفلسفة والفكر السياسي، وما إلى ذلك.

ومن هذا المنظور نجد كتاباً في التاريخ الاموي (صدر الاسلام والدولة الاموية) - كان لصاحبه (عمر فروخ) موقع في مجال دراساته الفلسفية والادبية، وساقته تجربة في التدريس الجامعي إلى وضعه - أقرب في منهاجه إلى النمط المدرسي الذي يتسم عادة بالتسطح وتغيب عنه النظرة النقدية بصورة تامة. فلقد تعرض هذا الكتاب للاحداث المعروفة، في السياسة والعقيدة والادارة والمجتمع، وان كانت بعض عناوينها جديدة مثل طبقات الناس والازمة السياسية والحياة الدستورية والادارية والتيارات الفكرية. ولكن المؤلف عالجه بأسلوب سردي مقتضب، متوكئاً بشكل ظاهر على الروايات التي تقود عقلية التركيب وربما تقدمت على كلام المؤلف في كثير من الاحيان^(٦٠). كما تلاحظ فيه كثرة العناوين من دون أن تتجاوز مضامينها السطور القليلة، مثل (وقعة الحرة، معاوية بن يزيد، الحجاج في العراق، مسجد بني أمية، المغرب والاندلس، استيقاظ العصبية من جديد، الخوارج، تنازع البيت الاموي على ولاية العهد، التيارات الفكرية المختلفة، ترفع العرب عن الاعمال اليدوية والصناعة والتجارة الخ...)^(٦١).

ولعل مرحلة السبعينات بما رافقها من تعميم للدراسة الجامعية في الأقطار العربية كافة، فضلاً عن تطور وسائل النشر بما في ذلك انتشار المجلات العلمية والفكرية، قد شهدت تحولاً في الكتابة التاريخية على المستوى الكمي والنوعي، مما سيؤدي إلى تحول أكثر نضجاً في الفكر التاريخي العربي واغناثه في ثمانينات هذا القرن. وفي مقدمة ما يستوقفنا في هذه المرحلة ما اسهم به نبيه عاقل في كتابه «تاريخ خلافة بني أمية» الذي جاء محاولة للخروج من الرصد السردى لهذه الأخيرة، إلى «رسم الخطوط العريضة» لأهم

٦٠ . راجع الكتاب، ص ٢١٠.

٦١ . نفسه ص ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٩، ١٦٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١.

أحداثها، كما أشار المؤلف في مقدمة كتابه. أما الدافع إليه فهو أن العصر الأموي «كان موضع ظلم فادح من الذين كتبوا عنه»، حسب رأي المؤلف الذي يحاول هنا «رفع هذا الظلم» عنه، ليس انحيازاً إلى شاميته «ولكن أنصافاً للحقيقة التاريخية»^(٦٢). وهكذا فإن ثمة قضية يعلن المؤلف تصديه لها وهي إعادة النظر في الصورة السائدة عن العهد الأموي، بقدر ما تتيحه المادة التاريخية في هذا السبيل. وقد ساقه ذلك إلى المقارنة بين الروايات لا سيما المتعلقة بأمور تخضع للمناقشة، مثل «موقعة الحرة وما تبعها من استباحة الجيش الأموي للمدينة فضلاً عن حصار مكة وإحراق الكعبة. كما يتعرض لاشكالية العلاقة بين معاوية وأهل الشام وما أدت إليه من استقرار نعمت به الأخيرة دون العراق الذي ساد فيه الاضطراب كمحصلة - برأي المؤلف - لاختلاف التكوين القبلي بين الاقليمين، حيث تغلبت البداوة على القبائل العربية في العراق، بينما تمرست قبائل الشام «منذ القدم بفكرة الخضوع للحكم وعاشت منذ الجاهلية في ظل مجتمع مستقر يدين بالولاء ويفهم معنى الدولة»^(٦٣). كذلك فإن هذا الولاء الشامي - كما في ذهن المؤلف - ناجم أيضاً عن التأقلم من جانب معاوية الذي أصبح شامياً بالفعل بعد أربعين عاماً من الحكم المتواصل كأمر وخليفة لهذا الاقليم، مما كان له تأثير إيجابي على علاقته بقبائل باتت مطواعة له، ملتزمة بموقفه، متحدة معه في قناعاته.

وإذا كانت للمؤلف رؤيته الموضوعية الواضحة في هذه المسألة ومسائل أخرى يحفل بها الكتاب فإن هذه النظرة لا تأخذ مداها العميق دائماً، على نحو ما انتهى إليه تحليله المصحوب بالشك لإحراق الكعبة من جانب الجيش الأموي، مستبعداً هذا الأمر، ومرجحاً «وقوع الحادث قضاء وقدر» على يد ابن الزبير أو أحد ابنائه^(٦٤). أما سبيله إلى ذلك فكان العودة إلى بضع روايات، والمقارنة بينها لتأكيد شكوكه، من دون أن يوضح لنا الالتباس بين القضاء والقدر واتهام ابن الزبير في القوت نفسه. ولعل هذه النظرة تتابع مسارها المسطح المحفوف بالالتباس أيضاً، في التعرض لاشكالية هامة تتعلق بما اسماء بالجراجمة أو المردة وحركتهم ضد الدولة الأموية في عهدي معاوية وعبد الملك. والواقع أن المؤلف لا يحمل وحده وزر هذا الالتباس الذي يقع فيه جميع المؤرخين، من خلال الدمج بين المردة والجراجمة واعتبارهما مجموعة واحدة اتخذت لها اسمين في الوقت نفسه^(٦٥).

٦٢ . نبیه عاقل، تاریخ خلفاء بني امیة (المقدمة).

٦٣ . راجع الكتاب، ص ٧٨.

٦٤ . نفسه، ص ١١٥.

٦٥ . راجع: فيليب حتي، تاریخ سوريا ولبنان وفلسطين، ج ٢، ص ٥٢ - ٥٣. وعبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية ج ٢، ص ١٧١.

والواقع أن رواية البلاذري التي تعتبر المصدر الرئيسي في هذا المجال، توضح إلى حد كبير هذا الالتباس، وذلك في معرض اشارتها إلى المشاكل التخومية مع البيزنطيين واستغلال هؤلاء للوضع الداخلي المضطرب في الدولة المروانية. فقد جاء نص البلاذري عن الجراجمة بأنهم قوم من النصارى كانوا يعيشون في قرية اسمها «الجرجومة» في جبال اللكام، حيث خضعت للعرب المسلمين بعد فتح انطاكية وبعد ان صالحهم حبيب بن مسلمة الفهري على «ان يكونوا اعداءاً للمسلمين وعيوناً لهم في جبال اللكام وان لا يؤخذوا بالجزية. فكان الجراجمة يستقيمون للولاة مرة ويعوجون اخرى فيكاتبون الروم ويمالئونهم^(٦٦). ويهمننا في هذا السياق تحديد الاطار الجغرافي - التاريخي للجراجمة الذين خضعوا للعرب المسلمين في اعقاب معركة اليرموك، تلك الفئة التي وصف البلاذري ولاعها بالتذبذب، كان لها دور بارز على ما يبدو في العمليات العسكرية التي استهدفت بتحريض من البيزنطيين أمن الدولة الاموية في ذروة مواجهتها لحركة ابن الزبير، اي في حوالي العام السبعين للهجرة وفقاً لرواية الطبري^(٦٧). ذلك أن بقية الرواية في نص البلاذري لا تجعل من الجراجمة وحدهم قادة هذه العمليات أو مادتها الاساسية كما في الاعتقاد السائد، وإنما كان هذا الدور معهوداً به إلى مجموعة أخرى من داخل الحدود البيزنطية، وهي التي وصفها النص بأنها «خيل الروم» أي «كتيبة» الروم كما تعني الكلمة في اللغة العربية^(٦٨). فقد جاء في «الفتوح» بأنه في الوقت الذي كان فيه عبد الملك منصرفاً إلى اخماد حركة ابن الزبير في العراق، خرجت خيل الروم إلى جبال اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم سارت إلى لبنان وقد ضوت اليها جماعة كثيرة من الجراجمة وانباط وعبيد اباقي من عبيد المسلمين...»^(٦٩).

ويتضح من ذلك أن الجراجمة وعناصر أخرى من المرتزقة قد جمعتهم هذه العمليات العسكرية أو انضموا اليها بعد اجتياح الكتيبة البيزنطية حدود الشام، تلك التي تشكلت اساساً مما عرف بالمردة أو تحديداً بالمردائيين كما عبر عنهم المؤرخ البيزنطي ثيوفانوس^(٧٠). وفي ضوء المقارنة بين نص البلاذري وثيوفانوس، يصبح اندماج المردة بالجراجمة أمراً قابلاً للشك - بل متعارضاً مع المعطيات التاريخية والجغرافية التي

٦٦ . فتوح البلدان، ص ١٦٤، تحقيق، محمد رضوان، القاهرة.

٦٧ . تاريخ الطبري، ج ٦، ص ١٥٠.

٦٨ . ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٢٣١، دار صادر - بيروت (د . ت).

٦٩ . فتوح، ص ١٦٤.

٧٠ . THEOPHANES, Chronogsaphia ed de boos p 335-336 وابراهيم بيضون، لبنان والعروبة، دراسة في التكوين

التاريخي. مجلة الوحدة - الرباط - العدد ١٩ نيسان ١٩٨٦.

تجعلهما على اختلاف في المكان والعقيدة^(٧١). أما الزعم بأن اكتساب الجراجمة اسمهم الآخر (المردة) جاء من التمرد أو «الثورة» على الامويين، فانه مرفوض لسبب بديهي، هو ان التمرد انما ينطلق من الداخل وليس من الخارج، فضلاً عن ذلك فان الفصل الواضح في تسوية عبد الملك لهذه المشكلة، التي انتهت بعودة «المردة» من حيث اتوا، كما يؤكد البلاذري بعد مصالحة عبد الملك «طاغية الروم على مال يؤديه اليه»^(٧٢) بينما ظل الجراجمة في قريتهم التي تحمل الاسم نفسه^(٧٣).

والواقع أن الكتاب عدا المقارنة بين الروايات في نطاق جزئي فقط والتشكيك في بعضها الجانح إلى المبالغة، لا يكاد يخرج في منهاجه وتركيبه عن مألوف الدراسات السردية التي تفرق في التفاصيل وتتفادى التوغل وراء السطور، أي بمعنى آخر، فاننا أمام كتاب تتكرر فيه موضوعات باتت في ظاهرها واضحة، بينما لا تزال في باطنها تختزن الكثير من الغموض. فلا ينفك المؤلف مأخوذاً بالجانب السياسي دون غيره من الجوانب الهامة التي تؤدي إلى اضاءات جديدة في مسائل البحث التاريخي.

ولعل الاحاطة بجميع جوانب المرحلة، أو محاولة ذلك، قد تأتي احياناً على حساب التحليل وما يسهم في اعاقه التعمق في الخلفية المتشعبة للموضوع. وقد يكون لعنصر الاختيار أهميته في هذا المجال عبر التركيز على مسائل جديدة سواء في كليتها أو في جزء منها على الاقل، دون أن تبدو الحاجة ماسة في مثل هذا الوضع إلى التوقف طويلاً عند الحالة التاريخية، بقدر ما تشتت الحاجة إلى تحليل عناصرها الذاتية والخارجية وكل ما يحيط بها من ظروف ويتداخل معها من مؤثرات على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وعلى عكس هذا المنظور فقد ظلت الدراسات في التاريخ السياسي للعهد الاموي هي الراجحة، في الوقت الذي اتخذت فيه الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أوبعضها طابعاً سردياً غالباً، بما في ذلك التي اهتمت بالادارة والاجناد وغيرهما الأمر الذي جعل الدراسات السياسية أكثر تطوراً في منهاجها، نتيجة لاسبقيتها على الدراسات الاخرى. وفي ظل هذه الدائرة الوسطية - إذا جاز التعبير - التي تمثلها مرحلة السبعينات، ما بين نمط سردي مفرط في الستينات وما قبلها، وما بين نمط تحليلي بدأ يشق طريقه في الثمانينات، تلك

٧١ . كان الجراجمة يدينون بالمذهب اليعقوبي، بينما كانت المكانية البيزنطية مذهب المردة (المردائين) راجع بيضون، المرجع السابق نفسه، ص ص ١١ - ١٢.

٧٢ . فتوح، ص ١٦٤.

٧٣ . المكان نفسه.

المرحلة التي عبر عنها كتاب نبيه عاقل المشار اليه سابقاً، يستوقفنا بين نتائجها كتاب عبد الأمير دكسن «الخلافة الاموية». وهو محدد زمنياً بعهد عبد الملك باعتباره فترة إعادة توحيد العرب وترسخ الاستقرار والهدوء في العالم الاسلامي»^(٧٤)، كما سوغ المؤلف دافعه وراء هذه الدراسة التي أعدت في الاساس كاطروحة نال على اساسها «الدكتوراه» وقد الملح في المقدمة إلى ان الهدف هو تقديم دراسة «عن هذه الفترة من العصر الاموي بأسلوب يعير العوامل الاقتصادية والاجتماعية اهمية كبيرة في تحليل الاوضاع السياسية»^(٧٥).

والواقع انه برغم مسحة التحديث المتأثرة بالفكر الاستشراقي والتي يمكن ملاحظتها بصورة ما في الكتاب، فان ما يطرح عادة في المقدمة لا يعني بالضرورة التزام المؤلف به، إذ تلقى العبارات احياناً على عواهنها دون ادراك مضامينها الحقيقية، على نحو ما ذكره عبد المنعم ماجد عن «القلب المنهجي الحديث»^(٧٦). كما أشرنا سابقاً، وما عبر عنه هذا المؤلف بأنه اسلوب تحليلي للأوضاع السياسية. فالمنهج في الواقع عملية متكاملة تبدأ بقراءة النص وتنتهي بالمحصلات دون أن يكون خارجاً عنها الاسلوب والمصطلحات التي ينبغي أن تكون مراعية للمناخ السياسي فضلاً عن الثقافي للمرحلة^(٧٧). ومن هنا يصبح المنهج الذي تختصره عبارة حسن عثمان بأنه «المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع»^(٧٨)، المقياس الدقيق لكل عناصر الدراسة الملتحمة في ظل سياق متين ومتماسك بما في ذلك عنصر الاسلوب، ولذلك فان تصنيف هذه الدراسة بأنها تقع في دائرة وسطية في منهج البحث التاريخي، كان مبنياً على ضعف الترابط بين مضمون المسائل وظواهرها وسداجة التحليل في معرض التفسير لمواقف أكثر تعقيداً مما ذهب اليه المؤلف. فهو يربط على سبيل المثال بين الخلفية الدينية لعبد الملك وسلوكه السياسي المتأثر بها، إلى الحد الذي جعله يستنكف - برأيه - عن المشاركة في مرج راهط «بسبب ورعه وتقواه»^(٧٩). ولكن لماذا لم يحل هذا السلوك دون ضرب الكعبة ابان حصار جيشه لابن الزبير في مكة؟ الا أن المؤلف لا يدع مجالاً لهذا التساؤل مسوغاً ذلك بأن الجزء الذي أصابته «قذائف» الحجاج «لم يكن قائماً خلال عهد

٧٤ . راجع الكتاب، ص ٥ .

٧٥ . نفسه، ص ٥ - ٦ .

٧٦ . التاريخ السياسي للدولة العربية، ج ٢، ص ١٠ .

٧٧ . راجع عبارة المؤلف التي مر ذكرها «فترة إعادة توحيد العرب وترسيخ الاستقرار والهدوء في العالم الاسلامي» .

٧٨ . منهج البحث التاريخي، ص ٢٠، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤ .

٧٩ . راجع الكتاب، ص ٣٥ .

الرسول»، وبالتالي فانه - اي الحجاج - استهدف الجزء غير المقدس الذي أضافه عبدالله ابن الزبير^(٨٠).

ان ثمة مسائل ليست جديدة، ولكن المؤلف يحاول التعرض لها من منظور جديد، مثل المعارضة العلوية في العراق وركوب المختار الموجة الشيعية، واشكالية العلاقة بينه وبين ابراهيم بن الاشر فاضلاً عن ابن الزبير، هذه الاشكالية ربما قاربها المؤلف ولكنه لم يلامس منها العمق. بيد أن هاجس المؤلف في الواقع كان أكثر حرصاً بالعصبية والصراع على السلطة ولكن هذا الهاجس كان يدفعه احياناً إلى الانشغال بامور ثانوية تتعلق بتحديد السنة التي وقعت فيها هذه الحادثة أو تلك، معرضاً عن العوامل الاساسية التي اسهمت في تفجير الصراع السياسي والقبلي في تلك الفترة.

على ان المؤلف من منظور آخر لا تعوزه خبرة الباحث ومعها رصد ومقارنة الروايات التي يمكن الافادة منها في المسائل المطروحة، ولكن قد تعوزه الثقافة الشاملة التي يستطيع من خلالها النفاذ إلى جوهر هذه المسائل وسبر اغوارها وتحليل عناصرها المختلفة، بما يؤدي إلى وضعها في الاطار التاريخي المناسب، بعيداً عن أي التباس أو اسقاط. فهو مأخوذ فقط بالمعلومة التاريخية ومنصاع وراء الروايات، الا ما كان من مقارنة بينها في معرض المناقشة لمسائل غالباً ما تكون ثانوية. ولكن هذا الكتاب محيط في النتيجة بعهد عبدالله الملك ومتتبع لكل التطورات السياسية التي شهدتها دولة المروانيين في مرحلة تأسيسها وما واجه توحيدها من تحديات خطيرة. ولقد احسن المؤلف بقدر ما اتاحت له رؤيته، في الافادة من المصادر، حيث المنهل الاساسي لكتابه، وكان جاداً في مناقشة الروايات مختاراً الأكثر موضوعية وواقعية منها، مما جعله مرجعاً لهذا العهد، وناظراً واسعة إلى المصادر التاريخية والجغرافية والادبية.

ولعل ما يستوقف الانتباه ان مرحلة السبعينات وما تلاها من مرحلة اوشكت على الانتهاء، لم تشهد كلتا همتان تحولاً بارزاً في مستوى الدراسات التاريخية عن العهد الاموي، بما يتعدى التحول الطفيف الذي اصاب الشكل الخارجي، سواء اكان ذلك في العناوين المثيرة احياناً أم في الطرح الطموح لمسائل جاءت معالجتها في الداخل عادية أو باهتة، كان ذلك يحدث برغم الاهتمام الجامعي بالمناهج وتدريسها عبر وجهيها النظري والتطبيقي، ولكن المشكلة ظلت قائمة بسبب انعدام التوظيف المتكامل للثقافة المنهجية في البحث التاريخي، دون أن تستطيع غالبية الدراسات الجامعية التي يفترض أن تتخذ دورها

النموذجي أن تحقق المستوى المنشود في هذا المجال. فمن هذه الدراسات على سبيل المثال كتاب «عصر هشام بن عبد الملك» لعبد المجيد الكبيسي^(٨١) وكتاب «النزاع بين افراد البيت الاموي ودوره في سقوط الخلافة الاموية» لرياض عيسى^(٨٢)، وكتاب «الادارة في العصر الاموي» لنجدة خماش^(٨٣).

وعلى الرغم من الشمولية التي اتصفت بها هذه الكتب الثلاثة، وما كان من زعم في بعضها على الاقل بالالتزام «بالمنهجية التاريخية العلمية»^(٨٤)، فانها لم تقدم اي تصور موضوعي جديد مبني على هذه الاسس العلمية، وانما كانت في الواقع مشحونة بالتفاصيل ومنطوية على اخطاء لا يقع فيها من له تجربة متواضعة في البحث التاريخي، مثل الاعتماد على مصدر واحد في عدة صفحات وعدم التمييز احياناً بين المصدر والمرجع^(٨٥)، أو عدم العودة المباشرة اليهما^(٨٦) وإهمال نصوص اساسية في قضية ما^(٨٧) وإلى اخر ذلك من اخطاء ربما كان الكتاب الاول أقل تعرضاً لها.

على أن التحول البارز في الكتابة التاريخية العربية عن العصر الاموي، ربما تمثلت في المرحلة المتأخرة بكتاب «صدر الاسلام والدولة الاموية» الذي قدمه صاحبه (محمد عبد الحي شعبان) كتفسير جديد في التاريخ الاسلامي. وإذا كان هذا الكتاب في رؤيته الجديدة للتاريخ الاموي ومنهجه التحليلي الصارم في تفسير الاحداث التي كانت موضع نقاش أو اجتهاد ما يجعله دراسة جادة وعميقة وربما متميزة فإنه في الوقت نفسه يشكل مادة مثيرة للنقاش سنحاول حصرها في الباب المتعلق بالدولة الاموية، ولعل نقطة البدء هنا تتجاوز الكتاب إلى صاحبه الذي تكونت ثقافته في ظل الاستشراق الامريكي، مما جعل دراساته تحمل نكهة غير عربية - إذا جاز التعبير - بما في ذلك بعض المصطلحات الجغرافية التي يستخدمها المستشرقون، مثل سوريا محل بلاد الشام، فضلاً عن التفسيرات المادية الحادة لبعض المسائل، كما رأى في تحليله لاسباب الصراع بين علي ومعاوية بأنه نتيجة - والكلام للمؤلف - لامتناع الاول عن إعطاء أي مركز مميز للسوريين لمجرد انهم يقومون بواجبهم في الدفاع عن حدودهم^(٨٧)، دون ان يتطرق إلى الاسباب

٨١ . بغداد، ١٩٧٥.

٨٢ . دمشق، ١٩٨٥.

٨٣ . دمشق، ١٩٨٠.

٨٤ . رياض عيسى، النزاع بين افراد البيت الاموي، ص.

٨٥ . نجدة خماش، الادارة في العصر الاموي ص ٣٦، ٥٤، ٥٥.

٨٦ . رياض عيسى، النزاع بين افراد البيت الاموي ص ٥١، ١١٩، ١٤٢.

٨٧ . راجع الكتاب، ص ٨٥.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الجغرافية التي كان لها دورها في اختلال المعادلة الراشدية (نموذج عمر) وادت إلى انتعاش الامصار، لا سيما الشام، على حساب المركز (الحجاز) الذي فقد أهميته بعد اغتيال عثمان بصورة نهائية. على أن بعض المسائل تأخذ لدى المؤلف موقعها الاكثر موضوعية من خلال ربطها الدقيق بالظروف المحيطة بها، على نحو ما أورده من تحليل لموقف الاشعث بن قيس الكندي وتأثيره في التطورات التي مهدت للتحكيم، كقائد لكتلة كبيرة^(٨٨)، كذلك في تعرضه لقضية حجر بن عدي الكندي واصحابه، واصفاً اعدائهم بأنه كان «سياسة غير مألوفة من معاوية»^(٨٩) ولكنه سرعان ما يعود إلى انفلاته من النص على نحو ما جاء في قوله «بأن هذا التدبير يدل على مدى خطورة حجر والقراء» على الاستقراء في الكوفة^(٩٠) مقحماً في هذه الحركة، القراء الذين هددوا براهية الامن الاموي في الكوفة، مما يتعارض ودوافعها المعروفة التي كانت سياسية اكثر منها اجتماعية. وليس القصد هنا التخفيف من أهمية العنصر الثاني الذي تجلي في سياسة الامويين الاقتصادية ازاء القبائل الكوفية، ولكن العنصر السياسي كان بارزاً في الروايات التاريخية عن هذه الحركة التي تعتبر أول انتفاضة للمعارضة في العراق «الاموي»، دون أن ينفي عنها المؤلف هذه السمة، إذ انها عادت بالمنفعة على «القضية الشيعية بمنحها شهيداً الحقيقي الاول»^(٩١)، تلك التي نكبت بالمختار الثقفي الذي وصفه المؤلف بأنه «غوغائي شكل وضعاً مضطرباً» لها حسب قوله^(٩٢).

ويمضي المؤلف في هذا المنهج الذي يبلغ ذروته في تقويم السياسة الروائية في العراق، متوقفاً عند الصراع بين الحجاج وبين ما يسميه «جمهورية الخوارج»^(٩٣)، ومن ثم بين الاول وبين عبدالرحمن بن الاشعث الذي اسفرت ثورته عن «عملية ترحيل جماعي»^(٩٤)، من العراق. وقد كان للجيش «السوري» دوره الكبير في حسم هذا الصراع، مثبتاً انه «العنصر الاقوى في قاعدة قوة آل مروان»^(٩٥). الا انه في الوقت نفسه شكل عنصر

٨٨ . المرجع نفسه، ص ٩٦.

٨٩ . المرجع نفسه، ص ١٠١.

٩٠ . المكان نفسه.

٩١ . المرجع نفسه، ص ١٠٣.

٩٢ . المرجع نفسه، ص ١٠٨.

٩٣ . المرجع نفسه، ص ١١٧.

٩٤ . المرجع نفسه، ص ١٢٤.

٩٥ . راجع الكتاب، ص ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠.

ضعف فيها، انطلاقاً من نقطتين: الاولى تمثلت بتقييد الهجرة إلى «سوريا» وافقاد «السوريين» العدد الكافي للقيام بهذه المسؤولية بالمقارنة مع التفوق العددي للقبائل العراقية، والثانية تجلت في أن هذا «الوجود السوري كان يثير اعنف النقمة على السوريين والحكومة المركزية معاً»^(٩٦). أن مثل هذه التفسيرات التي يسوقها المؤلف إزاء بعض المسائل من خلال نظرتة التحليلية الخاصة، قد تؤدي به أحياناً إلى إسقاط افكار عليها لا تستند في الواقع إلى اساس تاريخي. ومن ذلك على سبيل المثال ما أورده عن «القراء»، الذين كان لهم دور بارز في حركة ابن الأشعث بشكل خاص، إذ رأى المؤلف أن هؤلاء ليسوا قارئ القرآن كما هو مألوف، فالكلمة من اشتقاق آخر وهي تعني القرى»^(٩٧) حسب تعبيرة. ولعل هذا الرأي يحتاج إلى نقاش لا تتوافر اسسه في الروايات التاريخية، حيث الكلمة تتردد منذ وقت مبكر حاملة مضمونها القرآني في العديد من المؤشرات لا سيما القول المنسوب لمعاذ بن جبل، وقد توجه إلى هؤلاء (القراء)، محرّضاً على القتال عشية معركة اليرموك «ياقراء القرآن ومستحفظي الكتاب وانصار الهدى واولياء الحق»، حسب رواية الازدي^(٩٨)، مما يجعل رأي المؤلف يكتسب طابعاً تحليلياً أكثر منه موضوعياً يستند إلى النص التاريخي الذي يبقى القاعدة الاساسية لأي رأي أو تفسير.

انها مجرد نماذج حفل بها كتاب «صدر الاسلام والدولة الاموية»، الذي يشكل محاولة جريئة في تفسير احداث تلك الفترة الهامة من التاريخ العربي الاسلامي، لم يتورع خلالها المؤلف عن العبث بالنص وتسخيره لمفهوم خاص، قد يتجاوز في تطرفه مفاهيم المستشرقين في بعض الاحيان. على أن الكتاب برغم ما يؤخذ عليه لا يخلو من اضاءات تعبر عن ثقافة واسعة ونظرة عميقة للمؤلف أكثر مما تتجلى في عملية الانتقال من عهد سليمان بن عبد الملك إلى عهد عمر بن عبد العزيز والقوة الاساسية التي امنت وصول الاخير إلى الحكم^(٩٩). ولكنها سرعان ما تختفي وراء تلك النظرة الجافة ربما غير المسوغة إلى هذا الحد، بالنسبة لمؤرخ عربي يتواصل انتماء وحضارة مع الفترة التي يؤرخ لها حيث يفترض أن يكون أكثر استيعاباً لخصوصيتها المبهمة لدى المستشرقين.

الشام في العهد الاموي:

ليس ثمة دراسات تحت هذا العنوان، باستثناء القليل جداً الذي اتخذت فيه الشام

٩٦ . نفسه، ١٤.

٩٧ . نفسه، ص ٦٢.

٩٨ . فتوح الشام، ص ٢٠٨.

٩٩ . راجع الكتاب، ص ١٤٧.

الاموية حيزاً يزيد عن ذلك الذي اتخذته في الموضوعات السابقة، ولكنه في النتيجة حيز ثانوي بالمقارنة مع بعض الامصار (الولايات) الاخرى في هذا العهد. وقد يعود ذلك إلى بضعة أسباب: الاول منها أن الشام كما سبقت الاشارة كانت بؤرة الموالاة المطلقة للبيت الاموي، على نحو جعلها تنعم بهدوء سياسي لم تعكره سوى تلك الفترة الانتقالية من العهد السفيناني إلى المرواني، وسوى تلك السحابة من الاضطرابات التي بدأت مع خلافة الوليد الثاني حتى خلافة مروان الثاني، والسبب الآخر يشكل نتيجة بديهية لسابقه، إذ أن هذه الولاية الهادئة قليلاً ما جذبت انظار المؤرخين الذين تتبعوا الاحداث الكبيرة في ساحاتها البعيدة في الغالب عن الشام. والثالث أن الشام برغم ما كان لها من اسهام في نشأة علم التاريخ، فإن ذلك لم يؤد بها إلى اتخاذ موقع بارز بين المدارس التاريخية الكبرى التي ارتبطت عموماً بالتيارات المعارضة، سواء في العراق أم في الحجاز، مما جعل اخبارها متأثرة بالموقف السياسي (العباسي) من الدولة (الأموية) السابقة، معرضة في الغالب عن التفاصيل الشامية الا بالقدر الذي يتيح ذلك الموقف أو ينسجم معه.

ومن هنا تبدو أهمية القراءة الجديدة لتاريخ بلاد الشام في عهدها الاموي، تلك المهمة التي تصدت لها وما تزال، لجنة كتابة تاريخ بلاد الشام في ظل رعاية خاصة من الجامعة الاردنية، حيث تشكل اوراق الندوة الثالثة العربية والاجنبية، منطلقاً جاداً إلى تحقيق هذا الهدف الجليل. وستكون هذه الاوراق، إلى جانب ابحاث اخرى في الموضوع نفسه محور النقاش، في هذه النقطة الاخيرة من الدراسة، دون أن تكون الشام الاموية في الدائرة نفسها من الضوء في الاعمال الاخرى السابقة على هذه الندوة أو المتزامنة معها. ولعل في مقدمتها كتاب الحصني «منتخبات التواريخ لدمشق»، الذي صدر بعد نحو نصف قرن على تأليفه وضم مادة شاملة وعامة عن تاريخ دمشق واحوالها السكانية والاجتماعية منذ ما قبل الاسلام وحتى عصر المؤلف. وقد خصص جانباً يسيراً منه للدولة الاموية، لم يخل من اشارات تتعلق بالوضع الاداري في عهد يزيد بن معاوية^(١٠٠)، فضلاً عن صفحات قليلة تحمل عنوان «حالة دمشق الاجتماعية والعلمية في أيام الدولة الاموية من مبتدأها إلى منتهاها، ربما وضعه المحقق^(١٠١)»، كان بمثابة نقد لهذه الدولة والتحولت التي رافقت قيامها، من تبدل في الاخلاق وانقلاب في مبادئ المساواة باتجاه الاستبداد، وذلك عبر مقارنة موضوعية في هذا المجال بينها وبين الدولة الاموية السابقة. أما المادة الاساسية في هذا الكتاب غير الموثق فهي مكرسة لتاريخ دمشق في العهد العثماني وتشكل

١٠٠ . راجع الكتاب، ج ١، ص ٨٨.

١٠١ . كمال الصليبي.

مرجعاً هاماً لهذه الفترة الحديثة.

كما يندرج في هذا السياق كتاب فيليب حتى «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين» الذي تناول في جزئه الثاني العهد الأموي عبر ثمانية فصول قصيرة وغير متوازنة، متوقفاً عند مظاهر السلطة وتنظيم الجيش وحياة البلاط وطبقات المجتمع، والوضع الاقتصادي في العاصمة الأموية بشكل خاص. وقد استقى المؤلف مادته من المصادر وبعض المراجع الأجنبية، وهو لا يميل في منهجه إلى الاسهاب، وإنما يحاول الاحاطة بموضوعه بالكثير من التركيز، مبتعداً عن النصوص التي لا تلمح لها أثراً في ثنايا الكتاب، بينما جاء تفسيره للحوادث مبنياً على رؤية متأثرة إلى حد ما بثقافته الغربية. ويتضح ذلك فيما يسقطه على هذا الحوادث من مفاهيم ليس لها البعد الزمني المناسب، لا سيما في الإشارة إلى لبنان وسمته الكيانية التي تنم عن خلفية معينة للمؤلف، أو الإشارة إلى «الطبقات الاجتماعية» في الشام، دون أن يعود إلى المصادر في مثل هذه المسائل الدقيقة. وبكلمة موجزة فإن هذا الكتاب يندرج في إطار التاريخ العام لبلاد الشام، وكان للدولة الأموية نصيب منه يفوق ما حظيت به العهود الإسلامية الأخرى، إلا أنه مأخوذ بالنظرة السريعة التي تؤدي غرضها في المعرفة المسطحة لتكوين هذه المنطقة التي تناولها المؤلف خارج إطارها التاريخي كوحدة سياسية أو اجتماعية متعارضة مع العنوان المجزا للكتاب.

على أن هذه النظرة العامة لتاريخ الشام الأموي، طراً عليها تحول في الدراسات المتأخرة التي أخذت تميل إلى التعمق في بحثها لمسائل واشكاليات على جانب من الأهمية. وكان للدراسات الجامعية اسهام بارز في هذا المجال لا سيما وأن جانباً كبيراً منها اتسم بالطابع القطري عبر سياق دوائري، تؤثر فيه غالباً العلاقة الجغرافية، حيث بات من المؤلف أن يعد الطالب دراسة عن قطره أو مدينته أو قريته، أو أي مكان يشعر بميل ما للكتابة عنه، دون أن يكون لهذا الواقع خلفيته الإقليمية فقط، وإنما تتسع دائرته أحياناً فينطلق من شعور قومي أو حضاري أو ديني، وإذا كان بعض هذه الدراسات لسبب أو آخر، لم يأخذ طريقه في النشر، فإن بعضها اخترق النطاق الجامعي واتخذ موقعه بين الدراسات التاريخية المعروفة، وفيما يتعلق بالشام الأموية فقد تم إنجاز عدد من الدراسات في شؤون مختلفة من تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري والعسكري والثقافي، ويمكن التنويه هنا بالدراسة الجادة التي أعدها فالح حسين عن الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي^(١٠٢)، كدراسة جديدة في موضوعها وغنية في تتبعها للنظام الزراعي في الشام وملكية الأراضي والمحاصيل والضرائب فضلاً عن

١٠٢ . أعدت كرسالة ماجستير بإشراف عبد العزيز الدوري، صدرت كتاباً بدعم من الجامعة الأردنية ١٩٧٨.

المجتمع القروي الفلاحي، مما يجعلها مرجعاً في هذا الجانب المغمور من تاريخ الاقليم الشامي، وفي هذا المجال ايضاً ولكن من خلال منبر آخر، فإن المجالات العلمية اسهمت بدورها في اغناء هذه الفترة، بما قدمته من أبحاث تقاطعت كلياً أو جزئياً مع هذا الموضوع، ولعل مجلة «دراسات تاريخية» التي تصدرها لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق تقوم بدور لافت في هذا المجال، حيث تضمنت بعض الابحاث عن بلاد الشام في العهد الاموي وذلك تحت عناوين الادارة والجيش والسكان والبلدان والاجناد والعلوم والمساجد والقصور فضلاً عن الخلفاء والقادة وغير ذلك مما حفلت به صفحات هذه المجلة^(١٠٣). على أن هذه الاخيرة - إذا استثنينا مجلة «المؤرخ العربي» التي تصدر عن اتحاد المؤرخين العرب - تكاد تكون الوحيدة في الجامعات العربية التي تتسع مجلاتها ودورياتها لجميع العلوم الانسانية أو تتعداها احياناً إلى العلوم الأخرى^(١٠٤)، مما يجعل تعميم المجالات التاريخية المتخصصة على الجامعات، امراً في غاية الأهمية والضرورة.

وإذا كان ضيق المجال هنا لا يسمح بالتعرض للابحاث المنشورة في المجالات العلمية، فلا بد من التنويه بما قام به المؤرخ صالح العلي من اسهام في مجالات: المجمع العلمي العراقي بغداد والعرب (الرياض) والابحاث (الجامعة الاميركية) وغيرها، لا سيما البحث المنشور في الاخيرة بعنوان «موظفو بلاد الشام في العهد الاموي»^(١٠٥). فهو دراسة قيمة منطلقة من المصادر الاساسية عن الادارة الشامية في العهد الاموي ومدعمة بملاحظات هامة تتعلق بالموظفين وولاة الاجناد واسمائهم وانتماؤاتهم القبلية وطرق توليتهم وتغييرهم، فضلاً عن لوائح دقيقة للموظفين في عهد كل خليفة، كما ننوه هنا ببحث قيم آخر للمؤرخ المحقق احسان عباس في المجلة ذاتها بعنوان «فصل من تاريخ العقيدة في الشام في العهد الاموي»^(١٠٦)، وهو دراسة عن اربعة من فقهاء دمشق في ذلك العهد وهم: الحارث بن سعيد وغيلان الدمشقي وصالح ابو عبد السلام والجعد بن درهم، وجميعهم كانوا من الموالي واتخذوا الشام مقراً لهم، مما استحق التسجيل والتعليل برأي الباحث.

وثمة مجموعة من الكتب^(١٠٧) صدرت معاً متناولة موضوعات مختلفة من تاريخ بلاد

١٠٣ . سنشير إلى عناوينها في لائحة ببليوغرافيا.

١٠٤ . مجلة دراسات (الجامعة الاردنية) على سبيل المثال.

١٠٥ . السنة ١٩، ج١، آذار ١٩٦٦.

١٠٦ . الابحاث - السنة ٩، ج٣، ايلول ١٩٥٦.

١٠٧ . الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الاموي - الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الاموي - الفرق الاسلامية في بلاد الشام في العصر الاموي - الامويون والخلافة.

الشام في العهد الاموي، ومتصدية للجوانب المنسية في تاريخ الدولة الاموية حسب تعبير مؤلفها حسين عطوان، وهي محاولة تقتزن بشيء من التحديث ليس في المنهج المتماهي بقدر كبير مع ذلك الذي نجده لدى اليعقوبي أو الدينوري، وإنما في الطرح المبسط لمسائل جديدة ومحددة. على أن القارئ لا يتأخر في التعرف إلى موقع الكاتب والاكتشاف بأنه اديب أكثر مما هو مؤرخ لما تفتح به هذه الكتب من نصوص شعرية كانت مصدراً رئيساً لبعض المسائل الهامة، على نحو ما أورده عن مفهوم الخلافة عند الامويين، واتخاذ بعضهم لقب «المهدي» المتردد في ثنايا قصائد المديح^(١٠٨)، من دون أن يقارن ذلك بالروايات التاريخية لا سيما رواية سيف التي عبرت بصورة أكثر موضوعية عن مفهوم معاوية للخلافة^(١٠٩).

والواقع أن الكتب الاربعة التي رجعنا إليها في هذا الموضوع، تبدو ورغم تنوع عناوينها متشابهة حتى التداخل المريع في بعض الاحيان، على نحو ما حدث من تكرار حري في للفصل الرابع من كتاب الفرق الاسلامية في الشام في العهد الاموي مع الفصول: الثالث والرابع والخامس من كتاب «الامويون والخلافة»، بما يربو على المئة والخمسين صفحة بين الكتابين. ولا تنجو من هذا التكرار اللافت، العناوين المتلاحقة في نفس الكتاب، كما ورد في «الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الاموي»، حيث تكررت مثل هذه العناوين: عناية الامويين باخبار العرب^(١١٠) - اهتمام معاوية بأنساب العرب (وردت في صفحة اخرى عناية معاوية بأخبار العرب)^(١١١) إلى آخر ذلك من تكرار حري وشبه حري لعناوين واستنتاجات في الكتاب نفسه.

وقد تفسر هذه الظاهرة غرض الكاتب من التأليف الذي يصبح من هذا المنظور غاية في ذاتها وليس هدفاً تقتزن قضيته بالبحث العلمي الرصين ومحاولة التعمق في جوهر الحقائق التاريخية واستنباطها، ومن ثم العودة بالجديد من آفاقها الواسعة. وإذا كان عنوان الكتاب الاخير (الرواية التاريخية) مسوغاً في حصر الموضوع بالشام في العهد الاموي، فإن مضمونه غير مسوغ في كثير من تفاصيله التي جاءت محاكاة لدراسات سابقة للدوري وصالح العلي وشاكر مصطفى، فضلاً عن مستشرقين من امثال روزنثال وهوروميتز وغيرهم، كانت اكثر شمولية واستيعاباً لهذا الموضوع بما تعدى المرحلة في الزمان والمكان، وقد تكون لهذا الكتاب فائدته كمرجع يوضح موقف الامويين من التاريخ

١٠٨ . الامويون والخلافة، ص ٢١ - ٢٢.

١٠٩ . سيف بن عمر، الفتنة، وقعة الجمل، ص ٣٨، جمع وتصنيف احمد عرموش، دار النفائس، بيروت ١٩٧٧.

١١٠ . راجع الكتاب، ص ٣٦، ٤٩.

١١١ . راجع الكتاب، ص ٥٠، ٥٧.

ورواياته، لا سيما الانساب التي لقيت اهتماماً من معاوية وعبد الملك وهشام بشكل خاص، بينما اعرضوا عن المغازي والسير «لأن فيها مرارة لهم وعضرة بهم إذ كانوا يحسون انها تكشف عن عداوتهم للإسلام قبل فتح مكة»^(١١٣) حسب رأي المؤلف. ولكن ضعف المنهج لا سيما في هذا الكتاب الذي يندرج في اطار الدراسات المنهجية قد جعل هذه الفائدة محدودة إلى حد كبير. فقد بقي المنهج الادبي - إذا جاز التعبير - بما ينطوي عليه من مسحة خيال وتوكل على الشعر، وما يقابله من تناقل في العودة الدائمة إلى المصادر التاريخية، طاغياً على هذا الكتاب، بل الكتب الاخرى التي بدا من خلالها المؤلف غير ممسك بقواعد المنهج وتقنية البحث التاريخي على نحو جعله يقع في شرك المصدر الواحد^(١١٣) في كثير من الاحيان او يستخدم في احيان اخرى كلمات ملتبسة من دون توضيح لأبعادها^(١١٤). فضلاً عن سيطرة النصوص التاريخية والشعرية على مسار البحث. كذلك فان المؤلف لم يستطع كمتخصص في الأدب، اضعاف شيء من الجمالية على اسلوبه الذي سار غالباً على الايقاع نفسه لكثير من المؤرخين التقليديين، ممن تأثروا بالنمط الاخباري، إلى الحد الذي تتكرر فيه عبارات ما في عدة كتب دون أي تعديل، كهذه العبارة: «وقتل من قيس من لم يقتل مثلهم قط»^(١١٥) على سبيل المثال.

ولعل السرعة التي ما انفكت ترافق نتاج بعض المؤلفين نجدها حاضرة بوضوح في هذه الكتب التي صدرت كمجموعة في العام ١٩٨٦، دون ان تخضع لمراجعة دقيقة، مما جعلها عرضة للتكرار سواء على مستوى المجموعة أو الكتاب الواحد، لا سيما وان موضوعاتها متشابهة ومتداخلة إلى حد كبير. فما بين صفحتين فقط اشار المؤلف ثلاث مرات إلى أهمية البلاذري كمصدر من مصادر تاريخ بلاد الشام^(١١٦)، ومرتين إلى سنة وفاته ومثلاً إلى وفاة اليعقوبي وغير ذلك من هنات تنطوي عليها هذه الكتب التي كان من الممكن ان تتخذ موقعاً أكثر أهمية في الدراسات التاريخية عن بلاد الشام في العهد الاموي، لو كانت للمؤلف عدته الكافية لقراءة موضوعية للنص، وتوظيف لعناصره في

١١٢ . الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الاموي، ص ١٠٩.

١١٣ . المرجع نفسه، ص ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٦٠، ١٦٢، ٢٢٣ - ٢٢٥، ٢٢٨، الخ. راجع ايضاً الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام لجواد علي عبر احد عشر هامشاً في صفحة واحدة، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الاموي، ص ٧٦.

١١٤ . الامويون والخلافة، ص ٧٩.

١١٥ . الامويون والخلافة، ص ١١٢، راجع العبارة نفسها تقريباً في كتاب تاريخ الدولة العربية للسيد عبدالعزيز سالم، ص ٦٤٣.

١١٦ . الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الاموي، ص ١١ - ١٢.

سياق منهجي متماسك يؤدي إلى الهدف المطلوب من هذه الابحاث، أو على الأقل تحديد هذا الهدف انطلاقاً من المقدمة ومن ثم ربطه بالنتائج التي انتهت اليها في الخاتمة، وعدا ذلك تصبح الكتابة نوعاً من التراكم العشوائي للاحداث قد يختلف عرضها بين بحث وآخر، ولكنه اختلاف هامشي لا يكاد يتجاوز الاسلوب، بينما المسائل في جوهرها تبقى غائمة أو مشوشة.

ولا بد من الاعتراف هنا بالدور الذي تقوم به لجنة تاريخ بلاد الشام في محاولتها الجادة لكتابة تاريخ هذه المنطقة انطلاقاً من هذه النظرة العلمية الناقدة، لا سيما في الندوة الثالثة الأخيرة حيث خضعت الابحاث لتقويم مسبق، جعلها على مستوى من الرصانة والعمق بشكل عام. وإذا كان ثمة نقص في بعض جوانب التاريخ الاموي للشام، حاولت اللجنة تداركه فيما بعد، فان ما يجري من نقاش واحتكاك بين المؤرخين العرب ومجموعة من المستشرقين تحرص اللجنة على اشراكهم في ندواتها، يؤديان إلى إغناء هذا المشروع بما يرافق ذلك من تعميق للثقافة المنهجية وتوسيع لآفاق البحث العلمي في التاريخ الاموي، بل في التاريخ العربي الاسلامي بشكل عام.

ولعل اهمية الاوراق التي قدمت في هذه الندوة، تأتي أولاً في الموضوعات الجديدة المتراوحة ما بين المصادر والادارة والاقتصاد، فضلاً عن مسائل هامة في التاريخ السياسي. ولا شك أن ورقتي كل من لطفي عبدالوهاب يحيى ومصطفى العبادي، تستحقان وقفة خاصة في محور المصادر، لما تضمنته كلتاهما من أفكار مثيرة للنقاش، وتماسك منهجي يخدم الهدف المطلوب. فقد كتب الاول عن حولية ثيوفانس كمصدر مهم عن بلاد الشام في العهد الاموي، راصداً المؤشرات التي اوردها المؤرخ البيزنطي في هذا المجال، من خلال نقطتين رئيسيتين، تتمثل الاولى بالنشاط الحربي للامبراطورية البيزنطية، والثانية بالصراعات السياسية القبلية المترددة في عدة اماكن من هذه الحولية، فضلاً عن مؤشرات أخرى قليلة تعكس الوضع الاجتماعي في بلاد الشام. وتبدو متانة المنهج لدى الباحث في امساكه التام بمفاصل الحولية عبر تحديد قيمتها أولاً وابرار عناصرها الاساسية ثانياً والاستنتاج ثالثاً، وذلك في اطار تحليلي هادىء وبرؤية تاريخية واضحة.

وفي الدراسة الثانية وهي بعنوان «من وثائق الادارة العربية في صدر الاسلام»، يحاول الباحث مقارنة مؤشرات في وثائق بردية للوضع الاداري والاجتماعي في تلك الفترة، كانت اكثر تماساً مع القطر المصري من القطر الشامي. وهو ينطلق من نظرة نقدية إلى هذا النوع من الوثائق المكتوبة غالباً باللغة اليونانية، بأنها «في مألوف حالاتها تصلنا

مبتورة ومشوهة فيقل ما تتضمنه من معلومات تبعاً لذلك»^(١١٧). على أنها تبقى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدارسي التاريخ دراسة علمية بمقاييس المنهج التاريخي الحديث^(١١٨) حسب تعبيره. والباحث هنا يبادر إلى طرح رؤيته التاريخية بصورة غير مباشرة، من خلال رسم الاطار الخاص للموضوع الذي تناوله «من جانب واحد اساسي، وهو موقف الادارة العربية من بعض النظم التي كانت قائمة وكيف تعاملت مع السكان ومشاكلهم»^(١١٩).

ولكن الدراسة برغم ما حملته من اضاءة لبعض الجوانب الادارية والاجتماعية والاقتصادية، فإن هذا الاطار جاء مبهماً وغير منسجم تماماً مع الاطار التاريخي فضلاً عن الجغرافي للندوة، اذ بدت الشام في الظل احياناً أو منسية في احيان اخرى، نتيجة لضحالة المادة عنها في الوثيقتين اللتين ناقشهما الباحث في الدراسة. ولعلها في اطارها الخاص تشكل اسهاماً مهماً في موضوعها (فيما آردته من معلومات نادرة لا نجدها في المصادر العربية التقليدية، قدمها الباحث في سياق تحليلي متماسك وشيق، وفي ظل نظرة ناقدة وموضوعية. على أن هذه المنهجية الصارمة، لم تحل دون استغراق الكاتب في تفسيرات تعوزها الواقعية في معرض المقارنة بين اختيار الفسطاط ودمشق كمقرين للادارة في مصر والشام. فقد رأى الباحث أن اتخاذ الاولى بدلاً من الاسكندرية عاصمة لمصر «يعني بالنسبة للعرب مكاناً أكثر صلاحية ادارياً وعسكرياً إلى جانب كونه خطوة سياسية ماهرة في استرضاء المصريين ولا يبعد أن يكون وراء اختيار معاوية لدمشق بدلاً من انطاكية اسباباً قوية مشابهة»^(١٢٠). ذلك ان الاخيرة لا يمكن اتخاذها عاصمة لولاية الشام، انطلاقاً من موقعها الجغرافي المتطرف خلافاً لدمشق المتوسطة، والمتاخمة للمستقرات القبلية العربية التي شكلت احدى ابرز الدعائم التي قامت عليها الدولة الاموية. وإذا كان الباحث قد تنبه بعد ذلك إلى خصوصية التركيب الاجتماعي لبلاد الشام وما اسهمت به في ايثار الامويين لدمشق، الا ان طرح هذه المسألة، ولو في معرض التساؤل لا يتسم بالواقعية على الاطلاق.

اما الدراسات الثلاث الاخرى في محور المصادر فلم تكن متكافية في مستواها مع الورقتين السابقتين سواء بالنسبة للمنهج الذي بدا ضعيفاً ومرتبكاً، أم بالنسبة للنقطة الثانية المحصلة له، اعني بها النتائج العادية التي اسفرت عنها. فاذا توقفنا عند ورقة

١١٧ . راجع الورقة، ص ١.

١١٨ . المكان نفسه.

١١٩ . ص ٣.

١٢٠ . راجع الورقة، ص ٧.

١٢١ . راجع الورقة، ص ٥.

جاسم صكبان علي عن المصادر السريانية لتاريخ بلاد الشام في العهد الاموي من خلال تاريخ ميخائيل السوري - والأصح السرياني - لا نجد ما يبين أهمية هذه المصادر أو كيف نستفيد منها في هذا المجال، حيث الدراسة بمجملها لا تعدو أن تكون عرضاً سردياً لكتاب «السرياني». وكذلك الامر بالنسبة لورقة «دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العهد الاموي» لذنون طه، فلم نخلص معه إلى ماهية هذا الدور وتأثير ما اسماه بالمدرسة الشامية «الصغرى» في تكوين علم التاريخ، وإذا ما كانت هذه الاخيرة تمثل اتجاهاً فكرياً خاصاً أو تنطوي على خلفية سياسية ما. فقد جاءت الدراسة على أهمية المعلومات الواردة فيها منقطعة وغير محبوبة. وتبقى الورقة الاخيرة في هذا المحور التي قدمها رثيف خوري عن صحيفة عبدالله بن لهيعة المحفوظة في «هيدلبرج». فقد مهد لها بلمحة عن مجموعة اوراق البردي وأهميتها في هذه الجامعة، منتقلاً بعدها إلى الصحيفة التي وصفها بأنها «الوحيدة المعروفة في الحضارة الاسلامية التي وصلتنا وسلمت من الفناء»^(١٢١) ومشيراً إلى محتواها الذي يدور حول أمور دينية فقهية متعلقة بالحياة الاخرى من ناحية وتاريخية عائدة لبعض الخلفاء والولاة في القرن الاول من ناحية أخرى^(١٢٢). على أن هذه «الصحيفة» تبدو خارج اطار الندوة مقتصرة مادتها على عثمان وعبدالله بن الزبير، دون أن يكون فيها من جديد غير معروف كما يعترف الكاتب نفسه^(١٢٣).

وفي محور الفكر السياسي قدم رضوان السيد دراسة تحليلية في الرؤية الاموية للخلافة تميزت بالشمولية والعمق، وجسدت في منهاجها النظرة الفكرية (الايدولوجية) للباحث الذي ينطلق من هذا المفهوم في تفسيره لمسائل الفكر والسياسة في التاريخ العربي والاسلامي. ولكن طبيعة الثقافة الفقهية السائدة عند الباحث، قد جعلته ينفلت أحياناً من ضوابط المنهج التاريخي، مستخدماً طرائق الفقهاء في هذا المجال، حيث يدخل مباشرة في الموضوع، مفتتحاً بحثه بنص في الغالب، (قال الطبري)^(١٢٤)، روى المحاسبي^(١٢٥)، يختم الماوردي^(١٢٦) (الخ) ومنتهاً كذلك بنص أو ما يقاربه، دون مراعاة البداية والنهاية للبحث، وما تنطوي كنتاجها عليه من أهمية في مجال البحث التاريخي بوجه خاص. وقد شارك في هذا المحور آخرون من بينهم كاتب هذه الدراسة في بحث مطول عن «مؤتمر الجابية ونشوء خلافة بني مروان»، ذلك المؤتمر الذي يعتبر أحد المفاصل الهامة في التاريخ

١٢٢ . ص ٦.

١٢٣ . ص ١١.

١٢٤ . راجع الورقة، ص ١.

١٢٥ . الامة الجماعة والسلطة ص ٧. دار اقرا، بيروت ١٩٨٤.

١٢٦ . المرجع نفسه، ص ٩١.

الاموي. فقد تناوله الباحث من منظور خاص، يراعي الفراغ الكبير الذي تركه معاوية الاول في السلطة ومحاولة خليفته ملء هذا الفراغ ولكن عبر اسلوب آخر في السيادة قاده إلى تفجير الوضع الذي ظل هادئاً في عهد سلفه، مما احدث خللاً مريعاً في المعادلة السياسية القائمة على التوازن الدوائري المثلث: الاموي - الاموي، والاموي - الثقفي، والاموي - الكلبي، جاء في النهاية على حساب الاسرة السفليانية الحاكمة التي حالت عصبيتها الضعيفة دون استمرار دورها القيادي في الشام. وهكذا انعقد مؤتمر الجابية في ظل تفوق ظاهر للعصبية الرومانية، استطاعت بفضلها اختراق جبهة الشام، واحتواء العناصر الاساسية في معادلة معاوية (بنوكلب، عبيد الله بن زياد وزعماء القبائل الاخرين مما سهّل لمروان انطلاقة من هذه المعطيات الفوز بالخلافة) دون أن يكون لاشكالية السن أو ترجيح مروان (الشيخ) على ولي العهد^(١٢٧) (الحدث)، سوى تأثير ثانوي في هذه المسألة. كما أن المؤتمر من منظور آخر، لم يحسم مشكلة السلطة فقط، ولكنه حسم أو كاد النمط الاجتماعي الحضري الذي فرض نفسه منذ تأسيس الدولة الاموية وتأثرها المبكر بالدولة البيزنطية في هذا المجال. فقد تحالف الخلفاء الروانيون عملياً مع القبائل الحضرية أو من عبر عنهم الاصفهاني بـ«أهل القرار»، الاسبق إلى الاستقرار في الشام، برغم رواسب البداوة التي تكرست بمعنى ما في الجابية، واستمرت في الصراعات القبليّة الطاحنة، سواء المتواكبة مع تثبيت السلطة الرومانية (ايام الجزيرة) او مع انهيارها بعد نصف قرن فقط من الزمن.

وفي هذا المحور ايضاً كانت ورقة نبيه عاقل في موضوع «مولد الحزبية وقضية الحكم»، مبدئياً من خلالها ملاحظات هامة حول نشوء الاحزاب وارهاساتها وتياراتها الاساسية، ولكن مساحة الدراسة جاءت خارج نطاق الندوة وتتبع هذه المسألة في العهد الراشدي بصورة عامة. أما ورقة دكسن عن رسوم الخلافة، فقد جاءت غنية في مادتها وربما جديدة في موضوعها لو أحسن الباحث توظيف هذا المادة بصورة جيدة، ولكنها إقتصرت على عرض سردي لمظاهر الخلافة الاموية وتقاليدها من دون عقدة تحليلية ما، أو ترابط بين عناصر الدارسة التي جاءت مفككة ومتراكمة بصورة افقية.

وفي مجال الفكر الديني كانت ورقة جادة لجورج عطية حول «الجدل بين المسيحية والاسلام»، تتبع فيها الاصول المشتركة بين العقيدتين، لا سيما عبارة الاله الواحد ومعرفته من الناحية العقلانية، واصول اخرى مشتركة سهلت برأيه «للمسيحيين المعيشة

في اطار الحضارة العربية الاسلامية»^(١٢٨)، كما اشار إلى عناصر الاختلاف التي كانت في التفاصيل، مجسدة في مفهوم الوحدةانية والنبوة والاسرار الالهية. هذه العناصر كانت موضع جدل في العهد الاموي الذي ادى تسامح خلفائه إلى أحداث تقارب بين المسيحية والاسلام، دون أن يخلو ذلك من صعوبات في عهدي عمر بن العزيز ويزيد الثاني بوجه خاص^(١٢٩). وقد انتهى الباحث إلى القول بأن المناظرة كانت محصورة في الموضوعات التي «تهم المفكرين المسيحيين والمسلمين على السواء ولكنها لا تبرهن بصفة قاطعة على أن تطور علم الكلام كان نتيجة للآثر المسيحي»^(١٣٠) حسب تعبيره. وخلافاً لذلك برأي الباحث كان ثمة تشابه كبير بين علم الكلام وعلم اللاهوت، أكثر ما تجلى في بلاد الشام وما بين النهرين في العهد الاموي، وكان سببه ذلك المناخ المشبع بالدين الاسلامي في المقام الاول، مما جعل علم الكلام الاسلامي يترك أثراً كبيراً في علم اللاهوت المسيحي خلال العصور التالية^(١٣١).

وليس الهدف من هذا السياق في الواقع، سوى ابراز بعض الدراسات الجادة، دون أن يعني ذلك أن الاوراق الأخرى لا تتمتع بهذه الجدية أو العمق، ولكن الامر كان خاضعاً لأهمية المسائل المطروحة وما يمكن أن تثيره من اشكاليات في التاريخ الاموي لبلاد الشام، فقد شكل محور الادارة والجيش جزءاً هاماً من الاوراق الأخرى^(١٣٢)، بينما اندرجت البقية في موضوعات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة^(١٣٣). ولعل هذه الاوراق إذا استثنينا منها مقالة زيادة «المراكز الادارية والعسكرية في بلاد الشام في العصر الاموي» التي جاءت على اقتضاها متماسكة ومتينة، فإن بقية الاوراق أو معظمها كانت التفاصيل غايتها، وليست النتائج المبنية على التحليل والنقد والمقارنة، فضلاً عن القراءة الهادئة للنص التاريخي.

١٢٨ . راجع الورقة، ص ٢.

١٢٩ . المرجع نفسه، ص ٣.

١٣٠ . المرجع نفسه، ص ٢٠.

١٣١ . المرجع نفسه، ص ٢٠.

١٣٢ . اوراق زيادة وخماش (ورقتان) وتدمري.

١٣٣ . اوراق هاشم ودرادكة وخريسات وخلف.

خاتمة:

لعل هذه الدراسة قد حققت الغرض في رصد الجانب الاساسي من اعمال المؤرخين العرب خلال هذا القرن، في موضوع الدولة الاموية عامة وبلاد الشام في عهدها خاصة، سواء ما كان منشوراً منها في كتاب وفي مجلة علمية، أو كان اسهاماً في ندوة ما (مؤتمر تاريخ بلاد الشام)، وفي وضع هذه الاعمال في الاطار التقويمي المناسب، وفقاً لقواعد المنهج التاريخي والرؤية الموضوعية المجردة. وهي من هذا المنظور تشكل محاولة جديدة في موضوعها - بعد أن تجاوزته اعمال الندوة التي عقدت قبل سنوات في الجامعة الاميركية، تحت عنوان «ما ساهم به المؤرخون العرب في المئة سنة الاخيرة، في دراسة التاريخ العربي وغيره»^(١٢٤) - لم يكن خلالها النقد هدفاً في ذاته وانما كانت له دوافعه الايجابية نحو الثغرات الكثيرة في هذه الاعمال، وصولاً إلى رؤية منهجية سليمة في كتابة التاريخ العربي الاسلامي. ولم نشأ مناقشة المسائل منفصلة عن هذه الرؤية التي مهدت للدراسة وما انطوت عليه من مفهوم خاص ازاء الدولة الاموية نشأة ودوراً، وتأريخاً لها فيما بعد.

وليس ثمة شك في ان تأخر ما يمكن ان نسميه بالفكر التاريخي الحديث، بالمقارنة مع الفكر الادبي الذي تبلور في مطالع هذا القرن، قد جعل الدراسات التاريخية لا سيما المهتمة بالفترات القديمة، تدور في فلك المنهج التقليدي، وتواجه صعوبة في الخروج منه. وقد تجلّى ذلك في ميل المؤرخين إلى الاهتمام بالتاريخ العام، وتقادي الموضوعات المحددة الأكثر تعقيداً، لما يفرضه البحث فيها من توغل في المصادر وتتبع دقيق لتفاصيلها وتشعباتها في العديد من الروايات. وإذا كانت الدراسات التاريخية قد اخذت تتحرر بعد ذلك من هذا الطابع العام، فان ما تناولته من موضوعات حتى في الاطر المحددة ظل يتسم بهذه العمومية، دون الغوص في جوهر المسائل والتعمق في اسبابها الموضوعية بشكل خاص. ومن هنا جاءت الدراسات في التاريخ الاموي على نسق الدراسات العامة، متمسكة بشمولها الحداثي ونظرتها الافقية التي ترى العامل السياسي معزولاً عن العوامل الموضوعية الاخرى. وقد أدى ذلك إلى طغيان السردية على معظم الدراسات على نحو باتت تمثل اتجاهاً اساسياً لا تقابله سوى محاولات متناثرة بدت على اهميتها وكأنها غير مألوفة بالنسبة لكثير من اصحاب هذا الاتجاه.

ومن هذا المنطلق، كان من الصعب الحديث عن اتجاهات واضحة للكتابات

١٢٤ . صدر بإشراف هيئة الدراسات في الجامعة الاميركية، بيروت ١٩٥٩.

التاريخية عن العهد الاموي، بعد ما رأينا من تأثير مباشر لهذه الدراسات ببعضها، ومن ثم تأثرها المطلق معاً بالكتابات القديمة، دون أن تتخذ منهجاً باستثناء الطابع الحديثي (السردى) الذي توحدت في ظله. وفي مقابل ذلك فإن ثمة دوائر لها منطلقاتها الأكثر جذرية في قراءة التاريخ الاموي، ربما لم تشكل إلى الآن اتجاهات معاكساً أو أكثر، وإنما استطاعت من دون شك ترك بصماتها الواضحة على الكتابات الحديثة في التاريخ العربي الاسلامي. فقد ميز هذه الدوائر بما انطوت عليه من تركيبات متفاوتة أو متداخلة، انها التزمت المنهج العلمي النقدي في تفسير الظواهر التاريخية، متفادية إلى حد كبير التفاصيل السردية والنصوص الكثيرة، الا ما كان له علاقة بالسياق التحليلي في الدراسة، كما ميزها المفهوم الجديد للتاريخ الذي لا تتكون معطياته من العوامل السياسية فقط، وإنما المجتمع بكل مظاهره الداخلية والخارجية يكون هذه المعطيات، بما في ذلك المعطى الاقتصادي الذي قد يكون غير ظاهر في بعض الاحيان، ولكنه يمثل عنصراً بارزاً في تشكل المجتمعات ومتغيراتها عبر العصور. على أن هذه المسألة ربما اتخذت حجماً يفوق تأثيرها لدى بعض المؤرخين، المتأثرين بالافكار المادية وبعض تجليات المستشرقين، وذلك باعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي في تطور المجتمعات البشرية، دون استيعاب تام لخصوصية التاريخ العربي الاسلامي الذي لم يكن لهذا العامل، التأثير الابرز في تحولاته الاولى الكبيرة، وإنما كان الدور الاساسي للعقيدة الاسلامية التي توحد في ظلها العرب وانخرطوا في قضيتها حتى الشهادة، مما سهل لهم التحديات وتحقيق الانتصارات الباهرة.

كان ذلك على الاقل في عهدي الرسول والراشدين، قبل حدوث ما يسمى بالفتنة المتزامنة مع بداية الانفصال بين العرب المسلمين وبين قضيتهم التي لم يعد لها ذلك الوهج السابق، بعد اندراجهم في الصراع على النفوذ وما يبطنه من مصالح متعارضة اخذت تشق وحدة المسلمين (الجماعة) وتدفع بهم إلى التقاتل والانقسام. ومن هذا المنظور فإن العامل الاقتصادي يصبح أكثر تأثيراً في تحريك الحوادث في العهد الاموي، انطلاقاً من تعقيدات المجتمع واتساع الارض وتنوع السكان، في الوقت الذي اختل فيه التوازن بين عنصري السلطة الديني والسياسي لمصلحة الثاني، خلافاً للمرحلة السابقة. على أن الصورة الاموية ظلت غائمة في وجهها الاجتماعي والاقتصادي، حيث الروايات التاريخية التي يفترض انها تأثرت بالميل العدائى للعباسيين نحو اسلافهم بني أمية، لم تعر اهتمامها لغير المسائل السياسية، دون أن تكون الاشارات القليلة إلى المسائل الأخرى خارج هذا السياق. وكان ذلك ما حدا بالمؤرخين إلى إثارة الكتابة في التاريخ السياسي الأوفر مادة والأكثر وضوحاً والاعراض في الغالب عن التاريخ الاقتصادي أو

الاجتماعي الذي يصبح مهمة شاقة يلزمها من الوقت والجهد الكثير.

وهكذا فإن الأحداث الكبيرة كانت تستدرج المؤرخين بشكل عام، لما تنطوي عليه من مادة غزيرة وتتبع دقيق للتفاصيل، مما جعل أعمالهم أو معظمها على شيء كبير من التشابه والتكرار، سواء ما تعلق بتاريخ الحدث أو جغرافيته، وذلك تبعاً لموقعه في الرواية. وقد أدى هذا التماشي شبه المطلق مع المؤرخين الأوائل، إلى الاهتمام باقليم دون آخر من أقاليم الدولة الأموية، حيث نال بعضها مثل العراق وخراسان والحجاز، وربما الأندلس، ما لم ينله الاقليم الشامي مقر هذه الدولة. ولعل السبب في ذلك أن الشام - كما المحنا سابقاً - تحولت بعد انتهاء حروب صفين إلى جبهة هادئة ومتماسكة داخلياً، باستثناء حالات قليلة عكزت هذا الهدوء وأشاعت بعض الاضطراب الذين كان يتفجر غالباً خارج هذا الاقليم أو ينعكس بعيداً عنه. ولذلك فإن الشام التي تكون تاريخها العربي الاسلامي في ظل الولاء للامويين، كانت أقل جذباً للانظار من الولايات الاخرى، لا سيما التي شهدت تحركات مناهضة لهم، مثل العراق وبعض الأقاليم الشرقية، حيث ينتمي الاخباريون والمؤرخون الكبار، مما جعل اخبار الشام عرضة للتجاهل والتحامل في أن. ومن هنا يكتسب أهميته الدور الذي تضطلع به «لجنة تاريخ بلاد الشام» في التصدي للمهمة الصعبة، أعني بها كتابة تاريخ الشام في ظل رؤية علمية وموضوعية، تؤدي إلى وضع هذا الاقليم، الذي كان مركز الثقل في الدولة الراشدية ومركز القرار نحو قرن بعد ذلك في أيام الدولة الأموية، في إطاره التاريخي المناسب.

ببيلوغرافيا

١ - الدولة الأموية في كتب التاريخ الاسلامي العام

١ - كتب :

- الشيخ محمد الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الاسلامية (ج ٢) - الجزء الثاني (الدولة الأموية) - المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٩٦٩ (صدرت الطبعة الأولى ١٩١٥) (١٣٥) - ٤٣٠ ص.
- علي مظهر، العصبية عند العرب في الجاهلية حتى زوال دولة بني أمية في الشرق، ١٩٢٣، ٨٣ ص.
- د. حسن ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسي والاجتماعي والثقافي، ج ٤ - الجزء الأول (الدولة العربية في الشرق ومصر والمغرب والأندلس) - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة السابعة، ١٩٦٤ - (صدرت الطبعة الأولى ١٩٣٩) - ٥٨٠ ص.
- د. عبدالعزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الاسلام، المطبعة الكاثوليكية - بيروت - الطبعة الثانية، ١٩٦٠ (صدرت الطبعة الأولى ١٩٤٩) - ٩٦ ص.
- د. محمد جمال الدين سرور، الحياة السياسية في الدولة العربية الاسلامية خلال القرنين الأول والثاني بعد الهجرة، دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٦٠ - ٢٧٠ ص.
- د. احمد شلبي، التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية، ج ١٠ - الجزء الثاني (الدولة الأموية والحركات الفكرية والثورية خلالها) - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٦٠ - ٢٨٤ ص.
- د. علي ابراهيم حسن، التاريخ الاسلامي العام، - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ١٩٧٢ - ٦١٤ ص.
- د. محمد عمارة المعتزلة والثورة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ١٩٧٢ - ٢٨٧ ص.
- د. محمد عمارة، الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية - المؤسسة العربية - بيروت، ١٩٧٧ - ٢٠٣ ص.
- د. محمد عمارة، مسلمون ثوار، المؤسسة العربية - بيروت، ١٩٧٧ - ١٤٧ ص.
- د. ابراهيم بيضون، د. سهيل زكار، تاريخ العرب السياسي من فجر الاسلام حتى سقوط بغداد، دار الفكر بيروت، ١٩٧٤، ٣٩١ ص.

- د. ابراهيم بيضون، الحجاز والدولة الاسلامية، دراسة في اشكالية العلاقة مع السلطة المركزية في القرن الاول الهجري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ٤٠٠ ص.

- د. ابراهيم بيضون، تكون الاتجاهات السياسية في الاسلام الاول، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، دار إقرأ، بيروت، ١٩٨٥، ٣٧٦ ص.

- د. ابراهيم بيضون، اتجاهات المعارضة في الكوفة، دراسة في التكوين الاجتماعي والسياسي. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٦، ١٩٠ ص.

- د. صالح احمد العلي، امتداد العرب في صدر الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ١١٧ ص.

- د. صالح أحمد العلي، تطور الحركة الفكرية في صدر الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ١٥٩ ص.

ب - ابحاث:

- د. صالح احمد العلي، الأنسجة في القرنين الاول والثاني، مجلة الأبحاث، الجامعة الأميركية، بيروت، السنة ١٤/ج ٤، كانون الأول ١٩٦١، ص ٥٥٠ - ٦٠٠.

- د. عبدالعزیز الدوري، في التنظيم الاقتصادي في صدر الاسلام، مجلة العلوم الاجتماعية، (عدد خاص) ١٩٨١ ص ٧٥ - ٩٠.

- د. أحمد بدر، التنظيم العسكري عند العرب المسلمين، فترة النشأة والتكوين، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد الرابع، نيسان ١٩٨١، ص ١١٠ - ١٦٦.

- د. نجده خماش، تعريب النقد وأثره على العلاقات الغربية - البيزنطية والوضع الاقتصادي، دراسات تاريخية، دمشق، العددان الخامس عشر والسادس عشر، كانون الثاني ١٩٨٤، ص ١٣٣ - ١٤٦.

- د. ابراهيم بيضون، ظاهرة الإصلاح السياسي في مطلع القرن الثاني الهجري. مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد الثاني، حزيران ١٩٨٠، ص ٦٦ - ٧٠.

٢ - دراسات في تاريخ الدولة الأموية (العربية)

١ - كتب

- حسن مراد، الدولة الأموية بالشام والاندلس، مطبعة العلوم - القاهرة، ١٩٣٣، ١٩٠ ص.

- رفيق المهاييني، تاريخ الخلافة الأموية والعباسية والدول الإسلامية في العصور الوسطى، دار البيضة العربية، دمشق، ١٩٤٦، ٣٥١ ص.
- بدوي عبد اللطيف، دولة الأمويين في الشرق، الطبعة الرابعة، مطبعة شبرا بمصر، ١٩٤٨، ١٦٨ ص.
- عبد الوهاب النجار، الموالي في العصر الأموي، القاهرة، ١٩٤٩.
- د. إبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون، البحر المتوسط بحيرة إسلامية، الطبعة الثانية، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٣، (صدرت الطبعة الأولى ١٩٥٣)، ٣٢١ ص.
- عبد السلام رستم، نظرات في التاريخ الأموي، (د. ت.)، ٩١ ص.
- يوسف العث، الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان، مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٦، ٣٥٩ ص.
- إبراهيم الأبياري، ميلاد دولة، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٩، ٢١١ ص.
- د. عبد المنعم ماجد، التاريخ السياسي للدولة العربية، (جزءان)، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة، ١٩٦٠، ٤١٠ ص.
- علي حسني الخربوطلي، الدولة العربية الإسلامية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٠، ٣٣٢ ص.
- عبدالله فياض، محاضرات في تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٧، ١٢٨ ص.
- عمر فروخ، تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ٢٣٧ ص.
- د. حسين عطوان، الشعراء الصعاليك في العهد الأموي، القاهرة، ١٩٧٠، ٢٠٦ ص.
- د. ثابت اسماعيل الراوي، تاريخ الدولة العربية، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠، ٢٤٤ ص.
- د. صلاح الدين المنجد، معجم بني أمية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧١، ٢٦٢ ص.
- عبدالعزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١، ٧٦٧ ص.
- عبدالعزيز سالم، التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية^(١٣٦)، دار النهضة العربية - بيروت (د. ت.)، ٤٧٧ ص.

١٣٦ . متداخل في قسم كبير منه مع الكتاب السابق.

- نبيه عاقل، تاريخ خلفاء بني أمية، دمشق، ١٩٧٢، ٤٠٠ ص.
- عبدالأمير دكسن، الخلافة الأموية (٦٥ - ٨٦ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥ م)، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ٣٥٧ ص.
- محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية العائدة للعصر الأموي، دار النفائس، بيروت ١٩٧٤، ٦١٢ ص.
- نجدة خماش، الإدارة في العصر الأموي، دار الفكر، دمشق ١٩٨٠، ٣٧٤ ص.
- ابراهيم بيضون، الدولة الأموية والمعارضة ومدخل إلى كتاب «السيطرة العربية»، للمستشرق الهولندي فان فلوطن مع ترجمة له، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠^(١٣٧)، ٢٠٧ ص.
- رياض عيسى، النزاع بين افراد البيت الأموي ودوره في سقوط الدولة الأموية، دار إحسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٥، ٢٨٨ ص.
- حسين عطوان، الأمويون والخلافة، دار الجبل، بيروت (د. ت)، ٢٤٠ ص.
- أحمد علي، العهد السري للدولة العباسية أو من الأمويين إلى العباسيين، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨، ١٥٩ ص.

ب - أبحاث :

- احمد سليم سعيدان - مطالعات في تاريخ العلوم في العصر الأموي، دراسات تاريخية، دمشق، العدد الثالث، كانون الأول ١٩٨١، ص ص ١١٣ - ١٢٢.
- محمد صالحية، مؤدبو الخلفاء في العصر الأموي، المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد الثالث، المجلد الأول ١٩٨١، ص ص ٣٥ - ٤٠.

٣ - التراجع

١ - كتب

- احمد زكي صفوت، عمر بن عبدالعزيز، دار المعارف - القاهرة ١٩٤٨ - ١٢٢ ص.
- عباس محمود العقاد، معاوية في الميزان، دار الهلال، القاهرة ١٩٥٠، ٢١١ ص.
- ابراهيم الابياري، الوليد بن يزيد والدولة الأموية، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥٦، ١٠١ ص.
- ابراهيم الابياري، معاوية الرجل الذي انشا دولة، سلسلة اعلام العرب، عدد ٦، القاهرة (د. ت)، ٢٧٥ ص.

- عمر أبو النصر، معاوية بن أبي سفيان وعصره، المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦٢، ٣١٨ ص.
- عمر أبو النصر، عبد الملك بن مروان، المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦٢، ٣١٨ ص.
- عمر أبو النصر، يزيد بن معاوية، المطبعة الأهلية، بيروت ١٩٦٣، ١٦٠ ص.
- ضياء الدين الريس، عبد الملك بن مروان موحد الدولة العربية، سلسلة اعلام العرب، عدد ١٠، القاهرة (د. ت) ٣٣٠ ص.
- عبدالعزيز سيد الأهل، الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٤، ٢٥٦ ص.
- سيدة اسماعيل كاشف، الوليد بن عبد الملك، سلسلة اعلام العرب، عدد ١٧، القاهرة (د. ت)، ٢٣١ ص.
- عماد الدين خليل، ملامح الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز، الدار العلمية، بيروت ١٩٧٠، ٢١٦ ص.
- عبد المجيد صالح الكبيسي، عصر هشام بن عبد الملك، بغداد ١٩٧٥، ٣٩١ ص.
- عبد الرحمن الشرقاوي، خامس الخلفاء عمر بن عبدالعزيز، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٨، ٢٣٧ ص.
- محمد عمارة، عمر بن عبدالعزيز خامس الخلفاء الراشدين، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٧٩، ٢٢٢ ص.
- حسين عطوان، الوليد بن يزيد، دار الجيل، بيروت ١٩٨١، ٥٣٥ ص.
- محمود شبلي، حياة عمر بن عبدالعزيز، دار الجيل، بيروت ١٩٨٢، ٤٩٥ ص.

ب - أبحاث:

- صالح الحمارنة، مروان بن الحكم والخلافة، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد السادس ١٩٨١، ص ص ٢٩ - ٥٧.
- محمد خريسات، خالد بن يزيد واهتماماته العلمية، دراسات تاريخية، دمشق، العددان الثالث عشر والرابع عشر - تشرين الأول ١٩٨٣، ص ص ٢٣ - ٥٢.
- احسان عباس، عبد الملك بن مروان ودوره في ثقافة عصره، مجلة دراسات، عمان، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ص ١٠٥ - ١٨٣.

٤ - بلاد الشام في العهد الأموي

أ- كتب :

- انيس زكريا النصولي، الدولة الأموية في الشام، بغداد - مطبعة دار السلام ١٩٢٧، ٣٦٠ ص.
- خليل داود الزور، الحياة العلمية في الشام في القرنين الأول والثاني للهجرة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٢٧، ٢٢٤ ص.
- فيليب حتي، سورية ولبنان وفلسطين^(١٣٨)، الجزء الثاني، ترجمة كمال اليازجي، مراجعة وإشراف جبرائيل جبور، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢، ٤٣٤ ص.
- فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، تقديم عبد العزيز الدوري - عمان ١٩٧٨، ١٩١ ص.
- محمد أديب آل تقي الدين الحصني، كتاب منتخبات التواريخ لدمشق، تقديم كمال الصليبي، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩، ١٣٢٧ ص.
- فواز طوقان، الحائر (دراسة في القصور الأموية في البادية)، عمان ١٩٧٩، ٥٥١ ص.
- حسين عطوان، الجغرافية التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠ ص.
- حسين عطوان، الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، ٢٧٧ ص.
- حسين عطوان، الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، بيروت، ٣٩٧ ص.
- نجدة خماش، الشام في صدر الإسلام من الفتح حتى سقوط خلافة بني أمية، دمشق، ١٩٨٧، ٤٣٧ ص.

ب - أبحاث :

- إحسان عباس، فصل من تاريخ العقيدة في بلاد الشام (في العهد الأموي)، مجلة الأبحاث، - الجامعة الأميركية، بيروت، السنة ٩ ج ٣ أيلول ١٩٥٦، ص ص ٢٢٧ - ٣٣٥.

١٣٨ صادر باللغة الانكليزية شأن دراسات هذا المؤرخ، وقد أوردناه بين الدراسات العربية انطلاقاً من الانتماء العربي للكاتب.

- صالح أحمد العلي، موظفو بلاد الشام في العهد الأموي، مجلة الابحاث، الجامعة الأميركية، بيروت، السنة ١٩ ج ١، آذار ١٩٦٦، ص ٤٤ - ٧٩.
- عمر عبدالسلام التدمري، الرباط والمرابطون في ساحل الشام. من الفتح الاسلامي حتى الحروب الصليبية، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، العدد الخامس، ١٩٨١، ص ٧٧ - ٩٨
- ملكة أبيض، الدور التربوي للمسجد الجامع بدمشق من الفتح حتى عام ٨٦هـ / ٧٠٥م، دراسات تاريخية، دمشق، العدد السابع، كانون الثاني ١٩٨٢ ص ٩٨ - ١١٤.
- صالح درادكة، لمحات من تاريخ أيلة (العقبة) في العصر الأموي، دراسات تاريخية، دمشق، العددان الخامس عشر والسادس عشر، كانون الثاني ١٩٨٤، ص ٦٧ - ١١٠.
- محمد خريسات، اللقاء من الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دراسات تاريخية، دمشق، العددان ٢١، ٢٢، آذار، حزيران ١٩٨٦، ص ٤٩ - ٨٥.
- شحادة الناطور، جند الاردن ودور القبائل اليمنية في استرداد سلطة بني أمية، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ٣٠، السنة ١٢، ١٩٨٦، ص ١٦١ - ١٧٠.
- أوراق الندوة الثالثة (بلاد الشام في العهد الأموي) من المؤتمر الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان، تشرين الاول ١٩٨٧.

تطور الحمامات في بلاد الشام في العصور الاسلامية المبكرة فسي ضوء المصادر التاريخية والمستجدات من الاكتشافات الاثريّة

محمد سليمان الروسان*

عرض وتلخيص : محمد يونس العبادي

تكونت الرسالة من (٢٠٣) صفحات من القطع المتوسط، وقد اشتملت على أربعة فصول عدا الفهارس والأشكال والمخطوطات والخرائط، ومقدمة تضمنت مفهوم الحمام، ومبررات اختيار الموضوع، والمنهج ونطاق البحث، وتحليل المصادر. وما يهمنا في هذا الاستعراض هو الحمام في العصر الأموي استكمالاً لموضوع الندوة الثالثة من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام «بلاد الشام في العصر الأموي». ولا بد لنا ونحن نستعرض الحمام في العصر الأموي من المرور على مقدمة الرسالة لكي نعرف من خلالها مفهوم الحمام، والتطور التاريخي له.

مفهوم الحمام : لقد أورد الباحث تعريف الحمام في اللغة بأنه «الموضع الذي يستحم فيه الإنسان و يغتسل، والجمع حمامات. أما صاحب الحمام فيسمى «حمامياً». ومن الأسماء الأخرى (المستحم) أي مكان الاستحمام. ويستطرد فيذكر ورود كلمة الحمام في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تبين أن العرب سمت «الحمام» اشتقاقاً من حم الماء أي سخنه، فالحمام لغة : هو المكان الذي يسخن فيه الماء بقصد الاستحمام، وأصل المعنى (استحم، ثم صار كل اغتسال استحماماً وكل مكان للاغتسال بالماء الحار أو البارد حماماً.

و يبرر الباحث الهدف من هذه الدراسة في أنها لا تعطاء صورة واضحة عن تطور الحمام في بلاد الشام. والدافع لذلك هو قلة الدراسات وافتقار المكتبة الأثرية، بالإضافة لأهمية الحمامات في الحياة الإسلامية العامة، وما للطهارة من مكانة وخاصة أنها شرط لازم قبل الشروع بالعبادات، ومن ذلك نرى دور الحمامات في تحقيق شرط الطهارة لدى المسلمين.

و يبين الباحث مدى اهتمام الأمويين بالحمام، وبخاصة في بلاد الشام التي أصبحت حاضرة العالم الإسلامي في العهد الأموي. وما يتطلبه من وجود للحمامات في دار الخلافة دمشق، وكذلك يبين الباحث أن الفترة التي سبقت الإسلام قد شهدت اهتماماً خاصاً في بناء

* قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص آثار وتاريخ ١٩٨٩/٨/٧م، وقد تألفت لجنة المناقشة من الدكتور صفوان التل مشرفاً والدكتور غازي بيشه عضواً والدكتور صالح ساري عضواً.

الحمامات وبخاصة في الفترتين الكلاسيكية والبيزنطية. وبعد انتشار الاسلام في بلاد الشام أصبح للمسلمين اهتمام خاص بها وعدلوا عليها بما يتناسب مع عاداتهم ودينهم. وقد ركز الباحث على الفترة الأموية المبكرة لأنها هي الفترة التي شهدت نشأة الحمامات الاسلامية وتطورها، حيث أنها الفترة التي أصبح الأمويون فيها سادة العالم الاسلامي و يضيف الباحث أن الفترة الأموية تشكل حلقة تطور مهمة بين الحمامات الكلاسيكية والحمامات الاسلامية المتأخرة.

وقد بدأ الباحث بالحديث في الفصل الأول عن الحمامات الكلاسيكية والبيزنطية في بلاد الشام من حيث ميزاتها وأنواعها وعلاقاتها بالمنشآت الأخرى، وأقسامها وعمارتها وتخطيطها وطرق تشغيلها مع تدعيم ذلك بنماذج من الشواهد الأثرية لحمامات الفترة الكلاسيكية والبيزنطية، والمخططات والصور الخاصة بها حسب الأقدمية التاريخية، وقد أوضح ذلك بنماذج من الحمامات من كل عصر من العصور بدءاً بالفترة الهلنستية وحتى الفترة البيزنطية مروراً بحمامات الصالحية (دورا يو يوس) وحمام مكاور وحمام تلؤل أو العلايق (القصر الشتوي في أريحا) وحمام البتراء من العصر الهلنستي وحمامات جرش الشرقية والغربية ووادي اليرموك وعمواس وشهباء وعمان والسلط في الفترة الرومانية وحمامات ام قيس وحمام القديس بلاكدوس في جرش وحمام قلنديا وحمام عبدة، وحمام رجبية وبيسان وسرجيلا وأفاميا من الفترة البيزنطية.

الحمامات في العصر الأموي: تطورت من الناحية الهندسية في المناطق التي خضعت للحكم الاسلامي وذلك من خلال تطور الحمامات الشرقية البدائية، أو من خلال تبني نظام الحمامات الرومانية أو مزيج من كليهما، وكما يقول (جرابر Grabar) كانت امتداداً مباشراً لنظام الحمام البيزنطي. والأمويون كانوا يفتخرون بحماماتهم وبخاصة أهل دمشق، فقد ذكر أن الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك قال حينما بنى مسجد دمشق الكبير لأهل دمشق: «تفخرون على الناس بأربع خصال، تفخرون بمائكم وهوائكم وفاكهتكم وحماماتكم فأحببت أن يكون مسجدكم الخامسة».

ويعتبر حمام عياض بن غنيم (ت ٢٠ هـ / ٦٤٠ م) الذي شيده في مدينة القدس أقدم دليل تاريخي على وجود الحمامات في بلاد الشام، وفي الفترة الأموية عرفت الحمامات الخاصة والعامّة، ومن الحمامات العامة حمام قصر الحير الشرقي الذي كان يخدم السكان المحليين والمجاورين والزائرين. وعلى الأغلب تعتبر معظم حمامات المدينة عامة، وغالباً ما تفتح أبوابها على الشارع مباشرة، ويكون لها مدخل واحد، مكونة بذلك وحدات مستقلة بذاتها عن الوحدات السكنية الكبيرة كما في قصر عمره الذي يقع في شرقي الأردن. ويلاحظ أن الحمام هو الجزء البارز من بين هذه المباني، وهو ذو زخرفة واضحة، وكان الحمام معلماً بارزاً في المدينة الاسلامية الى جانب الدكاكين والمباني العامة والمساجد، وارتبط كذلك ببعض المنشآت مثل الخانات والبيمارستانات والمدارس والوكالات والخانقاهات في الفترات اللاحقة،

وبخاصة في الفترة الأيوبية والمملوكية وفي مدينة عمان وجدت الأبنية العامة كالخان والحمام قرب المسجد الأموي، وكانت تراعى عند اختيار موقع الحمام الكثافة السكانية والقرب من المساجد وتوافر المياه وتوافر شروط معينة في الحمام في البناء نفسه لتضمن الانتقال التدريجي من البارد الى الحار، أما الحمامات المعدنية العلاجية فقد أقيمت بالقرب من الينابيع المعدنية الحارة التي تكثر في أرض الشام.

وقد احتوى الحمام في العصر الأموي على قسم للحمام الدافئ وغالباً ما كان يسخن بواسطة إيصال الحرارة الى الأرضيات المرفوعة على دعائم وكذلك عن طريق أنابيب في الجدران. واحتوى كذلك على قسم خاصاً بالحمام الحار إذ أنه كان يبدأ بغرفة غيار الملابس وينتهي بالحمام الحار كما في قصر عمره.

وكان القسم الحار يتألف في العادة من حجرتين حجرة مسخنة اولى ومسخنة ثانية وهي حجرة البخار. أما حمام قصر الحير الشرقي فقد احتوى القسم الحار على ثلاث حجرات ساخنة، وكذلك في حمام قصر الحير الغربي وحجرة غيار الملابس، وهي واسعة ومزودة بقاعة استقبال كما في حمام خربة المفجر، وكانت تستعمل لخلع الملابس والراحة سواء قبل الاستحمام أو بعده. وقاعة الاستقبال عبارة عن حجرة غير مدفأة تحتوي على بركة صغيرة (فسقية) ومصاطب من الحجر والرخام وغالباً ما كان يعلو هذه الحجرة قبة فيها فتحات ركب فيها الزجاج الملون.

وقد طور الأمويون الحمامات من الناحيتين الهندسية والعمارية لكي تتناسب مع القواعد والقيم الإسلامية ومتطلبات البيئة العربية الإسلامية، وقد تطور الحمام في هذا العصر تبعاً لمرونة الاستخدام أو البذخ في التصميم والبناء، وكذلك أعادوا استخدام بعض الحمامات مع ادخال تعديلات في تخطيطها كما في حمام أم قيس، ووادي اليرموك، وحمام عمواس.

هذا وقد استخدمت أساليب متنوعة لاقامة سقوف الحمامات مثل :

١. العقد البرميل ٢. العقد المتصالب أو المتقاطر ٣. القبة المعلقة

فقد غطيت القاعات الرئيسية الكبيرة مثلاً بالقبة ذات الفتحات الصغيرة والشكل المستدير من أجل ادخال الضوء كما في حمام خربة المفجر، واستخدم الحجر الكلسي والحجر الجيري الأحمر في بناء الحمامات كما في قصر عمره، وأحياناً كانت الحجارة كبيرة الحجم كما في جدران قصر الحير الغربي، وفي حمام قصر الحير الشرقي تبادلت في البناء مداميك من الحجر مع مداميك من الآجر المشوي.

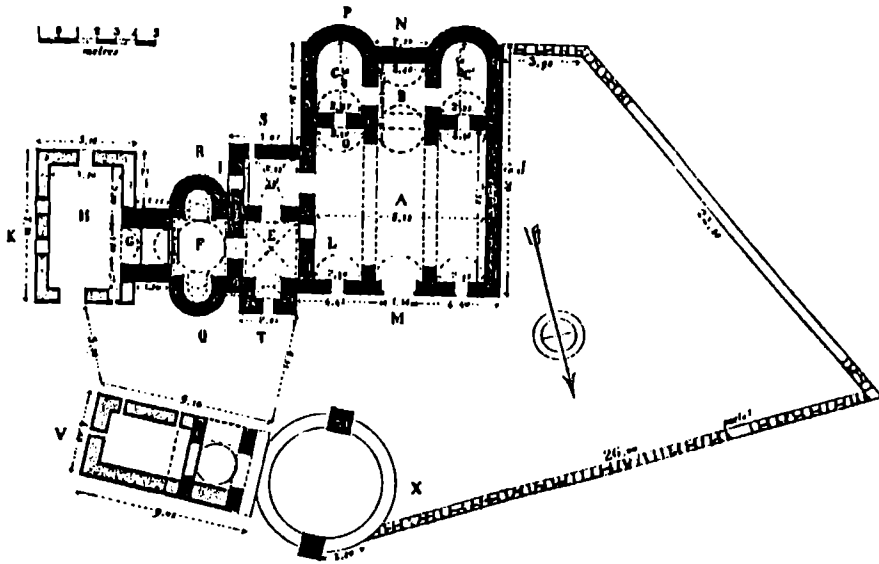
ومن نلك نرى أن الحمامات في ذلك العصر استخدم لبنائها الآجر والحجر والرخام وهي مواد تتحمل الماء ويتناسب التخطيط مع مواد البناء في أداء وظيفة الحمام. كما أن

أرضيات الحمامات كانت تظلل بالقار وفرشت الأرضيات بالرخام ليسهل تنظيفها كما هو في حمام قصير عمرة، أما في حمام خربة المفجر فقد فرشت أرضياته بالفسيفساء. ومن ذلك نلاحظ اعتماد الحمام الأموي على الهواء المسخن وليس على البخار وبالتالي تكون حاجته الى الماء قليلة.

والشواهد الأثرية للحمامات في العصر الأموي هي :-

حمام قصير عمرة :-

يقع قصير عمرة على مساحة ٨٥ كم الى الشرق من عمان والى الجنوب الغربي من واحة الأزرق وقد اكتشف في حزيران عام ١٨٩٨ من قبل الويس موزيل Alios Mosil الذي عاد وزار القصر مرة أخرى عام ١٩٠١ بصحبة الرسام ميليج Mielich الذي عمل مسحاً كاملاً للموقع. ويتألف البناء من قسمين :



مخطط حمام قصير عمرة - عن (Creswell 1969:Fig.450).

- (A) القاعة
- (B) حنية الممرش
- (C, C) غرف صغيرة
- (D) الغرفة الباردة
- (E) الغرفة الدافئة
- (F) الغرفة الحارة
- (G) ممر وقبة الموقد
- (H) ساحة

القسم الأول : الخاص بالقاعة واقامة الخليفة فالقاعة مستطيلة مغطاة بثلاثة أقبية برميلية وفي القسم الجنوبي غرفتان صغيرتان تحيطان بحنية العرش المخصصة لجلوس الخليفة، وفي الزاوية الشمالية الشرقية لقاعة الاستقبال نافورة مياه لتلطيف جو القاعة وتبريده.

القسم الثاني : - بناء الحمام في الجهة الشرقية من قاعة الاستقبال، ويتصل معها بواسطة بوابة تؤدي الى غرفة مستطيلة وهي الغرفة الباردة، وكانت تستعمل لتغيير الملابس، وأبعادها ٢٨٢ × ٢٣٠ متر، وهي مسقوفة بقبوض نصف برميلي وتوجد فيها نافذة في الجهة الشرقية قريبة من السقف والغرفة الثانية تقع الى الشمال من الأولى وهي اكبر حجماً منها وهي مربعة الشكل طول ضلعها ٢٨٢ متر مسقوفة بأقبية متقطعة (سقف جملوني) وتسمى بالغرفة الدافئة. وإلى الشرق منها تقع الغرفة الثالثة أو الغرفة الساخنة وهي ذات مخطط بيضوي، مسقوفة بقبة محمولة على مثلثات كروية وهذه القبة ذات أربع نوافذ، حيث يخترق الحائط الشمالي والجنوبي حنية تنتهي في الأعلى بنصف قبة. ويبدو أن هاتين الحنيتين كانتا بمثابة أحواض للاستحمام بالمياه الحارة حيث أن أرضيتها أكثر انخفاضاً من أرضية الغرف نفسها، وإلى الشرق من الغرفة الساخنة يوجد ممر عريض مسقوف بقبوض نصف دائري أقيم عند أرضية طرفه البعيد - الموقد - الذي كان يزود الغرفتين الساخنة والدافئة بالهواء الساخن. وبلي هذا الممر ساحة مربعة تركت مكشوفة حتى تسمح للرياح بدفع الهواء عبر الموقد الى غرفة الحمام المجاورة، كما كانت هذه الساحة تستخدم لخرن الوقود أيضاً.

وكانت الغرفة الساخنة والغرفة الدافئة متصلتين بمرجل عبر أنابيب رصاصية موضوعة تحت بلاط الأرض في هاتين الغرفتين لمدادها بالماء الساخن من المرجل المبني الى الجهة الشرقية من جناح الحمام، وكانت الأنابيب تقوم بتدفئة الحمام الساخن أولاً ثم تتجه بعد ذلك الى الغرفة الدافئة. وهذه الطريقة لا تعرض المستحم الى التقلبات السريعة في درجات الحرارة، كذلك تقع على مسافة خمسة أمتار من غرف الحمام المنشآت المائية وتتألف من خزان مقام على قاعدة مربعة مرتفعة بحيث تسمح بانسياب المياه عبر أنابيب فخارية اسطوانية الى النافورة في قاعة الاستقبال وإلى خزان صغير أقيم فوق الموقد في الممر الذي يلي الغرفة الساخنة، ثم البئر الدائرية التي يبلغ عمقها ١٧ م، والمشيده من حجارة مشدبة، فالساقية التي تحاذي البئر من الغرب وهو حوض دائري قليل العمق يبلغ قطره ٨ م كان مخصصاً لدوران الداية التي تساعد في رفع المياه من البئر الى الخزان المجاور ولتصريف المياه توجد تحت الأرضية مجار تنقل المياه الى خارج المبنى من الزاوية الشمالية الشرقية من الأحواض.

وعند خروج المياه من المبنى كانت تأخذ طريقها في المجاري الموجودة في الجزء الجنوبي من القصر وكانت المياه القذرة تخرج من الأحواض الموجودة بالطريقة نفسها.

أما الرسوم في غرف الحمام فكانت تمثل الطيور والحيوانات والأشجار، وخاصة العنب: أغصانه وثماره وأوراقه، وبعض اللوحات تمثل عدداً من النساء وهن يحملن الدلاء

والأطفال أو يقمن بالمساعدة في الاستحمام وفي غرفة غيار الملابس توجد لوحة تمثل دائرة البروج و يوجد في وسطها مجموعة الدب الكبير والدب الصغير. وقد تم الاستنتاج من خلال الرسوم أن تاريخ البناء يعود لعهد الوليد بن عبد الملك أي عام (٧٠١).

حمام الصراح :-

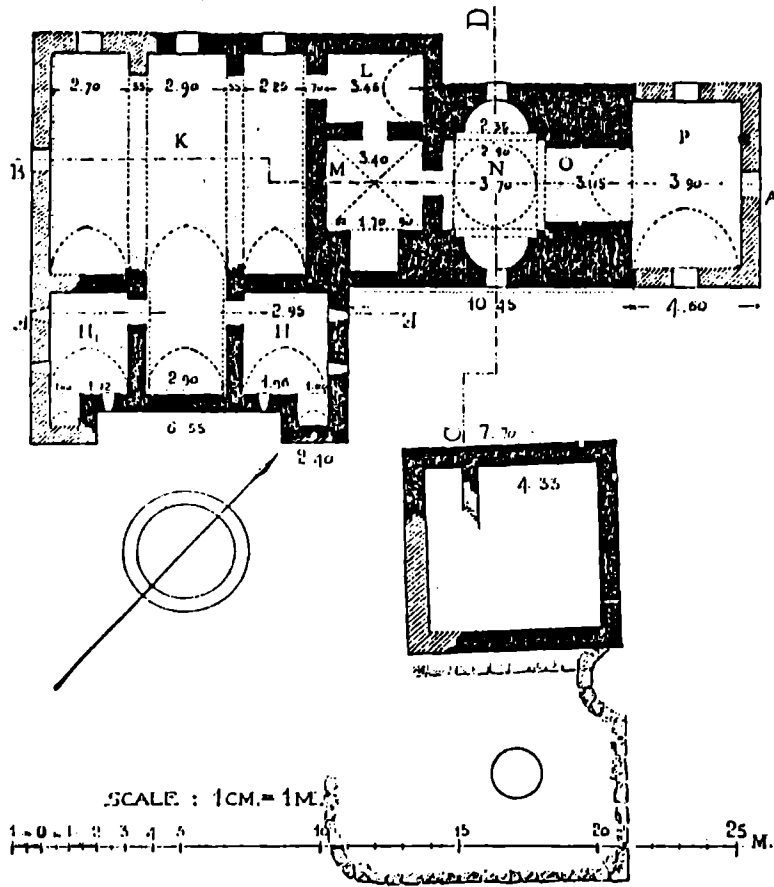
يقع على مسافة حوالي ٥٥ كم الى الشمال الشرقي من عمان وعلى مسافة ٤٥ كم الى الشمال الغربي من قصير عمرة ومخطط هذا الحمام الصراح مشابه تماماً لمخطط قصيرة عمرة ويتكون من ثلاثة عناصر أساسية :-

١. قاعة الاستقبال.
٢. مبنى الحمام.
٣. المنشآت المائية.

يتم الدخول الى الحمام عن طريق باب عرضه ٢ر٨ في منتصف الحائط الجنوبي لقاعة الاستقبال وتبلغ أبعاده ٨ر٩٥ × ٧ر٩٠، وقاعة الاستقبال مسقوفة كما في قصير عمرة بثلاثة أقبية برميلية، وفي الزاوية الشمالية الشرقية من القاعة توجد بركة فيها نافورة بعمق ٩٠ سم، وأبعادها ٢ر٩ م طولاً و ٥ر٠٥ عرضاً و يوجد في منتصف البركة طاحونتان حجريتان في أعلى كل منهما أنبوب فخاري، وتأخذ النافورة مياهها من خزان ماء يقع الى الشرق بواسطة أنابيب فخارية، ويتم الدخول الى مبنى عن طريق باب ارتفاعه ١ر٦٣ متر وعرضه ٠ر٨٠ م في الزاوية الشمالية الغربية من قاعة الاستقبال حيث يؤدي على غرفة غيار الملابس ذات القبو البرميلي. وفي مواجهة الحائط الشمالي لهذه الغرفة يوجد مقعد طويل طوله ٢ر٤٥ م بعرض ٨٠ سم وارتفاعه ٤٠ سم ولها باب آخر في منتصف الحائط الشرقي ارتفاعه ١ر٧ بعرض ٨٧ سم يؤدي الى الغرفة الدافئة وتوجد في داخلها فجوة مربعة أو قناة لتصريف المياه الى الخارج. وفي كل زاوية في هذه الغرفة توجد قطع من الأنابيب الطينية لتدفئة الجدران.

أما الغرفة الساخنة فيتم الدخول اليها عن طريق باب في منتصف الجدار الشمالي للغرفة الدافئة. وهي غرفة مربعة الشكل طول ضلعها ٢ر٧ م وهي مسقوفة بقبة معلقة، وفي الشمال الشرقي من الغرفة الساخنة يوجد ممر ذو سقف برميلي، يقود الى الساحة، تركت مكشوفة ليسمح للرياح بدفع الهواء الساخن الى الغرفة الساخنة من غرف التدفئة التي تحتوي على (١٦) عموداً رتبته من أربعة صفوف، وهو التتابع نفسه المتبع في قصير عمرة والاختلاف الوحيد أنه للمرور من غرفة غيار الملابس وللخروج منها يجب أن يستدير المرء الى اليمين بدلاً من اليسار.

وبالنسبة الى الزخارف فالاعتقاد السائد أن الحمام كان يحتوي على الكثير من الزخرف وهي الزخارف نفسها الموجودة في قصير عمرة.



مخطط حمام الصراج - عن (Creswell 1969: Fig. 553.)

(K) قاعة الاستقبال

(H.H.) غرف صغيرة تحيط بحنية العرش

(L) الغرفة الباردة (غيار الملابس)

(M) الغرفة الدافئة

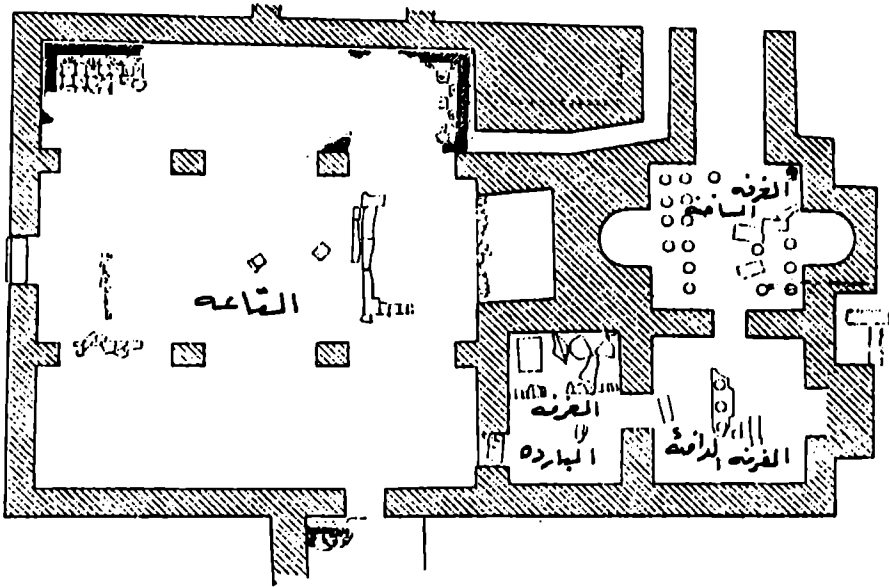
(N) الغرفة الحارة

(O) ممر سقف برميلي

(P) ساحة

حمام عنجر: -

تقع خرائب عنجر على مسافة قريبة من بعلبك، وقد قام بالتنقيب في هذا الموقع الأمير موريس شهاب، وتمكن من تحديد موقع الحمام في الجهة الشمالية من مبنى القصر وهو يتكون من قاعة مربعة سقفها يستند الى ثلاثة أروقة، وكل رواق يتكون من ثلاثة أقواس، ويمكن من خلال هذه القاعة الدخول الى غرف الحمام الثلاث، وهي مرتبة كما في قصير عمرة وحمام الصراح: الغرفة الباردة والدافئة والساخنة. والغرفة الساخنة مربعة الشكل ويمكن أن تكون مسقوفة بقبة، كما يوجد تجويف نصف دائري الى اليمين واليسار والأرضية مبلطة بالبلاط والموزاييك.

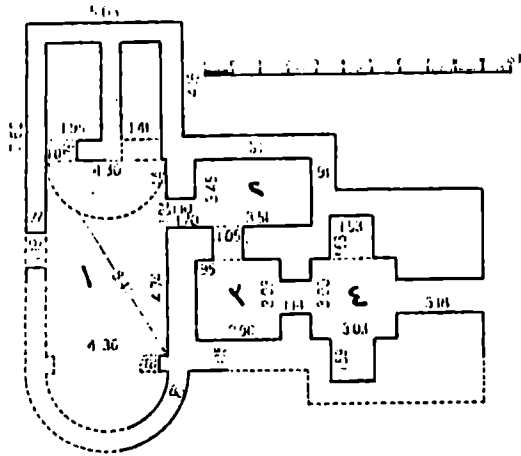


مخطط حمام عنجر - نقلا عن

(Creswell 1969:Fig.542.)

حمام جبل سايس (سايس) :-

يقع جبل سايس على بعد ١٠٥ كيلومترات في الجنوب الشرقي من دمشق حيث توجد في الموقع بحيرة قليلة العمق يتوقف ماؤها على الأمطار الشتوية، و يتبخر بكامله في أشهر الصيف، وقد درس الموقع الاثاري دوسو عام ١٨٩٩ واعتقد أن تاريخ الموقع يعود للعصر الأموي. أما الاثاري ألوموزيل يقول ان الموقع يعود للفترة الأموية واستند الى أقول البكري الذي يقول أن الوليد بن عبد الملك (٧٠٥ - ٧١٥ م) قد سكنه كما يتبين ذلك من أقوال ياقوت الحموي. و يحددها كريزويل بفترة حكم الوليد بن عبد الملك بدليل النقوش والكتابات التي وجدت. و يتكون الحمام من قاعة مغطاة بقبو برميلي مساحتها ٣٧ × ١٠ م يحيط بها صف من المقاعد و يتم الدخول اليها من طريق باب في منتصف الحائط الشمالي، ومن غرفتين صغيرتين وغرفة ثالثة مسقوفة بقبة معلقة وهو يشبه حمام قصير عمرة.

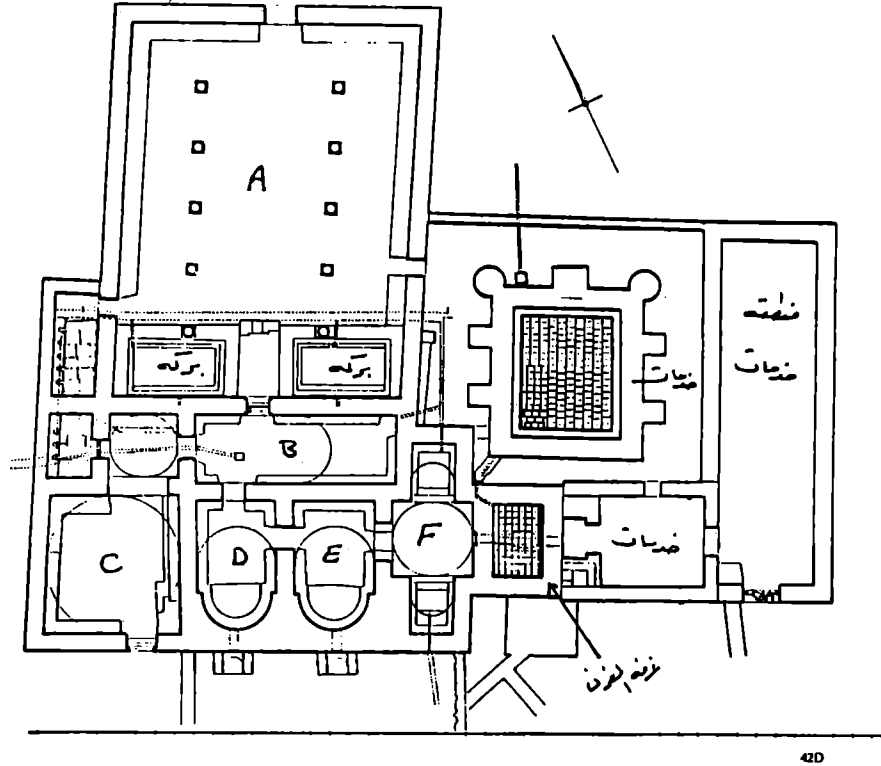


مخطط حمام جبل سايس / عن (Creswell 1969: Fig.539)

- ١ (القاعة)
- ٢ (الغرفة الباردة)
- ٣ (الغرفة الدافئة)
- ٤ (الغرفة الحارة)

حمام الحير الشرقي : -

يقع على بعد ١٠٥ كيلومترات شمال شرق تدمر، وقد قام اوليج جرابار Oleg Grabar بحفريات عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ أسفرت عن اكتشاف هذا الحمام الذي يقع خارج القصر من الجهة الشمالية وعلى مسافة ٦٠ م حيث دلت الحفريات على أنه حمام هام وواسع وبني قسمه السفلي من الحجارة وقسمه العلوي من الآجر وغطي من الداخل بالرخام، وتتم التدفئة فيه عن طريق البخار الذي يمر من الفراغات تحت الأرض. وقد رتب الحمام على شكل وحدات ومجموعها أربع وحدات.



مخطط حمام قصر الحير الشرقي

- (A) قاعة الاستقبال
- (B) غرفة دافئة
- (C) غرفة دافئة
- (D) غرفة حارة
- (E) غرفة حارة
- (F) غرفة حارة

نقلا عن (Grabar, et al, 1978:Fig.420)

والوحدة الأولى أبعادها ٢٠ × ١٥ م، قسمت بواسطة صفيين من الممرات الى ساحة وسطى كبيرة وساحتين جانبيتين صغيرتين، حيث عثر على قباب دهان اللون الأحمر مما يدل على أنها كانت مغطاة باللون الأحمر، وهي تحتوي على بركتين أبعادهما ٤٥ × ٢٥ × ٢٠ م وأرضيتهما مكونة من عوارض حجرية وأثار اسمنت بلون أشهب. وتشير الحفريات الى أنها مبنية من الحجارة ثم اكملت الجدران بالطوب الطيني المجفف بالشمس كما تشير الى أن القاعة كانت مسقوفة.

الوحدة الثانية: مكونة من غرفتين وتأخذ شكل حرف (L) وهي متصلة بالداخل ولا يستخدم فيها التسخين وغير مزودة بالبرك فالحجرة الأولى أبعادها ١١ × ٧ م، جانبها الغربي غير منتظم و يوجد لها باب في الجهة الجنوبية و يوجد في نهايتها الشمالية مقعد مع وجود أماكن لوضع الأحذية، وأرضيتها مفروشة بالحصر الصغيرة، وجدرانها مطلية. وهي مسقوفة.

أما الحجرة الثانية (الغرفة) فأبعادها ١٠ × ٣ م، وهي عبارة عن بهو وهذه الحجرة أكثر الحجرات استعمالاً وأكثرها ترميماً، وقد عثر على قطع من الزجاج والفخار غير المتجانس مما يدل على أنها جلبت من مكان آخر.

الوحدة الثالثة: حجرات الماء الساخن وهي حجرات ثلاث متجاورات، أرضيتها من الرخام، واثنان منها مزودتان بمقاعد على طول الجدران وبخزان آخر للماء الحار. وكان الماء الحار ينتشر من هذا الخزان الساخن الى أحواض الغسل والاستحمام في الحجرة الثالثة بواسطة الجاذبية الأرضية، كما يوجد بعض البخار الذي يسير عبر أنابيب فخارية بجدران الغرف الحارة.

الوحدة الرابعة: وهي منطقة الخدمات: وتقع الى الشرق من الغرف الحارة ومستواها أقل من مستوى حجرات الحمام وهي تحتوي على قاعتين مبلطتين متعاكستين الأولى في النهاية الشرقية أبعادها ١٨ × ٤ م وهي تستخدم لخزن المواد اللازمة للحرق و يحتمل أن تكون مسقوفة ولها باب واحد، والباحة الثانية أقل أهمية وهي مكونة من صف واحد من الحجارة المشذبة ويعود تاريخ بناء الحمام لسنة ٧٣٠ م وقد مر في ثلاث مراحل: -

الأولى: الفترة المزدهرة التي تميزت بوجود أرضيات من الرخام.

الثانية: وهي الاستمرارية وتميزت بوجود اضافات.

الثالثة: وهي التي تميزت بالاستخدام الجزئي للحمام.

وحمام الحير الشرقي حمام عام أقيم لخدمة الناس المتواجدين والزائرين، أما بالنسبة الى الزخرفة فهي قليلة. والشكل الوحيد الذي يمكن تحديده هو عبارة عن اطار كبير مكون من أوراق نباتية ولا يحمل أي منها مناظر انسانية أو حيوانية أو أية نقوش.

حمام الحير الغربي : يقع على بعد ٦٠ كيلو متراً الى الجنوب الغربي من تدمر، والحمام شمالي القصر على بعد ثلاثين متراً من البرج البيزنطي وشكله قريب من شكل المستطيل، وينقسم الى :

(أ) قسم المدفأة والغرف المدفأة

وهي ثلاث غرف الأولى مربعة والثانية مثلها وفيها بركتان على شكل حذوة الفرس والثالثة مربعة فيها بركة مربعة تبرز قليلاً الى الخارج من طرفها الغربي، ومصطبة عالية وفي طرفيها محرابان وبينهما بركة وتتألف من ثماني أو عشر دعائم في كل منها يمر بينها الهواء الساخن.

(ب) القسم غير المدفأ :

وفيه أربع حجرات، أولها غرفة المدخل وهي مكشوفة ومبلطة ببلاطات حجرية، والحجرة الثانية مستطيلة في زاويتها الجنوبية الغربية بركة، والحجرة الثالثة مربعة وفيها فوهة لتصريف الماء المستعمل.

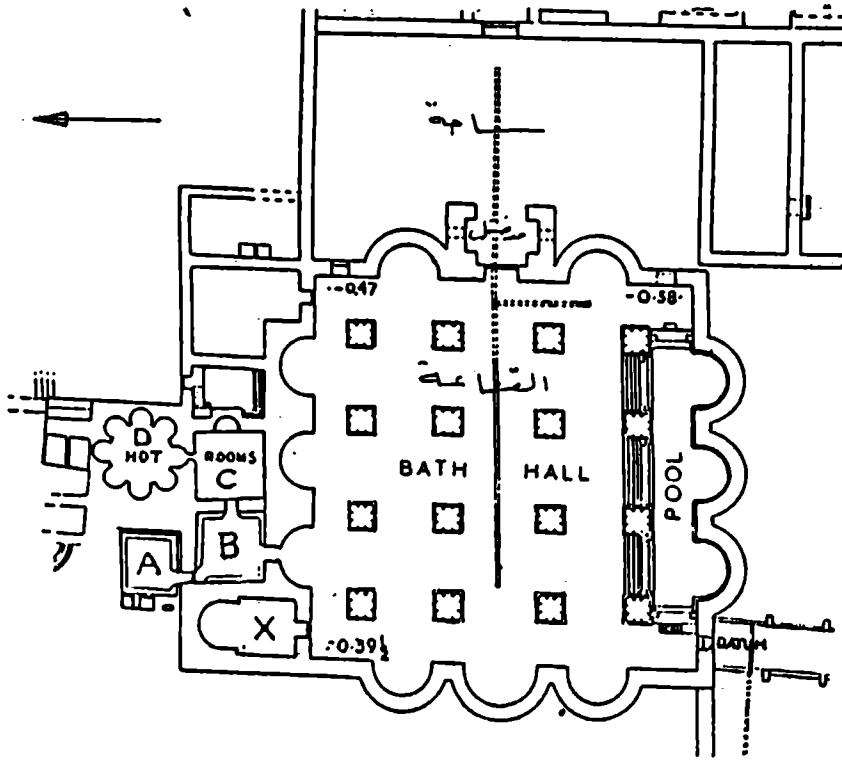
(جـ) حجرتان للتسخين : تستخدم لتسخين الماء الذي يجتمع في خزان فيسخن و يتحول الى بخار لدى مروره على الأرض الساخنة فوق الموقد.

(د) حجرة عاشرة : واقعة في الطرف الجنوبي من صف الغرف المدفأة تؤدي الى أماكن الوقود لتنظيفها أن حمام الحير الغربي يشبه حمام قصير عميرة وهو يعطي فكرة عن الحمام الأموي الذي ابتعد عن الحمام الروماني لعدم احتوائه على غرف باردة.

حمام خربة المفجر: يقع قرب أريحا ويعتبر هذا الحمام من أكبر الحمامات الأموية و يمتاز بوجود قاعة كبيرة مربعة طول ضلعها (٣٠ م) وقد بني بغرض اللهو والتسلية أكثر منه لغرض النظافة، وله مدخلان الأول في الجهة الجنوبية يؤدي مباشرة الى القصر عن طريق ممر مغطى ربما كان يستخدم من قبل الخليفة، والباب الثاني الرئيسي ويقع في الجهة الشرقية وهو باب واسع يقوم على برج مسقوف ومزخرف من الجهة الأمامية وجد في أحدها تمثال من الجبس للخليفة هشام بن عبد الملك واقفاً بين أسدين وهناك تمثال آخر لجندي بكامل اسلحته وفي أسفل القبة يوجد صفان الخراف النائمة معمولة من الجبس الملون، وفي كل قوس يوجد تمثال لرجل رافعاً ذراعيه حاملاً أزهار وهو مصنوع من الجبس أيضاً.

و يتكون المبنى من الأقسام التالية : -

(أ) القاعة المربعة الواسعة : يتم الدخول إليها من الجهة الشرقية عبر رواق بارد، وتوجد فيها بركة واسعة في الجهة الجنوبية طولها (٦٨) قدماً وعمقها أربعة أقدام وتشغل حوالي ١/٦ المساحة الكلية لهذه القاعة وهذه القاعة تمثل غرف غيار الملابس مع غرفة الحمام البارد نظراً لوجود بركة الماء البارد فيها.



مخطط حمام خربة المفجر - عن (Hamilton 1949:Fig.1)

- (D) غرفة ساخنة
- (C) غرفة ساخنة
- (B) غرفة دافئة
- (A) غرفة وضوء

(X) الغرفة الخاصة بمالك القصر

ب) الغرفة الخاصة: تقع في الزاوية الشمالية الغربية من القاعة، وهي مربعة وفيها تجويف أرضي في نهايتها الشمالية، والغرفة مزودة بمقاعد على طول جوانبها الشرقية والغربية وأسفل الجزء الذي تغطيه القبة نصف الدائرية للحنية، وقد بلطت الغرفة ومقاعد الجلوس فيها بالفسيفساء بأشكال هندسية وظهرت عدة زخارف بالفسيفساء تمثل شجرة رمان وعلى يمينها غزالان يرعيان العشب، وعلى يسارها أسد يهاجم غزالاً ثالثاً. وجدران هذه الغرفة غطيت بالجبس المحفور وقد خصصت لاستراحة مالك القصر.

ج) غرفة صغيرة مجهزة بمقصات من الدكة مبلطة بالرخام تزود بالماء عن طريق خزانين في الجدار الغربي وربما يستخدم هذا الماء للوضوء.

هـ) الغرف الساخنة : تتكون من غرفتين الأولى مربعة الشكل وفيها فرن وهو عبارة عن نفق طويل مستقيم وفوقه سدة في الحائط تحتوي على القناة المستقبلة للماء، التي كانت مبطنة بالرخام، كما احتوت على مقاعد طويلة من الطوب حول الجدران من الداخل ومدفأة بواسطة مواسير أو أنابيب.

الغرفة الساخنة الثانية : دائرية الشكل يتم الدخول إليها بواسطة باب من الجهة الشمالية وهي مزودة بثمانى حنيات تشبه حذاء الفرس، وهذه الغرفة أسخن من الأولى، وكانت ترتبط معها بفتحة تحت الباب بين الغرفتين. وفيها مدختان من الأجر ووجدتا متقاطعتين في زوايا قوائم، كما أن هناك خزان ماء موضوع مباشرة فوق الفرن و يبدو أن الماء الخارج من الخزان كان يعاد الى الغرفة الساخنة.

و) منطقة الحفريات : تقع مباشرة الى الشرق من الغرفة الساخنة وفيها تخزن المحروقات. وهناك خلاف حول باني هذا الحمام هل هو هشام بن عبد الملك (٧٢١ - ٧٤٣ م) أم الوليد الثاني بن يزيد بن عبد الملك. ويرجح أنه بني زمن الوليد. وقد لحق به الدمار بعد فترة قصيرة نتيجة هزة أرضية عام (٧٤٦م).

وتعتبر الزخارف في حمام المفجر من أهم الزخارف الإسلامية في العصر الأموي إذ احتوى الحمام على عدد كبير من الفسيفسات التي تشكل صوراً تشبيهية أو زخرفية رائعة التصميم، فقد ظهرت على أقواس الحمام صور لأشخاص نكور يحملون رباطاً من أوراق الخرشوف فوق صفوف الخراف النائمة، ثم صفوف على اثني عشر محراباً فيقف شخص انسان مذكر أو مؤنث والرجال يغطي كل منهم وسطه بقطعة قماش، والنساء يرتدين وزيارات من الخصر حتى السيقان و يتزين بقلائد وأقراص ومشاييل شعر. كذلك غطيت بعض الغرف بالرخام المرقش والملون. ويستدل على الزخارف استعمال الجبس على نطاق واسع، وهذا الفن اقتبسه العرب عن الفرس. وكذلك يلاحظ المهارة في الأداء والتنوع في النماذج الهندسية والأشكال الأدمية، وهذا الثراء في الزخرفة يدل على ما كان يتمتع به الأمويون من ثراء واسع.

حمام القسطل : - تقع القسطل على بعد حوالي عشرين كيلو متراً جنوب عمان وعلى ربوة طبيعية تطل حالياً على الطريق الذي يربط مطار الملكة علياء الدولي بعمان، وتقع بقايا الحمام الى الغرب من قصر القسطل، وهي تشتمل على قاعة اجتماعات بنيت فوق مجمع الحمام، وهذه البقايا لم تدرس بعد حيث كشفت عمليات التنقيب أيضاً عن حمام تحت الأرض ويعود تاريخه لعهد الخليفة الأموي الوليد بن يزيد (١٢٥هـ/٧٤٣م). وقد تدمر بهزة عام ٧٤٧م.

حمام قصر المشاش : - يقع على بعد ١٩ كم الى الشرق من الموقر وعلى مسافة ٢١ كم الى الشمال الغربي من قصر الحرائنة، ويقع الحمام بين الحفرة المربعة والبركة المستطيلة، وقد تم الكشف عنه بالكامل ويتألف مبنى الحمام من أربع غرف :

١ () الغرفة الأولى وهي المستطيلة، يتم الدخول اليها من باب عرضه ٩٠ سم في الحائط الشمالي، وتحتوي على مقاعد حجرية على طول الواجهة، وفجوتين قياسهما ٦٠ سم مخصصة لأغراض الاستحمام أن وجود هذه المنصة والمقاعد الطويلة لدليل أنها غرفة غيار الملابس.

ب () الغرفة الباردة: يتم الدخول اليها عن طريق باب الزاوية الجنوبية الغربية من غرفة غيار الملابس وفي جدارها الشمالي باب ودرجة تؤدي الى الغرفة الدافئة.

ج () الغرفة الدافئة: يتم الدخول اليها عن طريق الغرفة الباردة وهي ذات أرضية غائرة ومرفوعة على أعمدة أو دعائم من الطوب المستطيل، ولا يزال قسم كبير منها قائماً حتى الآن.

د () الغرفة الحارة: تسخن بواسطة الأرضيات المرفوعة التي تصل ما بين القرن الذي وضع بعيداً في الجهة الشمالية في نهاية الممر.

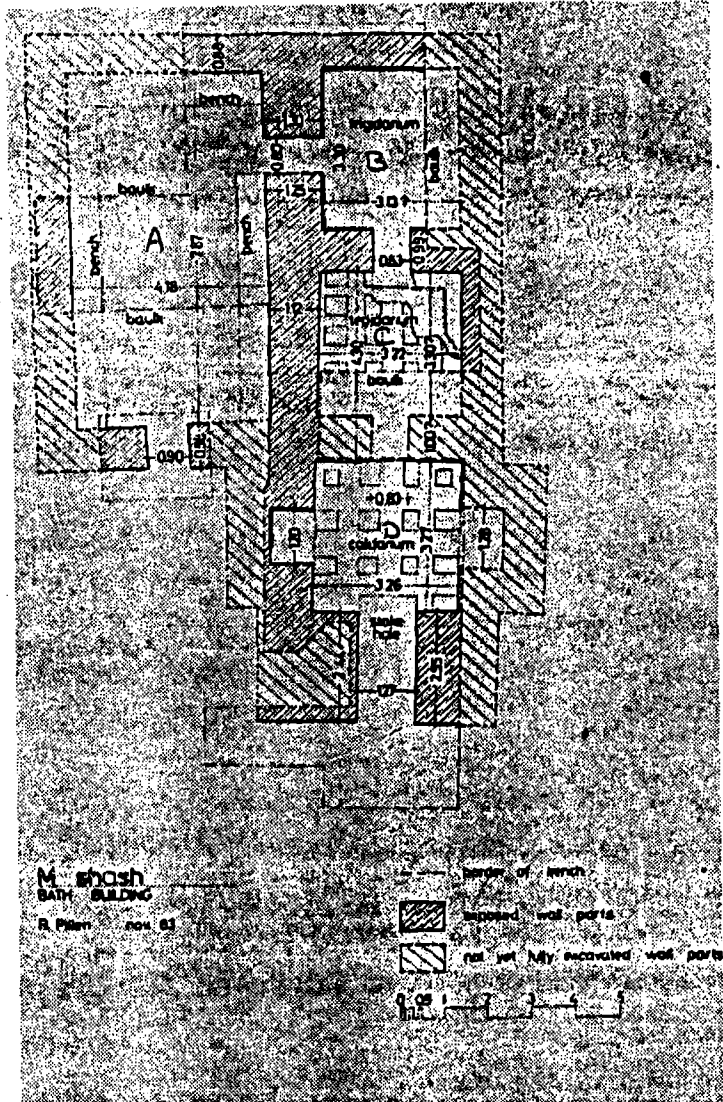
هـ () منطقة الخدمات: وهي مساحة مسورة غير مسقوفة تقع خلف القرن.

حمام قصر عين السل :-

يقع على مسافة ١٧٥ كيلومتراً الى الشمال الشرقي من قلعة الأزرق، وتم اكتشافه حديثاً من قبل ديفيد كينيدي David Kenndey الذي افترض أن البناء الرئيسي عبارة عن حصن روماني أو عزبه أعيد بناؤها وسكنها في الفترة الأموية ويتألف الحمام من :-

١ () الغرفة الباردة: يتم الدخول اليها عن طريق مدخل ضيق عرضه ٧٨ سم وفيها دكة أو منصة ارتفاعها ٣٠ سم وعرضه يتراوح بين ٤٥ - ٩٥ سم على امتداد الجدران الجانبية باستثناء الجدار الجنوبي، وفيها خزان ماء ويخترق الجدار الغربي قناة عرضها ٢٨ سم.

ب () الغرفة الحارة الرئيسية: يتم الدخول اليها عن طريق باب عرضه متر في الجدار الشمالي للغرفة الباردة، كما اكتشفت داخلها أنابيب فخارية دائرية يجري فيها الدخان الصاعد للخارج.



مخطط حمام قصر المشاش عن (Bisheh 1989:PL,4).

(B) الغرفة الباردة

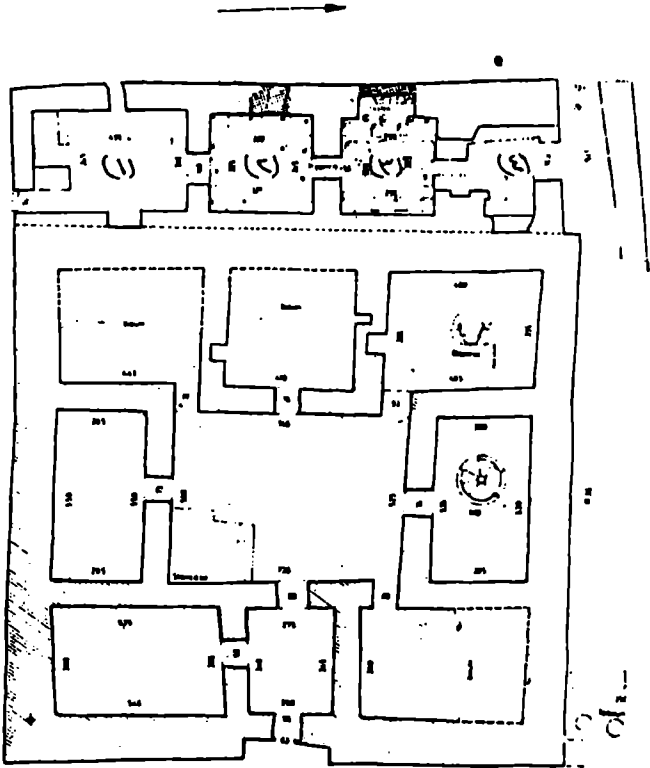
(A) غرفة غيار الملابس

(D) الغرفة الحارة

(C) الغرفة الدافئة

(ج) الغرفة الحارة الثالثة أو الغرفة الشمالية : تدل الآثار على أنها تحتوي على أربع دعائم مبنية من الطوب صفت على طول جانب الجدار الغربي والشرقي وفي منتصفها دعائم مبنية من عوارض بازلتية ومنها حوض عرضه ١٨ م وعمقه ٧٠ سم وتخرج المياه من الحوض من خلال فتحة صغيرة في الجدار الغربي .

(د) غرفة الخدمات : تقع الى الشمال من الغرفة الحارة الشمالية حيث يوجد ممر في نهايته البعيدة، يفترض أن توجد غرفة المستودع وخلف هذه الغرفة توجد منطقة الخدمات .



مخطط حمام قصر عين السل - عن (Bisheh 1909:PL.6).

- (١) الغرفة الباردة
- (٢) الغرفة الحارة الرئيسية
- (٣) الغرفة الحارة الثانية
- (٤) منطقة الخدمات

الأعلام

— ٦ —

٣١	إبراهيم بن محمد
١٣٥، ١٣٢، ٨٧	إبراهيم بيضون
١٨	إبراهيم بن الوليد
٦٧	إبراهيم حسن
١٣٤	إبراهيم العدوي
١٣٥	إبراهيم اليباري
٤٩	ابن الحكم
٥٢، ٣١، ٢٢	ابن خلدون
١١٥، ١١٤، ١١٢، ١١١، ٩٩	ابن الزبير
٥٨، ٥٧، ٢١، ٢٠، ٤٣، ٧	ابن عبد الحكم
٤٣	ابن العبري
٣٠	ابن عساكر
٣٥، ٣٢	ابن النديم
١٧	ابن الاشعث
١٣	ابن يربوع الفزازي
٤٥	ابو أيوب الانصاري
١٧	ابوبكر بن ابي مريم
٦٧، ٤٦، ٣٦	ابو جعفر المنصور
٢٠	ابو الجهم بن كنانة
٢٨	ابو الحارث
١٧	ابو حفصة
١٨	ابو الخطار
٢٨	ابو خيثمة
١٥	ابورويحة الخثعمي
٦	ابو العباس ابن الفرات
١٠	ابو العباس السفاح

٧	أبو عبيد
٣١، ٨	أبو عبيدة
٣١	أبو عمرو بن العلاء
٢٣	أبو سلمة الخلال
٢٧، ٨	أبو يوسف
١٣٧، ١٣٦، ١٢١	إحسان عباس
١٣٣	أحمد بدر
٣٠	أحمد بن طولون
٢٢	أحمد بن يوسف بن القاسم بن صبيح
١٣٥	أحمد زكي صفوت
١٣٥	أحمد سليم سعيدان
٣٢	أحمد شلبي
١٣٥	أحمد علي
١٠	أوثال النصراني
٨٠، ٧٧، ٧٥، ٧٢	أرشيالد لويس
٣٣	إرسطوطاليس
٣٠، ٥	إسحاق بن قبيصة
٢٧	إسحاق بن يحيى
٢٨	أنس بن مالك
١٥	الأخطل
١٤٢	الولسي موزيل
١٧	أم الحكم
١٣٧	أنيس زكريا النصولي
٤٠	أنيس صايغ
٣٧	أنستاسيوس
١٣	انتناس
٣٣	أهريق بن أعين
١٤٨	أوليج جرابار
٧٩، ٦٣، ٦٠، ٤٣	أيكهوف

- ب -

بازغيس	٣٤
باسيليوس	٦٥
بدوي عبد اللطيف	١٣٤
بروفو جينتوس	٥٣
بسر بن أرطاة	٤٣، ٤٢
بسيل	٦٧
بشير بن محمد	٢٨
البكري	٥٢
بلج بن بشر	١٨
البلاندي	١١٢، ٥١، ٥٠، ٤٦، ٤٢، ٤١، ٤٠، ١٨، ١١، ٧

- ت -

تراجان	٤٩
تسالونيكي	٤٨
ثابت إسماعيل الراوي	١٣٤
ثيودورا	٣٧
ثيوفانوس	١١٢، ٥٨، ٤٥

- ج -

الجاحظ	٣٢، ٣١، ١٧
جرجي زيدان	٧١
جرير	٣١
جستنيان	٧٥، ٧٣، ٤٤، ٤٢
الجعد بن درهم	١٢١
الجهشياري	٣٥، ٣٤، ٣٣، ٢٩، ٢٧، ١١، ١٠
جورج عطية	١٢٧

- ح -

١٢١	الحارث بن سعيد
١١٢	حبیب بن مسلمہ
١١٥، ١١٤، ١١٠، ٣٦، ٣٤، ٢٤، ٢٠، ١٢، ١١	الحجاج
٥٢، ٥١، ١٣	حسان بن النعمان الغساني
١٣٢	حسن إبراهيم حسن
١١٤	حسن عثمان
١٣٣	حسن مراد
١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٢٢	حسين عطوان
٣٣	الحكم بن عبد الكوفي
٦١	حيان بن شريح

- خ -

١٠	خالد بن برمك
٣٥	خالد بن عبد الله
٣٤	خالد القسري
٣١	خالد بن كلثوم
١٠٤	خالد بن الوليد
٣٢	خالد بن يزيد
٩٤	الخضري
١٦	خنعم
٢٧	خليفة بن خياط
١٣٧	خليل داود الزرو

- د -

١٢٧	دكسن - عبد الأمير
١٢٢	الدوري - عبد العزيز
١٢٢	الدينوري
١٥٣	ديفد كندي

— ذ —

١٦	ذكوان بن عبد الله
١٢٦	ذنون طه
٢٩	ذويد

— ر —

٤٢	الرشيد
١٢٦، ٩٤	رضوان السبيد
٣٥	روح بن زنباع
١٢٢	روزنثال
١٣٥، ١١٦	رياض عيسى

— ز —

٣٣، ١٠	زادان فروخ
٢٦	الزبير بن العوام
٣١	الزهري
٣٤، ٣٣، ٢٩، ٢٤، ٢١	زياد بن أبيه
٢٩	زياد بن أبي سفيان

— س —

٣٦، ٣٥، ٣٣	سالم
١٤٧	سايس
٣٣، ١٢، ١١، ٩، ٦	سرجون بن منصور
١٥	سعد بن معاذ
٢٥	سعيد الحرشي
٣٥	سعيد بن الوليد
٢٢	السفاح
٤٥	سفيان بن عوف
١٩	السكاسك

٣٦	سليط بن جرير
٣٤	سليم بن أيمن
٤١	سلاميس
٣٣، ١١، ٩	سليمان بن سعد الخشنى
١٠	سليمان المشجعي
١١٨، ٦٧، ٤٥، ٢٩، ٢١، ١٨، ١٠، ٩، ٥	سليمان بن عبد الملك
١٥	سمرة بن جندب
١٣٢	سهيل زكار
١٣٦، ١٣٣، ١٠٩، ٩٩، ٩٦، ٤٦	سيد عبد العزيز سالم
١٣٦	سيدة اسماعيل الكاشف

- ش -

١٣٨	شحادة الناطور
-----	---------------

- ص -

١٣٨، ١٣٣، ١٠٣، ٩٣	صالح العلي
١٢١	صالح أبو عبد السلام
٣٣	صالح بالحجاج
٣٣، ١٢، ١١	صالح بن عبد الرحمن
١٣٨، ١٣٧	صالح حمارنه
١٣٤	صلاح الدين المنجد

- ط -

١٢٦، ١١٢، ١٠٤، ٩٦، ٤٥، ٣٥، ٢١، ١٦	الطبري
١٠٠	طه حسين

- ع -

٤٠	عبادة بن الصامت
٤٢	عاصم بن أبي سرح

٤٩	عبد الله بن أبي سرح
٥٢	عبيد الله بن الحبحاب
١٢٧، ٣٥، ٢٠، ٧	عبيد الله بن زياد
١١٥	عبد الله بن الزبير
٣٦، ٣٥	عبد الله بن سالم
١٠٠	عبد الله بن سبأ
٤٣	عبد الله بن سرح
٤٣، ٤٠	عبد الله بن سعد
١٢	عبد الله بن علي
١٣٤	عبد الله فياض
٣٦	عبد الله القسري
٤١	عبد الله بن قيس
١٢٦	عبد الله بن لبيعة
٥٢	عبد الله ابن مروان
٣٤، ٢٣	عبد الحميد بن يحيى
١١٧، ١١	عبد الرحمن بن محمد الاشعث
٤٧	عبد الرحمن بن حبيب
١٣٤	عبد السلام رستم
٥١	عبد العزيز بن مروان
١٣٣، ١٣٢، ١٠٢، ١٠١، ٩٤، ٩٣	عبد العزيز الدوري
١٣٥، ١١٤	عبد الأمير دكسن
١١٦، ١٣٦	عبد المجيد الكبسي
٧٤، ٥١، ٤٦، ٤٤، ٣٥، ٣٤، ٢٩، ٢٥، ٢٠، ١٧، ١٦، ١٥، ١١، ٩	عبد الملك بن مروان
١١٥، ١١٢	
١٣٤، ١٠٧، ٩٩	عبد المنعم ماجد
٣٢	عبيد بن شريح
٥٢	عرفجة بن هرثمة
٥١	عطاء بن رافع
٤٣	علقمة
١٣٢، ٩٩	علي إبراهيم حسن

١٣٤	علي حسن الخربوطي
١٣٢	علي مظهر
٨٢، ٦٧، ٦٦	علي محمد فهمي
١٣٦	عماد الدين خليل
٤٩، ٣٩، ٣٠، ١٦، ١٥، ١٣، ١٠، ٨، ٦	عمر بن الخطاب
٢٨	عمر بن الزبير
٣٤	عمر بن هبيرة
٤٩، ٤٠، ٣٨، ٧	عمرو بن العاص
٤٦، ٣٢، ٢٩، ٢٨، ٢٥، ٢٣، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ٩	عمر بن عبد العزيز
١١٨، ٩٢، ٩٠، ٧٩، ٦١، ٥١	
١١٠، ١٠٧	عمر فروخ
٥٧	عمرو بن كلثوم
٣٥	عمرو بن نافع

- غ -

٤٤	غريغوريوس
١٢	غسان بن عبد الحميد

- ف -

٥٠	فاسيليف
١٣٧، ١٢٠	فالح حسين
٣١	الفرزدق
٤٥	فضالة بن عبيد الانصاري
١٣٧، ١٢٠، ٤٦، ٤٥	فيليب حتي

- ق -

٣٥	قبيصة بن ذؤيب
٤٨	قتيبة بن مسلم
٣٤	قحذم بن أبي سليم

٢٥، ٢٣، ١٣	قدامة بن جعفر
٨٢، ٦٧، ٦٢	قره بن شريك
٦١، ٤٥	قسطنطين
٢٠	قطرى بن الفجاءة الخارجي
٢٧، ٢٦، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٥	القلقشندي
١١٧	قيس الكندي

— ك —

٧٦	كرزون
١٢٧	الكلبي
٧٦	كوماكيو
٤٤	كونستانز
٤٢	كولوسس
٧٥	كبير هايوت

— ل —

١٢٤	لطفى عبد الوهاب
٥٤، ٧١، ٧٠	ليون السادس

— م —

٣٢	ماسرجويه البصري
٤٢	المأمون
١٢٦، ٢٧	الماوردي
٣٥	المبرد
٢١	المجاشعي
٧	المداثني
١٧، ٢٧	مروان بن الحكم
٣٤، ٢٣، ١٩، ١٨، ١٦، ١٤	مروان بن محمد
٣٤	مروان بن اياس

٩١	مروان بن عبد الملك
١٢	مردانشاه بن زادن
٧٦، ٣٢	المسعودي
٣٥	مسلم بن عقيل
١٨، ١٧	مسلمة بن عبد الملك
٧	مسلمة بن محارب
٧	مسلمة بن مخلد
١٢٤	مصطفى العبادي
١٢٦	المحاسبي
١٣٧	محمد أديب
٥٠	محمد بن سهم
٢٨	محمد بن عمر
٤٨	محمد بن القاسم
٣٤	محمد بن يزيد
١٣٢	محمد بن جمال الدين سرور
١٣٨، ١٣٦	محمد خريسات
١٣٢	محمد الخضري
٢٩، ٢٨	محمد رسول الله
١٣٩	محمد سليمان الروسان
١٣٥	محمد صالحية
١١٦، ٩٣، ١٠٧	محمد عبد الحي شعبان
١٣٦، ١٣٢، ٩٤	محمد عمارة
٧٠، ٦٩، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦١، ٥٧، ٥٤	محمد فهمي
٤٩، ٤٦، ٣٩، ٣٣، ٣٢، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ١٩، ١٧، ٧، ٦، ٥	معاوية بن أبي سفيان
١١٧، ١١١، ١٠٧، ١٠٤، ٩٢، ٩١، ٥١، ٥٠	
١١٨	معاذ بن جبل
٣٤	المغير بن أبي قره
٣٤	المغير بن عطية
٥٣	المقدسي
٢١، ٧، ٦، ٥	المقريري

٢٣	المفري
١٠	مهاجر بن عبد الرحمن
١٢٢, ٥١, ٣٦	المهدي
٦٢, ٥٢, ٥١	موسى بن نصير
١٢٦	ميخائيل السوري
١٧	ميمون الجرجماني

- ف -

١٣٥, ١١٤, ٦٣	نبيه عاقل
٣٥	نصر بن سيار
١٣٥, ١١٦, ٥	نجدة خماش

- ه -

٦٢	هرقليوس
١٢٣, ٩٢, ٤٦, ٤٠, ٣٥, ٣٣, ٢٩, ٢٧, ٢٥, ٢١, ١٨, ١٢, ٩	هشام بن عبد الملك
١٥٢, ١٥٠	
٧٨	هنري بيرن
١٠٨	هنري لامنس
٥٦	هيلير بلوك

- و -

٤١	الواقدي
٦	وانثناس
١٥٢	الوليد الثاني
١٤٧, ١٤٤, ١٤٠, ٢٩, ٢٣, ١٩, ١٣, ٩, ٥	الوليد بن عبد الملك
١٥٢, ٤٦	الوليد بن يزيد
١٢١	غيلان الدمشقي
٨٩	ولهوزن

- ي -

١٤٧	ياقوت
٣٤	يحيى بن يعمر
٦٧، ٣٥، ٢٠، ٨	يزيد بن معاوية
٣٤	يزيد بن المهلب
١٥٢، ٥١، ٤٦، ٢٣، ١٤، ٩	يزيد بن عبد الملك
١٢٢، ٩٦، ١٩، ٧	اليعقوبي
١٣٤	يوسف العش
٣٥، ٣٤	يوسف بن عمر

الشعوب والقبائل

— ١ —

٦٦,٥٢,٥٠,٤١,١٢	الأقباط
١١٣,٨١,٨٠,٧٥,٦٤,٦٣,٦٢,٦١,٥٣,٤٨,٤٧,٤٦,٢٧,١٠	الأمويون
١٥	الأوس
١١٢	أنباط

— ب —

١٠٥,٣٧	البرابرة
١١٠,٩٣,٣٠,٢٩,١٦,١٠	بنو أمية
٣٣	بنو تميم
٢٨	بنو كلاب
١٢٧	بنو كلب
٣٦,١٢	بنو مروان
١٥	بنو هاشم
٥	البويههيون
٧٩,٧٧,٧٤,٧٢,٦٤,٦٢,٥٥,٥٣,٤٩,٤٧,٤٦,٤٤,٤٣,٤٢,٣٩,٣٨	البيزنطيون

— ت —

٣٤	الترك
----	-------

— ج —

١١٣,١١٢,١١١,١٧	الجراجمة
----------------	----------

— خ —

١١٧,١١٠	الخوارج
---------	---------

- ر -

الروم
١١٢, ٨٠, ٦٦, ٥٧, ٥٦, ٥٣, ٥٢, ٥٠, ٤١, ٤٠, ٣٩, ٣٧, ٢٨, ٢٤, ١٦, ٧
٤٠٤, ١١٣

- س -

الساسانيون
٣٨
السفليانيون
٢١, ٢٠

- ش -

الشاميون
٨٧, ٧٤

- ط -

الطولونيون
٦٠

- ع -

العباسيون
١١٩, ٨٠, ٦٤, ١١, ٥
العبيديون
٥٣
العجم
٥٢, ٣١
العرب
٥١, ٤٩, ٤٨, ٤٧, ٤٥, ٤٤, ٤٣, ٤٢, ٤١, ٣٩, ٣٦, ٣٨, ٣٤, ٣١, ٢١, ١٧, ١٥
١٠٦, ٩٦, ٨٨, ٨١, ٨٠, ٧٦, ٧٤, ٧٢, ٦٥, ٦٣, ٦٢, ٦٠, ٥٧, ٥٥, ٥٤, ٥٣, ٥٢
١٢١, ١١٠
العراقيون
٢٤

- ف -

الفاطميون
٦٠, ٤٨
الفرس
٣٧, ٣٣, ٣٠, ٢٩, ٢٤, ١٢, ١٠
الفندال
٣٧

- ق -

قريش ١٩

- ك -

الكارولنجيون ٨٠

- ل -

اللومبارديون ٨٠، ٧٨

- م -

المردة ١١٣، ١١٢، ١١١

المسيحيون ١٢٨

المسلمون ١٤٠، ١٢٨، ١١٢، ٥٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٢٧، ١٦، ١٤

المروانيون ١٢٧

المصريون ٤١

الأمكنة والبقاع

— أ —

٦٤	اتاليا
٧٤,٦٣,٦٠	اسبانية
٦٤,٦٠,٤٨	اسيه
١٤٠	افاميا
٦٣,٦٢,٦٠,٥٣,٥٢,٤٩,٤٨,٤٧,٤٤,٤٣,٣٧,١٣	افريقية
١٤١	ام قيس
١٠٤,٥٠,١٤,١٠,٨	الاردن
١٢٥,٨١,٨٠,٧٧,٧٣,٦٣,٦٢,٥٠,٤٩,٤٧,٤٢,٤١,٤٠,٣٩,٣٨,٣٢	الاسكندرية
٦٤	الاناضول
١١٠,٦٣,٥٣,٥٢,٢٣,١٨	الاندلس
١١٢,٤٠,١٧,٣٢	انطاكية
٢٤	ايران

— ب —

٦٣,٥٦,٤٩	البحر الأحمر
٧٧	البحر الأسود
٨٨,٧٩,٧٤,٦٣,٦٢,٥٧,٥٦,٥٤,٥٣,٤٩,٤٣,٣٨,٣٧	البحر المتوسط
٤٦,٤٥	بحر مرمرة
٧٨,٦٣,٤٦,٤٤,٤٣	البحر الايجي
٦٦,٤٢,٣١,٢٤,٢١,٢٠,١٤,١٠,٧,٦,٥	البصرة
٤٠	بعلبك
٦٤	بغداد
١٨	بلسح
٦١,٦٠	البندقية

بيسان	١٤٠
بيزا	٦١
بيروت	٨١، ٦٣

— ت —

تونس	٨١، ٨٠، ٦٣، ٦٠، ٥٦، ٥٢، ٥١
------	----------------------------

— ج —

الجابية	١٢٧، ١٢٦، ١٠٨، ١٠٤
جرشن	١٤٠
جزيرة أرواد	٣٨
جزيرة اقريطش	٤٢
جزيرة رودس	٤٢
الجزيرة العربية	١٠٧، ١٠٤
الجزر الهلينية	٧٨
الحجاز	١٣١، ١١٧، ١٠٣، ٨٧، ٧٣، ٢٦، ٢٤، ٧
حاران	٣٢
حطين	١٣١
حمص	١٠٤، ١٤، ١٣، ١٠
الحير الشرقي	١٤٨
حيفا	٥٩

— خ —

خراسان	١٣١، ٣٥، ٢٤، ١٨
خربة المفجر	١٥١، ١٥٠، ١٤١

— د —

دمشق	١٤٠، ١٣٥، ١١٩، ١٠٨، ١٠٤، ٩٠، ٧٥، ٧٤، ٣٤، ٢٧، ١٩، ١٤، ١٠، ٧، ٦
دمياط	٥٣

الرها	٣٢
رودس	٤٤
الرياض	١٢١

— س —

السامرة	٨
سردينيا	٨٠، ٧٧، ٥١، ٤٧، ٣٧
السفد	٣٥
السلط	١٤٠
السند	٨١، ٢٤
سوريا	١٢٠، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ٧٤، ٥٩، ٣٨
السويس	٤٩

— ش —

الشام	٢٩، ٢٧، ٢٦، ٢٣، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١١، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥
	٩١، ٩٠، ٨٨، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٣، ٦٦، ٥٢، ٥٠، ٤٩، ٤٦، ٤٠، ٣٨، ٣٣، ٣٠
	١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٦، ١١٢، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٥، ١٠٤
	١٤٠، ١٣١، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥

— ص —

صقلية	٨٠، ٦٣، ٦١، ٦٠، ٥٢، ٥١، ٤٧، ٤٤، ٤٢
صور	٦٣، ٥١، ٤٩، ٤٠

— ط —

طرابلس	٨١، ٨٠، ٧٧، ٦٣، ٦٠، ٤٩، ٤٠
طرطوس	١٠٨، ٦٣، ٦٠، ٥١، ٤٨، ٣٨
طنجة	٨٠، ٦٠

- ع -

العراق	١١٥، ١١٠، ٣٤، ٣٠، ٢٨، ٢٥، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٦، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٧، ٦
	١٣١، ١١٧
عسقلان	٥٩، ٥١، ٤٠
عكا	٦٣، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤١، ٤٠
عمرة	١٤٦
عمان	١٥٢، ١٤٤، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ٥٢
عمواس	١٤١
عين السيل	١٥٥، ١٥٣

- ف -

فرنسه	٧٤، ٤٨
الفسطاط	١٢٥، ٦٦، ٦٤
فلسطين	١٢٠، ١٠٤، ٦٠، ٣٨، ١٤، ١٠

- ق -

القادسية	١٦
قبرص	٨٠، ٧٧، ٧٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٠، ٤٩، ٤٧، ٤٦، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨
القدس	١٤٠
التسطنطينية	٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٦٤، ٦٢، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤١، ٣٨
قصر عمرة	١٤٧، ١٤٤، ١٤٢
قلنديا	١٤٠
القلزم	٤٩
قنصرين	١٠٤، ١٠
قيسارية	٥١، ٤٩، ٤٠

- ك -

كريت	٨٠، ٧٧، ٤٤، ٤٢
الكعبة	١١١، ٩٣

كورستيا
الكوفة

٣٧
٦٦,٣١,٢٠,١٤,٧,٦,٥

- ج -

لبنان
اللاذقية
لندن

١٢٠,١١٢,٦١,٥٩,٤٤,١٧
٦٣,٥٩,٥١,٤٩
٨٢

- ح -

مالطة
مرج راهط
مرعش
المنشاش
مصر
المغرب
مكة
الموصل

٨٠
٨٨
١٠٨,٤٥
١٥٤,١٥٣
٥٠,٤٩,٤٧,٤٦,٤٢,٤١,٤٠,٣٩,٣٨,٣٠,٢٤,٢٣,٢١,١٩,١٤,١٣,٧,٦
٩٨,٨٩,٨٢,٨١,٧٩,٧٨,٧٥,٧٣,٦٧,٦٦,٦٥,٦١,٦٠,٥٩,٥٢,٥١
١١٠,٥٢,١٣
١٢٣,١١٤,١١١,٢٦
٣٥,٨

- ذ -

نصيبين
النيل

٣٢
٦٣



الهيمنية
الهند

٣٢
٨١,٤٨,٤٢

يافا
اليمن
اليونان

٥١,٤٩
٢٧,٢٦,٧
٧٠,٥٦,٥٥

Tiberius (Tabariāriāya)	36
Tiberius Lake	33, 34
Tiberius II	8
Tulayla` t al-Ghasūl	34
Tunis	30
Ṭuwāal al-Sharkī	
Udhruh	36
‘Umar	36
Umm Ḳays (see also <u>Djadār</u>	21, 36
al-Urdunn	3, 5
Wādī’l-Djirm	6, 8, 10, 28
Wa`dī Nīmri	34
Wa`dī Rāḍjib	44
Wādī’l-Urdunn	6
Wādī’l Yābis	33
Wādī Zarkā	34
Wādī Ziqlāb	38, 47, 48, 49
Yākūṭ al-Ḥamawī	14
Yarmūk River	21
Yazīd II	26
Zōrr	40, 49

Mu'āwiya Abī Sufyān	5
Muḥatta	33
North Shūna	34
Pella (See also Faḥl)	5, 34, 35, 36, 39, 44
Petra	36
Pompey	36
Ptolemies	35
Ptolemy II Philadelphius	18
Katarat al-Samrā	35
Rabath 'Ammon	18
Ramses II	35
Ra's al-'Ayn	21
Ṣalāḥ al-Dīn	37
al-Sāmira	36
Shūnat Nimrīn	36
Sinnabra	36
Sulaymān ibn Saḥīm	41, 47
Ṣūr	36
Ṭabaḳat Faḥl (See also Faḥl)	33, 34, 35, 36, 44, 45, 46, 48
Tabariyā (see Tiberius)	
Tall Abīl (see also Abīl)	21
Tall Abū 'Arabī al Shamālī	32, 33, 39, 43, 44, 47, 49
Tall Abū Khāss	33
Tall Abū Kā'dān	36, 37, 46
Tall al-Arba'in	32, 34, 37, 38, 39, 40, 43, 44, 45, 46, 47, 49
Tall Dayr 'Allā	35
Tall Fandī	34, 38, 43, 44, 45, 47, 48, 49
Tall al-Ḥayāh	34, 39
Tall Ḥisbān (see also Ḥisbān)	6
Tall Ḳudsiyya	32, 33, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 46, 47, 48, 49
Tall al-Mazār	35, 36
Tall al-Sa'idiyya	34, 35, 36, 39
Tall al - Shūna	34
Tall Umm 'Amad	23, 24
Tall Umm Ḥamād	34
Tall Yarfa	32, 39, 43, 44, 46, 47, 49
Tausret	35

Umm Ẓays	3, 6, 11–16, 21, 22, 29, 36, 46, 48
Dj̣j̣isr Sḥaykh Ḥusayn	32, 33, 34, 36, 39, 46, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49
Djund al-Urdunn	36, 44
Dūr al-Hidjra	27
Fahl (See also Pella, Ṭabakat Fahl)	3, 6, 7, 9, 11, 13, 36
Fēz (see Fez)	30
Filastīn (Palestine)	6
Fustāt	27
Futūḥ al-Buldān	5
Ghōr	49
Ghrubba	34
Ḥalab (see Aleppo)	
al-Ḥimma	21
Hisbān (see also Tall Hisbān)	36
Hishām	36
Ḥula Lake	33
Jericho (Arīḥā)	33, 34, 36, 44
Jerusalem (al-Ḳuds)	30, 36
Jordan River	33
Jordan Valley	32 ff.
Jupiter Capitolinus	25
al-Kāhira (see Cairo)	
Ḳaṣr al-Ḥīr al-Sharkī	27
Ḳayrawān	27
Khirbat al-Karak	34
Khirbat al-Mafdjar	36
Khirbat Saḡim al-Yūsuf	38, 39, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49
Khirbat Shaykh Ḥusayn	32, 33, 37, 40, 43, 44, 47, 49
Khirbat Shaykh Muhammad	32, 40, 44, 45, 48
Khurāsān	37
al-Ḳuds (see Jerusalem)	
Kūfa	27
Mādābā	36
Māʿīn	33
Mardj ibn ʿAmir	6
Mount Nebo	36

Index

'Abdl al-Mālik	36
'Abīl (Abila) (See also Tall Abīl)	3, 6, 23-24, 29
Abū Ḥamād	34
Abū Muslim	37
'Adasiyya	44
'Adjlun-Mān	37
'Akāba	33, 46
'Akkā	36
Aleppo (Halab)	30
'Alī	14, 15
'Ammān (Philadelphia)	3, 6, 7, 11, 17-21, 29, 36, 37, 44, 46
'Andjar	27
Arīḥā (see Jericho)	
'Ayn Ḳuwaylba	23
Baghdad	37
Baḡ'a Valley	36
al-Balādhurī	5
Başra	27
Bayt Rās (Capitolias)	3, 6, 21, 25-26, 29, 36, 46
Bilād al-Shām	27, 36, 37
Bisān	6, 13, 34, 35, 39, 40, 44, 45
Burdjī Mamlūk	37
Cairo (al-Kāhira)	30
Capitolias (see Bayt Rās)	
Damascus (Dimashk)	5, 6, 30, 37
Dayr 'Allā (see Tall Dayr 'Allā)	
Dead Sea	34
Decapolis	3, 18, 21, 36, 44
Desert Castles	5
Dhībān	36, 37
Dhirā' al-Ḥasanī	34
Dimashk (see Damascus)	
Djjaba' Abū'l Khass	7, 11
Djadar (Gedara) (see also	

and in the Ghōr; Tall al-Arba'in, especially in the sections overlooking the rich-planted area of the Zorr. In the middle and late Islamic periods, e.g. Ayyubid/Mamluk and Ottoman periods the inhabitants at the Djisr Shaykh Husayn Region occupied some of the ancient sites, e.g. Khirbat Salīm al-Yūsuf, Tall al-Arba'in, and Tall Qudsiyya, and built new villages close to the Jordan River. Among these new villages were Tall Yarfa, and Khirbat Shaykh Husayn.

The Djisr Shaykh Husayn Region has a long and significant history. The settlement of the region extended, with some interruption in the Hellenistic period, from the fifth millennium B.C. until the present.

The most significant result derived from both the survey of the region and the excavation at Tall Qudsiyya is that there was continuous occupation, with an increase attested in the post-Umayyad periods. The extensive occupation of the region during most of the Umayyad period was due to agricultural and industrial activities. The findings of two sites, Tall Fandī, site A, and Tall Abū 'Arabi Al Shamāli, site J, with sugar pot sherds suggest that the region was an important place for processing sugar, most probably in the Abbasid/Fatimid and Ayyubid/Mamluk periods. Agricultural activities in the region encouraged the people to continue living there.

The material culture remains gathered from both survey and excavation at Tall Qudsiyya illustrated that the site was a rural site in the Byzantine and following periods. Tall Qudsiyya which is located beside the Wādī Ziklāb and in the qatar section was a farmstead in the pre-Umayyad, the Byzantine and the post-Umayyad periods. The Umayyad material culture remains have enhanced knowledge pertaining to rural sites of this period.

Jum'a Kareem
Institute of Archaeology and Anthropology
Yarmouk University

The archaeological data obtained from surveying the region shows that it has a long history of occupation from the Neolithic/Chalcolithic (ca. fifth millennium B.C.) until the present day. The periods of the most intensive occupation were those of the Chalcolithic, the Early Bronze, the Middle Bronze, the Byzantine, the Abbasid/Fatimid, and Ayyubid/Mamluk. Hellenistic pottery sherds were not represented in the Djisir Shaykh Husayn pottery corpus but other Hellenistic material culture remains have been found at the main centres, e.g. Ṭabaḳat Faḥl, and Djarash. The absence of pottery sherds dated to the Hellenistic period in the region and the low percentage, 12.2% of the sites occupied in this period calculated by the author mean, in all probability, that the inhabitants in this period settled in main urban centres.

A further noteworthy feature of early and later settlements involves the distribution of sites alongside the Wādī Ziklāb course. Continuity in distribution patterns were noted in earlier periods with some exceptions. Tall Fandī was occupied in the Neolithic/Chalcolithic period but was later abandoned until the Byzantine and post-Umayyad periods, e.g. Abbasid/Fatimid and Ayyubid/Mamluk. The site of Tall Fandī (B) functioned in the Islamic periods as a main centre in the region for processing sugar. Tall al-Arbaʿīn showed continuous occupation from the Chalcolithic period to the present day with interruption in the Hellenistic, Roman and early Islamic periods, e.g. Umayyad and Abbasid/Fatimid. Khīrbat Shaykh Muḥammad showed continuity of occupation from the Chalcolithic period until the Iron Age without any interruption in the Early Bronze Age. Pottery sherds dated to the early Bronze Age were found only at Tall al-Arbaʿīn where sherds dating to the earlier Chalcolithic period were found at three sites: Tall Fandī, Tall al-Arbaʿīn, and Khīrbat Shaykh Muḥammad. This may suggest that the inhabitants of the Djisir Shaykh Husayn Region, during this period, settled in one place, that is, Tall al-Arbaʿīn. The early Bronze Age has been characterized by the appearance of urban centres.

The pottery sherds dating to following Middle Bronze II period, were found at two sites at Djisir Shaykh Husayn Region: Tall al-Arbaʿīn, and Khīrbat Shaykh Muḥammad.

The site of Tall al-Arbaʿīn was continuously inhabited during the following periods, the late Bronze and the Iron Age. This fact is supported by three small body sherds from Mycenae at the site. The settlement distribution pattern in the Iron Age followed in the wake of the previous period, the late Bronze Age. Pottery sherds dated to the Iron Age were found at Tall al-Arbaʿīn and Khīrbat Shaykh Muḥammad.

All of the sites occupied from ca. the fifth millennium B.C. until the early seventh century A.D. were situated on the Katar, e.g. Tall Fandī, Khīrbat Salīm al-Yūsuf, Khīrbat Shaykh Muḥammad, and Tall Qudsiyya,

The Ayyubid/Mamluk period sites found in the Djisir Shaykh Husayn Region were of two types.

1. Settlements, e.g. the village of Khīrbat Salīm al-Yūsuf, Tall al-Arbaʿīn, Tall Yarfa, Tall Ḳudsiyya, and Khīrbat Shaykh Husayn.
2. Industrial sites used for processing sugar, e.g. Tall Fandī and Tall Abū ʿArabī al-Shamālī. The findings of five settlements and two industrial sites in the region showed that occupation was more extensive in this period than in the previous Abbasid/Fatimid period, which was represented at two sites only.

The importance of the Djisir Shaykh Husayn Region in the post-Umayyad periods, probably in both the Abbasid/Fatimid period and the Ayyubid/Mamluk period, was derived from the processing of sugar. Sugar pot sherds were extensively found at Tall Fandī and Abū ʿArabī al-Shamālī. A stone wall or mill, probably used to regulate the water flow, was identified at Tall Abū ʿArabī al-Shamālī on the Wādī Ziklāb. Besides the archaeological data, historical sources relevant to the tenth through fourteenth centuries A.D. show that the Jordan Valley was well-known for its agricultural products. The principal crops produced were bananas, rice, cotton, dates, oranges and sugar canes. Besides sugar canes, the Djisir Shaykh Husayn Region was planted with palm trees. Date seeds were found at Tall Ḳudsiyya within the Umayyad Layers in probe 2. Date trees were also reported by the later western travellers who passed through the region. The climatic conditions with the resultant agricultural processing, and industrial activities led to a higher degree of occupation in the Djisir Shaykh Region, indeed throughout Transjordan, in this period.

The Djisir Shaykh Region continued to be inhabited in the Ottoman period. This is proved archaeologically by the material culture remains found in several places, mainly in Tall Ḳudsiyya sites. The stone walls in bulldozer cut 3, Loci 19 and 20, were dated to the Ottoman period. Domestic glazed pottery sherds were retrieved from Tall Ḳudsiyya, and one bronze coin dated by the name of Sultan Sulaymān ibn Salīm (926-974 A.H./1543-1591 A.D.) was found on the top surface of bulldozer cut 3. Glazed and hand-made pottery sherds dated to the Ottoman period were found at Khīrbat Shaykh Husayn, and Tall al-Arbaʿīn.

In order to put Tall Ḳudsiyya in an archaeological context, the Djisir Shaykh Husayn Region was extensively surveyed. Ten archaeological sites were recorded in the region, three of which were identified for the first time: Khīrbat Salīm al-Yūsuf, Tall Abū ʿArabī Al-Shamālī and Tall Yarfa. Because of the site size, the artifact density and the difficulties resulting from the agricultural use of the land, three methods of survey were used: Grid strategy, controlled random sampling and purposive random strategy.

planted with corn and trees when the Djisir Shaykh Husayn Project surveyed and excavated the site. A mud-brick house was built on the summit.

Likewise, Umayyad material culture remains were found through the excavated probes and the trimming. Stratified Umayyad material culture remains were found in probe 2. Phase 3 was identified as Umayyad. This was determined by the pottery sherds. During this sub-phase, the inhabitants of Tall Kudsiyya used the same stone structure which were used by their predecessors, the Byzantines. The second sub-phase, 3b, was dated by pottery to the Umayyad period (seventh-eighth centuries A.D.). Phase 3b was also characterized by the re-building and the dividing of the earlier stone houses with the mud-brick walls. Mud-brick walls and stone walls were used at the same time at the site of Tall Kudsiyya throughout the Umayyad and following periods, whereas prior to this period there was no evidence of mud-brick walls. The northern part of the Jordan Valley was widely inhabited during the Byzantine period. Byzantine material culture remains were found extensively in the Djisir Shaykh Husayn Region. Pottery sherds were found at Tall Fandi, Khirbat Salīm al-Yūsuf, Tall al-Arba'in, Khirbat Shaykh Muhammad, and Tall Kudsiyya while architectural remains were found only at Tall Kudsiyya in probe 2. The excavation of probe 2 clarified that Tall Kudsiyya was occupied in the Byzantine period (fifth to seventh centuries A.D.). This phase was dated by pottery sherds and was characterized by the use of stone rather than mud-brick walls.

No archaeological evidence for an earthquake was being traced at Tall Kudsiya. The pottery sherds in locus 14, and the mud-brick house floor which were dated to A.D. 746/47 were similar to those found at Ṭabaḳat Faḥl. The Umayyad rule of Tall Kudsiyya was divided into two sub-phases. The second sub-phase, 3b, consisted of the rebuilding of the structures at Tall Kudsiya by using mud-brick instead of stones. This cleaning of the site and the subsequent reconstruction processes, using two different building techniques in a short period of time, would seem to indicate the possibility of some sort of destruction at the site. Because of the limited area excavated at Tall Kudsiyya, it is illogical to suggest that the cause of the rebuilding process was the earthquake. The lack of clear archaeological data relative to the earthquake may also be a result of the rural, and domestic nature of the architecture of the larger, urban sites.

The Djisir Shaykh Husayn Region was rural in the Byzantine period, while Ṭabaḳat Faḥl and Bisān were urban centres. The occupation of the region continued in the Umayyad period. All of the pottery sherds which were dated to this period were domestic, e.g. water jars, storage jars, basins, bowls, cooking pots and lids. Archaeological data obtained from both survey and excavation proved that the site functioned as a farmstead and was inhabited throughout the successive occupational periods, probably

following the Roman occupation in the first century A.D.

The Roman period was well illustrated in Transjordan by the material culture remains identified in the main centres such as Ṭabakat Faḥl and Djarash. Roman pottery sherds were minimally represented in the Djisir Shaykh Ḥusayn pottery corpus. The Abbasid/Fatimid period (mid-eighth to late eleventh centuries A.D.) is beginning to be illuminated on the east bank of the Jordan River. Abbasid and Fatimid material remains have been recently recognized at several places in Transjordan, e.g. the 'Ammān Citadel, Tall Abū Ka'dan, Bayt Rās, and 'Aḳaba. Ceramics of the Abbasid/Fatimid period were well-defined corpus at Tall Ḳudsiyya both from the survey and the excavations. The pottery corpus consisted of: alkaline glazed sherds in turquoise blue, tin glazed sherds, splashed glazed designed sherds, cobalt glazed sherds, lustre ware sherds and white ware sherds. Rosette impressed designs and turbaned handles were also among the collection. Stratified Abbasid/Fatimid material culture remains were found in probe 2, locus 4, and in the trimmings of bulldozer cut 3. Abbasid/Fatimid pottery sherds were also found at Khīrbat Salīm al-Yūsuf. Fifty percent of the pottery sherds retrieved from Khīrbat Salīm al-Yūsuf were white ware. The findings of two sites, Tall Ḳudsiyya and Khīrbat Salīm al-Yūsuf, which were inhabited in the Abbasid/Fatimid period indicate that occupation continued from the Umayyad period. In the Djisir Shaykh Ḥusayn Region two sites were occupied in the Abbasid/Fatimid period, while the previous period, the Umayyad, was represented only at one site, Tall Ḳudsiyya. This supports the idea that occupation increased in the region during the Abbasid/Fatimid period.

Based on the recent archaeological work at Djarash, Ṭabakat Faḥl, Bayt Rās, and the 'Ammān Citadel, one may conclude that the accepted understanding of the period from ca. 750 A.D. through the eleventh century A.D., that is from the end of the Umayyad Caliphate to the end of the Fatimid period, has to be re-evaluated. The east bank of the Jordan River reached a height of prosperity in the Ayyubid/Mamluk period (between the twelfth and fourteenth centuries A.D.). This conclusion is supported by the Ayyubid/Mamluk remains found throughout Transjordan. The Djisir Shaykh Ḥusayn Region including Tall Ḳudsiyya were extensively occupied in this period. Architectural remains dated to the Ayyubid/Mamluk period were found at Tall Ḳudsiyya. Mud-brick walls were found in the trimming of bulldozer cut 3. Stone walls or foundations dated also to this period were found in probe 1. Three phases were identified in probe 1 and dated to the Mamluk period. Domestic pottery sherds were found in both survey and excavation at the site. The survey of the Djisir Shaykh Ḥusayn Region indicated that other sites were occupied besides Tall Ḳudsiyya in the Ayyubid/Mamluk period. This assumption is supported by the domestic pottery sherds which were found at Khīrbat Salīm al-Yūsuf, Tall al-Arbaʿīn, Tall Yarfa, and Khīrbat Shaykh Ḥusayn.

Surveying the Djisir Shaykh Husayn Region was intensively used for processing sugar. This was probably in the post-Umayyad period, e.g. Abbasid/Fatimid and Ayyubid/Mamluk. The so-called sugar pot sherds were extensively found in the region. 3400 sugar pot sherds were collected from grids at Tall Abū 'Arabī; other sugar pot sherds were collected from Tall Fandī. They were hand made by coiling or cloth. The pots were sorted according to the rim diameter which was between 46 and 28 centimetres. The folded rim type was well-fired and had thick walls between one and one and a half centimetres. The exterior surfaces were not smoothed and wide ribbing from the coiling was found. The interior surfaces were mostly smoothed.

Conclusions

The objective of this study is to clarify the Umayyad occupation in the northern Jordan Valley, especially in the Djisir Shaykh Husayn Region. The research design consisted of two parts: a survey of a particular arch; and excavation at one site, namely Tall Qudsiyya. The purpose of the survey is to place Tall Qudsiyya in an archaeological context and to identify the continuity or discontinuity of occupation in this region. The survey results clarify the settlement pattern in the surveyed region located between the main urban centres: Tabaḳat Faḥl (Pella) and Bisān, whereas the excavations clarify the Umayyad occupation of Tall Qudsiyya.

The Djisir Shaykh Husayn, Tall Fandī, Khirbat Salīm al-Yūsuf, Tall al-Arba'in, Tall Abū 'Arabī al-Shamālī, Tall Yarfa, Khirbat Shaykh Muḥammad, Tall Qudsiyya, Khirbat Shaykh Husayn.

These small sites are threatened by agricultural development in the Jordan Valley in the sense that many sites will have to be removed as more land is needed for agriculture and housing. Tall Qudsiyya is one of such threatened sites which has been mostly destroyed. The small sites were not the focus of research in the past. In fact, previous excavations concerned with the Umayyad period on the east bank of the Jordan River have been conducted at major cities, e.g. Decapolis cities, such as Pella, 'Ammān, Jericho, and the so called desert castles.

During the Umayyad period, Djund al-Urdunn was prosperous. The fertility of the land, abundance of water resources, and the moderate weather conditions rendered the Jordan Valley suitable for cultivation and settlement and made it an occupational target from the seventh millennium B.C. to the present.

Umayyad material culture remains in the Jordan Valley were identified for the first time by Ibrahim, Sauer and Yassine (1976). Twenty sites were occupied in the Umayyad period in the area between 'Adasiyya to the north and Wādī Rājib to the south. Among these sites was Tall Qudsiyya. Unfortunately the site was levelled in 1986 and part of it was

dating to the Byzantine/Umayyad, Abbasid/Fatimid periods were found in it.

5. Locus 5 was a silty, soft ash layer. Undated bronze coin and sherds dating to the Byzantine/Umayyad periods were found in it.

6. Locus 6 contained sherds dating to the Umayyad period.

7. Loci 7-20 contained sherds dating to the Umayyad period.

8. Loci 21-28 contained sherds dating to either the Byzantine and/or the Umayyad period.

The Pottery Corpus from the Djisir Shaykh Husayn Project

The pottery sherds were classified within each period according to their forms, e.g. bowls, jars, and cooking pots. They were divided into bases and rims and were labelled in two ways.

1. Survey sherds were identified by the letter "S" followed by the site identification, the square number/grid number and the registered number.

2. The excavation sherds were labelled with the site identification and followed with the probe number or baulk trimming number, locus number, pail number and the registered number. The sherds were drawn at a scale 1:1 and reproduced at 0.65. The inclusions were the visible grits in the paste. The colours of the waves were described according to the 1975 edition of the Mansell soil colour charts. The colours of the exterior, interior and core were identified.

The ceramics of the Chalcolithic period were found only at Tall Kudsiyya, site N. Ceramics dated to the post-Umayyad, e.g. the Abbasid and Fatimid periods, were well-represented in the region. They were found at Khirbat Salim al-Yūsuf, site C and D and Tall Kudsiyya site N. Ceramics dated to the later Islamic periods, e.g. Ayyubid/Mamluk, and Ottoman, were found at Tall Fandi, site A, Khirbat Salim al-Yūsuf, site C and D, Tall al-Arba'in, site H and I, Tall Abū 'Arabī al-Shamālī, site J, Tall Yarfa, site K, Tall Kudsiyya, site N, and Khirbat Shaykh Husayn, site O.

The plates were organized preliminarily by separating bases from rims, handles and body sherds. Separating forms within each period would help us to elucidate the characteristics of manufacturing pottery for each period. No division was made between the surveyed pottery sherds and the stratified ones from Tall Kudsiyya since the forms were studied by period. Moreover, the pottery forms gained from excavating probes 1 and 2 were few in comparison with the numbers of surveyed sherds.

A statistical study was carried out for each sugar rim shape by diameter of the mouth. Likewise, a statistical study was carried out for each period pottery sherds in each site identification with a view to illuminating the distribution of sherds in each period at the sites.

excavating a probe trench measuring 4 x 2 metres. In order to clarify the Umayyad occupation in a stratified context at Tall ʔudsiyya, it was decided to trim and excavate probe 2. This probe was placed at the lowest elevation of the summit. Sherds dating to the Abbasid/Fatimid period were retrieved from the upper layers of bulldozer cut 5 before trimming. Mamluk pottery sherds were retrieved only from the top surface, probably as a result of the levelling of the summit of the site. Excavating this probe provided data relative to four phases of occupation at Tall ʔudsiyya. One undated bronze coin was found in Locus 5.

Phase 1 was identified as Mamluk. Loci 1, 2, 3 were assigned to this phase. Sherds dating to the Umayyad/Abbasid and Mamluk periods were found.

Phase 2 was identified as Abbasid/Fatimid. Only Locus 4 was assigned to this phase. Lustre ware and white ware pottery sherds were found in this layer.

Phase 3 was identified as Umayyad. This phase has been divided into two sub-phases. Phase 3a was dated, according to identified pottery, to the Byzantine/Umayyad period (the mid-seventh century to the end of the seventh century A.D.). Sherds dating to earlier Byzantine occupation were mixed with these later sherds, but none dating to earlier than fifth century A.D. were found. Loci 10, 11, 15, 16, 17, and 18 were assigned to phase 3a. Phase 3b was defined by the floor, locus 14, and by the pottery forms which dated only to the Umayyad period, seventh through eighth centuries A.D. In phase 3b, the Umayyads used the Byzantine stone bowls as foundations to build mud-brick houses. This was illustrated by a mud-brick wall, locus 28, which was constructed over the stone wall, locus 11.

Phase 4 was dated to the Byzantine period (fifth to seventh centuries A.D.). Only sherds dating to the Byzantine period were found in this phase. It consisted of Locus series 19, 20, 21, 22, 23, 25, 26, and 27.

Locus List Probe 2

1. Locus 1 was formed from levelling the site. It consisted of loose soil and contained modern debris, e.g. cloth, plastic cans, and reeds. Pottery sherds dating to the Byzantine/Umayyad period were found in it.

2. Locus 2 was located over Locus 3 in the north-eastern side of the probe. It is a continuation of Locus 1 and contained modern remains e.g. cloth and plastics. Mixed sherds dating to the Byzantine/Umayyad, Abbasid/Fatimid and Mamluk periods were found in it.

3. Locus: located below locus 1 and over 4, contained sherds dating to the Byzantine/Umayyad, Abbasid/Fatimid and Mamluk periods.

Locus 4: It was an ash layer with fragments of brown mud-brick. Sherds

the summit stretched over two dunums and embraced a mud-brick house and an animal enclosure. Six bulldozer cuts had been made when the site was levelled. These were identified as 1 through 6, with 3 chosen for trimming due to the centrality of its location and also due to the fact that archaeological remains attested post-Umayyad period, thus providing data for the continuity of occupation. The eastern end of bulldozer cut 4 was chosen for trimming and for excavating a probe trench measuring 2.00 m. x 2.00 m. Probe 1 was placed to clarify the Umayyad occupation at the site and to enhance the results from the trimming of bulldozer cut 3 in stratified context. Probe 2 was placed at the eastern end of bulldozer cut 5.

Bulldozer cut 3 was oriented north-south and east of the mud-brick house. Trimming bulldozer cut 3 back thirty centimetres clarified three phases of occupation at Tall ʔudsiyya. The first phase was dated to the Ottoman period. Ottoman glazed pottery sherds, and high footed bowl bases were found on the top surface. Two stone walls were also dated to the Ottoman period. One bronze coin was found on the top surface and was dated to the Sultan Sulaymān ibn Salim (926-974 A.H.). The second phase was dated to the Mamluk period. The Mamluk was represented architecturally by three mud-brick walls, stone tumble, pit, and a plaster layer. The third phase was dated to the Abbasid/Fatimid period. No architectural remains were found in this phase. Sherds dating to the Byzantine/Umayyad and Mamluk periods were found in Loci (1, 3, 5, 8, 11, 13, 14, 15, 16, 18, 19, 20, 21, 22, 24, 27, 28, 30).

Probe 1

The eastern end of bulldozer cut 4 was chosen for trimming and for excavating a probe measuring 2 x 2 metres. Trimming this cut and excavating a probe below it had the possibility of providing stratified layers which might elucidate the Umayyad occupation. It was also probable that the results of trimming bulldozer cut 3 might be enhanced by this excavation. Excavating this probe provided date relative to two phases of occupation of Tall ʔudsiyya. No coins were found, thus there are no dating parameters. Phase 1 was dated to the Ottoman period. Ottoman material culture remains were found on the top surface. Phase 2 was dated to the Mamluk period, and was divided into three sub-phases. Pottery sherds collected from Locus 11 were dated to the Byzantine/Umayyad, Abbasid/Fatimid, and Mamluk periods. A Umayyad lamp fragment was found under stone wall 10. The archaeological data gained from excavating this probe, e.g. fallen mud-brick from the nearby well, animal bones, garbage pit and the ʔābūn suggest that the area in which probe 1 was located was used for domestic purposes.

Probe 2

The eastern end of bulldozer cut 5 was chosen for trimming and for

The sixth site surveyed was Khirbat Shaykh Muhammad, located in the *Katar*, overlooking the Zorr and the Jordan Valley. It is three kilometres southwest of Tall al-Arba'in, and two kilometres to the south of Tall Kudsiyya. Khirbat Shaykh Muhammad was first surveyed by Mellaart, in 1953, who dated pottery from the site to the Roman and Medieval Arabic periods. The site was given two identifications: L and M. The slope area was L, and the top, flat area was M. The grids were laid on the southern slope and one grid on the northwestern side of this *Tall*. In addition to the grid strategy, a purposive random method was used in order to cover the sharp slopes and the surrounding area. According to the pottery reading, the periods of occupation at this site were: Chalcolithic, Middle Bronze, Byzantine, and Modern periods.

The seventh site included in the project was Tall Kudsiyya, located in the qatar and commanding the lower part of the Jordan Valley, the Zorr and the Jordan River. It is situated 0.8 kilometres to the north of Khirbat Shaykh Muhammad. Glueck was the first to survey the site in December of 1965. He dated the pottery sherds to the Hellenistic, Roman, Byzantine, and Medieval Arabic periods. In the Djisir Shaykh Husayn Project, five grids were laid on the eastern part of the *tall* and two were laid on its western part. The middle part of the summit was not surveyed because it was completely covered with dead trees. The pottery sherds collected from the sixty three squares attested to the Roman, Byzantine, Umayyad, Abbasid/Fatimid, Mamluk and Ottoman occupation. The pottery readings for the sherds collected from the surface of Tall Kudsiyya indicate that the site was occupied mainly in the Byzantine, Umayyad, and post-Umayyad periods. Accordingly, the site was excavated in order to illuminate the Islamic periods, particularly the Umayyad rule in the region.

The last site surveyed was Khirbat Shaykh Husayn. This *Khirba* is an extension site, approximately 40 dunums in size. It is situated between the northern part of the Jordan Valley and the Bisan Region across the Jordan River. As a result of the fertility of the Djisir Shaykh Husayn land, this *Khirba* was occupied in the post-Umayyad and the Mamluk periods. The site was surveyed by using a random purposive strategy and pottery sherds identified in the site were dated to the Mamluk and Ottoman periods.

The Excavations

Excavations at Tall Kudsiyya

Survey results indicated that only Tall Kudsiyya was occupied in the Umayyad period. Pottery surveyed in the area demonstrated that this site occupied from the Roman through the Islamic periods. The decision to excavate two probes and to trim one bulldozer baulk was based on the need to clarify the Umayyad occupational pattern at Tall Kudsiyya, which had been partially destroyed by levelling work in 1984. The unlevelled part of

at the Khirbat Salīm al-Yūsuf was in the post-Umayyad periods. Fifty percent of the pottery sherds collected from the grids were in white pale yellow ware. Three broken jars dating to the Early Bronze IV/Middle Bronze I period were found in site E. The globular shaped jars with flat bases, had envelope, ledge, or lug handles and impressed decoration on the necks. According to the results of the pottery analysis, Khirbat Salīm al-Yūsuf is the only site which represents the Early Bronze IV/Middle Bronze 1 period in the Djīsr Shaykh Husayn Project.

The third site surveyed was Tall al-Arbaʿīn, located in the centre of the Djīsr Shaykh Husayn Region. This tall is divided into four site identifications in order to control the distribution of the material culture remains. Its summit rises by 14 metres above the surrounding fields. The pottery sherds from sites F and G date to the late Chalcolithic/Early Bronze, Middle Bronze, Late Bronze, Iron Age, Byzantine, Mamluk, Ottoman and Modern periods. Tall al-Arbaʿīn is an important site as far as occupation in the Jordan Valley is concerned. Its importance emerge from its intermediate location between the Bisān plain across the river and other sites in the Jordan Valley such as Pella, Tall Hayāh and Tall al-Saʿīdiyya.

The fourth place surveyed was Tall Abū ʿArabī al-Shamālī, located one kilometre to the east of Tall al-Arbaʿīn and two and one half kilometres to the east of Tall Kudsiyya. This tall was not surveyed along with other archaeological sites surveyed in the eastern part of the Jordan Valley. Traces of ancient dwellings are visible in its midst. These were built in light brown mud-brick, which appeared on the surface and through a bulldozer cut. Because of the high density of sugar pots which spread evenly over thirteen durums of this site, only two grids were laid on its southern section. The surveyed area represented 1.5% of the total land space of the site. 2340 sugar pots sherds were collected from the grids. This type of sugar pots was used in the final stage of processing sugar in the fourteenth century A.D. In fact, Tall Abū ʿArabī al-Shamālī was an important site for processing sugar in the region of Djīsr Shaykh Husayn, probably in the Mamluk period. This tall might have been used as a main centre for the nearby villages for processing sugar.

The fifth site surveyed was Tall Yarfa, situated on the eastern edge of the Jordan River, three kilometres to the west of Tall el-Arbaʿīn, and two kilometres to the northwest of Tall Kudsiyya. The site was not reported by early surveyors who passed through the Djīsr Shaykh Husayn Region. Because of the high vegetation on the site and the bulldozing, the site was surveyed by using the purposive random strategy. The collected pottery sherds indicated that the site was occupied during the Byzantine, Mamluk and Modern periods.

purposive random strategy. The collected material culture remains represented all parts of the site and provided a criterion for dating these sites. Diagnostic pottery sherds collected in the third strategy comprised rims, bases, handles, and decorated or painted sherds. These artifacts were identified as surface collections.

The definition of an archaeological site was determined by a marked increase in the density of artifacts of human occupation, or by the presence of architectural features such as ceramics. It also determined by the presence of architectural features such as buildings, dam, foundations, and walls, or by a combination of both. The density of the artifacts depended on the presence of at least three pottery sherds on a square of land measuring one by one metre. The size of the site was defined by the distribution of the cultural remains.

The first excavated site in the project was Tall Fandi, located on the southeastern side of Wādī Ziklāb. In 1953, De Contenson visited the site and reported a modern farm on the site. However, the summit of this tall has not been disturbed. Because of high vegetation growing on the site, traces of buildings and structures were not visible. Glueck, the first person to survey the site, dated the pottery sherds to the Middle Chlacolitic, first part of the Early Bronze Age, Hellenistic through Byzantine and Medieval Arabic periods. Again, Tall Fandī was surveyed in 1975 by Ibrahim, Sauer and Yassine (1976-79). Pottery identified in the site was dated to the Neolithic, Byzantine, and Ayyubid/Mamluk periods.

Four grids were laid on the southern slope of the tall where the corn plants were the shortest. The pottery reading from the thirty-six squares illustrated that the Chalcolithic/Early Bronze 1 period was predominant, while the Byzantine, Mamluk, and Modern periods were only slightly represented.

Two grids were laid on the middle of site B. The pottery reading from the eighteen squares proved that the site was occupied in one period, probably, the Mamluk. All of the pottery sherds collected from these grids were used for processing sugar. This conclusion is supported by the fact that all pottery sherds from the surface are from sugar pots used in the latest stage of processing sugar. Artifacts used by villagers, such as bowls, cooking pots and water jars were absent. No pottery wastes were found on the surface of site B. It is likely that these sugar pots were made elsewhere and then transported to Tall Fandī for the processing of the sugar cane.

The second place surveyed was Khīrbat Salīm al-Yūsuf, located two kilometres west of Tall al-Arbaʿīn and 600 metres to the northwest of Tall Qudsiyya. This site was not reported by previous surveyors. Two north-south grids were laid on both sites C and D. The distribution of pottery sherds in sites C and D represented the Early Bronze, Byzantine, Abbasid/Fatimid and Mamluk periods. The highest density of occupation

The Umayyads were overthrown by a revolution that began in Khurāsān led by Abū Mūsliḥ. The Abbasids took over in (132-715 A.H.), and moved the capital from Damascus to Baghdad. Archaeological evidence for the Abbasid occupation of Transjordan is only now being recognized. Previous indications of Abbasid occupation comes from the 'Ammān Citadel, Tall Hisbān, and Tall Abū Ka'dan. The JSHP survey and excavations indicate a higher frequency of Abbasid presence than previously recognized. Excavations at Tall Kudsiyya proved that the area was occupied from the Byzantine through the Mamluk periods without interruption.

The Fatimid dynasty (296-550 A.H.), spread its influence through Sicily, Egypt, Syria and Arabia. Evidence of the Fatimid occupation has come from a few Transjordan sites such as the 'Ammān Citadel, Dhibān, and Tall Abū Ka'dan.

Political instability at the end of the eleventh century A.D. in Bilād al-Shām permitted the crusaders to establish their rule in coastal Syria, Palestine, and Transjordan. On the eastern side of the Jordan River, the founder of the Ayyubid dynasty, Ṣālah al-Dīn, built the Castle of 'Ajlūn to control the northern part of Transjordan and the Jordan Valley. In the thirteenth through fourteenth centuries, Transjordan flourished according to archaeological records. Mamluk remains have been found at the 'Ammān Citadel, Tall Hisbān, Dhibān and Tall Abū Ka'dan. During the fourteenth and fifteenth centuries A.D. Palestine and Transjordan were under the rule of Circassian Burdji Mamluk. As a result of his defeat in the Mardj Dabik battle (902 A.H.) at the beginning of the sixteenth century A.D. Transjordan fell under the Ottoman control. During the Ottoman period, several western travellers visited the Jordan Valley. In 1812, J.L. Burckhardt visited the northern part of the Jordan Valley and reported that the valley was planted with corn.

The second part of this study is concerned with reviewing field data relevant to the Jordan Valley. This data has been gathered from surveys and studies carried out on the pottery types collected from various sites, as well as from excavations conducted in this area.

In order to attain the goals of this study, three methods of survey were used according to the site size, the artifact density, and difficulties resulting from the agricultural use of the land. These methods were systematic and unaligned sampling grid strategy. Each grid was divided into nine equal shares in order to control the location of material culture remains. In fact, this method provided a satisfactory compromise between efficiency and sample representation and also facilitated the adequate control over the horizontal distributions of artifacts. The second surveying method was controlled random sampling. It was used at large sites such as Tall al-Arba'in and Khirbat Shaykh Husayn. Materials collected, as a result, were identified as random survey. The third survey method used was the

al Mazār while Hellenistic architectural remains were found on the summit of Tall al-Sa'idiyya.

The Roman and Byzantine Periods

Syria, Palestine and Transjordan were subjugated between 65-62 B.C. by the Roman General Pompey. The Greek cities were federated into a league called the Decapolis. Tabakat Fahl and Bīsān were also part of this federation. After capturing Petra in 106 A.D., the Romans controlled the trade routes through Transjordan. These roads were built for administrative purposes.

The Roman period is well-represented in the excavated sites of Tabakat Fahl. Roman material culture remains have been found in all parts of the Jordan Valley. A Roman watch tower was identified in Tall al-Sa'idiyya.

Archaeological evidence shows that Transjordan flourished during the Byzantine period. Remains of both urban and rural sites have been found. Urban sites occupied in the Roman period were: Djarash, the 'Amman Citadel, Umm Kays and Tall Hisban. Excavations at Udhruh illuminate the Byzantine period in southern Transjordan. Byzantine material culture remains have been found in the Bak'a Valley as well as in many excavated sites in the Jordan Valley, e.g. Bīsān, Pella and others.

The Islamic Periods

The Jordan Valley was occupied by Arab-Muslims after the defeat of the Byzantine Army at Fahl in 13 A.H./635 A.D. As a result of this conquest, other cities such as Bīsān and Tiberias surrendered to Muslims. During the reign of Caliph 'Umar, Bilād al-Shām was divided into four provinces. Each of these political divisions was called a Djund. The Djund al-Urdunn, the Jordan District, was situated in the northern part of the Jordan Valley. It included: Tabariyya, al-Sāmira, Bīsān, Fahl, Djarash, 'Akkā, Al-Ḳuds and Sūr.

The Djund al-Urdunn prospered in the Umayyad period (40 A.H./661 A.D.). Archaeological evidence has shown that the urban Byzantine sites were occupied in the seventh/eighth centuries A.D. Among these sites are: Djarash, Umm Kays, and Bayt Ras. Umayyad material culture remains were found at excavated sites such as: Hisbān, Mādabā, Mount Nebo, Mā'in, Dhibān, and Udhruh. They were also identified at other excavated sites in the Jordan Valley, e.g. Bīsān, Jericho, Khirbat al-Mafdjar, Pella, Tall Abū Ka'dan, and Shunat Nimrin. The Jordan Valley was a favourite place for the residence of some of the Umayyad Caliphs. 'Abd al-Malik built his palace at Sinnabra, while Hishām built his palace at Khirbat al-Mafdjar in the Jordan Valley. Evidence from the pottery analysis of the Djisr Shaykh Husayn Project (JSHP) shows that the Umayyad period is represented in the surveyed and excavated site of Tall Kudsiyya.

In the Middle Bronze Age (ca. 2000-1500 B.C.), a new system of city fortification was adopted. The cities of this period were built on hills and surrounded by walls, gates and beaten earthen slopes with a ditch underneath. The first appearance of cities in the Eastern-Jordan Valley is documented by the Execration Texts (ca. 1800 B.C.), in which Pella is mentioned.

Trade flourished between Transjordan, Palestine, and Egypt in this period. The gypsum vases discovered at Bisān in Levels 11 and 12 were similar to those of from the Middle Kingdom prototypes found in Egypt. In the Late Bronze Age, Palestine and Transjordan were under the domination of Egypt (ca. 1550-1200 B.C.). The Egyptian documents from this period give witness to the continuing campaigns, headed by the Egyptian Pharaohs, into Palestine and Syria. Pella was mentioned several times among the cities conquered by the Egyptians. Although the local leaders maintained their power, they remained under Egyptian control. Among these cities in the Jordan Valley are Bisān and Pella.

Excavated sites relating to the Late Bronze period in the Jordan Valley are: Pella, Tall Dayr Allā, and Tall al-Mazār. A cemetery dated to the Late Bronze period was found at Qatarat al-Samra.

The Iron Age

The archaeological evidence from Tall Dayr 'Allā indicates that the site was occupied by a group of people at the beginning of the Iron Age. Settlement during the Iron 1 period (ca. 1200-1000 B.C.), depended on systematic agriculture. These settlements flourished and developed into cities in the following phases of the Iron Age.

Egyptian influence in the Jordan Valley in the last stages of the Late Bronze period is supported archaeologically by the discovery of a faience jar bearing part of an Egyptian hieroglyphic inscription with the cartouche of Ramses 11 from Tall Dayr 'Allā, and also by another faience jar with the hieroglyphic inscription from Dayr 'Allā dated by the name of the Queen Tausret (1199-1191 B.C.).

Excavated sites in the Jordan Valley are: Tall Dayr 'Allā, Tall al-Mazār, Tall al-Sa'idiyya and Pella. These sites demonstrate the continuity of occupation before the Iron Age and in the following periods.

The Hellenistic Period

During the Hellenistic period, the internal administrative policy depended on the flourishing of the earlier sites. Bisān and Tabakat Fahl were transformed into Greek cities probably under the Ptolemies. These centres received newcomers from Greece and Macedonia.

Hellenistic material culture remains have been found at Pella and Tall

Excavated sites related to this period in the Jordan Valley are: Bīsān, Jericho, Ghrubbā, Tall al-Shūna, Tūlaylāt al-Ghasūl and Pella.

Evidence of man settlement was also manifested in the Chalcolithic period (ca. 4200-3200 B.C.). A series of Chalcolithic villages were established in the Jordan Valley as a result of the presence of many wadis and springs. Sites located to the north of the Dead Sea were found near wadis or springs, e.g. Ghrubba on Wadi Nimrin, Tall Umm-Hamad al-Sharki and Dhira' al-Hasani on Wadi Zarka.

A stratigraphic sequence with continuous occupation from the Neolithic period to the Chalcolithic period has been found at Tulaylat Ghasul. Excavations at this site pointed out that new material culture remains characterized this period. In the northern part of the Jordan Valley, an extensive Chalcolithic site, Abu Hamad, is presently being excavated. Chalcolithic material culture remains were found at North Shuneh. The sites related to this period, in the Djisr Shaykh Region are: Tall-Fandī, and Tall al-Arba'in.

The early Bronze Age (ca. 3200-3000 B.C.) was characterized by shaft tombs. The material culture remains of this period indicated that two types of pottery were produced: the gray burnished ware in the north of Palestine and Transjordan, and the red burnished ware in the south. This phase of the Early Bronze Age period is well-represented at Tall al-Arba'in.

In the second phase of the Early Bronze Age (ca. 3000-2700 B.C.), fortified cities were constructed in the foothills and the *Katar*. Excavated sites relating to this period include: North Shuna, Bīsān, Jericho, Tabakat Fahl, Tall al-Sa'idiyya, and Tall Umm Hamad al-Sharki. During this period, Palestine and Transjordan had intensive trade relations with Egypt and Mesopotamia. In the Early Bronze III period (ca. 2700-2300 B.C.), a new type of pottery, Khirbat al-Karak ware, was introduced. This type of pottery was identified for the first time at Khirbat al-Karak on the south-west side of Lake Tiberias.

The sudden rise in temperature and the decrease in rainfall which occurred at the end of the Early Bronze Age had their negative effects on the economic basis of the Early Bronze Age and the agricultural productivity on the upper slopes of the Jordan Valley. As a result, inhabitants dispersed. The crisis of desiccation forced man to leave the foothills and settle in the Jordan Valley near the wadis and springs in order to herd animals and practise agriculture in the following period. The sites of this period were unfortified and located near wadis. Excavations at Tall al-Hayah have shown continuous settlement in the site from the Early Bronze 11. Excavated sites relating to this period in the Jordan Valley are: Tall al-Sa'idiyya, Jericho, Bisan, Tuwal al-Sharki, and Tall Umm Hamad al-Sharki.

The second major part of the project is the excavations. Tall Kudsiyya was selected because it is an important site of the Jordan Valley as it represents the Byzantine, Umayyad and later Islamic periods at a non-urban site. Two probe trenches were excavated at this site. Probe 2 indicated that Tall Kudsiyya was a residential area inhabited in the Byzantine, Umayyad, Abbasid, Fatimid and Mamluk periods, whereas Probe 1 indicated Mamluk occupation of the site.

The History of the Jordan Valley

The length of the Jordan Valley from Lake Tiberias to 'Aqaba is 360 kilometres. The Jordan Valley rift was formed as a result of the tectonic activity in the Miocene, the Pliocene and Pleistocene periods. Because of these activities, the mountains were pushed up and a deep rift was created between them. The climate of the Jordan Valley at the beginning of the pleistocene was arid. In this period, the northern part contained several fresh water lakes with many wadis.

The Jordan River flows in the Jordan Valley with a narrow strip of land close to its course. This section of the Jordan Valley is covered with dense vegetation.

The earliest human remains date back to the Lower Pleistocene period. Pre-Abbevillian tools, pebble tools were unearthed at 'Ubaydiyya, to the south of Lake Tiberias, and Djir Banāt Ya'kūb to the south of Lake Hula. The Ubaydiyya formation is represented in the foothills of Tall Abu Khass to the north of Tabakat Fahl. It appears that man continued living in the foothills during the following period, the Paleolithic (10,000-4,000 B.C.). Stone tools, related to this period were found at Tall Abu Khass. Changes in the climate during the tenth millennium forced man to move to the Jordan Valley plain away from the foothills. Settled village occupation in the Jordan Valley started ca. 10,000-8,000 B.C. This period is called Vatuḥian. The inhabitants of this period built their villages and practised agriculture, but did not domesticate animals. Among the sites related to this period and excavated in the Jordan Valley is Mallaha in the north, and Ariha in the south.

Settlement in the Jordan Valley developed through consecutive periods. Man in the pre-pottery Neolithic period (ca. 7,000-5,500 B.C.) settled in the middle and northern parts of the Jordan Valley as it had been proven by previous researchers. The early phase of the Neolithic culture has been identified in Wādī'l-Yābis. The pre-pottery Neolithic period was represented in the Djir Shaykh Ḥusayn Region by Tall Abū 'Arabī.

In the Neolithic period (ca. 7500-4200 B.C.), man settled in one place and practised agriculture and herding of domestic animals. This period is well-attested in the southern part of the Jordan Valley at Jericho, and in the northern part of Munḥaṭṭe. The later phases of the Neolithic period are witnessed at sites in the middle and northern part of the Jordan Valley.

Evidence of the Umayyad Occupation in the Jordan Valley as Seen in the Djisir Shaykh Husayn Region

Jum'a Kareem

The purpose of this study is to identify evidence of the Umayyad occupation in the northern part of the Jordan Valley, as seen in the Djisir Shaykh Husayn (JSHE). The limits of the surveyed area measure 4 x 3 kilometres. Nowadays, there are four villages in this area, chief among which is Tall al-Arba'in. A survey was conducted in the region and excavations were carried out at the site of Tall Kudsiyya from the first of March until the fifteenth of April 1986.

Many early researchers concentrated on the early occupation of the Jordan Valley. They were concerned with the period between the fourth millennium B.C. to the sixth century B.C. These studies included the projects accomplished by W.F. Albright (1926), N. Glueck (1937-47), and D. Kirkbride (1956). More recent studies also concentrated on the early periods before the sixth century B.C. (S. Falconer 1983-84, J. Tubb and M. Right 1985).

Unlike other researchers, M. Ibrahim, J. Sauer and K. Yassine (1975-1976), identified sites dating to the seventh through the nineteenth centuries A.D. as well as earlier sites. They separated Islamic sites based on ceramics, from the dates of the caliphates or dynasties.

The morphology of this research is primarily archaeological and secondarily historical. Archaeological data is obtained from a survey of the Djisir Shaykh Husayn Region and from sounding at Tall Kudsiyya.

The survey was conducted in an area of 3 x 6 kms. with Tall al-Arba'in as the centre. A total of 10 archaeological sites were surveyed; Tall Abū 'Arabī, Tall Yarfa, Khirbat Shaykh Muhammad, Tall Kudsiyya, and Khirbat Shaykh Husayn.

Three different survey methods were employed. The first was a systematic and unaligned sampling grid strategy (Binford, 1972-75). Each grid measured 9 x 9 metres and was subdivided into nine equal squares. This method provided efficient and controlled random sampling. It was used to obtain random samples from the different areas of the surveyed sites. The second surveying method was the controlled random sampling (Binford 1972-75). This strategy was employed at large sites of more than 10 dunums such as Tall al-Arba'in, and Khirbat Shaykh Husayn. The third surveying method was the random sampling technique. Diagnostic artifacts were retrieved from outside of the grids. This method, in conjunction with the first two, provided a more complete coverage of the larger sites.

of space and how they use space. The second component, architecture, includes architectural details like windows, doors and their decorations, in addition to the buildings' form and function, and the city plan as well. Combining these two components together in studying the "Islamic city" may enable us to better comprehend the nature of development that took place in these cities under Muslim control.

Ali Zeyadeh
1988
Supervisor
Dr. C. J. Lenzen

The "Islamic cities" had been a subject of debate for several decades. Most of the studies conducted focused on large cities like al-Kuds, (Jerusalem) Dimashq (Damascus), Halab (Aleppo), al-Kāhira (Cairo), Tūnis, and Fās (Faz) which were products of long developmental processes that exceeded two millennia in some cases. Other studies, unfortunately, led to a distorted view of the typical "Islamic city," in the sense that they were described as disordered and loosely planned. These studies, however, ignored the fact that before the Muslims came to power, these cities remained under the Byzantine rule for three successive centuries, during which time, they have undergone considerable changes.

Furthermore, the "Islamic cities" were criticised by some scholars, namely Stern, for their lack of municipal institutions, misinterpreting this deficiency as a result of the Muslims' incapability of developing this discipline which they have not inherited from their predecessors. In answer to this criticism, an Arab scholar, Hourani, stated that Muslim societies were integrated on the basis of Islam, and that they were not in need of such institutions.

Other scholars protested against considering the mosques, the bath, the market, and others as distinctive characteristics of the "Islamic cities." According to these scholars, these features could be found thousands of years before the advent of Islam. It is only the "sūk" (market) which they considered as a new invention of Islam.

When the Muslims came to power, they did not attach much importance to the architectural development of the cities they controlled. Nevertheless, their streets were officially protected. It was not permitted for anyone to put an obstacle in the main streets. The width of the streets was that which allowed two loaded camels to pass. This, in fact, argues against the accusations directed against the Muslims being disordered in handling their cities. In many instances, Muslims did not affect any changes in the cities that fell under their control because they felt that they did not have the right to do so.

Broadly speaking, "Islamic cities" prospered under Muslim control. Trade and commercial activities were practiced in the centre of these cities, the "sūk".

The "Islamic city" cannot only be identified by its physical architectural features, neither could it be denied its unique identity. This identity is a mixture of two components: the people and architecture. The first component, the people, relates to the perception of the inhabitants of these cities

and 'Ammān imposed the continuity of similar divisions throughout the different phases of occupation.

The city of 'Ammān had been divided into two major sections in Phase IV as it had been in the earlier phases: The Citadel, and the lower city. The Citadel served as the governmental section under the Umayyads. The market of the city surrounded its mosque. However, the centre of the city shifted from the eastern to the western part in the lower city during the Byzantine period and remained so in Phase IV.

The topographical nature of Djarash differed from that of Fahl and 'Ammān in the sense that it is relatively flat.

One of the most distinctive feature of Phase IV is the encroachment of residential areas onto public spaces. During the Islamic rule, the family was considered the most important unit in the society. As a result, houses were scattered at random, and encroached upon public areas. The South Tetrapylon Plaza, for instance, is one such buildings which manifested the encroachment of houses. Its quadrant was replaced by a large rectangular structure, probably a residential unit.

At the juncture of the Cardo and the Oval Plaza, a house was extended to occupy two metres of the portico. Streets continued to be used but became narrower than before. A small mosque was built in the northern part of the city. Since the mosque was not big enough, it is believed that the structures in the midst of the Oval Plaza formed parts of a congregational mosque. Furthermore, the Placcus Baths were renovated, and others were constructed as well in the seventh century.

Djarash's pottery kilns were built on the remains of Roman buildings. Some, however, were incorporated within the residential areas. Many public buildings were converted into residential units. Several churches continued to be renovated and to function as far as the mid-eighth century. A.D.

The market place of Bayt Rās continued to be used in Phase IV. In Djadār, streets, baths, and vaults continued also to be used. However, it is rather impossible to trace all architectural developments in the cities of Bayt Rās, Djadār, and Abīl during this phase, due to the lack of archaeological data available. It is believed, however, that these three cities followed the same lines of development traced in the cities of Fahl, 'Ammān, and Djarash.

Changes and alterations in Phase IV were a mere continuation of those started in earlier phases. In fact, no distinctive feature of the "Islamic cities" could be traced except for the mosque.

were few in number, they cannot be taken as actual representatives of "Islamic cities."

In their major part, "Islamic cities" were built earlier than the Islamic era. The Muslim occupation of these cities is, in fact, a new phase to be added to the earlier occupational phases of these cities. The above six cities, for instance, were planned about five centuries before the Muslims came to power. Hence, historical and geographical considerations form the basis of the study of the "Islamic cities."

The changes and alterations that took place during Phase IV in Faḥl were limited to the structures of certain buildings and their functions as well. However, the overall city plan did not differ much from earlier phases. The main mound continued to function as the main residential area. The Civic Complex, the West Church, and the East Church continued to serve as public buildings. A new plan was applied in building the residential units. Two-storied houses were commonly built on both sides of the mound, with a stone staircase erected to reach the upper floors. Remains of architectural walls in the area were reused. The external structures of the West Church and the East Church were preserved, while their interior design was preserved. The sanctuary of the West Church was a large, two-storeyed building with twelve massive piers and a staircase inside the building.

The sanctuary of the East Church fell into disuse, but its atrium was rebuilt to assume a public function. The East Church formed part of a large fortified "Monastic Complex" which may have served an administrative function.

The Byzantine Civic Complex in Wādī 'l-Djirm was the core of a larger complex in Phase IV. The odeon was levelled in order to extend the Civic Complex towards the south.

A two-storied building which seemed to have comprised the sanctuary and the Ionic Building was found. The two-storied building was probably a *khān* where household pets were kept on the ground floor. The upper floor was approached through a staircase. Remains of two blacksmith's shops and a bath were found in the area.

The Complex was approached from the north and west through staircases, added in this phase, Phase IV, as a practical solution to solve the hilly nature of Faḥl.

Other areas maintained their features and functions throughout the four phases of occupation. Probably, the mountainous topography of Faḥl

method has not yet been sufficiently used to study the development of the "Islamic city." Most of the studies that were conducted depended largely on a few example of cities they considered as "representative Islamic cities." However, the so-called "representative Islamic cities," do not cover the development process of the "Islamic cities," but represent only the latest Islamic periods.

The six cities studied earlier have not yet been considered as "Islamic cities" in the full sense of the word. However, they have been excavated and their archaeological records may present data that enables us to investigate their process of development from the Roman, through the Byzantine, and until the end of the Umayyad periods. The changes and alterations that these cities have gone through are the first step for discussing these cities as "Islamic cities."

Early in the seventh century A.D., Muslims in the Arab Peninsula appeared as a new power besides the traditional two powers: the Byzantines and the Sassanians. After a series of wars, the Muslims became the leading power in the world, and Bilād al-Shām was one of the first regions to fall under their control.

Islamic expansion was indeed a military and political process, and not a social one. Not only did the Muslims spread Islam and the Arabic language among the countries they invaded, but they also adopted a new political system which brought all these countries under the leadership of the caliph. In fact, this political unity, coupled with both the religion of Islam and the Arabic language, formed the bases of Islamic civilisation.

In line with other civilisations, the Islamic civilisation is an "urban civilisation." It encouraged people to live in cities in order to perform all the requirements of Islam. Muslims built a number of military camps on their way to invade Iraq, Egypt, and North Africa. Later, these camps developed into cities.

Muslims encouraged commercial and trade activities with other cities, the thing which brought about economic prosperity to Islamic cities. Commercial activities were conducted within the walls of the cities. As a result, markets evolved as important components of these cities.

In the early stage, Muslims created two types of cities: the military and administrative centres (Dūr al-Hidjra), and the princely town (like Andjār, and Kaṣr al-Hir al-Sharkī). The Dūr al-Hidjra were primarily constructed to accommodate soldiers in the areas they invaded, but later developed into big cities like Baṣra, Kūfa, Fustāt, Kayrawān, and the like. Since these cities

The fact that Bayt Rās, during the Umayyad period, was the location of one of Yazīd II's palaces, contributed further to the city's fame. This fame was maintained throughout the Abbasid period. In 1985, a tessellated pavement was reported to have been found above an earlier Umayyad one.

Bayt Rās continued to be occupied and by the 12th century A.D. it became a village and remains so to date.

Seven occupational phases were reported by excavators in Bayt Rās:

Phase Ia	: 1900 A.D. to the present.
Phase Ib	: ca. 1516-1700 A.D.
Phase II	: ca. 1100-1516 A.D.
Phase III	: ca. 950-1100 A.D.
Phase IV	: ca. 750-950 A.D.
Phase V	: ca. mid-seventh century A.D.- 750 A.D.
Phase VI	: ca. 334-mid-seventh century A.D.
Phase VII	: ca. 100-334 A.D.

Like other cities in the region, Bayt Rās was influenced by the same earthquakes which hit the region. The city had undergone successive phases of destruction and restoration.

The process of reconstructing the southern row of vaults in the "sunken area" started in the sixth century A.D., and lasted for two centuries. The destruction and reconstruction of the vaults may be attributed to the late fourth century earthquake and/or the mid-sixth century one as well. The floor in front of the row of vaults was realigned in the Umayyad period. Consequently, occupational phases of other cities in the region may apply as well to Bayt Rās.

The "Islamic Cities"

Following the advent of Islam, the above six cities could be identified as "Islamic cities" since they fell under the Muslim control. The Muslims' take-over of these cities was preceded and accompanied by a series of earthquakes which demolished the cities and required extensive re-construction and renovation in the aftermath of these tremors. This precarious phase, Phase IV, (from the early seventh to the mid-eighth centuries A.D.), forms a juncture with the end of the Umayyad rule in 750 A.D. and the early emergence of the so-called "Islamic city."

The archaeological analysis and assessment conducted in respect of the above six cities forms the framework for studying the earliest phase of the emergence of the "Islamic city." In fact, archaeology as an interpretive

Bayt Rās

Bayt Rās Capitolias of the Roman period, was named after Jupiter Capitolinus, or the name is probably an adaptation of the Semitic name, Bayt Rās, which has the same meaning. The city commanded a strategic location. It was built around the "Ra's," the highest point north of the 'Ajlūn mountain range. Due to the city's shortage of natural water resources, a canal system and later a reservoir system were introduced in order to supply the area with the water it needed for day-to-day life and for agricultural purposes as well.

During the Roman occupation, Bayt Rās flourished and functioned as a centre for minting coins.

In the 19th century, the archaeologist Schumacher drew a plan of the city. According to this plan, the city was surrounded by a fortification which enclosed more than 23 dunums.

A temple, traced back to the Roman period, was found in the area of the Ra's. An altar was also found in the same area. The temple was represented on the coins which were minted in the city. One of the most attractive features of the city was a row of vaults, constructed in the southern side of the area, known as the "sunken area." The construction technique of the vaults suggests their Roman origin. This series of vaults was parallel to another series of three vaults located on the northwestern side. The two series of vaults are believed to have been part of the city market during the Roman period. On the northern side of the "sunken area," an industrial complex was excavated in a cave. Remains of vats, canals and pottery were detected in the area. These remains may be considered representative of the industrial nature and the commercial function of this central area of the city.

The importance of Bayt Rā's increased during the Byzantine period. It was the seat of a bishopric, then. The city could have comprised more than one church, but excavations traced evidence of only one church on the northern side of the "sunken area."

The indigenous Arab inhabitants of Bayt Rās who inhabited the area as early as the fourth century A.D., probably facilitated communications with the inhabitants of the Arabian Peninsula. To these inhabitants, Bayt Rās was well-known for the fine quality of its wine. This relationship made it easier for the inhabitants of Beit Rās to fall under the Muslim control.

Archaeological excavations have yielded evidence of continued occupation throughout the ninth century. The market area, including the industrial complex, continued to be used.

During this phase, Phase III, three churches were erected within a limited area. It seems that Abīl functioned as a bishopric city, as there was a tendency for a religious building to occupy the same area during various successive periods. The city's three churches were located on top of the two mounds. The triapsidal church of Tall Abīla was identified as a sixth century triapsidal basilica. On the southern mound, two churches were reported to have been found: a triapsidal basilica and a one-apsed basilica. However, the date of these two churches had not yet been traced. In addition, no other buildings were reported to have been excavated in the area. It seems likely that the "saddle" continued to function as the city's centre due to its centrality, accessibility, and closeness to the water resource, Wādī Kuwaylba

The following phase, Phase IV, marks the Muslim's take-over of the city. Primary archaeological data suggests continued prosperity during this phase. Excavations conducted in Tall Abīla, Tall Umm al-'Amad, and the theatre, yielded evidence of the Umayyad period.

Architectural landmarks from the Umayyad period have been found, mainly on Tall Abīla, namely the building which was first designed as a public building. The triapsidal basilica apses were bisected by a wall in the seventh century, probably to convert it into a mosque. Further excavations revealed several rooms dating to the Umayyad period on the southeastern corner of the basilica, but their function had not yet been determined. Before the construction of these rooms, the church building had collapsed. Below the plaster surfaces which covered the bisected apses in the Umayyad period debris was reported. The architectural elements of the earlier basilica were reused in building the walls during the Umayyad period. The limestone pavement of the so-called forecourt, west of the platform on which the basilica had been built, was separated from the lower tessellated pavement by a fill layer, which may indicate a destruction of the earlier pavement and the need to replace it by another one.

On the other mound, Tall Umm al-'Amad, the church yielded occupational evidence from the Umayyad period. Umayyad sherds were found resting directly upon the paving stone floor, suggesting that the Byzantine basilica on the summit of Umm al-'Amad had not fallen into disuse until that date. The church was used during the Umayyad period.

Although the 748 A.D. earthquake had brought an end to this occupational phase, the city continued to be occupied without interruption. Excavations detected remains of the Abbasid, Fatimid, Ayyubid, and Mamluk periods.

used as shops. It continued as a thriving settlement throughout this phase.

Ābīl

Ābīl lies over two mounds surrounded by several valleys. The two mounds are separated by a "saddle," which is a village less precipitous than the others. Besides the valleys, the city contained another source of water, 'Ayn Kūwaylba, in the southern side of the site.

In the 19th century, an archaeologist named Schumacher surveyed the ruinous city and drew a plan of it highlighting the main features. The first excavation of Abīl took place in 1959, when several shaft tombs were excavated.

In 1980, another survey, guided by H. Mare, was carried out as part of a larger project to excavate the city. Excavations centred on the churches lying on top of Tall Abīl and Tall Umm al-'Amad, and also on the theatre and tombs scattered in the area.

Excavation on top of Tall Abīl yielded stratified evidence for the earlier occupation of the Byzantines and the Romans. Tall Abīl is believed to have been the city's acropolis because it is the only part which has been found walled and/or fortified. The city contained at least two temples and a theatre. On the northern side of the city, there was a "Roman Bath Complex." The forum area was found on the western side of this complex and on the northern side of the theatre. It is likely that the forum was located in this area, since it is central and since its topography is suitable for a variety of essential buildings, namely the theatre and the bath. An odeon was built against the northeastern slopes of Tall Abīl, but has not yet been excavated. The city also contained a paved road running east-west and crossing the "saddle," in addition to another pavement, probably a portion of a street, running in front of the theatre.

The fact that the buildings constructed during the Byzantine period were located above the buildings of the earlier period, using also the same architectural elements, indicates that this first occupational phase was preceded by a severe destruction. Probably, it is the same late fourth century A.D. earthquake which affected other cities in the same region.

The second occupational phase was preceded by the 551 A.D. earthquake. At least one of the three churches found in the area dates back to this phase. This proposition is supported by the fact that the church's floor was modified late in the Byzantine period, thus pointing out to the 551 A.D. earthquake destruction.

The city reached the zenith of its prosperity during the Byzantine rule.

defining the first occupational phase of the city. However, the city was destroyed late in the fourth century A.D., and collapsed buildings were re-constructed in accordance with preceding architectural models.

During the second occupational phase, changes were effected on individual buildings and not on the entire city plan. City streets continued to be used. Only three buildings dating back to the Byzantine period had been excavated: the Church, the East Bath, and the West Bath. In fact, the phasing of the Byzantine and following periods largely depends on this excavation.

The East Bath, built west of the church, was excavated by a Danish team in 1977, but no archaeological data has yet been published. On its four sides, the bath was flanked by streets.

The bath's date of construction is unclear, since excavators date it back to the fourth century A.D., while the reported occupational sequence seems to point to a later date.

Based on archaeological data, two destructions were reported immediately before the Umayyad period. Presumably, the first destruction was a result of the 551 A.D. earthquake, while the second was a result of the early seventh century A.D. earthquake. This leads to the suggestion that a date of construction later than the early fourth century A.D. is probable, because an earthquake was reported to have destroyed the cities in the late fourth century A.D. Consequently, it would have destroyed the bath building if it was standing.

The octagonal church and the West Bath were probably built in this phase. However, one cannot be definite unless further excavations are conducted. The vaults on the west side of the church continued to be used.

The East Bath was restored in the following phase, Phase III, according to the same lines of the original construction. If the church and the West Bath were built in the previous phase, then they continued to be used in this phase. Otherwise, one may assume that they were constructed during this phase.

During Phase IV, excavators reported three main periods of occupation in the East Bath. In the first two periods (the Byzantine period), it functioned as a bath, while in the third period, (Byzantine or Umayyad period), it served residential purposes.

The West Bath, built during the Byzantine period, had a mosaic pavement similar to that of the synagogue church in Djarash. This bath was smaller than the East Bath, and it was in operation during the Byzantine and Umayyad periods. The city also comprised a series of vaults which were

mosque, the baths, and the *khān* needed water. In addition, there was another water resource, known as Ra's al-'Ayn, adjoining two aqueducts that supplied water to the southern and the northern parts of the city.

The second group of cities was not researched extensively as the first. Djadār, or modern Umm Kays, was systematically investigated in 1970, while Abī l, or modern Tall Abī l was investigated in 1980, and Bayt Rās in 1983. Since the history of investigation in these cities is rather short, it is obviously difficult to come up with extensive conclusions.

Djadār

Djadār, modern Umm Kays, commands a strategic position and offers a magnificent view to Lake Ṭabariya to the northwest, and the Yarmuk River Valley to the north.

As the Romans occupied Djadār, it became a member of the Decapolis league. It was known, then, as Gadara.

Christianity did not influence Djadār until the third century A.D. One church and two baths were being constructed during the Byzantine period. The city maintained its prosperity during the Muslim rule of the city. It was renowned for its exquisite wine. The city continued to flourish during the Umayyad and Abbasid periods. After the ninth century A.D., the urban character of the city dissipated and Djadār was transformed into a farming village.

In the fourteenth century A.D., the settlement was moved down the hill towards the hot springs, al-Himma. This new centre became known as Djadār, while the ancient one became known as Umm Kays.

During the Roman rule, Djadār had a grid street system similar to that of other cities during the same period. The major identified street in the city was the Decumanus Maximus, which crossed the city, connecting the East Gate with the West Gate.

Djadār was a fortified city with a wall reinforced by rectangular towers. It comprised two Roman theatres indicating the prosperity of the city: The North Theatre was built on the eastern side of the city, while the smaller West Theatre was built against the western slopes of the acropolis facing west. Between the Decumanus and this theatre, an open area which could have functioned as the city's forum was found. The street had a row of vaults which were probably used as shops. Like Djarash, Djadār had its hippodrome built outside the city wall.

The published archaeological data is very small and does not help in

the construction of the palace complex on Jabal al-Kal'a. The first part of this phase represents the city of 'Ammān before replanning and building the Citadel, while the second part of this phase represents the entire city including the Citadel.

During the first part of this phase, some of the buildings on the Citadel were restored and modified. The Citadel church building was subjected to drastic changes. The building appears to have been utilized for secular purposes. The northern aisle was divided into chambers, and on the north side, more rooms and courtyards were built. The Muslim take-over did not put an end to Christianity; thus, it is possible to suggest that these rooms were built by Christians in the seventh century.

More structures were built against the western wall of the atrium during the Umayyad period. What is noteworthy, is the striking number of cisterns which were scattered within the church building and around it. The cistern appears to have been dug in the seventh century.

In the second part of this phase, the Citadel was chosen to be the location of the administration centre. A wide area of the Citadel was levelled off to construct the palace and the subsequent buildings in the early eighth century. The palace complex, which was spectacular, consisted of two halls: the Reception Hall and the North Building. These two halls were linked by a columned street and two small courts. Additionally, a number of residential units were built around their courtyards.

The Citadel and the lower part of the city formed the two major centres of the city. Unfortunately, it is not possible to be specific about the city plan of 'Ammān during the seventh and eighth centuries due to the lack of archaeological data.

The city had common characteristics throughout the different periods of occupation. It followed the same general divisions during the Roman period and the following periods. The two most clear divisions of the city were the Citadel on Jabal al-Kal'a and the public city-centre in the lower part of the city along the two valleys. The residential area was most probably spread over the hillsides surrounding the city centre in the valleys.

The city of 'Ammān was described by al-Makdisi in the tenth century A.D. as having a fine congregational mosque in the area of the *sūk*. It was located on the intersection of the two main streets and the two valleys and was dated back to the Umayyad period.

Water resources probably played their role in determining the location of the focus of the city centre. Most public buildings like the congregational

Italian Archaeological Mission under the leadership of G. Guidi. Other excavation campaigns, headed by R. Batoccini; followed during the period 1928-1938; but no excavation reports have yet been published.

The first systematic excavation undertaken by the Department of Antiquities of Jordan covered the Roman forum, the Roman temple area, and the eastern part of al-Kal'a. A Spanish archaeological mission conducted an aerial survey of 'Ammān and published the archaeological data.

Late in the fourth century A.D., 'Ammān was destroyed by an earthquake which hit the region. When the Byzantines came to power, they restored the city and breathed life into its demolished areas. They also added a new architectural feature -- the church, which is indeed considered the most distinctive characteristic of the Byzantines.

In the following phase, Phase II, no specific data was found to mark the beginning or end of this phase. Many churches, including the Citadel Church were built during this phase. The Citadel Church was planned as a basilican church and was paved with flagstone, which was later replaced by mosaics.

Again, the 551 A.D. earthquake brought an end to this phase, and a total devastation to the city.

During the third phase, the city was re-constructed and the same areas were brought to the limelight again. The Citadel Church appears to have continued functioning as a religious building. The relation of this phase with the following phase is not clear. However, excavators seem to agree that occupation continued after the Muslim take-over of the city without interruption.

The city plan of the Roman city does not appear to have drastically changed. The church was a distinctive architectural feature. In fact, the best way to be acquainted with the city plan during the Byzantine period is to study and analyse the distribution of churches and cemeteries.

The city centre shifted from the area of the forum, in the eastern part of the city, to the western part around the intersection of the two streets. Probably, the destruction of the city at the end of the fourth century A.D. imposed this shift. The Acropolis, during the Byzantine period, could have played the same role as it did before. That is to say, it may have continued to function as the city's administrative centre.

The seventh century A.D. earthquake brought an end to this phase, and marked the beginning of Phase IV. This phase is divided into two sub-phases. The division is based on a major event which took place in the city, i.e.,

‘Ammān was known as the “city of waters.” The major source of water was a permanent flowing stream, Sayl ‘Ammān, which crossed the centre of the city and flowed in a southwest-northwest direction.

The site of ‘Ammān was occupied as early as 3000 B.C. During the Iron Age I and II (1200-1600 B.C.), the city, which was known as Rabath ‘Ammon, flourished and developed as the capital of the Ammonite Kingdom.

After the collapse of the Assyrian Empire, it came under Babylonian power and later became a Hellenistic polis. In the third century B.C., the city was re-planned and re-named Philadelphia after Ptolemy II Philadelphus (285-234 B.C.).

As the Romans ruled the city in 63 B.C., Philadelphia joined the Decapolis league. It was again re-planned according to Roman city standards. However, these standards were modified in a way to suit the topography of the site. At the same time, earlier occupational phases played their role in altering the city’s shape.

During the Roman rule, the city was divided into two sections: the Acropolis (al-Ḳal‘a), and the lower city in the valleys. The Acropolis was the only fortified part of the city. It housed two temples: the Temple of Hercules in the southern part of the Acropolis, and the Northern Temple, built on a rock that was considered sacred about 3000 B. C. This matter may illustrate the strong relation among the various occupational phases.

The Acropolis was connected with the lower part of the city by a monumental staircase. The forum, which was the central part of public activities during the Roman rule, was to the south of the Acropolis.

Christianity came into the city early in the Roman period. During the Byzantine rule, the Christians controlled the city which flourished and comprised several churches.

When the city fell under the Muslim control, in the early seventh century A.D., it was all in ruins, probably as a result of the 633 A.D. earthquake. ‘Ammān, the main city in the region under the Umayyad rule, was destroyed again by the 748 A.D. earthquakes. However, the city continued to be occupied in the following periods, but with a variant occupational nature.

The history of excavation in the city of ‘Ammān is rather long and complicated. Excavation expeditions concentrated their activities on the Ḳal‘a area and the Roman forum.

The first excavations in the Ḳal‘a area were conducted in 1927 by an

The synagogue church had also undergone several changes in its walls and mosaic floors. The same thing applied to the Church of Saints Peter and Paul and the Procopius Church which was likewise renovated during this phase.

The church of Bishop Marianos continued to function as such, and it was not destroyed or abandoned before the mid-eighth century earthquake, as is attested to by the post-reform Umayyad coin found on the pavement.

The church of Bishop Isaiah had also undergone several repairs in its roofs and interior walls. Seven out of nine of its doors were already blocked, which was probably contemporary with the unfinished repairs of the mid-eighth century. Excavations suggested that this church was converted probably into a mosque.

The early seventh century A.D. destruction affected the residential area, mainly the Umayyad House and the residences of the North Decumanus. The Umayyad House was built in the midst of the seventh century. In the vicinity of the North Decumanus there were rough dwellings of the Umayyad period. These buildings were later restored. Some houses were incorporated within commercial and industrial locations.

The pottery production complex in the North Theatre was different in the sense that kilns were inside the theatre while houses surrounded it.

The west side of the Oval Plaza continued to be used for residential purposes during the Umayyad period. The porticoes of the Plaza were turned into shops and dwellings fronting onto the Plaza. It can be imagined that there were similar arrangements in both the Oval Plaza and the South Decumanus; shops were built along the porticoes and the dwellings were built behind them, e.g. the Umayyad House Complex.

Detailed study and analysis of archaeological data show that Djarash continued to fall under occupation and that, at the same time, it maintained its ever-prosperous climate during the era that followed the reign of Islam.

‘Ammān

The centrality of ‘Ammān’s location, its natural resources, and its mountainous topography made it a suitable target for occupation and enabled it to play an active regional role.

The central sector of the area was Jabal al-Kal‘a which was for a long time the main occupational centre, since it was the only walled area in the city.

Glass was also part of the industrial activities in Djarash. This industry was carried in the so-called Glass Court which was part of the Fountain Court Complex. The court yielded 60 kilograms of different coloured glass melted into large chunks, which were assigned to the Umayyad period.

Baths were considered basic components of the cities during the Roman rule. Excavations yielded evidence of three baths, the best known of which were the Placcus Baths. The Placcus Baths were affected by the early seventh century earthquakes. Different parts of the baths attested to having been destroyed and restored. Walls divided the east and west ends of the bath's entrance to form separate rooms that are intended to be used as shops.

Northeast of the Placcus Baths, a structure was built on the intermediate terrace of the Artemis Temple. It had been proposed that the eastern part of the structure was built in the sixth century as a church with an apse on its eastern side, while the eastern part of the structure was built in the seventh century A.D. as a rectangular room with an apse on its west side. The building was incorporated with two water canals, one from the north and the other from the south.

A circle of stones intermingled with small blocks of limestone was found inside the western-apsed room. It appeared to have been the base of a tank. The water pipe-system with the plaster remains on walls suggests that this building was a bath during the Umayyad period. Hence, the eastern part was not probably a church but the apoditerium of the bath.

The third bath occupied the northern part of the Church of Saints Cosmas and Damianus. The construction of the bath could have accompanied the comprehensive changes and alterations in the complex during this phase.

Besides secular buildings, religious buildings for both the Christians and the Moslems were constructed. A mosque, located north of the Artemis Temple, was uncovered. It was a relatively small structure, with a rectangular shape in line with earlier architectural elements.

The Christian community kept its religious buildings. In line with the rest of the city, churches were destroyed by the early seventh century earthquakes. Eventually, many of these churches, like the cathedral and the group of churches west of Saint Theodore's church, were repaired in Phase IV. However, new arrangements were introduced. For instance, part of these churches was used for religious functions while the other part served secular purposes.

quadrant was destroyed by the early seventh century A.D. earthquakes, but was replaced by a massive building identified as a Guard House. The gigantic size of the building may suggest that it functioned as the city's administration centre; a proposition which is supported by the discovery of the seal of Caliph 'Alī in the same area.

The area of the South Tetrapylon was an active commercial and industrial area, a theory supported by the discovery of hundreds of coins in the region.

Each of the three quadrants consisted of three shops opening onto the circular Plaza. The southern room of the northwestern quadrant functioned as a blacksmith's shop. Remains of another room in the northeastern quadrants suggest that it could have been a shopkeeper's account.

The major three thoroughfares were extensions of two centres: the Oval Plaza and the South Tetrapylon Plaza. Most of the area along the thoroughfares was commercial. Shops occupied most of the excavated parts on both sides of the streets. The Cardo, which was the backbone of the city, had the largest number of exposed shops. On its western side, there were shops of the Artemis Temple, the first terrace of the Fountain Court Complex, and the Roman Public Building. In the Roman Public Building, excavators unearthed a large quantity of iron lumps and cores, metal objects like hammers, sickles, knives, hooks, chains, nails, etc. as well as coins dating from the Roman to the Umayyad periods. If anything, these remains emphasize the industrial and commercial function of this area.

Moreover, this Roman Public Building had undergone considerable alterations during the Islamic era and served residential purposes in addition to industrial and commercial ones.

The shops of the first terrace of the Fountain Court Complex were enlarged in this phase by means of building new rooms in the portico. On the north side of the South Decumanus, four shops opening onto the street were excavated as part of a larger complex which contained, besides the shops, residential units. These shops appear to be extension of the South Tetrapylon shops.

Throughout the seventh and eighth centuries A.D., the North Theatre housed the potter's complex. The theatre portico was also used for pottery production. In fact, the widespread industry of pottery production was conducted in the residential area. Three pottery kilns had been excavated in the area of the Artemis Temple, and another three were also excavated in the area west of St. Theodore's church.

dicating that these two cities were administratively independent.

The pottery industry was another feature which demonstrated the city's independence. Excavations revealed 23 pottery kilns in the city, which probably yielded sufficient quantities for local consumption and trade with other centres as well.

Djarash was also renowned for producing a certain type of lamps, the so-called Djarash lamps. In addition, the city housed at least one glass factory and two blacksmith's shops. Glass manufacturing was an essential part of the city's industrial activities and was conducted in the so-called Glass Court. The Court produced 60 kilogrammes of different coloured glass melted into large chunks.

The historic and political significance of the city could be attested in what *Yāqūt al-Hamawī* said about the visit of al-Mutanabbī, a famous Arab poet, to Djarash. It can further be attested by the discovery of a seal which belonged to Caliph 'Alī, in the area of the South Tetrapylon.

A series of earthquakes accompanied the Muslim take-over of the city, in the seventh century A.D. and left the city in a massive destruction. Nevertheless, the city returned to the limelight again after being renovated and rebuilt in the late seventh century A.D.

The city plan during the seventh and eighth centuries A.D. was influenced by the earlier city plan of the Roman period. The city's three main thoroughfares continued to form the backbone of Djarash and both the Oval Plaza and the South Tetrapylon Plaza continued to be used. The Oval Plaza was intensively crammed with buildings. Two types of structures were reported in the Oval Plaza: Rectangular well-built structures in the centre and on the west side of the Plaza, and long converging walls running north and south across the Plaza on the east side.

In the seventh and eighth centuries, the Oval Plaza appeared to have comprised a central structure which was identified as a tank of cistern water, to which water was being conducted through canals from the north and the west. It is possible to suggest that the tank was part of a larger complex. The chairs on top of the tank walls may suggest that the tank was a pool for entertainment. Or, perhaps, the central structure could have been the city's archaeological mosque and that the pool was used for ablution; but there is no archaeological data to support this proposition.

Like the Oval Plaza, the South Tetrapylon Plaza, was another forum for public activities. It consisted of quadrants, three of which were used as shops and remained standing during this phase. The fourth southwest

was built to provide the city with part of the needed water. Tombs were constructed outside the city walls.

As early as the fifth century A.D., the city had been occupied and rebuilt, following phases of decay and destruction in the fourth century A.D. Many churches were constructed, as well as the Circular Plaza, the East Baths, and the Hippodrome.

The second phase of occupation can be traced back to the mid-fifth century A.D., a date which marked the beginning of a prosperous era in Djarash. The large number of churches was a dominant feature of this phase, a fact which further proves the city's prosperity.

The largest complex in the area was the "Fountain Court Complex," which comprised two churches, a cathedral, and St. Theodore's Church. Secular buildings, like the Public Placcus Baths, the Glass Court, and the "Clergy House," were constructed.

The cathedral was erected in the mid-fifth century A.D., a time which coincided with the rise of Christianity in Djarash and Fahl. However, Christians did not only seek to erect new churches, but also to convert existing buildings into churches. The synagogue of the Roman period, for instance, is one such building turned into a church after abolishing all of the distinctive Jewish features. The same thing applies to pagan temples, an example of which is the Artemis Temple.

Likewise, some earlier public buildings were transformed into residential areas. A military barrack inside the South Gate was built over what had been a Roman market. According to excavators, the barracks were set up to protect civic buildings from external dangers.

It would be possible to propose that Djarash was totally demolished in the mid-sixth century A.D., taking into account the destruction of massive and well-constructed buildings like the Hippodrome, the Deacon Elias House, a bridge crossing Wādi Djarash, and others.

The following phase of occupation (Phase III) was marked by an active process of re-construction. Amongst the buildings that were restored were the Fountain Court Complex, the Cathedral, St. Theodore's Church, the Artemis Temple, the commercial areas, and the Roman Public Buildings.

The extensive occupation of Djarash in the seventh and eighth centuries, Phase IV, may reflect a certain level of prosperity, as well as the city's prominence. One of the most interesting and diagnostic material culture remains is the coins minted in Djarash and Bisān. In fact, these coins were different from all other Arab coins minted in the area, a matter which may in-

Although Djarash was destroyed in the mid-sixth century A.D. earthquake, it was again restored and new buildings were constructed. Likewise, the city was destroyed again by the 633 A.D. earthquake, but was rebuilt all over again.

Djarash returned to the limelight in the seventh and eighth centuries A.D. and served as a mint city and a pottery production centre. Both Christianity and Islam were practiced in the city, as has been proven by the excavated churches and a mosque which dates back to the same period.

The city continued to be excavated and it prospered enormously during the Abbasid period, It continued to be occupied as late as the fifteenth century A.D., although the nature of occupation varied.

The first excavation of the city was conducted in 1902 by Puchstein. However, the first major expedition took place during the period between 1928-1934 and comprised excavators from Yale University and the American School of Oriental Research in Jerusalem.

After the year 1940, the Department of Antiquities conducted salvage excavation when the Djarash-'Ammān road was constructed. It later carried out a large scale project in cooperation with the University of Jordan in 1975-1976. In 1979, the Jordanian government initiated a five year development programme for touristic development through restoration and conservation of the city. Another large scale archaeological project was conducted in the southwestern section of the city in 1976-1977 and resulted in the discovery of the so-called Roman Public Building which served both commercial and industrial functions for the Romans and the Byzantines.

The study of the city's plan may enlighten the understanding of its occupational phases. Djarash was fortified with a wall (3456 metres in length), built in line with the topographic nature of the site. The city had four gates: the North Gate, the South Gate, and another two gates in the western part of the fortification. The south Gate led to the main open area of the city, the Oval Plaza. The oval Plaza was identified by excavators as a forum, a major characteristic of the Roman city planning.

Only the commercial building was excavated at Djarash and was identified as a Roman Public Building or a market place. On the opposite side of this Building, another building was identified and believed to have had a "civic function," probably a rest-house during the Roman and Byzantine periods. In addition, three temples, two theatres, two baths and a nymphaeum, within the city wall, have been excavated.

In the northern side of the city, a reservoir, identified as a Breketein,

while human beings lived in the upper stories. The upper storey was probably approached by a staircase built against a straight wall behind the apse leading to the west, where the second floor could have covered the sanctuary. The straight wall and the staircase were part of the seventh century alterations. In addition, two heaps of blacksmith shops remains were unearthed in the paved area north of the atrium. This may point to the industrial role of the Civic Complex in the seventh and eighth centuries.

The atrium of the East Church had undergone extensive repairs and alterations during the seventh century. In its midst, a hexagonal pool was revealed. This pool, coupled with all other changes in the area, was dated back to the Umayyad era. Beneath one of the east portico floor tiles, an opus-sectile pavement, was found and dated to the Umayyad period.

The complex on Djabal Abū'l-Khass, within which was the East Church, served as an administrative centre of the city during the Byzantine period and remained so during the seventh and eighth centuries. This conclusion is drawn from the monumental features of the atrium as well as from the strategic location of the Civic Complex.

The above archaeological discussion attests to the continuity of prosperous occupation in the seventh and eighth centuries. Fahl appears to have been a large city with public facilities and a widely occupied area.

Djarash

Because of its fertile soil and abundance of water resources, Djarash had always been an occupational target. Excavations revealed that Djarash was occupied in the twelfth century B.C. and that this occupation continued to the period of the Greek conquest. It was turned into a Hellenistic settlement and renamed Gerasa, then.

Two city blocks depicting remains of the late Hellenistic occupation were identified by excavators. These blocks may be attributed to a hippodamian city plan for Djarash, which was probably centred around the "Camp Hill." Other remains of the area were excavated in the area of the Zeus Temple.

Djarash prospered during the Roman era, and excavations proved that it had been re-planned more than once. Nevertheless, the main shape of the city was preserved, as the Romans were much influenced by the earlier Hellenistic city plan. This is testified by the location of the Zeus Temple on an area which was sacred to the earlier inhabitants, even before the Hellenistic phase.

is proposed that the three components: the west staircase, the north staircase, and the stone pavement were part of one project and were constructed together. The stone pavement was built as an extension of the north staircase sloping towards the south, and the steps of the west staircase were built carefully to match the sloping pavement. On its west side, the pavement covered parts of the exedera. Consequently, one may conclude that the three components date to the period following the 633 A.D. destruction which damaged the west shops.

The approach of the northern entrance to the complex was colonnaded with large ionic columns reusing the earlier Roman architectural elements. This has been identified as the Ionic Building. The north side of the hall was not walled, which means that this was merely an open space functioning as an approach from the north. This part of the complex was erected in the Umayyad period, as was attested to by the material culture remains that dated to this period.

During this phase, there was a tendency to increase the built-up area in Wādī'l-Djirm. The Civic Complex was enlarged and extended towards the north and the south. The odeon, on the southern side, was filled and leveled to prepare a flat area for the erection of buildings. When the odeon was excavated, it was noticed that the fill was homogeneous with material culture remains that dated to the Umayyad period. According to excavators, the odeon was being used for dumping debris, and as the dump expanded, several retaining walls of poor construction were built to try to prevent the dump from contaminating the nearby water resources.

In addition, walls were found between the odeon and the atrium, and were identified as a triangular chamber. The retaining walls and the triangular chamber were probably part of a large rectangular structure. A minimal evidence of a bath was detected in this area, as well as a circular water installation which was identified by excavators as a foot-bath. The foot-bath had a mosaic pavement that was contemporary with the earliest flooring in the sanctuary. This may mean that it was part of the comprehensive project of alterations in the seventh century A.D. It would also be possible to suggest that this foot-bath was part of a larger bath in this central area, taking into consideration the identification of a plastered drainage in the same area.

On the north side of the church, an Ionic Building, a Chamber of Camels, and a Guard Room were found. Massive columns were extensively used in the erection of this part of the Civic Complex, presumably to support a second storey. This presumption, coupled with the fact that skeletons of household pets were detected in the area, may suggest that the place functioned as khān (barn), where animals were kept on the ground floor

probably gave the inhabitants an opportunity to change these living arrangements.

Three massive houses, attesting to the prosperity of the inhabitants, were excavated on the west side of the main mound. Most of the Byzantine architecture had been swept away by the Umayyad builders.

On top of the main mound, an Umayyad House was being excavated. The distribution of the residential areas on the main mound attests to the fact that it was extensively occupied in the seventh and eighth centuries.

Public buildings like the East Church, the West Church, and the Civic complex continued to be occupied, a matter which attests to a prosperous occupation in the seventh and eighth centuries. Several repairs were effected on the West Church building. Its sanctuary was modified, and twelve pier bases, divided into two rows of six each were reported in the inside. Aligning with the north row of piers, a buttress was built to form part of the structural system of the sanctuary. A staircase, constructed along the partition wall which divided the central and southern apses, may argue strongly for the construction of a second storey in the seventh and eighth centuries. This technique of construction can be compared to the construction of the staircases in the Eastern Housing which were built without foundations on a rubble base of small, unworked stones with mud mortar. The size and plan of the West Church building, compared to other residential buildings of the same period, support the idea that this building continued to function as a public building in Fahl during the seventh and eighth centuries A.D. In addition to structural changes and additions, the building's furnishings were repaired and modified. Both floors of the north apse and dependency were above the original floor level. A door was opened in the north wall of the sanctuary to connect the two areas of the north aisle and the north dependency. The rooms on both sides of the church, north and west, were repaired after a collapse which may date to this phase.

The Civic Complex continued to serve public purposes. Extensive changes were achieved in this Complex emphasizing both its importance and centrality. One of the most attractive features of this Complex was the grand staircase on the west side. Both entrances of this staircase were blocked in the late seventh century, presumably, as a solution to keep animals away from the church. The destroyed shops in the area, resulting from the 551 A.D. earthquake, were filled and levelled to support the above pavement. This pavement was part of the staircase and it was built in the wake of earlier architectural materials. It was connected on the north side with another staircase ascending towards the main mound through the saddle. It

During the following phase of occupation, Phase III, the wide east-west street was turned into courtyards attached to flanking houses. Doors which opened onto the streets were blocked. Excavators reported a coin of Tiberius II, found embedded in the surface of the street.

This phase was the epitome of the Byzantine prosperity. In addition to the East Church, the West Church and a third church were built and formed part of the "Civic Complex." In fact, the "Civic Complex" is one of the most interesting public buildings that excavators were able to identify. It was located on the same site of the earlier Roman centre, down in Wādī'l-Djirm.

The "Civic Complex" was terminated on its southwest side by a circular structure known as the odeon. Having lost its theatrical function, the odeon served as a "town council chamber." Another structure, the Roman exedera, was excavated in the same area and interpreted as having been part of the Roman nymphaeum or public baths. Having too lost its previous function, the nymphaeum served as part of the water canal system.

Excavators identified other architectural remains, namely: an "Ionic Building," a "Triangular Chamber," and a domestic area on the northeastern slopes.

The best investigated residential sector during the later phase of occupation, Phase IV, is on the east and west sides of the main mound, which could have been the main residential part of the city.

The wide east-west street continued to function as a series of courtyards. An impressive feature in the Eastern Housing was a long north-south wall which extended more than 30 metres. It truncated the South Building and formed its west wall. The domestic units of both the North and South Buildings were built attached to each other around courtyards.

Another striking characteristic of this phase was the extensive use of staircases leading to roofs of upper storeys. Because of the large number of animal skeletons found in the courtyards and ground floors, it was proposed that human beings lived in the upper storeys while animals were kept in the ground floors. Furthermore, this phenomenon may indicate either a population increase or an economic prosperity.

Living arrangements were substantially altered in Phase IV. The change of the building's orientation, from being open to the public outer world to the little enclosed courtyard, was dated by excavators to the Muslim take-over of the city. However, others attributed it to the alterations that occurred in the aftermath of the 633 A.D. earthquake destruction, which

main mound.

The city centre during the Roman period was in Wādī'l-Djirm. The best preserved building of this period was the odeon, dating to the first century A.D. An exedera was excavated and it was identified as part of the Roman nymphaeum, or the public baths.

The Byzantine occupation of Faḥl was extensive and prosperous. The city expanded and comprised several public buildings. Although the city was destroyed again by the severe 748 A.D. earthquakes, occupations did not end. After the ninth and tenth centuries, Faḥl became the village known as Ṭabaḳat Faḥl.

Early excavations of Faḥl were carried out in 1958 by Robert W. Funk and H. Neil Richardson who excavated two trenches on the main mound. This was followed by another excavation of eleven tombs in 1964 by the Department of Antiquities. In 1967, the Wooster Expedition, headed by Robert H. Smith, unearthed several tombs in the West Church and the East Cemetery areas. In 1979, the Wooster Expedition resumed excavation in collaboration with scholars from the University of Sydney. The Wooster team excavated the West Church, while the Australian team excavated the east side of the main mound.

The first occupational phase of Faḥl was preceded by a destructive earthquake, probably the same one which destroyed 'Ammān late in the fourth century A.D. Although the city was all in ruins, architectural elements from the early buildings were reused in later phases of construction.

Construction of the city started in Phase II with the erection of the East Church in the late fifth century A.D. on Djabal Abū'l-Khass. The fact that this church occupied such a commanding location may reflect a change in priorities during the Byzantine period. Also remains of another church were restored. These two churches were identified as a "Monastic Complex," and formed an important part of the city. The fact that the "Complex" was fortified with retaining walls may indicate that it had functioned as the city's administrative centre.

The Eastern Housing was re-built according to a new architectural plan. The uncovered residential unit was crossed by a wide east-west street made of hard-packed earth and pebbles and surrounded by parallel long walls on both sides. Seemingly, the houses had doors opening onto the street. The southern part of the city was also restored. However, the 551. A.D. destructive earthquake put an end to this phase.

2. Phase II : This phase is separated from Phase III by the mid sixth century A.D. earthquakes. During this period (fifth century A.D.), cities were brought into the limelight again. The church evolved as a new dominant public attraction. Residential buildings were renovated and revived again.
3. Phase III : This phase is separated from Phase IV by the early seventh A.D. earthquakes. The process of development and reconstruction continued in these cities in the aftermath of the destruction. Churches continued to be constructed until the early seventh century A.D. However, this phase came to an end when a series of devastating earthquakes hit the region and destroyed these cities. The most destructive earthquake was probably that of 633 A.D.
4. Phase IV : This phase is separated from the preceding phase by the 633 A.D. earthquake. This phase also marks the Muslim takeover of these cities. Under Muslim rule, the cities maintained their prosperity. Now that they are controlled by the Muslims, the six cities are considered "Islamic Cities." They are considered as case-studies of "Islamic cities" which developed from "classical cities." This study enlightens, further, the nature of development that took place in these cities under the Muslim rule.

The six cities have been attractive sites for archaeological investigations. They can be divided into two groups according to the area excavated within each site. The first group comprises Fahl, Djarash, and 'Ammān, while the second group comprises Djadār Ābil, and Bayt Rās.

The long history of excavations in these sites yielded a vast amount of archaeological data. This study is involved with assessing and reassessing these records as a preliminary step toward tracing the intra-site and inter-site stratigraphic relations.

Fahl

The city overlooked the northern tip of Wādī'l-Urdunn, and the beginning of Mardj ibn 'Āmir. It was also close to two major trade routes: one northward along Wādī'l-Urdunn from the Arab Peninsula to Dimashk and the other northwestward through Bisān to the coast of Filastīn.

Archaeological surveys and excavations attested to a long history of occupation on the main mound, Tall al-Husn, and the surrounding area. Some aspects of the Roman city architecture were identified by surveyors in the

The year 661 A.D. marked the start of the Umayyad Caliphate under Mu'āwīya ibn Abī Sufyān who took Dimashk (Damascus) as his capital. The most prominent architectural remains of this period were the Desert Castles scattered in al-Urdunn. Actually, these castles were considered by early explorers and modern archaeologists the only representative features of Islamic civilisation.

Due to their proximity, the six cities shared a common geographical background and a common history of natural events. For instance, the six cities were equally exposed to demolishing earthquakes. The 551 A.D. and the 748 A.D. earthquakes were the most effective and the most devastating on both sides of al-Urdunn. These earthquakes played a key role in changing the physical appearance of these cities. In the aftermath of these tremors, re-building and restoration processes contributed to breathing new life into devastated cities and to changing their physical shape. This fact argues against the biased belief which attributed the cities' destruction to the Muslims' control.

This study also probes into archaeological data relative to the six cities which is based on the study of one material culture remain, architecture, and attempts at giving a new interpretation for archaeological records. Unfortunately, historical data on the period between the early seventh and mid eighth centuries A.D. is rare, the earliest known being *Futūh al-Buldān* by al-Balādhurī (869 A.D.). Moreover, archaeological study of this period had to depend on fragments of evidence. Available records were confused, due to lack of coordination amongst various archaeological expeditions. Such records also tended to carry a stereotype prejudice against Islam. It is only recently that some scholars have started to take these records seriously and objectively. As a matter of fact, archaeological research is considered the best means to understand the early period of the Muslim rule in al-Urdunn (Jordan).

Furthermore, this study is concerned with studying the occupation of these cities from the late fourth century A.D., the late Roman period, to the mid-eighth century A.D., the end of the Umayyad period. The six cities discussed show similar occupational sequence during this period. Hence, this period can be divided into four major occupational phases:

1. Phase I : This phase is considered a transitional phase following the late fourth century A.D. earthquake. The cities were destroyed by this tremor and other political and economic complications emerged. As a result, the Roman Empire collapsed, and most of the Roman buildings were ruined.

The regular rectangular scheme of town planning, known as hippodamian planning, was first applied by the Greeks and later adopted by the Romans. It facilitated the building of new cities with fewer complications and lesser efforts.

Roman military camps and fortresses were usually crossed with two intersecting streets, the *Cardo*, running north-south, and the *Decumanus*, running east-west. The settlements were bordered by square or rectangular fortification walls.

Like the Greek, the Roman city plan was divided into equal and regular partitions by an orthogonal network of streets, but unlike the Greeks, the Romans added a central cross of streets, the *Cardo* and the *Decumanus*, with a forum at their juncture. The streets were often spacious and flanked by colonnades and porticoes, along which stood the city's most conspicuous monumental design.

The financial situation deteriorated in the late third and early fourth centuries A.D., and brought about the decline of the Roman Empire and the take over by the Byzantines. Although the entire city plan was badly affected by this crisis, the church retained its predominant architectural feature, as it had been enjoying total independence throughout, and managed to develop its private financial resources to maintain its structure.

Yet, another important factor was the epidemic plagues, namely the Plague of Justinian, which swept through the city and played a critical role in bringing about economic and demographic changes.

Moreover, the Byzantine-Sassanian wars exhausted the economy of the Byzantine Empire and hindered its progress. Undoubtedly, the overall deteriorating situation had its adverse effects on the six cities and brought about their destruction.

The decay of the Byzantine cities had its negative influence not only on individual buildings, but also on the entire city plan. The monumental buildings of the Roman Empire were destroyed, but were not restored by the Byzantines. The Byzantines had their own culture and their own way of life. Hence, they considered some of the Roman buildings like temples, theatres, nymphaea, and others redundant. In addition, the economic crisis which the Byzantines were passing through rendered them unable to afford reconstructing these buildings, the thing which led to the gradual dissipation of the classical identity of the city.

An Archaeological Assessment of Six Cities in al-Urdunn: From the Fourth Century to the Mid-Eighth Century A.D.

Ali Zeyadeh

THE objective of this thesis is to study “Islamic Archaeology.” This term signifies archaeological research pertaining to sites held under the Muslim rule from the early seventh to the early twentieth centuries A.D. In fact, the term is intended to cover this historical period, and has no implication whatsoever of peculiar or specific excavation techniques.

“Islamic Archaeology” is a relatively new field of study. Earlier archaeological research concentrated on pre-Islamic periods like the pre-historic, classical, and biblical. It is only during the past two decades that al-Urdunn region (Jordan) became a target of intensive Islamic archaeological research.

The study focuses on six cities in al-Urdunn which were originally members of the Decapolis league. These cities are: Fahl (Pella), Djarash (Gerasa), ‘Ammān (Philadelphia), Djadār, (Gadara), Abīl, (Abīl), and Bayt Rās (Capitolias). Among other things, this league enabled these cities to acquire economic and political powers. All these cities, except for Abīl, are inhabited today.

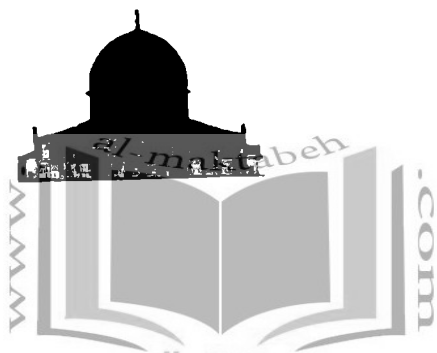
Under Roman occupation, these cities maintained economic supremacy and continued prosperity. All, except Bayt Rās, were re-shaped according to Roman city planning standards. The concept of Roman city planning had its roots in Greek civilisation which preceded it. The Greeks developed the concept of the polis, known also as a city-state, which enjoyed autonomous political, economic, and social entity. This polis contributed to the gradual emergence of a large body of free and equal citizens, who played active roles in the political and social life. Consequently, some open and closed spaces in the city emerged with a view to supervising the development of Greek cities.

This concept of the independent Greek city was preserved by the Romans. The various Roman cities enjoyed their independence, but at the same time had to report directly to a central imperial government. In fact, most ancient cities evolved from central nuclei identified as acropolis. The acropolis was the centre of the city. It included some of the most vital components of the city, like palaces and temples, built on a defensible hill which was usually fortified.

Another nucleus in the city was represented by the Agora. The Agora functioned as the centre of a radiating network of streets, and the forum for communal activities. It comprised some public buildings like theatres, stadiums, gymnasiums, and the like.



Bilād al-Shām Committee



**Studies on the History
of Bilād al-Shām
During the Umayyad Period**

Edited

by

**Muhammad Adnan Bakhit
Mohammad Younes Abbadi**

Amman – 1990